شؤون فلسطينية

١٦٤ ـ ١٦٥

تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٦

شؤون فلسطينية

١٦٤
١٦٥

تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٦

شؤون فلسطينية

١٦٤ ـ ١٦٥ تشرين الثاني/كانون الأول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٦

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣ صلاح خلف لـ شؤون فلسطينية : مطالبون بوقفة جادة، فالتحديات كثيرة وخطيرة — اجرى اللقاء: جمال ابو حجلة

١٥ الحركة القومية العربية واستقلالية العمل الفلسطينية — د. ابراهيم ابراش

٥٢ الانتفاضات الفلسطينية ولجان التحقيق البريطانية خلال مرحلة الانتداب — يوسف حدّاد

٧٨ آثار الازمة الاقتصادية في قدرة اسرائيل الدفاعية — طلعت أحمد مسلّم

٨٨ الهستدروت وتزييف نضال الطبقة العاملة — محمد الجندي

١٠٤ «التاريخ اليهودي»: رؤية نقدية ومخطط اولي — د. عبدالوهاب المسيري

وثائق

١١٣ مشروع وزير الاستيعاب الاسرائيلي يعقوب تسور بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة: لنستعد لواقع دون مفاوضات سياسية

تقارير

١٢٠ نتائج مؤتمر حزب المفدال: قوة المتطرفين أنهت اعتداله — خليل السعدي

مراجعات

١٢٧ وجهة نظر اميركية حول الاطار المؤسسي للنضال الفلسطيني — وحيد عبدالمجيد

١٣١ الرئيس الاميركي وسلطة اتخاذ القرار — كمال سيد محمد

شهريات

١٣٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: تحرك في مجالات عدة — سميح شبيب

١٤١ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
وسيلتان لتطويع الفلسطينيين: «تحسين معيشة»
للضفة وحرب على مخيمات لبنان أحمد شاهين
١٤٧ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
محاولة ابرام صفقة معقّدة محمود الخطيب
١٥٣ اسرائيليات:
حكومة شامير: ما كان سوف يبقى
والاستمرار مشروط بالخطوط الاساسية هاني العبدالله
انجاز اعلامي لبيرس في واشنطن صلاح عبدالله
١٦٧ المناطق المحتلة:
ثلاث خطوات الى التقاسم الوظيفي ربعي المدهون

يوميات

١٧٥ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٦/٩/١ الى ١٩٨٦/١٠/٣١**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **ناصر السومي**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: **صبري جريس**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

صلاح خلف لـ شؤون فلسطينية :

مطالبون بوقفة جادة فالتحديات كثيرة وخطيرة

لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الثورة الفلسطينية، لا بدّ، اولاً، من وقفة جادة مع الذات؛ ولا بدّ من ترتيب اوضاعنا الداخلية في شكل يمكننا من حمل المهام الكبرى المقبلة. هذه النقلة الصريحة من حديث صريح أدلى به صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، لـ شؤون فلسطينية.

وفي حديثه الينا، وضع أبو اياد أصابعه على الجراح في الجسد الفلسطيني وفتح الملف منذ الخروج من بيروت حتى وقتنا الراهن. نحن طرحنا أسئلة، وهو قدّم اجابات. وللاجابات خاصية. تحدث حول كل الامور البارزة: الاحداث الفلسطينية الداخلية، العلاقة مع سوريا، ومع الاردن، ومع مصر، ومع السوفيات، وحول لقاء ايفران وتحركات المحور الاميركي ـ الاسرائيلي ـ الاردني ومواقف بعض دول اوروبا الغربية. تحدث حول المستقبل وحول الاسس التي ينبغي ارساؤها لتعزيز صمود الثورة الفلسطينية من طريق تعزيز قدرة م.ت.ف. ومقدرة الانسان الفلسطيني.

* * *

□ أخ ابو اياد. السؤال هنا، يتألف من ثلاث نقاط، نأمل في وضعها في دائرة الضوء:

(أ) حقائق، وخفايا، الانشقاق الذي قاده العقيد عطاالله عطاالله (ابو الزعيم) في الاردن؟

(ب) الاصلاحات الداخلية في «فتح»، والتي ذكر، في غير مصدر اعلامي، ان اتفاقاً تم بشأنها في اللجنة المركزية للحركة؟

(ج) المؤتمر العام لـ «فتح» لجهة عقده، ومتى؟

○ ارتبطت حركة «ابو الزعيم» بالخلاف الناشب بين المنطمة والاردن. ويبدو ان هذا الضابط كان يُهيّأ منذ زمن للقيام بما قام به، وذلك بهدف التشويش على المنظمة وقيادتها. وقد ارتأت السلطات الاردنية استخدامه بوصفه أحد المتساقطين وعديمي الاخلاق في الحركة، ينشر ما يسميه حقائق، وهي، في الواقع، اكاذيب يحاول من خلالها تشويه صورة القيادة امام جماهيرنا. الا ان جماهيرنا الواعية فهمت الدور المنوط بابي الزعيم وعرفت كيف تعامله، فعزلته

وقـاطعتـه، وصار كأبي موسى وابي خالد العملة اللذين ارادا بانشقاقهما أن يقدما فواتير لانظمة عربية.

امـا في خصـوص الاصـلاحات الداخلية، فاللجنة المركزية تضع، باستمرار، الوضع الداخلي على جدول اجتماعاتها. وفي كل مرة تقر اجراءات غرضها تحسين الوضع وتصحيحه على نحو يحقق آمال شعبنا وكوادرنا في الحركة. وفيما يخص المؤتمر العام، نحن في صدد دراسته لكي يشكل انطلاقة جديدة. ونحن، الآن، ننتظر الظروف المناسبة لعقده.

□ عقب ابعاد الحكومة الاردنية لخليل الوزير (ابو جهاد)، لم تتخذ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ولا اللجنة المركزية لـ «فتح» موقفاً محدداً من الاردن، وقيل في هذا الصدد أمران متباينان: الاول ان القيادة الفلسطينية تنتظر الوساطات العربية التي تبذل لايقاف التدهور الحاصل في العلاقة الثنائية؛ اما الثاني فيعود الى خلافات فيما بين الاعضاء في كل من اللجنتين حول الموقف الواجب اتخاذه من الاردن. فما هي حقيقة الموقف الفلسطيني؟

○ بعـد ايقـاف التنسيق بين م.ت.ف. والاردن، والذي اعلنـه الملك حسـين بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩، تقدم بعض الدول العربية للتوسط بين الطرفين ولكنه لم ينجح؛ إذ قوبلت الوساطة ـ حسب معلوماتي ـ بالرفض من قبل الجانب الاردني. ولكن ما قيمة وساطة كهذه إذا لم تكن محددة المعالم؟ فاسباب خلافنا مع الاردن هي هل يكون الملك حسين ناطقاً رسمياً وممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وبالتالي يجب تفويضه للتحدث في مصير القضية الفلسطينية ويحدد الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني، أم لا ؟ فالملك حسين يعتقد بأن قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ كافٍ لحل القضية الفلسطينية. وهذا يعني ان ليست هناك حقوق وطنية فلسطينية، ولا دولة فلسطينية مستقلة. من هنا، أنا لا أفهم على اي ارضية تتحرك هذه الوسـاطة؟ فالخـلاف جذري كمـا أوضحت؛ وهـو بين من يرغب اللون الاسـود للشعب الفلسطيني ولا يريد له ممثلاً شرعياً ولا حقوقاً وطنية، وبين من يتمسك بهذا التمثيل وهذه الحقوق. ولا اعتقد، ايضاً، بأن هناك خلافات حول هذه الوساطة، إلا ـ ربما ـ على صعيد الاجتهاد، لانها ستكون، في النتيجة، بلا قيمة ومجرد حديث في فضاء.

هنا، اود ان اوضح ان ثمة في الاردن من يعتقد بأن قطع العلاقات مع المنظمة وغلق مكاتبها وطرد الاخ «ابو جهاد»، سيؤدي الى تركيع الضفة الغربية وقطاع غزة للملك فيطالبانه بالحـل. الا ان هذا الاعتقـاد سقط، والخطط التي وضعت لهذا الغرض فشلت، وصعدت المنظمة، وبقي الملك حسين في حال عدم التوازن يبحث عن دور له في الشرق الاوسط.

□ اذن، كيف تحدد مسار العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية حالياً ؟ وفي اي منحى تتجه؟ وهل حدث التقارب الاردني ـ السوري على حساب علاقة الاردن بالمنظمة حقاً، حسبما يعتقد العديد من المراقبين؟

○ اعتقد بأنه عندما وقع الاردن على الاتفاق كان ينظر اليه على انه اتفاق تكتيكي لا يحمل اية بذور استراتيجية. وكان يرى فيه وسيلة لمصادرة التمثيل الفلسطيني من م.ت.ف. ولطمس الحقوق الوطنية الفلسطينية. ولو وافقنا على اقتراحات المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي الاولى التي طرحها في آذار (مارس) من العام الفائت، والتي طالب فيها ممثلين عن م.ت.ف. لا تربـطهم علاقة بها، ويعني فلسطينيين عاديين أو في احسن الأحوال اعضاء

مجلس وطني مستقلين وغير معروفين، وذلك لكي يلتقوا مع ممثلين عن الادارة الاميركية؛ أقول لو وافقنا على هذه الاقتراحات، لكُنّا سلّمنا تمثيل الشعب الفلسطيني الى الاردن، ولكان الوفد اردنياً فيه بعض الفلسطينيين.

إذا انتقلنا الى موقف الملك حسين في ما يتعلق بفشل اجتماع الوفد المشترك مع وزير خارجية بريطانيا جفري هاو، وتحميل الجانب الفلسطيني في الوفد مسؤولية الفشل، لوجدنا ان موقفه هذا يشكل اسهاماً علنياً في تشويه صورة م.ت.ف. خاصة لدى بلد كبريطانيا هو، في الواقع، ليس غير حجر شطرنج في يد الولايات المتحدة الاميركية.

والحقيقة ان تدهور العلاقات مع الاردن لم يبدأ بقصة الوفد المشترك اياه، وانما بدأ مباشرة بعد العرض الاول الذي قدمه مورفي، اي بعد توقيع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بأقل من شهر. فمنذ ذلك الحين، اتخذت الممارسات الاردنية اشكالاً متعددة، الى ان اصر الاردن، أخيراً، على قبولنا بالقرار ٢٤٢. هنا اتضح ان الملك حسين وحكومته يريدان وضع اليد على التمثيل الفلسطيني وعلى حقوق شعبنا المشروعة دفعة واحدة. ولما رفضت المطالب الاردنية بدأت عمليات ترحيل الكوادر الفلسطينية واعتقال بعضها الآخر، ثم جاء قرار طرد الأخ «ابو جهاد» ومعه عدد كبير من الكوادر. لقد كان الهدف من وراء هذه المواقف والقرارات المتتالية تركيع م.ت.ف. وجعلها تسلم أمرها للملك حسين والحكومة الاردنية ولتوجهاتهما السياسية. وهذا ما لم يحصل طبعاً، ولن يحصل.

هنا، ينبغي ان اوضح أن الاردن هو الذي خسر في ذلك، سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الدولي، لأن الاتفاق، اصلاً، كان لمصلحته. فهو اول اتفاق يحتوي على تنازلات فلسطينية أساسية جعلت من الاردن شريكاً في التمثيل وشريكاً في التحدث عن الحقوق الوطنية الفلسطينية. ورغم هذا كان الجانب الاردني هو مسبّب التدهور في العلاقة الثنائية.

نحن، من جهتنا، قدمنا الى الملك حسين جواباً محدداً، اعلناه في وسائل الاعلام والصحافة، هو ان الحقوق الوطنية الفلسطينية لا تباع ولا تشترى، ولا يمكن للملك حسين، أو لغيره، أن يفرض على م.ت.ف. تنازلات، حتى لو اضطرت الى الاقامة في المريخ. هذا موقف ثابت.

اما في ما يتعلق بالتقارب الاردني ـ السوري، فاعتقد بأن زيد الرفاعي هو صاحب فكرة الاستعانة بسوريا على م.ت.ف. فهو عراب العلاقات الاردنية ـ السورية. وليس مستبعداً عن انسان كزيد الرفاعي، الحاقد على الشعب الفلسطيني وعلى كل من هو مناضل، أن يكون قد استعان بسوريا لترجيح كفة الملك حسين، فيما لو قطع العلاقات مع م.ت.ف. لكن، المؤكد أن تحالف سوريا مع الاردن قوامه الكراهية وليس حلفاً استراتيجياً.

□ لكن هناك اصواتاً في الداخل ترفد التوجه الاردني. فرئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، صرح، اكثر من مرة، بأنه مع الخطوات الرامية الى حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومع اعادة قطاع غزة الى السيادة المصرية. كذلك، هناك سياسة التضييق التي تتبعها الحكومة الاردنية بحق اهلنا في الارض المحتلة لارغامهم على القبول بطروحاتها، وهناك الخطة الخمسية الاردنية التي تصب في المجرى ذاته؟

○ ليست هذه المرة الاولى التي يخرج فيها رشاد الشوا على مواقف م.ت.ف. فقد سبق

له أن اتخذ مواقف عدائية تجاه م.ت.ف. وكان، في كل مرة، يأتي ويعتذر ويقول ان هذه هي المرة الاخيرة. ومع ذلك كنا، من جانبنا، ونظراً لوساطات عائلته، نحاول ان نمنع عنه اي تهجم، وان نعيده الى الصف الفلسطيني. أنا لا استغرب منه أن ينادي بحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، ولا استغرب، ايضاً، ان يطالب باعادة قطاع غزة الى السيادة المصرية، سيّما انه رجل عرف بميوله الاردنية منذ اكثر من ثلاثين عاماً، ويعتقد، في الوقت عينه، بأنه يستطيع أن يسوق افكاره المنسجمة مع الافكار الاردنية على حساب عذابات اهلنا في الارض المحتلة.

اما بالنسبة الى سياسة الاردن في التضييق على شعبنا، فهي ليست جديدة؛ فشعبنا ذاق الويلات على يد الحكم الاردني، قبل الاحتلال وبعده. والنظام الاردني دائم المتاجرة باهلنا وبمعاناتهم. وتحدثه الدائم عنهم وعن معاناتهم يندرج في سياق خيانتهم وخيانة القضية الفلسطينية. والى ذلك، يطرح الاردن الخطة الخمسية التي تم الاعلان عنها، وهي خطة اقتصادية وهمية لا وجود لها إلا على الورق، ويحاول النظام الاردني، بواسطتها، رشوة هذا الشعب المناضل. اذن، عمليات التضييق والخطة الخمسية المزعومة شقان في سياسة واحدة: سياسة العصا والجزرة. وشعبنا، في كل حال، لن ترهبه الاولى ولن تغريه الاخيرة وسيظل مع م.ت.ف. كما عودنا دائماً.

□ تتحاور فصائل العمل الوطني الفلسطيني منذ فترة لاعادة توحيد الصف الفلسطيني. طال التحاور وصاحَبه انتظار، والانتظار ولد اسئلة: ما هي العقبات التي حالت، حتى الان، دون تحقيق النجاح؟ وما هو قدر حظ تلك المساعي لدى المتحاورين لبلوغ الهدف؟ وهل لزيارة الرئيس السوري حافظ الاسد الى الجزائر، وقد زامنت زخم التحاور والتوقعات، تأثير، بشكل أو بآخر، في النتائج؟ بمعنى، هل ترفد الحوار فتدفع به الى امام، أم ترفد الخلافات فتزيد الأمر تعقيداً، وبالتالي تكون السبب في افشال المبادرة الجزائرية؟

○ شاركت في الحوار الفلسطيني خمسة فصائل، هي: الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية والجبهة العربية و «فتح». وقد توصل المتحاورون الى اتفاق سياسي وتنظيمي استحدثت أسسه من قرارات الجزائر ومن اتفاق عدن ـ الجزائر، وكان الاتفاق شاملاً، كما أنه مفتوح للجميع وأملنا في أن ينضم رفاقنا في الجبهة الشعبية الى هذا الحوار. ان عدم انضمام الشعبية يشكل عقبة الى حد ما، لكنها ليست عقبة كبيرة لأن الغطاء الفلسطيني متوفر بعدد الفصائل المشاركة. وسعياً لترسيخ الاتفاق، توجه وفد فلسطيني الى موسكو برئاسة الاخ محمود عباس (ابو مازن) وعضوية كل من الاخ ياسر عبد ربه، نائب الامين العام للجبهة الديمقراطية، والاخ نعيم الاشهب عن الحزب الشيوعي الفلسطيني، وقالوا للمسؤولين السوفيات: ها قد اتفقنا على جميع القضايا السياسية والتنظيمية، والمطلوب من موسكو، الآن، ان تتحرك لتجذب الاخوة والرفاق في الجبهة الشعبية أو في اي فصيل فلسطيني آخر. فليس لنا «فيتو» على احد، حتى ولا على اولئك الذين ساهموا، في يوم، في طعن شرف م.ت.ف. وشرف «فتح». فمن اجل الوحدة الوطنية نحن مستعدون لتناسي اخطائهم وجرائمهم، على الرغم من انهم ليسوا مهمين. ان من يهمنا، أكرر يهمنا، هو جورج حبش والجبهة الشعبية التي نأمل في ان تنضم الى المشاركة في اعادة توحيد صف

العمل الفلسطيني، والا فنحن سائرون.

اما بالنسبة الى زيارة الرئيس حافظ الاسد، فنحن لا نعتقد بأن الجزائر تأتمر او توجه من قبل سوريا. فالعاصمة الجزائرية مستقلة وهي تعرف ماذا تريد. ولم يدفعها احد الى طرح مبادرتها الاخيرة. وبالتالي، لا اعتقد بأن زيارة الرئيس الاسد، او غيره، يمكن أن تؤثر في هذه المبادرة.

□ للمخيمات الفلسطينية في لبنان، في الوقت الراهن، وضع ينبغي التركيز عليه، لا سيما لناحية التحسب لما يتردد حول ما يحاك ضدها في ظل العودة السورية الى الشطر الغربي من العاصمة اللبنانية. وعلى ضوء هذا، أيضاً، يطرح السؤال: أولاً، حول الخارطة السياسية والحزبية على الساحة اللبنانية؛ وثانياً، حول ما يردده البعض عن امكان الفصل بين ازمة الشرق الأوسط وبين مجريات المشكلة اللبنانية؟

○ رغبت بعض القوى الاسلامية في لبنان بمجيء قوة عسكرية تحفظ الامن والسلام وترفع عنها عبء وظلم حركة «أمل» المسيطرة على بيروت. لذلك، طلب التجمع الاسلامي دخول قوات سورية، على شكل مراقبين، لاخلاء شوارع العاصمة من المسلحين واغلاق المكاتب التي لا لزوم لها والتي تضغط على انفاس سكان بيروت. من هنا، نحن لم نتخذ موقفاً مباشراً من هذه القوة، وقلنا انه اذا كان دخولها من اجل حفظ الامن فلا علاقة لنا بها؛ اما اذا كان دخولها من اجل ضرب وتصفية الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وفي المخيمات بالذات، فسوف نقف ضدها، خاصة وأن سوريا هي التي وقفت وراء حركة «أمل» طيلة العامين الماضيين، ومدتها بالسلاح، وفتحت لها المعسكرات لتدريب عناصرها. وكان هدف ذلك، كله، ضرب الشعب الفلسطيني وسحب اسلحته من المخيمات. وعندما فشلت حركة «أمل» في تحقيق هذا الهدف دخل المراقبون السوريون الذين توسعوا وتكاثروا الى ان اصبحوا قوة كبيرة. غير انه لغاية الآن لا يوجد احتكاك مباشر بين القوات السورية التي دخلت وبين المخيمات الفلسطينية، وبالتالي نحن باقون على موقفنا طالما التزمت تلك القوات موقفاً حيادياً بين سكان المخيمات وحركة «أمل»، وموقفاً حيادياً من القوى الوطنية داخل بيروت الغربية.

وفي السياق ذاته، اعتقد بأن ما يحرك السياسة السورية الآن، هو مصالح اقليمية انانية لها علاقة بأمن سوريا القطري. وهذه المصالح هي التي تدفع النظام السوري للغوص في رمال لبنان المتحركة.

وحول الخارطة السياسية والساحة اللبنانية عموماً، أوجز بأنها ساحة غير ثابتة ومتحركة. كذلك التحالفات عليها. فأعداء الأمس اصبحوا اليوم حلفاء، والعكس ايضاً صحيح. وفي هذا الصدد، اذكر انه عندما دخلت القوات السورية المناطق الشرقية في العام ١٩٧٦ ذبحت لها الخراف، بينما ترفع لها، الآن، في المناطق ذاتها، رايات العداء. وفي الأمس، ايضاً، كان ايلي حبيقة خائناً وعميلاً اسرائيلياً، بينما اصبح اليوم «بطلاً قومياً» !

اما في ما يتعلق بما يُردد حول امكان الفصل بين ازمة الشرق الاوسط والمشكلة اللبنانية، فالواضح أن ازمة الشرق الاوسط وما يجري في لبنان شيء واحد. ولا يمكن لاي جهة أن تفصل بين الازمتين، لأن التواجد الفلسطيني الكثيف على الساحة اللبنانية، بالاضافة الى تواجد القوى الاسلامية والوطنية التي ترفع شعار الجهاد والقتال، يمنع من أن يكون هناك حل في لبنان يشمل الواقع الاسرائيلي من غير ان يشمل هذا الحل القضية الفلسطينية من جوانبها

كافة. لذلك، ارى أن تعم الساحة اللبنانية حالة هدنة تمكّن الاطراف، جميعها، من التفكير بهدوء، لتستنتج كيف ان من مصلحتها ان تحل ازمة الشرق الاوسط لكي تحل ازمة لبنان حلاً كاملاً. من جهتنا، نحن لا نربط بين ازمة الشرق الاوسط وبين لبنان. ولكن الواقع يفرض تلازم الازمتين، والا تحل ازمة لبنان بمعزل عن القضية الفلسطينية، سواء أشئنا أم ابينا. نحن نتمنى للشعب اللبناني ان يعيش في وفاق يحقق آمال اللبنانيين في الوحدة الوطنية ويعيد دور الشرعية اللبنانية التي نأمل في ان تكون لها الكلمة الاولى في لبنان.

□ هذا الحديث يقود الى طرح سؤال حول التأزم القائم بين سوريا و م.ت.ف. فالعلاقة بينهما موضع اهتمام. وحان وقت حلّ تفاؤل على هذا الصعيد، فذكر ان لقاءات تمت بين مسؤولين فلسطينيين وسوريين. منها، مثلاً، انك التقيت بالسيد عبد الحليم خدام في الجزائر. ما هو مدى صحة هذه اللقاءات؟ وهل هناك، حالياً، وساطات أو اتصالات لانهاء الخلاف القائم؟

○ التحدث عن سوريا يطول جداً. اذ ليست هي المرة الاولى التي تتوتر فيها العلاقة الفلسطينية ـ السورية. فعلاقتنا مع سوريا تواترت بين الوئام والخصام، وكلها ارتبطت مباشرة بالرئيس حافظ الاسد. فالرئيس الاسد هو الذي يعقدها وهو الذي يحلها. واستمرت هذه العلاقة مقبولة حتى العام ١٩٧٦، عندما دخلت القوات السورية الى لبنان. وبعد ذلك استمرت العلاقة مقبولة حتى العام ١٩٨٢، حيث نشأ خلافنا الاساسي مع سوريا عندما تآمرت ورعت حفنة من المنشقين بهدف توجيه ضربة قاسية لـ «فتح» و م.ت.ف. نفسياً ومادياً، لكي يشعر الانسان الفلسطيني، والعربي، بأن «فتح» انتهت الى غير رجعة. كان المقصود بالضبط كسر عظم م.ت.ف. وكسر عظم «فتح». وهذا ما كان واضحاً في ضرب مخيمات شعبنا في «نهر البارد» و «البداوي» واهلنا في مدينة طرابلس العام ١٩٨٣، وواضحاً، ايضاً، في الاصرار على استمرار الخلافات التي كانت تحل في السابق بعد فترة من وقوعها. ولكن الاهداف السورية تلك فشلت، واثبتت المنظمة و «فتح» وجودهما الراسخ، خاصة بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان، وباغلبية مطلقة، على الرغم من كل المحاولات التي بذلتها سوريا للحيلولة دون انعقادها، والتهديدات التي اطلقتها بشأنها، مما افزع المخطط السوري وافزع عملاءه، وبدأ الجميع يفكرون في سياسة المقاطعة. على اننا لم نترك، خلال الفترة الماضية، اية وسيلة من الوسائل، سواء الاتصالات المباشرة أو بوساطة اطراف عربية، ودولية، بخاصة من طريق الرفاق في الاتحاد السوفياتي، الا واقدمنا عليها من اجل اعادة العلاقة الفلسطينية ـ السورية الى طبيعتها. وكان شرطنا الوحيد هو ان ترتكز عودة العلاقة الثنائية على قاعدة احترام كل طرف لقرارات الطرف الآخر. وفي هذا الاطار، تمت لقاءات بيني وبين رفعت الاسد وليس عبد الحليم خدام. إذ لم التق هذا الاخير منذ العام ١٩٨٢. كذلك، تمت لقاءات، غير مرة، بين بعض الاخوة وبين مسؤولين في جهاز الامن السوري بواسطة الأخ «ابو الهول». ولكن كل هذه الاتصالات لم تحقق شيئاً على ارض الواقع، على الرغم من ايجابيتها.

الآن، نقوم نحن والرفاق السوفيات بهجوم سلام على سوريا في محاولة لاعادة العلاقة بين الطرفين. بالنسبة الينا، لا نشك في عودة هذه العلاقة، أطال الزمن أم قصر. ولكن، تُرى، هل يكون شرف هذه العودة للنظام الحالي والقيادة الحالية ام لغيرهما؟ هذا، في الحقيقة، ما

لا اعرفه. انما المهم، هنا، ان علاقة الشعب الفلسطيني بالشعب السوري وبالجيش السوري علاقة متينة لن يتسنى لاية جهة فصمها. ولسنا نحن من اختار القطيعة، ولكن القطيعة فرضت علينا.

□ هل الخلاف سياسي أولاً ؟

○ اتحدى ان يكون هناك خلاف سياسي بيننا وبين سوريا. فلو كان الأمر كذلك، لكان المفترض من السوريين ان يقولوا الى الوسطاء، رسمياً، مطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية، سياسياً، واحد اثنان ثلاثة... ، أي طلبات سياسية واضحة. لكن مطالبهم كانت شخصية لا سياسية. كانوا يقولون: على المنظمة ان تغير ياسر عرفات، وتغير «ابو اياد»، وتغير فلان وفلان، وبعد التغيير يمكن ان تلتقي سوريا مع م.ت.ف. هذه مطالب تنظيمية وتدخل في صلب الشؤون الداخلية للمنظمة. لذلك، نحن نرفضها بشدة. فلا يحق لاي حاكم عربي، سواء أكان سورياً ام سعودياً ام جيبوتياً أم يمنياً أم تونسياً أم عراقياً، ان يغير ياسر عرفات او اي قائد فلسطيني آخر. فهذا من حق كل شبل فلسطيني ومن حق المجلس الوطني. ولكن ليس من حق القادة العرب. فكما لا يحق لي ان اقول لا اريد الرئيس حافظ الاسد، لا يحق لحافظ الاسد ان يغير اي قائد فلسطيني، مهما كانت العلاقة بيننا. وبسبب ذلك لم تحقق الوساطات اية نتيجة ملموسة. وعلى الرغم من السلبيات الراهنة، نحن لم نفقد الأمل.

□ قبل شهور اجتمع «ابو اياد» مع الرئيس اللبناني امين الجميل، في اثناء زيارة الجميل الى تونس. في حينه، اثار اللقاء ردود فعل عديدة، وتناقل بعض الصحف اخباراً حول صفقة تمت بين م.ت.ف. وأمين الجميل على الساحة اللبنانية. ما هي دوافع اللقاء؟ وهل في الامكان التطرق الى مضمونه؟

○ أود ان اشير، أولاً، الى ان علاقتي بالرئيس امين الجميل بدأت في العام ١٩٧٢، عندما كان يقود فريق حزب الكتائب في الحوار مع م.ت.ف. وكنت، بدوري، مكلف من قبل القيادة الفلسطينية و م.ت.ف. بقيادة الفريق الفلسطيني المحاور. حينها خرجنا باتفاق، في اعتقادي لو نفذه الكتائبيون والفلسطينيون لكنا اختصرنا سنوات طويلة من الصراع الذي شهده لبنان وما زال يشهده. بعد ذلك ضمتني لقاءات عدة مع الرئيس الجميل. وفي الحصار جازف بنفسه مرتين وجاءنا الى غرب بيروت وعقدنا لقاءات مطولة، طلبت منه فيها، سواء أبقينا في لبنان ام لم نبقَ، وبحكم مسؤولياته في حزب الكتائب ووجوده في لبنان، ان يحافظ على ابناء شعبنا الفلسطيني وعلى المخيمات الفلسطينية، باعتبار ذلك امانة في عنقه. وكان هذا شعار لقاءاتنا دائماً. وبعد ان اصبح امين الجميل رئيساً، التقيته، قبل سنتين، في المغرب، وكان لقاء مطولاً وعتابنا مرّاً، واتفقنا، في النهاية، على أمور عدة، لم تنفذ لاسباب خارجة على ارادتي وارادته وارادة المنظمة والدولة اللبنانية. المهم، عندما حضر الرئيس الجميل الى تونس اجتمعنا مطولاً وحلّلنا الوضع العربي واللبناني والوضع الفلسطيني. وللأمانة، كانت آراؤنا متفقة على كل القضايا التي طرحت. ومن هذا المنطلق تحدثنا عن مستقبل العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية وعن مستقبل علاقتنا مع اخواننا المسيحيين الذين كانوا يقفون منا موقفاً مضاداً بسبب تحميلهم لنا مسؤولية الازمة اللبنانية، والتي لا انكر تحملنا جزءاً منها، كباقي الاطراف والفئات على الساحة اللبنانية. أما ما أشيع عن صفقة أو صفقات، فأحب ان اؤكد ان ما دار في اثناء اللقاء عن الواقع الفلسطيني الحالي خص وضع اللاجئين الفلسطينيين،

ووثـائق سفـر المهاجرين منهم، وامكان عدم التضييق عليهم حال عودتهم. لقد أوضح لي الجميل، بصراحة، أن سيطرته على مطار بيروت مفقودة. ولكنه وعد أن يساعد في تخفيف آلام الفلسطينيين في حدود امكاناته وصلاحياته. أما الذين اشاعوا عن ترتيبات عسكرية، وأن جونيه باتت مقراً عسكرياً لمنظمة التحرير، وان الجميل منحني آلاف جوازات السفر، فهم، ولا شك، خصـوم يكرهون اي تقارب فلسطيني ـ لبناني، وخاصة مع الطرف المسيحي الذي اتضحت له الامور وبات يفهم ما معنى ان يحمل الفلسطيني السلاح وما معنى ان يدافع الفلسطيني عن مخيماته.

بالمناسبة، أنا اسجل اعتزازي بهذا اللقاء، واعتزازي بالرئيس الجميل كصديق، اختلف معه واتفق، ولكن على الرغم من هذا وذاك اعتقد بأنه رجل شجاع يتحمل مسؤولياته بأمانة، ويجب ان يذكـر التـاريخ أن أمين الجميل وقف على بوابة لبنان يدافع عن وحدته ووحدة اراضيه، رافضاً الوجود الصهيوني.

□ من العلاقة والوضع مع لبنان الى مصر. الى العلاقة الفلسطينية ـ المصرية. حجمها؟ تفاعلاتها؟ أفقها؟ ومدى الرهان على تخليص مصر من قيود كامب ديفيد؟

○ عندما جاء الرئيس حسني مبارك الى سدة الحكم لاحظنا انه ينوي أن ينتهج سياسة جديدة لمصر. سياسة قريبة من العرب ومن القضية الفلسطينية. لذلك كانت محاولات التقارب بيننا وبين مصر مبارك اكثر من مرة. وقد تبنت الحكومة المصرية مواقف ايجابية من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومن م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد. وبهذا اختلف الموقف السياسي المصري عما كان عليه في عهد انور السادات. ولكن على الارض لم يكن هناك اي تقدم. فمركز الابحاث الفلسطيني، مثلاً، وهو مركز ثقافي لا يمت بصلة للناحية العسكرية، لم يسمح له، حتى الآن، بمباشرة نشاطه الثقافي على الاراضي المصرية، على الرغم من مرور سنوات على الموافقة على استقباله في مصر. بل حتى الكتب لم يسمح بادخالها الى مصر. ثمة، ايضاً، امور تتعلق بوثائق السفر الفلسطينية، وباقامات الفلسطينيين المقيمين، أصلاً، في مصر وبشـؤونهم التعليمية. وكلها قضايا نعتبرها، كفلسطينيين، ساخنة، ولكنها لا تقابل بحلول مصريـة مريحـة. بالنسبة الى اتفاقيتي كامب ديفيد، أنا لا اعتقد بأن في نية مصر التخلص منهما. فالنظام الحالي يرى في كامب ديفيد الحدث الذي اعاد الى مصر سيناءها، وأن سيناء هذه هي كل شيء. كما أنه لا يعتقد بأن في اتفاقيتي كامب ديفيد ضرراً على العرب. نحن، بالطبع، نخالف وجهة النظر هذه، ونرى في اتفاقيتي كامب ديفيد مساساً باستقلال مصر وحـريـة الشعب المصري في اتخـاذ قراراته، وانهما صفقة تمت على حساب الشعب الفلسطيني. لذلك، نحن في حوار مستمر مع القيادة المصرية والقوى السياسية هناك كافة من اجل تصحيح مفهوم كامب ديفيد ونتائجه على مصر.

□ بماذا تقوِّم لقاء ايفران بين الملك المغربي الحسن الثاني ورئيس وزراء اسرائيل شمعون بيرس؟ وهل ـ في رأيك ـ ما اعلن عقب اللقاء هو كل ما خرج به؟

○ لقد كان رأينا واضحاً في زيارة شمعون بيرس الى المغرب. فهي، اولاً، تفك عزلة الكيان الصهيـوني، وهو الذي سيجني ثمارها؛ بينما سنجني، نحن في العالم العربي، مزيداً من الفرقة والتشتت ومزيداً من المعارك الجانبية. فهذه هي، للأسف، طبيعة عالمنا العربي وطبيعة التفكـير السـائـد فيه. الفائدة الوحيدة من هذه الزيارة تتمثل في اعلان الملك الحسن عن

«لاءات» بيرس الثلاث، واعلانه عن ان م.ت.ف. لا تشكل عقبة في وجه عملية السلام في الشرق الاوسط بعدم اعترافها بالقرار ٢٤٢، لانها حتى لو اعترفت، فان بيرس لا يريد التعامل معها باعتبارها تمثل الشعب الفلسطيني. كان يمكن للملك الحسن ان يدرك هذه النتائج من خلال الوسطاء لو اراد؛ إذ أن الزيارة جاءت لتشكل ضربة وصدمة جديدة لجماهيرنا الفلسطينية، اولاً، بخاصة داخل الارض المحتلة، وجماهيرنا العربية، ثانياً، سيما وأن الملك الحسن ترأس اكثر من مؤتمر قمة عربي عقد في المغرب العزيز واصدرت تلك المؤتمرات قرارات هامة بشأن القضية الفلسطينية، كقرارات مؤتمري الرباط وفاس.

لقد انعكست الزيارة سلباً على التضامن العربي، وعلى القضية الفلسطينية، وأفرجت في الوقت عينه، عن عزلة العدو. كما انها تبرر لبعض الدول الافريقية ان تعيد علاقاتها مع اسرائيل من غيرما تفكير في ردود فعل عربية، ولسان حالها يقول: ها انتم ايها العرب تستقبلون رئيس وزراء اسرائيل، فلماذا تستنكرون علينا عودة علاقاتنا معه ونحن لسنا عرباً، وفي الاحيان هم ليسوا مسلمين.

شخصياً، لا اعتقد بان اللقاء تطرق الى غير ما أعلن. وفي هذه المناسبة، ليس الحسن الثاني هو الوحيد الذي التقى بمسؤولين اسرائيليين. بل اعتقد بأن هناك كثيرين، من المسؤولين العرب، التقوا مع مسؤولين اسرائيليين. وليس سراً أن الملك الاردني حسين التقى مع الاسرائيليين اكثر من مرة، وقد كتبت حول ذلك اكثر من صحيفة وتحدثت غير جهة عن هذه اللقاءات التي كانت تتم بين حين وآخر. انما دعنا، الآن، نحاكم العلني منها.

□ حسب الاتفاق الائتلافي بين حزب العمل الاسرائيلي وتكتل الليكود تسلم اسحق شامير رئاسة الحكومة من بيرس. وبعض العرب يرون في ذلك ضربة لمشاريع التسوية الاميركية في المنطقة؟

○ هناك عرب يحللون المواقف الاسرائيلية في شكل خاطىء. صحيح ان هناك حزب عمل وتكتل ليكود، ولكن إذا درسنا برامج الجانبين لوجدنا انهما لا يختلفان، اطلاقاً، حول القضية الفلسطينية أو حول م.ت.ف. أو حول التوجهات العامة للاستيطان أو حول اسس السياسة الواجب اتباعها مع شعبنا داخل الارض المحتلة. فهذه قضايا ثابتة في السياسة الاسرائيلية لا يمتد الخلاف اليها، بصرف النظر عن الحزب الحاكم. والقضايا التي يختلفون عليها قد تكون حول العلاقات مع هذه الدولة، او تلك، أو حول الاقتصاد، أو حول الاتحادات الشعبية داخل اسرائيل. يختلفون حول من يحكم. يجب الا ينسى بعض العرب ان حزب العمل الاسرائيلي ظل يحكم اسرائيل منذ العام ١٩٤٨ الى ما قبل سنوات خلت. هو الذي قاد كل حروبها ضد العرب، وهو الذي انشأ اسرائيل وقوّاها على الارض اصلاً. لذلك لا اعتقد بأن تغيير بيرس بشامير سيعقد المسألة لأن مواقف بيرس تجاه القضايا الفلسطينية والعربية تنبع من كونه صهيونياً عنصرياً متعصباً، لكنه يلبس قفازاً من حرير؛ بينما شامير، هو عنصري صهيوني أسود القلب ويلبس قفازاً حديدياً. إذن، لا فرق بين الحزبين، إلا بقدر استمالة الولايات المتحدة الاميركية لهذا أو ذاك. ومعروف أن علاقات الولايات المتحدة الاميركية مع حزب العمل اكثر ايجابية، على اعتبار انهما ينتميان الى الفكر والعقل الاوروبيين.

□ على ذكر الولايات المتحدة، شهدت منطقة الشرق الاوسط في الفترة الاخيرة تحركاً اميركياً آخر، قاده، هذه المرة، نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، في محاولة لتذليل

العقبات من على طريق مشروع التسوية الاميركية؟

○ اتسمت جولة بوش بالطابع الشخصي. فهو يريد من ورائها الوصول الى كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية. فزيارته الى القدس وتقبيله حائط المبكى وقيامه بالطقوس اليهودية، كل ذلك يدخل في اطار الحملة الانتخابية التي يحضّر السيد بوش نفسه لها، وبالتالي، فان تصريحاته لم تخرج، اطلاقاً، على المفهوم الاميركي للتسوية في الشرق الاوسط، بغض النظر عن الاحاديث التي دارت في اثناء جولته. فكلها ارتكزت على قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ الذي رفضناه، مراراً وتكراراً؛ مما يؤكد ان الموقف الاميركي لم يتغير منذ العقدة التي خلقها هنري كيسنجر في مفاوضات سيناء، عندما اشترط اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ ليتم لقاء فلسطيني ـ اميركي. اي انه اشترط، ببساطة، تخلي المنظمة عن ذاتها، عن كونها الممثل الوحيد، وعن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني مقابل هذا اللقاء. من هنا، لم اجد اي جديد في جولة بوش الا كونها محاولة التفاف اخرى على ممثلي الشعب الفلسطيني وعلى الحقوق الوطنية الفلسطينية. وفي ذلك يتجاهل بوش المواقف الفلسطينية والعربية، في وقت يفتقد العرب، ايضاً، الموقف الثابت والواضح بحكم فرقتهم وتمزقهم. ومن الطبيعي ان يسمع بوش من العرب الذين زارهم كلاماً متناقضاً، بل وقد يسمع منهم كلاماً عن المنظمة اسوأ مما سمعه في اسرائيل؛ وهذا ما أكده لنا العديد من المسؤولين الاوروبيين والاميركيين، إذ قالوا انهم سمعوا من بعض العرب كلاماً حاقداً على المنظمة وعلى الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. كلام لا يصدر حتى عن مناحيم بيغن. وقد سمعت انا شخصياً ذلك اكثر من مرة من بعض الاوروبيين. على اي حال، ان السياسة الاميركية في المنطقة تعتمد السياسة الاسرائيلية بالمطلق، وليس هناك فرق بين مفوهميهما حول التسوية في المنطقة. هنا، ينبغي ان اقول، في هذه المناسبة، اننا نرحّب بعلاقات فلسطينية ـ اميركية، ونرحب بلقاء ريغان وليس بوش الذي اشيع انه التقى الاخ «أبو جهاد» سراً. نحن لن نخفي مثل هذه اللقاءات لو حدثت، فالذي يحرص على علاقة علنية لن يختبىء وراء الجدران.

□ قبل جولة بوش، حضرت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، الى المنطقة. وفي اثناء جولتها، وفي اطار مهمتها الرئيسة التي تركزت، الى جانب تأمين وضعها الانتخابي في بريطانيا، على البحث في مسألة خلق «قيادة بديلة» من م.ت.ف. ذكرت الانباء ان اتفاقاً تم بينها وبين بيرس على ان تقوم بريطانيا بحثّ دول السوق الاوروبية المشتركة على التخلي عن «بيان البندقية». واضافة الى بريطانيا، أيضاً، نلاحظ بعض التغيير في المواقف الفرنسية في عهد حكومة جاك شيراك تجاه القضية الفلسطينية و م.ت.ف. فما هي طبيعة الدور البريطاني ؟ وما هو أفق العلاقة الفلسطينية ـ الفرنسية ؟

○ تمثل تاتشر السياسة البريطانية الدائمة والثابتة في المنطقة. وهي سياسة موالية لاسرائيل، على الرغم من ان بريطانيا قامت بالدور الاساسي في خلق ما يسمى دولة اسرائيل. لذلك، فبريطانيا هي السبب المباشر في خلق النكبات التي حلّت بشعبنا الفلسطيني. وهذا الأمر لم يشكل حافزاً للحكومات البريطانية المتعاقبة من اجل تصحيح مواقفها تجاه حقوق شعبنا. والمؤسف، هنا، ان يعامل العرب بريطانيا باعتبارها دولة صديقة ويتعاملون معها بانفتاح، اقتصادياً وتجارياً، مع أن كل الحكومات البريطانية، منذ العام ١٩١٧، أي منذ وعد

بلفور وحتى الآن، تنتهج سياسة: اما معادية للشعب الفلسطيني أو للشعب العربي، واما سياسة موالية لاسرائيل أو موالية للسياسة الاميركية في المنطقة. اما تاتشر بالذات، فهي اسوأ من تسلّم الحكم في بريطانيا، إذ اتخذت، بوضوح تام، موقفاً مضاداً لحقوق شعبنا ومضاداً لـ م.ت.ف. وهذا يدل على عقلية عنصرية متحجرة. فتاتشر تتعامل مع اسرائيل كما ان هذه الاخيرة جنوب افريقيا. وهي تحتضن كل الحكومات العنصرية والفاشية. فلا غرابة، اذاً، ازاء ما اتخذت من مواقف ضد حقوق شعبنا. انها حمقاء، وبالتالي، تنفذ سياسة حمقاء تسيء الى شعبها وتسيء الى مسؤولياتها كرئيسة لوزراء بريطانيا.

امـا في ما يتعلق بسياسة حكومة شيراك، فاعتقد بان تلك الحكومة تحاول استرضاء العناصر اليهودية في فرنسا قبل حلول موعد الانتخابات المقبلة، إذ ان هناك تحدياً بين حكومة شيراك وقصر الاليزيه يراد له أن يكون على حساب قضيتنا الفلسطينية. ولكني لا اعتقد بأن يكون لهذا التحدي اي مردود. فالشعب الفرنسي حدد موقفه مع الشعب الفلسطيني. واي حاكم سيحاول ابتزاز الاصوات اليهودية على حساب قضيه شعبنا وكرامته، سيكون مصيره الفشل.

□ في شهر أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، قمت بزيارة الى الاتحاد السوفياتي على رأس وفد فلسطيني هام. وقد اعتبر المراقبون هذه الزيارة بداية لاعادة الحرارة الى العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية. ترى ما هي الاسباب الحقيقية وراء فتور العلاقة الثنائية ؟ وما هو الموقف السوفياتي من الخلافات على الساحة الفلسطينية؟ وما هو مدى تأثير الخلافات الفلسطينية ـ السورية في الموقف السوفياتي من م.ت.ف. ؟

○ سبقت زيارتي التي اشرت اليها في سؤالك زيارتان قام بهما الاخوان فاروق القدومي (ابو اللطف) ومحمود عباس (ابو مازن). وكل الزيارات آنفة الذكر كانت تهدف الى ازالة الفتور في العلاقة الثنائية. واستطيع القول انه بعد العام ١٩٨٢ مرت العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية في مراحل عدة؛ ففي المرحلة الاولى، كان هناك عدم فهم من قبل الطرفين لطبيعة الاحداث التي جرت في العام المذكور، لذلك كان التقييم مختلفاً حولها، انما كانت مواقفنا متشابهة حول الانشقاق في «فتح» الذي وقف السوفيات ضده بالمطلق؛ وكذلك كانت آراؤنا، ايضاً، حول طبيعة القتال الذي شهدته مدينة طرابلس اللبنانية العام ١٩٨٣. وما لم يكن مفهوماً لدى الرفاق السوفيات، مثلاً، وجود الاخ ياسر عرفات (ابو عمار) في طرابلس في ذلك الوقت، كذلك معنى زيارته الى القاهرة فيما بعد، وأخيراً الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. هذه الامور سببت فتوراً في العلاقة الثنائية. ولكن على الرغم من ذلك، لم يغير الاتحاد السوفياتي موقفه من م.ت.ف. ولم يعترف بكل الانشقاقات، سواء داخل «فتح» او خارجها، مثل ما سمي بجبهة الانقاذ، وظل متمسكاً بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ومتمسكاً بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وظلت الامور هكذا الى ان التقى الاخ ابو عمار الرفيق ميخائيل غورباتشيوف في برلين الشرقية في شهر نيسان (ابريل) الماضي لتنتهي مرحلة سوء الفهم هذه، ولتبدأ صفحة جديدة في العلاقة. انا اعتقد بأن الاسباب التي فتّرت العلاقة الثنائية هي اسباب خارجة عن ارادة م.ت.ف. رغم معرفتي باعتراض السوفيات على بعض اجتهادات المنظمة، والتي نقلوها الينا خلال لقاءاتنا المشتركة.

اما الخلاف الفلسطيني ـ السوري، فقد اثر، بدوره، على علاقتنا بالاتحاد السوفياتي،

لكنه ليس السبب في فتور هذه العلاقة. وما فتئت موسكو تسعى من أجل اذابة الجليد عن العلاقة الفلسطينية ـ السورية، وتسعى الى اعادة التحالف السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني الى سابق عهده. ولكن الارادات الطيبة لا تقود دائماً الى نتائج طيبة. بصراحة، نحن نعتبر الاتحاد السوفياتي صديقاً وحليفاً اساسياً في هذا العالم؛ لذلك يجب أن نحرص ونتمسك بعلاقتنا معه، لأنها الارضية الدولية الوحيدة التي نقف عليها في مواجهة التآمر الامبريالي الاميركي ـ الصهيوني على حقوق شعبنا وممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف.

□ في ظل الوضع الفلسطيني والعربي الراهن، كيف ترى، أخ ابو اياد، امكان العمل الفلسطيني المستقبلي؟ بمعنى، السؤال هنا حول توجه ما أو خطة فلسطينية لمواجهة التحديات والصعاب التي تعترض النضال الفلسطيني، بشقيه السياسي والعسكري، وشطريه: الداخل والخارج؟

○ بالنسبة الى المستقبل اعتقد بأننا مطالبون بوقفة جادة مع الذات. فلا يهم أن يكون كل العالم معنا ولا نكون مع انفسنا. من هنا، رفعت القيادة الفلسطينية في الشهور الاخيرة شعار الاهتمام بالاوضاع الداخلية، سواء على صعيد «فتح» او على صعيد م.ت.ف. لأن التحديات التي واجهتها م.ت.ف. كثيرة وخطيرة. ولولا قوة بنيتها لما صمدت هذا الصمود العجيب. ولكن لهذا الصمود حدوداً. الآن نحن بحاجة الى ترتيب اوضاع بيتنا الفلسطيني في شكل يمكننا من حمل المهام المقبلة، وهي مهام كبرى بحكم الحصار السياسي والعسكري والمالي، حصار الوجود المفروض على م.ت.ف. من هنا يجب على اي خطة جديدة ان تأخذ هذا الحصار في عين الاعتبار، وتسعى الى جعل جسم الحركة قادراً على التنقل وعلى تلقي ضربات جديدة قد تأتينا من هنا أو هناك. بعد ذلك، يمكن أن توضع الخطط الاخرى، بحيث تتناسب مع وضع البيت الفلسطيني الجديد، وصعوبته الجديدة، ومع التحديات التي قد يصطدم بها النضال الفلسطيني، سواء أسياسياً كان هذا النضال أم عسكرياً، داخل الارض المحتلة أم خارجها. وهنا تبرز اهمية الاستفادة من تجارب الماضي استفادة حقيقية، وتبرز اهمية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والقضاء على بعض المنافقين الذين رأيناهم يمالقون القادة ويمالقون المسيرة، ثم عند الازمات خرجوا على القادة وعلى المسيرة، امثال «ابو موسى» و «ابو خالد» و «ابو الزعيم»؛ وما زال بيننا من امثال هذه الرموز التي يجب استئصالها. كما يجب بناء الجسم العسكري للثورة بناءً جيداً يتناسب مع المرحلة المقبلة، بعيداً عن المظاهر، وبعيداً عن الصولجان العسكري. كذلك يجب الاهتمام بالفرد، وبنيته، حتى يكون مناضلاً حقيقياً في اي مكان وضع فيه.

اما سياستنا على الصعيد العربي، والدولي، فلا بد من اعادة النظر فيها: عربياً، يجب أن تقوم سياستنا على عدم الاسترخاء في احضان الانظمة اكثر مما استرخينا. فتكفي هذه الانحناءة للانظمة. ولا بد من وقفة جادة كي يدرك الجميع أن لهذا الشعب كرامته وجبروته، وأن الازمات التي قد يمر بها لا تحني قامته ولا تؤثر في توجهاته الاساسية؛ دولياً، لا بد من أن نتمسك باصدقائنا الحقيقيين تمسكاً مبنياً على مبادىء لا تتزعزع.

أجرى اللقاء: جمال أبو حجلة

الحركة القومية العربية واستقلالية العمل الفلسطينية

د. ابراهيم ابراش

على الرغم من ايلاء القوميين العرب اهتماماً ملحوظاً بالقضية الفلسطينية واعتبارها قضية العرب القومية، الا انه يلاحظ غياب الدور الفلسطيني المستقل، وعدم بلورة دور خاص للفلسطينيين في الفكر القومي العربي طوال مرحلة الخمسينات.

وقد ساهمت في تغييب الدور الفلسطيني عوامل واعتبارات عدة، بعضها يعود الى مضمون الفكر القومي وتصور القوميين العرب له، وبعضها يعود لاعتبارات موضوعية خاصة بالظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

فقد تميز الفكر القومي العربي، خلال مرحلة الخمسينات، في وقت كان القوميون خارج السلطة، بتركيزه الشديد على الجانب الشمولي للقومية العربية، واهتمامه بابراز البعد القومي للقضية الفلسطينية القائم على اساس ان مسؤولية تحرير فلسطين هي مسؤولية عربية قومية والشعب الفلسطيني ليس مسؤولاً، لوحده، عن تحرير فلسطين؛ ومن ناحية أخرى، فالقوميون العرب كانوا ينظرون الى الواقع العربي المجزأ باعتباره نقيضاً للوضع الحقيقي والسليم الذي يمثله كون العرب أمة واحدة. ومن هنا، فان النضال القطري، مهما كانت صوره واشكاله، يعتبر عملاً اقليمياً يجب تجاوزه لصالح العمل القومي الموحّد؛ وهذا يعني ان ابراز الكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية يعتبر عملاً اقليمياً وزيادة كمية في واقع التجزئة العربية.

مثلت مرحلة الخمسينات اقصى مراحل المعاناة بالنسبة الى الشعب الفلسطيني، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وكان للجانب السياسي من هذه المعاناة دور في تغييب الشخصية الفلسطينية، والخصوصية الفلسطينية، عن برامج وسياسات الحركة القومية العربية. فواقع الشتات الفلسطيني، وحياة البؤس في المخيمات، وتبعثر الحركة الوطنية الفلسطينية، وغياب المؤسسات الاجتماعية والسياسية الاخرى، شجعت الانظمة العربية والحركات السياسية العربية على اعتبار الفلسطينيين كمّاً مهملاً يقتصر دورهم على مراقبة الاحداث، دون صنعها، حتى وان كان يتعلق الامر بمصيرهم وحياتهم. وقد عززت من هذا الواقع سلبية الفلسطينيين، وضعف الوعي الكياني لديهم في تلك المرحلة، وخصوصاً انه لم

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٤ ـ ١٦٥، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٦

يسبق لهم حكم انفسهم بانفسهم، بفعل توالي الاحتلالات عليهم.

لقد كان من المفارقات الخطيرة ان التركيز الذي ابدته الحركات القومية العربية، والحكومات العربية، على قومية القضية الفلسطينية، وقومية المسؤولية والمعركة، كان يضر، احياناً، بالقضية الفلسطينية اكثر مما ينفعها؛ ذلك ان هذا التركيز، والالحاح، لم يكن في موازاتهما، عملياً، عمل جدي في المستوى ذاته، وهذا ما ادى، بدوره، الى التشويه والاضرار بالقضية الفلسطينية عالمياً. فالصورة التي نقلت الى العالم عن القضية الفلسطينية، هي ان الصراع دائر بين دولة اسرائيل «الصغيرة»، واحة الديمقراطية وملجأ المضطهدين، وبين مئة مليون عربي، يملكون المال والارض الشاسعة؛ وان العرب يريدون ان يلقوا باليهود الى البحر، وانهم يحيطون بهم من كل جانب، حاشدين جيوشهم ومعبئين شبانهم ضد اليهود!

هذا هو التصور الذي كان يتركه الاعلام العربي، والتشنج الكلامي، دون ان يكون، في المقابل، أي عمل حقيقي. من هنا، كانت ضرورة ابراز الكيان الفلسطيني، وابراز الشخصية الفلسطينية، واظهار ان قومية القضية الفلسطينية لا تعني عدم وجود خصوصية فلسطينية، وان كون اسرائيل والصهيونية تشكلان خطراً قومياً مستقبلياً، الا ان الخطر بالنسبة الى الفلسطينيين قائم فعلاً، والفلسطينيون يعانون، ويجب ان يعرف العالم ان الصراع القائم فعلاً هو صراع بين شعب فلسطين الصغير المشرد من دياره، الذي يعاني من الجوع والحرمان في مخيمات اللاجئين، وبين اسرائيل والصهيونية العالمية المدعومة بقوى الاستعمار؛ ونقل هذه الصورة للصراع الى العالم الخارجي سيخدم، بالتأكيد، القضية الفلسطينية اكثر مما ستخدمها التشنجات الكلامية والتوترات اللفظية حول شمولية الصراع وقوميته دون فعل حقيقي.

وقد لعبت عوامل عدة في التشجيع على بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية، حيث بدأ الفلسطينيون يتلمسون لانفسهم طريقاً خاصاً بهم. بدأوا البحث في تعويض لانتكاس الحركة القومية العربية، وتراجع منطلقاتها القومية، وارادوا ان يصنعوا الحدث، لا ان يراقبوا تطور الاحداث. وقد شعرت الحركات القومية العربية بهذا المولود الجديد، فاستعدوا لاستيعاب الحدث وتدجينه وتوظيفه ضمن رؤيتهم الخاصة. وبدأت ادبيات الحركات القومية العربية تتحدث عن الشعب الفلسطيني، والدور الفلسطيني في النضال. ولكن أي دور؟ وما هو هامش الاستقلالية الممنوح للدور الفلسطيني؟

الحركة القومية والكيان الفلسطيني (م.ت.ف.)

يمكن القول انه ابتداء من العام ١٩٥٨، بدأت الحركات القومية العربية. تشعر باهمية التعامل مع ظاهرة بروز وعي كياني فلسطيني. وقد كانت البدايات داخل الاطارات التنظيمية للحركات القومية، حيث بدأ الفلسطينيون المنضوون في صفوف هذه الحركات يتساءلون عن دورهم الخاص، وكيفية التوفيق بين انتمائهم الحزبي القومي، وبين مشاركتهم في عملية احياء الوعي الكياني الفلسطيني، واعطاء الشعب الفلسطيني فرصة المشاركة في النضال القومي، واثبات الذات ووضع حد لاغترابه عن قضيته.

ففي العام ١٩٥٨، تشكلت من العناصر القيادية الفلسطينية في حركة القوميين العرب لجنة سميت «لجنة فلسطين»، ويذكر أحمد (ابو ماهر) اليماني، أحد قادة الحركة، ان

اللجنة تكونت من كل من د. جورج حبش و د. وديع حداد واسامة النقيب وزاهي قمحاوي واحمد اليماني وعبدالكريم حمد. وقد بحثت اللجنة في الدور الذي يمكن للفلسطينيين ان يلعبوه في اطار الحركة التحررية العربية، وانجع السبل لتحرير فلسطين. وخلصت الى ان تحرير فلسطين يتم من خلال الفلسطينيين، واعتماداً على دولة الوحدة العربية[١].

وقد سار التنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب قدماً على طريق بلورة دور مميز للفلسطينيين، وخصوصاً ان مسألة احياء الكيان الفلسطيني وضعت على جدول اعمال مجلس الجامعة العربية. ومن هنا طورت حركة القوميين العرب جهازها الفلسطيني، وسمي «اقليم فلسطين»، حيث فُرز الى كادرات هذا الاقليم الفلسطينيون المنتمون إلى الحركة في مختلف مناطق تواجدهم. ودعت «الحركة» الى اعطاء دور للفلسطينيين في «المعركة» وتجنيدهم لخوض معركة التحرير. عقد الفلسطينيون، في صفوف الحركة، أول مؤتمر قطري لهم العام ١٩٦٢، حيث دعوا لاستمرارية تدريب الفلسطينيين وتهيئتهم للمعركة، وتخزين السلاح، والاتصال بالسكان العرب في فلسطين المحتلة[٢].

كانت سنة ١٩٥٩ مهمة، حيث شهدت الدعوة الرسمية العربية لاحياء الكيان الفلسطيني وابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية. ففي ذلك العام، طلب جمال عبدالناصر من مجلس جامعة الدول العربية بحث قضية الكيان الفلسطيني. وقد ادرجت القضية، فعلاً، على جدول الاعمال. ومن المثير، هنا، ان عبدالناصر طرح قضية ابراز الكيان الفلسطيني واحياء الشخصية الفلسطينية في وقت كانت دولة الوحدة بين مصر وسوريا قائمة والانظار العربية الفلسطينية تتطلع اليها كأمل وحيد لتحرير فلسطين وايجاد القوة العربية الكفيلة بمواجهة العدو، وكأن عبدالناصر أراد ان يقول، من خلال دعوته الى احياء الكيان الفلسطيني، ان مهمة تحرير فلسطين هي مهمة الشعب الفلسطيني ولا تدخل ضمن اختصاصات دولة الوحدة.

بالاضافة الى هذا، فقد شهد العام ذاته صراعاً بين عبدالناصر وبين عبدالكريم قاسم في العراق، حيث اخذ هذا الاخير، متحالفاً مع الحاج أمين الحسيني، على مسؤوليته مهمة اعداد الشعب الفلسطيني للمعركة، ودعا الى تشكيل جيش فلسطيني، وطالب الفلسطينيين بان يمارسوا سيادتهم على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وصف عبدالناصر هذه الدعوة من قبل قاسم «بالمناورة الدنيئة»[٣]. ومن هنا، كانت دعوته لايكال امر الكيان الفلسطيني لجامعة الدول العربية التي بحثت في الامر فعلاً، في مؤتمر شتوره العام ١٩٦٠، ثم توالى بحث القضية الى ان ظهرت الى الوجود منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد فرضت مسألة احياء الشخصية الفلسطينية نفسها على مسرح الاحداث، ودفعت بالحركات القومية العربية الى التعامل مع معادلة صعبة هي كيفية التوفيق بين منطلقاتها القومية الوحدوية وبين المساهمة في ابراز كيان قطري جديد. الا ان القوميين العرب لم يكن تجاوبهم مع الظاهرة الجديدة يعني تخلياً عن تصورهم ومعتقداتهم بقومية النضال العربي وقومية العمل من اجل فلسطين، بل كان يسير موازياً للنضال القومي وجزءاً منه؛ ففي بيان لحزب البعث العربي الاشتراكي في أيار (مايو) ١٩٥٩، جاءت الدعوة الى «تأمين شروط حياتية كريمة للنازحين واعدادهم المتواصل للمشاركة الجدية في النضال القومي من اجل استرجاع ارضنا وبناء مستقبلنا». واكد البيان ان «مشاركة المناضلين النازحين عن فلسطين

في معـارك شعبنـا كلها نضال قومي يساهم في زيادة انتصارات الحركة العربية التحررية ويعجل في تحضيرها لمعركة فلسطين الحاسمة»[٤]

اذن، كان مطلب القوميين العرب ان يستلم الفلسطينيون قضيتهم بانفسهم لا يعني قبولاً بعمل اقليمي فلسطيني، او فصلاً لمعركة فلسطين عن معركة الامة العربية من اجل حريتها وتقدمها، بل كان جزءاً من صلب هذا النضال. وحتى مع الدعوة الى ان تتولى قيادة فلسطينية مهمة اعداد الشعب الفلسطيني، فان هذا يجب ان يتم «بشكل ثوري، ويعمل لاهداف الامة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية»[٥]. فالاقرار بان النازحين يكونون دعامة اساسية في معركة استرجاع فلسطين، وتأكيد «ضرورة اطلاق حرية شعب فلسطين بتنـظيم نفسـه في جبهـة تحـريـر فلسـطينيـة، وعـدم زج قضية فلسطين في السياسات الاقليمية»[٦]، ان هذا لا يتم، في نظر حزب البعث، الا «بالنضال القومي الثوري» وضمن النضال العربي في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية.

ولكن يبـدو ان اتفاق الحركات القومية العربية على ضرورة ابراز الكيان الفلسطيني وتخصيص دور خاص للفلسطينيين في النضال التحرري لم يكن يعني اتفاقاً على الخطوات العمليـة والتصورات للشكل الذي سيتجسد فيه العمل الفلسطيني، خصوصاً ان قضية اعـداد الشعب الفلسطيني جاءت في مرحلة الخلاف والقطيعة بين عبدالناصر وبين حزب البعث العربي الاشتراكي.

لم تجد مطالبة عبدالناصر باحياء الشخصية الفلسطينية واعطاء هذه المهمة لجامعة الدول العربية قبولاً واستحساناً من قبل البعثيين العرب، وحركة القوميين العرب، خصوصاً ان هاتـين الجهتـين لم تريا في جامعة الدول العربية الا اطاراً مجسداً للاقليمية العربية والتخاذل العربي. وقد اعترضت حركة القوميين العرب على اسناد مهمة البحث في القضية الفلسطينية الى الجامعة العربية، لانها لم تر فيها الهيئة المؤهلة لمعالجة قضية مصيرية مثل القضية الفلسطينية، ونظراً للمساومات والمواقف الانتهازية التي تسود في مجلس الجامعة ولهيمنـة روح الاتكـالية بين دولها، والمعارضة الشديدة التي تبديها حكومة الاردن لبحث القضيـة، اذا كان الهـدف من هذا البحث ابـراز اليكان الفلسطيني. وقد اعتبرت حركة القوميين العرب ان «تنظيم شعب فلسطين واعداده موضوع سقط في المناقشات المفرغة داخل اطارات جامعة الدول العربية، وهذا السقوط ذاته يعني ان الخطوة الاولى في طريق بحث الموضوع هي خطوة سلبية وغير ذات نتيجة... ذلك ان طرح موضوع ثوري، من هذا الطراز، في اروقـة مؤسسـة ' لا ثوريـة' ، من طراز الجامعة العربية، يعني، سلفاً، قتل القضية، وتجريدها من كل ثورتها وفاعليتها»[٧].

وفي الاطار ذاته، انتقد حزب البعث العربي الاشتراكي كل محاولة يقوم بها اي طرف عربي هدفهـا استغلال تطلع الفلسطينيين الى اقامة كيان خاص بهم، لتوظيفها في خدمة مصـالح عربية خاصة. وقد اعتبر الحزب «ان مبادرة دولة او مجموعة دول لاقامة اجهزة فلسطينية تابعة، واداة لدعايتها وسياستها القطرية والعربية، عمل خطير».

امـا الفهم الصحيح للكيان الفلسطيني، فقد حدده الحزب «في اطلاق الحرية لابناء فلسطين من اجل اقامة ' جبهة شعبية لتحرير فلسطين' توحد كافة العناصر الثورية بينهم وتعتمد على نقابات قوية للعمال والمهنيين والمثقفين يسمح لابناء فلسطين، في مختلف الاقطار

العربية، بتأليفها بحرية»[٨].

الا ان قرار مؤتمر القمة العربي الاول باسناد مهمة ابراز الكيان الفلسطيني الى احمد الشقيري، وتخويله صلاحيات واسعة في هذا الموضوع، وضع الحركات القومية العربية امام الامر الواقع، وفرض عليها ان تدخل طرفاً في الجدال الدائر حول كيفية اعداد الشعب الفلسطيني، وانتخاب ممثليه، وصلاحيات الكيان المنتظر. واخذت الاعتراضات التي ابديت حول صلاحية مجلس الجامعة العربية في بحث الموضوع تتلاشى، فاعتبرت حركة القوميين العرب ان منظمة التحرير الفلسطينية «تتيح فرصة ما ومتنفساً للعمل الفلسطيني في الاماكن التي يتواجد فيها»[٩]. وكانت «الحركة»، على ما يبدو، بقبولها هذا، متأثرة بضغوط مورست عليها من قبل عبدالناصر.

الا ان قبول الحركات القومية العربية بانشاء م.ت.ف. لم يكن يعني عدم وجود تحفظات حول كيفية عمل المنظمة وممارسات قيادتها. فقد وجهت حركة القوميين العرب انتقادات الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والى طريقة عملها «اللاثوري»، على حد تعبير «الحركة». وفي المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول، الذي عقد في القدس بتاريخ الثامن والعشرين من أيار (مايو) ١٩٦٤، بينت حركة القوميين العرب موقفها بوضوح، واعلنت انها ليست ضد منظمة التحرير الفلسطينية، او ضد وجود كيان فلسطيني، ولكنها ضد الممارسات اللامعقولة واللاثورية التي تمارسها قيادة المنظمة، وخصوصاً ضد العناصر الحزبية الثورية الفلسطينية. وادعت الحركة بان هناك خطة موضوعة من قبل قيادة المنظمة تهدف الى ابعاد العناصر الحزبية عن المنظمة[١٠].

ووجهت «الحركة» انتقاداً حول انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس، وتحت رعاية الملك حسين، واعتبرت ان هذا الاجراء تشويه للعمل الثوري الفلسطيني، ومحاولة لاعادة فرض الوصاية الهاشمية على الشعب الفلسطيني، وان ضغوطاً قد مورست على قيادة م.ت.ف. من قبل الانظمة العربية، صرفت المنظمة عن العمل الاساسي الذي وجدت من أجله. ومما هو معروف ان السلطات الاردنية حالت، ابان انعقاد المؤتمر الفلسطيني الاول، بين عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين خارج الاردن وبين حضور المؤتمر، حيث لم تسمح لهم بدخول الاراضي الاردنية. وكان عدد من هؤلاء ينتمي الى المنظمات الفلسطينية الثورية، وهذا ما اثر في نوعية اعضاء المؤتمر الفلسطيني الاول، حيث كانوا، في غالبيتهم، ممن ترضى عنهم الاردن، وممن لا يشكلون خطراً على توجهات أحمد الشقيري، وليشكل لجنة تنفيذية ممن يتفقون معه في سياسته وتوجهاته الفلسطينية والعربية.

ومن هنا، انتقدت حركة القوميين العرب الطريقة التي تم بها تأليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشككت في مقدرة هذه اللجنة على القيام بمهامها، لعدم تمثيلها للجماهير الفلسطينية، ولوجود دلائل على اعتزام الشقيري عزل المنظمات الثورية عن العمل الفلسطيني، على الرغم من ان هذه المنظمات لها الفضل في تعبئة الشعب الفلسطيني واعداده، قبل ظهور المنظمة. وذكرت مجلة «الحركة» «انه في الوقت الذي عملت هي والقوى الثورية الفلسطينية، على انجاح مشروع الكيان والخروج به الى صيغة ثورية تستطيع ان تكون في مستوى المطامح الفلسطينية، وعلى مستوى قضية فلسطين ومتطلباتها، فان الشقيري قد تعرض لضغوط من الحكومات الرجعية العربية»، في ما يتعلق بشروطها المتصلة

بالكيان. واعتبرت حركة القوميين العرب ان رضوخ الشقيري لهذه الضغوط يشكل انحرافاً وتقويضاً مقصوداً للكيان[١١].

ويبدو ان الشقيري كان شاعراً بالتهديد الحقيقي الذي تمثله العناصر الحزبية النشطة لزعامته ونهجه السياسي، ولم ينكر انه سيعمل على ابعاد الحزبيين عن المراكز الحساسة في المنظمة، لان هيمنة هذه العناصر على المراكز الحساسة يعني سقوط المنظمة في يد الاحزاب، والتي لا تتفق مع السياسة الرسمية العربية التي يعتبر الشقيري ممثلاً لها على الساحة الفلسطينية.

ففي تصريح ادلى به الشقيري لصحيفة «الحياة» البيروتية، اعلن انه بدأ محاولاته لابعاد جميع العناصر الحزبية عن المراكز الرئيسة في المنظمة، بحجة ان هذه العناصر تعمل من اجل مصلحتها، بدلاً من العمل في سبيل القضية الفلسطينية، وانه لن يستعين الا بالمستقلين.

وقد علقت الصحيفة على ذلك بـ «ان هذه الخطوة من قبل الشقيري جاءت في اعقاب الحملة العنيفة التي شنها عليه الحزبيون، وخاصة حركة القوميين العرب، التي اتهمته بالدكتاتورية».

وقد اوضح الشقيري ان خلافه مع حركة القوميين العرب يعود الى انها طالبت باربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية للمنظمة «في محاولة واضحة ومكشوفة للسيطرة عليها واخضاعها لها»، وانه عمل، بكل الوسائل، لاحباط هذه المحاولة حتى لا تقع المنظمة في ايدي فئة واحدة من الفلسطينيين[١٢].

اما حزب البعث، فقد كان اكثر عداء للشكل الذي تسير عليه عملية احياء الكيان الفلسطيني، ولكنه، في الوقت ذاته، امتلك تصوراً واضحاً للكيان الفلسطيني. وقد نشر البعثيون، في العشرين من أيار (مايو) ١٩٦٤، مشروع كيان فلسطين تحت اسم «الكيان الفلسطيني الحقيقي». وان كان المجال لا يسمح لنا بالشرح المفصل لنقاط هذا المشروع، الا انه من المفيد ان نبين اهم ما ورد فيه:

ففي مقدمة مشروع «الكيان الحقيقي» تم تناول العلاقة بين القضية الفلسطينية وقضية العرب التحررية، حيث ورد «ان معركة فلسطين هي معركة قومية بكل ما في هذه الكلمة من معنى»، وان الخطر الصهيوني لا يمس الفلسطينيين فقط، ولكنه يهدد الذات العربية بكل مكوناتها وتراثها الحضاري. ومن هنا اكدت مقدمة الميثاق على ان «تحرير فلسطين هو تحرير للعرب، واستمرار اسرائيل هو ترسيخ للوجود الاستعماري وتثبيت للتجزئة وللانظمة الرجعية»[١٣].

يلاحظ من هذه الفقرة ان الحزب اعطى الاولوية لتحرير فلسطين على العمل النضالي لاسقاط الانظمة الرجعية، والقضاء على التجزئة. فتحرير فلسطين هو المدخل للقضاء على التجزئة، وهذا يعتبر موقفاً متقدماً في رؤية الحزب. وتناولت المقدمة، أيضاً، الدور الفلسطيني في معركة التحرير، حيث اعطى الحزب للفلسطينيين دوراً طليعياً في النضال، واعتبر ان قومية المعركة لا تعني الغاء الدور الرئيس للفلسطينيين في المعركة؛ فالفلسطينيون هم اصحاب المصلحة الاولى في التحرير «والمشاركة القومية في محاربة الصهيونية ليست بديلاً للدور الطليعي الذي يضطلع به الشعب العربي الفلسطيني؛ ولذلك، فان اي خطة لتحرير فلسطين لا تنطلق من ضرورة اعطاء شعب فلسطين الدور الطليعي والقيادي، وتمكنه من تحمل

مسؤولياته الكاملة في تحرير الجزء المغتصب من وطنه، ستؤدي، في النتيجة، الى تحويل معركة فلسطين الى مبارزات كلامية، ومناورات سياسية»(١٤).

بعد المقدمة، حدد الحزب المبادئ الاساسية لمشروع الكيان الفلسطيني:

المبدأ الاول، ان يكون الكيان حقيقياً ليستطيع النهوض بمسؤولياته.

ولكن ما هي مقومات الكيان الحقيقي؟

تجيب المادة الثانية من المبادئ الاساسية للمشروع، بان الكيان الحقيقي «يجب ان تتوفر فيه المقومات الاساسية لكل كيان حقيقي، وهي الارض والشعب والسلطة... فبدونهما يفقد الكيان، اي كيان، وجوده الفعلي ومقومات بقائه واستمراره، ويصبح عاجزاً عن اداء دوره كأداة فعالة من اجل استرداد الوطن السليب».

كما اكدت المادة الرابعة على ان هذا الكيان «يجب ان يمارس سيادته كاملة على وطنه وتنبثق عن ارادة شعبه سلطته العليا».

اما المادة الخامسة، فقد طالبت بان يكون للكيان جيش فلسطيني القيادة، وان يرتبط هذا الجيش بالسلطة الفلسطينية العليا للكيان ويخضع لها، وان يكون اداة الكيان العسكرية في معركة التحرر، ويشارك، مثل بقية الجيوش العربية، في القيادة العربية الموحدة(١٥).

ان اهم ما يلفت النظر في مشروع الكيان الفلسطيني هذا، هو مطالبته بان يمارس الفلسطينيون السيادة الفعلية على ارض فلسطين.

ولكن اية ارض سيمارس الكيان سيادته عليها ؟

ان مطالبة حزب البعث العربي الاشتراكي بان يمارس الكيان الفلسطيني سيادته على ارض فلسطين لم تكن مقطوعة الصلة بالخلاف الناشب بين البعثيين، من جانب، وبين مصر والاردن، من جانب آخر.

ففكرة الكيان الفلسطيني، كما كانت تُتَداول في الاوساط الفلسطينية، وفي اروقة جامعة الدول العربية، كانت تدور حول منح سلطات وصلاحيات قانونية وسياسية لهيئة فلسطينية، تتولى مسؤولية تنظيم شعب فلسطين، ولم يكن مطروحاً، بصورة جدية، ان يكون الكيان مرادفاً لمفهوم الدولة، وان يمارس سيادة حقيقية على ارض فلسطينية، وذلك لأن الاراضي الفلسطينية غير المحتلة من قبل العدو، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الحمة، كانت تحت اشراف عربي. فالضفة الغربية ضمت الى الاردن وشكلت، مع الضفة الشرقية، المملكة الاردنية؛ وقطاع غزة يدار من قبل الادارة المصرية، ومنطقة الحمة الصغيرة في الشمال تخضع لسوريا. ومن هنا، كان اي حديث حول سيادة فلسطينية فعلية تعني فصل الضفة الغربية عن الاردن، وقطاع غزة عن مصر، وهو الامر الذي كان مرفوضاً تماماً، وخصوصاً من قبل الاردن الذي كان يرفض اي حديث حول كيان فلسطيني، اذا اقترن هذا الحديث بالسيادة الفلسطينية؛ بل ان الملك حسين لم يوافق على فكرة الكيان الفلسطيني، الا بعد حصوله على تطمينات متكررة من احمد الشقيري بان الكيان الفلسطيني لن يمارس اي سيادة على الضفة الغربية. وهذا ما اكده الميثاق القومي الفلسطيني ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨.

اذن، كان مشروع الكيان الفلسطيني الذي قدمه البعث، يدخل في اطار سياسة الاحراج القائمة بين البعث وبين عبدالناصر. وقد واصل البعثيون انتقادهم للشكل الذي اخذه الكيان الفلسطيني ـ منظمة التحرير الفلسطينية، واتهموا عبدالناصر بانه يقصد من وراء خلق

م.ت.ف. الهاء الشعب العربي والتهرب من مسؤوليته التاريخية. ففي مقالة لاذعة لعبد الوهاب الكيالي، بتاريخ الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٥، والمعركة على اشدها حول موضوع الكيان الفلسطيني، انتقد الكاتب سياسة عبدالناصر من قضية فلسطين، وسأل:

«لماذا جاء عبدالناصر الى الحكم ؟ ولماذا اشترى السلاح ووسع الجيش وانتج الصواريخ ؟ الا يعتبر الرئيس عبدالناصر ان ١٣ سنة من الحكم كافية للاستعدادات و ' تحضير الخطة' ؟ وما هي وظيفة اركان حرب الجيش المصري، اذا لم تكن الاستعداد للحرب بشكلها الدفاعي والهجومي؟»(١٦).

كما اعتبر حزب البعث ان منظمة التحرير الفلسطينية ولدت بمرسوم عربي من مؤتمر القمة العربي، فهي، اذاً، صورة لهذا الواقع واداة في يد صانعيها؛ وولادتها على هذا الشكل قيدها «بالحكومات العربية، وجعلها اسيرة هذه الحكومات، ومنطقها المنحرف في معالجة القضية الفلسطينية». وهذا ما حدا بحزب البعث لاصدار حكم مسبق على الكيان الفلسطيني الذي تمثله المنظمة بانه ولد «فاقداً الاستقلال والشخصية التحررية الثورية»(١٧).

وقد اجمل البعثيون انتقاداتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية في ما يلي:

اولاً: ان م.ت.ف. اداة في يد الانظمة العربية، فهي، اذاً، زيادة كمية، لا نوعية، في الجهد العربي. فالمنظمة التي يتوخاها البعثيون «منظمة جماهيرية، شعبية، تنبثق من الجماهير وتشكل نهجاً ثورياً جديداً في معالجة القضية، بعيداً عن الواقع الرسمي العربي، والاحراجات العربية»؛ اما «منظمة الشقيري»، فانها «سارت بمنطق مسايرة الحكومات المضيفة في كل شيء، بما في ذلك اختيار رؤساء مكاتبها وطبيعة النشاطات في كل قطر»(١٨).

ثانياً: ان منظمات التحرير في العالم تولد على ساحات المعارك وفي الخنادق، فهي منظمات محاربة مقاتلة وموقعها ساحة المعركة؛ «اما منظمة الشقيري، [فقد] ولدت في الصالونات والقصور»(١٩).

ثالثاً: اخذ البعثيون على الشقيري الانفراد في العمل وممارسة سلطة دكتاتورية، حيث اتصل بفئات محددة من الشعب الفلسطيني، وتجاهل القوى الفلسطينية المناضلة، مما جعل المؤتمر الفلسطيني الاول مقتصراً على الوجهاء والرأسماليين ورجال الانظمة العربية. ومن هنا، فان «كياناً فلسطينياً يغيب عنه الثوريون والمنظمات والاحزاب وسكان المخيمات، لا يستطيع ان يكون كياناً فعالاً قادراً».

رابعاً: انتقد البعثيون تصريحات الشقيري المطمئنة للملك حسين بان م.ت.ف. لن تمارس اي سيادة فعلية على الضفة الغربية، او غيرها من الاراضي الفلسطينية، لان «كياناً يعيش ضيفاً على الكيانات الاقليمية المصطنعة، ويضعها في مرتبة فوق مرتبته، ويعتبر حكامها اصحاب ادوار تاريخية في معركة التحرير؛ ان كياناً من هذا النوع كان من الافضل الا يولد، وتولد معه خيبة الامل»(٢٠).

ادت التطورات اللاحقة الى تغير في مواقف الحركات القومية العربية من منظمة التحرير الفلسطينية. فحركة القوميين العرب نسقت مواقفها مع م.ت.ف. واستطاعتا، سوياً، خلق تنظيم فدائي تحت اسم «منظمة ابطال العودة»، مُوّل مادياً ودعم عسكرياً من قبل قائد جيش التحرير الفلسطيني التابع للمنظمة. وحزب البعث اقر بوجود المنظمة كأمر واقع، الا انه طالب «بان تبرهن، من خلال اعمالها واسلوبها ومنطلقاتها، انها تعمل من اجل اهدافها، بعيداً من

الاعتبارات الشخصية، وانها جديرة بثقة غالية لم تكسبها بعد»[٢١]. وقد انعكس الانشقاق في حزب البعث، بين جناحه التابع للعراق وبين جناحه السوري، في تباين نسبي في الموقف من م.ت.ف. وهذا ما وضح في موقف التنظيمات الفدائية التابعة لكل منهما من المنظمة، فنجد ان «منظمة الصاعقة»، الموالية للحزب في سوريا، اعتبرت ان م.ت.ف. ابتعدت من تأثيرات الرسمية العربية، وبدأت تظهر كمنظمة ثورية تقف على الخط المناقض للانظمة العربية، وهذا ما يجعلها، في نظر «الصاعقة»، تصلح لأن تكون اطاراً للوحدة الوطنية الفلسطينية[٢٢].

اما حزب البعث الموالي للعراق، فيبدو ان مواقفه استمرت حذرة لمدة طويلة تجاه م.ت.ف. وحتى بعد ان هيمنت المنظمات الفدائية الفلسطينية على المنظمة، وتبنيها، رسمياً، استراتيجية الكفاح المسلح. وقد عبرت عن هذا الحذر جبهة التحرير العربية الموالية لحزب البعث العراقي، حيث ابدت تخوفها من «ان تتمكن رسميات المنظمة وارتباطها بالانظمة العربية من تقوية تيار حركة كيان فلسطين على حساب تيار حركة تحرير فلسطين، وريبتها من ان يكون تسليم المنظمة للحركات الفدائية هو عبارة عن مؤامرة جديدة تعدها الانظمة العربية لانعاش م.ت.ف. وحقنها بمصل الحياة، بعد ان كادت تطوى اثر هزيمة الخامس من حزيران (يونيو) »[٢٣].

ترسخت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطيني، واصبح من نافل القول التحدث عن جدوى وجود المنظمة من عدمه، او مدى شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني؛ لان هذا الوجود، وهذه الشرعية، عمّدا بالنضال الثوري وبالاعتراف شبه الدولي بالمنظمة. ومع ذلك، فقد استمر الصراع بين منظمة التحرير وبين قوى عربية ترفع منطلقات قومية وحدوية. ومحور الخلاف هو تصور كل طرف لمفهوم قومية المعركة، والاستراتيجية الواجب اتباعها. ولكي تكتمل لنا تصورات القوميين العرب من القضية الفلسطينية، واستراتيجيتهم الكفاحية، فسنبحث، الآن، موقفهم من العمل الفدائي، ومفهومهم للكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية. وبعد ذلك ندخل، مباشرة، في تحليل الفكر السياسي الفلسطيني وتصوراته للقضايا مثار البحث.

الحركة القومية والعمل الفدائي

ادى انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، في العام ١٩٦٥، الى حدوث حالة جديدة في كيفية تعامل الاستراتيجية العربية مع العدو الصهيوني، ومثّل زلزالاً زعزع الاستراتيجية الرسمية العربية، وتحدياً لها؛ ليس فقط الرسمية منها بل، أيضاً، للحركات والقوى التحررية القومية العربية، حيث مثل العمل الفدائي، واستراتيجية الكفاح المسلح، تجاوزاً لكل المفاهيم والتصورات السابقة لمنهاجية التعامل مع العدو الصهيوني، ووضع على المحك العملي هذه القوى والانظمة.

فمن المعلوم ان الاستراتيجية العربية، وتحديداً القومية منها، على الرغم من تقدمية وثورية منطلقاتها، وادراكها لكينونة الخطر الصهيوني وابعاده، الا ان تصوراتها الاستراتيجية للصدام مع العدو كانت مقيدة بمفهوم الحرب النظامية الرسمية، المقيدة، بدورها، بشروط التوازن العسكري، وبعلاقات القوى في العالم. ومن ناحية اخرى، فان الاستراتيجية العربية القومية، وعلى الرغم من استجابتها للوعي الكياني الفلسطيني،

والاقرار بحق الفلسطينيين بنوع من الاستقلالية في العمل، الا انها استمرت امينة للمنطق القومي الوحدوي القائم على اساس اولوية النضال الوحدوي التحرري العربي على معركة الصدام مع العدو، واعتبار ان «الوحدة طريق التحرير»، خصوصاً وان الاحداث، آنذاك (١٩٦٥)، لم تضع هذه الاستراتيجية على المحك العملي، وكانت الانظار العربية متجهة الى الجمهورية العربية المتحدة، وقواتها المسلحة تنتظر منها خوض معركة التحرير.

ومن هنا، فقد فاجأت انطلاقة العمل الفدائي الواقع العربي وحركاته القومية. وتباينت ردود الفعل، بين مؤيد لهذه الاستراتيجية وداعم لها، وبين متحفظ منها ومشكك في جدواها. وبصورة عامة، كانت السنوات الثلاث الاولى من عمر الكفاح المسلح تمثل مرحلة الحذر والترقب، سواء بالنسبة الى الجماهير الفلسطينية او الجماهير العربية، ذلك ان حركة «فتح» التي باشرت الكفاح المسلح لم تكن معروفة الهوية بعد، وكان الفكر القومي هو السائد، وعبدالناصر واستراتيجيته هي المقبولة جماهيرياً. ولم تتبدل القناعات والمواقف، بالنسبة الى العمل الفدائي، الا بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث اظهرت الهزيمة هزال الواقع العربي، وضعف الجيوش العربية، وهشاشة الاستراتيجية العسكرية العربية، ان لم يكن غيابها الفعلي. وفي جو الهزيمة، اثبت العمل الفدائي جدواه، وفرض حقائقه النضالية، وتجاوبت الانظمة العربية والحركات التحررية العربية مع هذه الاستراتيجية الجديدة، اقتناعاً وايماناً بها، او مجاراة ونفاقاً لها. ولم تكن الحركة القومية العربية، بفصائلها الرئيسة الثلاثة، ببعيدة عن الحدث؛ فقد تفاعلت معه، وتبنت منطلقاته ضمن تصورات محددة لكل منها.

اولاً: بالنسبة إلى حزب البعث؛ كان الحزب اكثر الحركات القومية اهتماماً بالعمل الفدائي عند انطلاقته. ويلاحظ ان الحزب أيد الاعمال الفدائية التي قامت بها «العاصفة» منذ الايام الاولى، ومدها بالمساعدة، والسماح بالمرور في اراضي سوريا. ويبدو ان موقف البعث هذا كان له صلة بسياسة البعث في سوريا الذي كان يدفع في اتجاه توتير الاوضاع مع العدو الصهيوني، وينادي بمباشرة الصدام معه، وهو الامر الذي كان يرفضه عبدالناصر ويحذر منه. ومن هنا، وجد البعثيون في العمل الفدائي الوسيلة التي تخدم سياستهم هذه، خصوصاً ان عبدالناصر وقف موقف الحذر والتشكيك من الاعمال الفدائية لـ «العاصفة»، ووجهت الاوساط الناصرية شتى الاتهامات اليها، واعتبرت اعمالها نوعاً من التوريط في حرب لم تنجز التهيئة لها.

وفي تقرير لحزب البعث حول فلسطين، نشر في نيسان (ابريل) ١٩٦٥، اي بعد شهور قلائل من انطلاق العمل الفدائي، تم التطرق الى دراسة الوضع على الساحة الفلسطينية، وخص حركة «فتح» حيزاً مهماً من تحليله. فبعد ان اشار التقرير الى ظروف تأسيس «فتح» وما يقال عن علاقة قادتها بجماعة الاخوان المسلمين، وتحليله لاستراتيجية «فتح» القائمة على الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، اكد «ان العمل الفدائي الذي اقدمت عليه ' العاصفة ' عمل جبار كسر الجدار المعنوي الذي كان يحيط بالعمل التحرري داخل الارض المحتلة، رغم ضآلة ما فعلته ' العاصفة' ، ورغم ضعف الامكانيات البشرية، والحربية، والمادية، والقيادية»[٢٤].

وفي نهاية التقرير، أُصدرت عدة توصيات حول فلسطين، اهمها المطالبة بدعم كل عمل

كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية لا تحوم حولها الشبهات، كما طالب «بتشكيل لجنة سرية تبحث حركة تحرير فلسطين ' فتح ' وموقف الحزب منها».

وقد تصدى البعثيون للرد على حملات الاتهامات التي وجهت اليها حول عمالتها لجهات اجنبية وعربية معادية لحركة التحرر العربية. ودافع البعثيون، بشدة، عن العمل الفدائي، في وقت كانت تجرى عملية تعتيم اعلامية حول العمليات الفدائية في فلسطين المحتلة. ففي مقالة لعبدالوهاب الكيالي، في حزيران (يونيو) ١٩٦٥، دافع فيها عن الفدائيين الفلسطينيين، واعتبر ان «طبيعة العمل الذي يقوم به الفدائيون داخل الارض المحتلة يجعلهم اصحاب مقدرة خارقة على تحمل جميع الوان الاذى والتنكيل... وهم الذين نذروا حياتهم من اجل فلسطين وارتضوا الموت في سبيلها». الا ان كاتب المقالة تدارك الامر، وحدد للعمل الفدائي دوراً لا يتعداه، فهو يشكل حافزاً ومحركاً للجماهير العربية، دون امتلاكه المقدرة على تحرير فلسطين «فلا ' العاصفة ' ولا أي مخلص في العرب يدعي بان العمل الفدائي، في نطاقه المحدود، يمكن ان يستعيد فلسطين ويعيدها، لكن حروب التحرير الكبرى في التاريخ لا بد لها من بداية، واعمال ' العاصفة ' هي البداية الطبيعية والمنطقية لتحرير فلسطين»[٢٥].

ومن هنا، تبنّى حزب البعث العمل الفدائي، كاستراتيجية نضالية فرضتها متطلبات المرحلة الراهنة، مرحلة المواجهة مع القوى الصهيونية والامبريالية الهادفة الى تصفية مواقع الثورة العربية والقضية الفلسطينية. وتصدى البعثيون، نظرياً، لاعطاء تحليل موضوعي، وعلمي، لمفهوم حرب التحرير الشعبية. ففي مقالة لعبدالوهاب الكيالي ايضاً، برر هذا اسباب ومبررات تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية، مستلهماً في ذلك تجارب الحركات الثورية في العالم، واكد «ان مواجهة التفوق العلمي ـ التكنولوجي الصهيوني ـ الاميركي في فلسطين يحتم علينا، كشعب متخلف لم يصل الى اعتاب العصر الصناعي الحديث، ان يتبنى استراتيجية حرب التحرير الشعبية طويلة المدى، على اساس الاعتماد على الذات، وتعبئة طاقات الامة العربية، وزجها في المعركة»[٢٦].

ولكن، يبدو ان تبني البعث لمفهوم حرب التحرير الشعبية، لم يكن يعني التخلي عن الاستراتيجية الثورية العربية في النضال من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية، بل كان جزءاً من هذا النضال القومي الذي تقوده «الانظمة الثورية العربية» وعلى رأسها انظمة البعث. ومن هنا، نجد ان حزب البعث يؤكد ان معيار الثورية للانظمة هو تبني الكفاح المسلح وتطويره الى حرب شعبية حقيقية. ففي التقرير السياسي للحزب، الصادر عن مؤتمره القومي العاشر، في بغداد، بتاريخ ١/١٠/١٩٧٠، اعتبر الحزب ان الاستراتيجية الوحيدة القادرة على مواجهة التفوق للعدو هي استراتيجية حرب التحرير الشعبية، وان حزب البعث هو اقدر الحركات الثورية العربية على تحقيق هذه الاستراتيجية.

ولم يكن تبني حزب البعث لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية يعني الاتفاق الفكري والاستراتيجي مع حركة الثورة الفلسطينية، حيث ان البعثيين، في تبنيهم لحرب التحرير الشعبية، كانوا يتوخون استيعاب حركة المقاومة الفلسطينية وتدجينها، لتصبح جزءاً من الاستراتيجية الثورية العربية التي ينظرون اليها ويضعون انفسهم اوصياء عليها. وهذا ما ظهر، جلياً، في السلسلة الطويلة من التوترات والمعارك الدامية بين البعثيين وبين الثورة الفلسطينية. وكانت بدايات التوتر بين الطرفين ذات طابع فكري، حيث ظهر التباين بين تصور

البعثيين لمفهوم النضال الوحدوي القومي، وبين استراتيجية الثورة الفلسطينية القائمة على اساس الاستقلالية. فانتقد البعثيون علاقة قادة الثورة بالانظمة العربية، واعتبروا ان هذه العلاقة لا تتم الا على حساب مصلحة الجماهير العربية، كما اتهموا قيادة المقاومة الفلسطينية بعدم التمييز «بين الجماهير العربية والانظمة العربية، بل ان تميز بين تسلط الانظمة وبعدها من مطالب الشعب وبين الجماهير المناضلة»[٢٧].

وكان لا بد لمنطلقات الثورة الفلسطينية، وخصوصاً حركة «فتح»، القائمة على ضرورة تجاوز الكثير من المعوقات والعوائق التي تعرقل انطلاقة الشعب الفلسطيني، وتسبيق متطلبات النضال القطري الفلسطيني، كان لا بد لهذه التصرفات من ان تُواجَه بانتقادات واتهامات بالاقليمية. وكان اكثر الشعارات الفلسطينية اثارة لحزب البعث شعار «عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية». واعتبر البعثيون ان «النزعة القطرية ساهمت، ايضاً، في خلق شعار عدم التدخل في الاوضاع العربية الذي ادى، في النتيجة، الى الوقوع في اسر الانظمة العربية ومؤتمرات القمة»[٢٨].

ولكن، هل فعلاً تبنى حزب البعث استراتيجية حرب التحرير الشعبية عن اقتناع فكري كافٍ ليدفعه الى ان يمارس هذه الاستراتيجية، عملياً، في الواقع ؟ نحن نشك في الامر، لاسباب ذاتية وموضوعية، وبفعل الممارسة العملية لانظمة البعث. فاستراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ليست مجرد فكرة، لكنها ممارسة على ارض الواقع. وان يمارس البعثيون، خصوصاً في سوريا، هذه الحرب معناه اعلان الحرب وبدء العمليات العسكرية مع العدو الصهيوني ومع حلفائهم الامبرياليين. فسوريا، في ظل الظروف الذاتية، السياسية والاقتصادية والعسكرية، غير مؤهلة لمثل هذه الحرب، وغير راغبة فيها؛ وذلك لسبب بسيط، وواضح، هو ان الدول العربية المعنية بالصراع العربي ـ الصهيوني، بما فيها نظاما البعث، مقيدة، في تعاملها مع العدو، بسياسة الامن الاقليمي، لا القومي، ومفهوم الامن الاقليمي، يدفع بكل دولة للبحث عن سبل المحافظة على وجودها وتسبيق المصلحة الاقليمية على المصلحة القومية. وحتى في حالة الاشتباك مع العدو، فان الهدف يكون تعزيز الامن الاقليمي والمحافظة على الحدود القائمة. ولكي تبقى، ايضاً، الحرب في حدود السياسة المتبعة، ولكي تبقى مقيدة بالاستراتيجية الاقليمية، فانها تكون حرباً نظامية رسمية، لا مجال للجماهير فيها. وكونها حرباً نظامية، فهي محكومة بتوازن القوى مع العدو[٢٩]. بالاضافة الى هذا، فان الدول العربية المحيطة باسرائيل، بما فيها نظاما البعث، مقيدة باتفاقات تحدد الوضعية العسكرية على الحدود مع العدو. وقد ظهر التزام الدول العربية، بما فيها البعثية، بمفهوم الحرب النظامية المحكومة بتوازن القوى، في اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢، وعدم دخول سوريا الحرب بكل قوتها ضد العدو، حيث برر القادة السوريون السبب في عدم رغبة سوريا في الانجرار الى حرب غير مستعدة لها، وان سوريا ستكون مستعدة للحرب عندما تصل الى درجة التوازن الاستراتيجي مع العدو[٣٠].

واذا كان مفهوم الحرب لدى نظام البعث مرتبطاً بالتوازن الاستراتيجي ـ ونحن لا نعرف كيف ستصل سوريا الى توازن استراتيجي مع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية ـ مع العدو، فأين حرب التحرير الشعبية؟ اين الجماهير المقاتلة؟

لقد تأكد كون تبني استراتيجية حرب التحرير الشعبية لم يكن الا مناورة ومجاراة للتيار

في عرقلة العمل الفدائي، انطلاقاً من الجبهة الشمالية، وليس العمل الفدائي من اجل فلسطين فحسب، بل من اجل الجولان السورية على اقل تقدير.

حقيقة، انه غالباً ما يكون هناك هامش من الاختلاف بين ادراك الشيء وبين ممارسته عملياً. الا انه في حالة حرب التحرير الشعبية وتطبيقها، كان هناك تناقض تام. فمفهوم البعث لحرب التحرير الشعبية وتنظيره لفترة قصيرة من الوقت لها، كان معداً للتصدير الى الجماهير الفلسطينية والعربية، ولكن ليس الى جماهير البعثيين. فعلى الفلسطينيين، أو غيرهم، ان يمارسوا هذه الحرب تحت وصاية البعث، ولكن ليس انطلاقاً من ارضه ولا بجماهيره، وعلى ان لا تصل حرب التحرير الشعبية الى درجة التناقض مع الاستراتيجية السورية، والا يجب ضربها وتحجيمها، وهذا ما حدث في لبنان العام ١٩٧٦. ان حرب التحرير الشعبية ثورة، وثورة جماهير. انها تغيير للامر الواقع ورفض له. ومنطق الثورة لا يتلاءم مع منطق الانظمة.

ولان نظام البعث لم يكن متأكداً من ولاء الثورة الفلسطينية له، ولانه لا يريد ان يمارس هو حرب التحرير الشعبية بجماهيره وانطلاقاً من ارضه، فقد مد جذوره في الساحة الفلسطينية، لينظر، من خلالها، الى حرب التحرير الشعبية؛ اما هو، فبقي بعيداً عن نارها، وكفى الله المؤمنين القتال.

وهكذا انشأ البعث ادوات تنظيمية داخل الساحة الفلسطينية، واعطاها اسماء وشعارات، واعتبرها جزءاً من حركة المقاومة الفلسطينية، وما هي، في الحقيقة، الا امتداد لحزب البعث في الساحة الفلسطينية، ولاؤها للبعث وليس للشعب الفلسطيني وقيادته. وهذه التنظيمات هي «الصاعقة» التابعة لسوريا، وجبهة التحرير العربية التابعة للعراق.

طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)

بدأ التفكير في ايجاد تنظيم فلسطيني داخل حزب البعث منذ بداية الستينات، مع ظهور الارهاصات الاولى للوعي الكياني الفلسطيني. وبرز التنظيم الفلسطيني التابع للبعث للوجود في اواخر العام ١٩٦٦، حيث تشكل «فرع فلسطيني» من الفلسطينيين المتواجدين في سوريا. وباندماج هؤلاء مع منظمة البعث في الاردن شكلوا «قيادة قطرية».

وبعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أسس اعضاء التنظيم البعثيون في سوريا منظمة «طلائع حرب التحرير الشعبية» المعروفة باسم «الصاعقة»، التي اعلنت التزامها مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، وخاضت جميع المعارك التي خاضتها سوريا، وكانت تقف الى جانب سوريا في صراعها مع م.ت.ف. او ضد الدول العربية الاخرى. وظهرت تبعية «الصاعقة» جلية في الحرب السورية ـ الفلسطينية العام ١٩٧٦، وحرب لبنان الاخيرة، وخصوصاً في طرابلس.

ومع ذلك، فقد حاولت «الصاعقة» ان تعطي لنفسها صفة التنظيم البروليتاري الجماهيري، فطرحت تحليلاً فكرياً يربط بين الثورة الاجتماعية والثورة التحررية على اساس ان العلاقة بين القضية الوطنية في التحرير وبين مطالب الطبقة الكادحة هي علاقة اساسية، وطالبت بان تلتزم الثورة الفلسطينية مصالح الجماهير الكادحة واهدافها الطبقية، انطلاقاً من رؤية شمولية تقرن تحرير الارض بتحرير الانسان(٣١).

وانتقدت «الصاعقة» شعار استقلالية الثورة الفلسطينية الذي كانت تطرحه حركة

«فتـح»، واعتبـرت «ان المطالبة باستقلالية الثورة الفلسطينية، بحجة التمييز بين قضايا التحرر الوطني وقضايا التحرر الاجتماعي والاقتصادي، عدا كونها عملية فصل تعسفية بين العدو الوطني والعدو الطبقي، فهي فلسفة برجوازية يمينية»[٣٢].

وأخـيراً، فقـد عبرت «الصاعقة» عن اخلاصها والتزامها الايديولوجية القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وارتباطها بالفهم الرسمي العربي لموقع ودور الثورة الفلسطينية، فاعتبرت ان العمل الفدائي، بشكله ومضمونه المادي والمعنوي، يؤلف اداة من ادوات العمل السياسي والعسكري للاستراتيجية السياسية العربية. وعليه، فـ «الصاعقة» ترى ان دور العمل الفدائي، في كل الظروف والاحوال، يجب ان يكون ملتحماً بالعمليات النظامية للجيوش العربية لدول المواجهة، لمساندة القوات العربية المسلحة[٣٣].

اذن، فالحـرب التي تخطط لها «الصاعقة»، والتي تنتظرها، هي حرب نظامية، حرب جيوش كلاسيكية، وهي الحرب التي وضعت على المحك العملي العام ١٩٤٨، وعام ١٩٦٧. فأين، اذاً، حرب التحرير الشعبية؟ واين الجماهير المقاتلة؟

لا جواب عند «الصاعقة»، لان المعضلة الفكرية التي تمر بها هي جزء من معضلة فكر حزب البعث.

جبهة التحرير العربية

انبثقت جبهـة التحرير العربية من حزب البعث العربي الاشتراكي، في العراق. ففي المؤتمر القومي التاسع للحزب اوصى بانشاء منظمة فدائية ذات طابع جبهوي، وتركيب قومي، وفكر ثوري، تمثل فكر البعث والسياسة العراقية على الساحة الفلسطينية. وكانت «جبهة التحرير العربية» التي ظهرت للوجود في نيسان (ابريل) ١٩٦٩، خير مجسد لهذه التوصية، حيث اشارت الجبهة الى ان «النظام القائم في العراق هو الحكم العربي الوحيد، حتى الآن، الذي يغذي جبهة التحرير العربية بالمساعدات، وهذا الواقع يستقي مبرراته من كون حزب البعث يحتل المواقع الرئيسة في السلطة في العراق، في الوقت الذي يشكل الحزب، ايضاً، قوة رئيسة داخل جبهة التحرير. فمن خلال الحزب اذاً، الذي هو في الاساس منظمة جماهيرية شعبية، يتم التفاعل، على جميع المستويات، بين الجبهة والنظام القائم في العراق»[٣٤].

اما ميشيل عفلق، مؤسس البعث، فقد حدد طبيعة العلاقة القائمة بين جبهة التحرير العربية وبين حزب البعث على اساس ان «الجبهة، بالنسبة الى الحزب، ليست جزءاً من عمله. ليست الجزء العسكري ولا الجزء القتالي ولا الجزء الفلسطيني؛ وانما هي الحزب بارادته في الانبعاث من جديد في ارادة التصحيح الشامل والعميق في اوضاعه». وعلى المستوى الفكري والايديولوجي، فانه لا فرق بين فكر الجبهة وفكر الحزب، وليس للجبهة ايديولوجية منفصلة عن ايديولوجية الحزب، حيث ان فكرها مستمد من العقيدة العربية الثورية لحزب البعث.

اذن، لا يمكننا، هنا، التحدث عن جبهة التحرير العربية كتنظيم فلسطيني مستقل، او اعتبـار فكـر الجبهـة السياسي جزءاً من الفكر السياسي الفلسطيني. مع ذلك، فان جبهة التحـرير العربية اقتربت من حركة «فتح» في طرحها للعلاقة بين الوحدة والتحرير، نظرياً، بحيث اعتبرت «ان توجه العرب نحو فلسطين يصنع الوحدة، ويحرر فلسطين. وبقدر ما تعيد الوحدة لفلسطين حريتها، فان فلسطين تعيد للعرب وحدتهم. ان فلسطين هي طريق الوحدة،

والوحدة هي طريق فلسطين، وكل محاولة للفصل بين الشعارين ووضع الواحد في وجه الآخر هي اضعاف لمعركة التحرير واساءة اليها، مثلما هي اضعاف للوحدة واساءة اليها»[٣٥].

الا ان جبهة التحرير العربية رفضت الاقرار بوجود خصوصية فلسطينية، او معطيات فلسطينية تختلف عن الواقع العربي، وتبرر استقلالية العمل الفلسطيني. فالواقع الفلسطيني، في نظر الجبهة، هو جزء من الواقع العربي. وعليه، فان تحليل القضية الفلسطينية لا يتم بأدوات فلسطينية خاصة، بل ضمن الرؤية القومية الشاملة[٣٦].

ولا نعرف، هنا، كيف تجاهلت الجبهة «الخصوصية الفلسطينية» بابعادها الوطنية والاجتماعية. فالفلسطينيون هم الذين وقع عليهم الضرر المادي المباشر من الاحتلال الصهيوني؛ فهم الذين فقدوا الارض وشُتِّتوا في اصقاع المعمورة، وهم الذين فقدوا مؤسساتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهم الذين يعانون، اكثر من غيرهم، نتيجة واقع الاحتلال الصهيوني. وعليه، فانهم اقرب من غيرهم احساساً بجوهر المشكل واكثر تلمساً ومقدرة على صياغة اهدافهم واستراتيجيتهم النضالية. وهذا لا يعني الفصل بين الواقع الفلسطيني والواقع العربي، لكنه، ببساطة، يعني موضوعية الرؤية، والموضوعية في تحديد العلاقة بين الوطني والقومي في النضال الفلسطيني.

وانطلاقاً من تجاهل «الخصوصية الفلسطينية»، ورفض استقلالية الثورة الفلسطينية في ممارساتها النضالية وفي تحديدها لاهدافها، فقد انتقدت الجبهة شعار «فلسطين الديمقراطية» الذي رفعته الثورة الفلسطينية واعتبرته هدفاً استراتيجياً لنضالها؛ واعتبرت جبهة التحرير العربية ان «هذا الشعار يعبر عن العقلية القطرية الفلسطينية بتصوره ان فلسطين، بعد التحرير، ستكون الدولة الخامسة عشرة او السادسة عشرة من دول الجامعة العربية، بينما منطق الامور، وحتمية التطور، ومسيرات التحرير، كلها تشير الى ان فلسطين المحررة لن تكون الا جزءاً من الثورة العربية الوحدوية الاشتراكية، وبالتالي جزءاً من دولة عربية واحدة، لا بد ان تقوم بين كافة الاقطار، او مجموعة منها، كنتيجة للظروف التي تخلقها مسيرة التاريخ»[٣٧].

انها العودة، اذاً، الى المثالية القومية واليقينية. فكيف حكمت «الجبهة» على ان الدولة العربية الواحدة ستسبق تحرير فلسطين؟

حركة القوميين العرب

على الرغم من ان حركة القوميين العرب وقفت موقفاً متحفظاً ومشككاً في البداية من العمل الفدائي ومن حركة «فتح» عموماً، فانها كانت اكثر الحركات القومية، فيما بعد، استيعاباً للعمل الفدائي وممارسته لاستراتيجية حرب التحرير الشعبية، وذلك عائد لطبيعة المنطلقات الاولى للحركة، ولبروز العنصر الفلسطيني، بشكل واضح، في صفوفها، وهو الامر الذي أدى، لاحقاً، الى تحول جزء هام من حركة القوميين العرب الى منظمات فدائية فلسطينية.

فمن المعلوم ان قادة القوميين العرب، وقبل ان يتحولوا الى تنظيم حزبي سياسي، كانوا منخرطين في تنظيم سري يعتمد العنف والعمل المسلح ضد من اعتبروهم مسؤولين عن نكبة فلسطين العام ١٩٤٨. وعلى الرغم من انكار، او عدم ذكر، قادة «الحركة» وجود علاقة لهم

بـ «كتائب الفداء العربي»،فان عدداً من المسؤولين في «الحركة»، او ممن كانوا على صلة بحركة القوميين العرب، اكدوا وجود هذه العلاقة[٣٨]، خصوصاً اذا عرفنا ان هاني الهندي وجورج حبش كانا من مؤسسي «كتائب الفداء العربي».

ومنظمة «كتائب الفداء العربي» هذه، والتي اثرت في مؤسسي حركة القوميين العرب، كانت منظمة ثورية ارهابية، اخذت على عاتقها مسؤولية معاقبة المسؤولين عن نكبة فلسطين والقيام باعمال ارهابية ضد المؤسسات اليهودية، والاستعمارية، في الوطن العربي. ومؤسسو هذه المنظمة شبان تأثروا بنكبة فلسطين، واعجبوا بالاسلوب الثوري العنيف الذي انتهجه بعض الحركات المتطرفة في اوروبا، خصوصاً تلك التي ظهرت في ايطاليا، مثل منظمة «القمصان الحمراء» التي اسسها غاريبالدي، والجبهة الوطنية السرية (كاربوناري)، و «جمعية الفتاة» التي اسسها جيوسبي مازيني. وكان غاريبالدي ومازيني مثلهم الاعلى، فآثروا العنف ودرسوا تاريخهما النضالي، واستفادوا من كثير من الوسائل التي اتبعاها، مثل استعمال الاسماء المستعارة، وكلمات السر، الخ[٣٩].

وقامت «كتائب الفداء العربي» بالعديد من اعمال العنف، حيث وضعت قنابل في معبد لليهود في سوريا، وفي مؤسسات بريطانية، واميركية، وفجرت المكتب المحلي لمنظمة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين في دمشق، الا ان اهم عملية قامت بها هي محاولة اغتيال الملك عبدالله، والعقيد اديب الشيشكلي، الزعيم السوري، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠، وهي المحاولة التي فشلت، وعلى اثرها تم اعتقال العديد من افراد التنظيم واختفاء البقية الباقية عن مسرح الاحداث، حيث اضطروا الى انتهاج اسلوب العمل السياسي، ومن بينهم جورج حبش وهاني الهندي، اللذان قطعا كل صلة تربطهما بمنظمة «كتائب الفداء العربي»، وكرسا جهودهما لخلق تنظيم سياسي جماهيري.

بالاضافة الى العلاقة التي ربطت بين مؤسسي حركة القوميين العرب ومنظمة «كتائب الفداء العربي» الارهابية الثورية، فقد مارست «الحركة» العنف الثوري في الاردن، حيث قام اعضاء الحركة، اثر محاولة الملك حسين قمع المعارضة الشعبية التي اشتدت في الاردن العام ١٩٥٧، بوضع عدد من القنابل في اماكن متفرقة لاثارة حماس الجماهير وابقاء حالة التوتر. وكانت اعمالها هذه في الاردن سبباً في لفت انظار سوريا الى «الحركة»، حيث قام العقيد عبدالحميد السراج، المسؤول السوري المعروف بمواقفه القومية الناصرية، بتدريب جماعة القوميين العرب على السلاح وتدريبهم على الاراضي السورية.

اذن، نرى ان ماضي «الحركة» النضالي لم يكن ببعيد عن ميدان العنف والكفاح المسلح، وخصوصاً بالنسبة الى الاعضاء الفلسطينيين فيها، وعلى رأسهم جورج حبش الذي تميز ـ بعد خروجه مستقلاً باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ بمواقفه الثورية المتطرفة وممارساته للعنف الثوري بشكل ممنهج وواضح. الا ان هيمنة السياسة المصرية على حركة القوميين العرب، وولوج اعداد كبيرة من الشبان العرب في صفوف «الحركة» جعلها تنظر، في البداية، بحذر الى العمل الفدائي الذي قامت به «فتح» في فاتح كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥.

فقد اعتبرت «الحركة» ان العمل الفدائي الذي قامت به قوات «العاصفة» في فلسطين المحتلة، حيث اخترقت الحدود العربية وفجرت مواد ناسفة في مواقع اسرائيلية، دون علم او

تنسيق مع الحكومات العربية، هو توريط للعرب في حرب هم غير مستعدين لها، وعمل يتعارض مع الاستراتيجية العربية. وعليه، فقد دعت «الحركة» الى ضرورة وجود تنسيق مسبق بين ما تقوم به «العاصفة» وبين الخطة العربية الشاملة واستراتيجية الدول العربية تجاه فلسطين.

ولكن اين هي الخطة العربية الشاملة؟ واين هي استراتيجية الدول العربية تجاه فلسطين؟

هذا ما لم تستطع «الحركة» توضيحه بدقة، وتأكيد وجوده عملياً، حيث تخلط بين الاماني والاهداف، وبين الواقع والحقيقة. فمقابل انتقاد العمل الفدائي ورفض اعتباره منطلقاً للتحرير، اعتبرت «ان اكتساب القوة الذاتية العربية، بالوحدة والاشتراكية، هو القانون الذي لا بد ان يشكل جوهر الاعداد الحقيقي لتحرير فلسطين»[٤٠].

وشككت حركة القوميين العرب في جدوى انتهاج اسلوب الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كوسيلة لتحرير فلسطين، واعتبرت ان اقصى ما يمكن ان يقوم به العمل الفدائي هو في كونه ذراعاً مساعداً للعمل الرسمي العربي، فهو، اذاً، من حيث نتائجه الممكنة، اقرب الى اعمال «الكوماندوس» الملحقة بالجيوش النظامية منه الى الثورات الشعبية المسلحة؛ اما تحرير فلسطين، فهو اما ان يكون عربياً او لا يكون!

وانطلاقاً من التزام «الحركة» السياسة القومية العربية التي يقودها عبدالناصر، فقد اعتبرت ان العمل الفدائي اما ان يكون جزءاً من ردود الجبهات العربية الاقليمية على تحرش اسرائيل، واما ان يكون خطاً من خطوط حرب الردع، او يكون طليعة لحرب التحرير. وفي كل حالاته، لا بد ان يرتبط العمل الفدائي الفلسطيني بتطورات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كي لا يتحول الى مجرد انفجار عاطفي يضيع، وتضيع معه اشياء كثيرة[٤١].

فالحركة، هنا، لم تر العمل الفدائي في شموليته وتعبيراته عن رد الفعل العنيف للفلسطينيين على حال التخاذل العربي تجاه فلسطين وسلبية الفعل العربي تجاه العدو الصهيوني، ونظرت الى العمل الفدائي كأي عمل عسكري دون مضامين سياسية ووطنية تمثل الخصوصية الفلسطينية. ومن هنا اكدت على ارتباط العمل الفدائي بالسياسة الدفاعية التي كانت تحكم الموقف العربي، ووقوف القوة العربية عند الردع والدفاع، دون الوصول الى حالة الهجوم والتحرير. وكانت هذه الرؤية لدور القوة العربية وراء نفي «الحركة» لاي مبرر في وجود العمل الفدائي، فهو لا لازمة له ما دامت الجيوش العربية لم تأخذ استعدادها، بعد، لخوض معركة التحرير. فضرورة الاعداد العسكري هي وحدها ما يمكن ان يبرر التحرك الفدائي في مرحلة التحرير، لان العمل الفدائي وحده، في نظر «الحركة»، غير قادر، او فاعل، مقابل الآلة العسكرية الاسرائيلية الجبارة. اما البديل في نظر «الحركة»، فهو قيام الجيوش العربية النظامية بمهمة تدمير القوات الاسرائيلية، يساعدها في ذلك ذراع فدائي ضارب[٤٢].

الا ان فترة الرفض، والتشكيك، للعمل الفدائي كانت قصيرة، وانصبت على دور العمل الفدائي اكثر مما كانت رفضاً مبدئياً له. فالمنطلقات الفكرية للحركة وعقيدتها القومية، لم يسمحا لها بتلمس التطلع نحو الاستقلالية والانعتاق الفلسطيني من وراء ممارسة العمل الفدائي، وانه تعبير عن استقلالية واحياء للشخصية الفلسطينية اكثر مما هو تعبير عن مقدرة على التحرير السريع لفلسطين. وعليه، فانها مع قبولها ـ اي حركة القوميين العرب ـ بالعمل الفدائي ارادت ربطه بالسياسة الرسمية العربية، اي ابقاء الفلسطينيين تحت الحجر

العربي والوصاية العربية، واعتبرت ان ممارسات منظمات الكفاح المسلح الفلسطينية المتحررة من الوصاية العربية، هو عمل ارتجالي وعشوائي، وطالبت بوضع خطة واضحة المعالم مرتبطة باستراتيجية عربية، حيث ان وجود تصور واضح لمعاني الدور الفدائي الفلسطيني امر لا يجوز تجاهله واغفاله، ولا قيمة، مطلقاً، لاي لقاء مفتعل بين القوى الفلسطينية، اذا هي لم تتمكن من التوصل الى قناعة مشتركة حول استراتيجية العمل الفدائي الفلسطيني(٤٣).

ووجهت حركة القوميين العرب انتقادات الى حركة «فتح»، واتهمتها بالانفراد بقيادة النضال الفلسطيني، وطرح نفسها ـ اي «فتح» ـ كطليعة للشعب الفلسطيني. ودعت حركة القوميين العرب الى ضرورة التنسيق والتشاور بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني لايجاد حركة ثورية فلسطينية موحدة. الا ان حركة «فتح» ردت على حركة القوميين العرب باستحالة التوحيد بين استراتيجيتين متناقضيتن، احداهما تتبنى الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية وتعبر عن الانطلاقة الفلسطينية والاستقلالية الفلسطينية، والاخرى تعتمد الجيوش النظامية ومقيدة بسياسة رسمية عربية، واعتبرت «فتح» ان وحدة القوى الفلسطينية لا يمكن ان تتم الا على ارض المعركة وليس من على منابر الخطابة وفي القاعات المغلقة «فقد اثبتت التجربة استحالة توحيد القوى العربية، الا من خلال معركة مصيرية»(٤٤).

ومن الواضح انه ما كانت حركة القوميين العرب لتوجه الدعوة للحوار والتشاور مع حركة «فتح» الا بعد اقتناعها بجدوى العمل الفدائي وضرورة وجود عمل فلسطيني موازٍ للعمل العربي، خصوصاً ان «الحركة» تخوفت من احتمالات امتلاك اسرائيل للسلاح النووي في وقت لا يمتلك العرب اية خطة لمواجهة الخطر الصهيوني. واعتبرت انه «اذا لم يستطع خطر الذرة ـ القنبلة الذرية الاسرائيلية ـ ان يوجد عملاً موحداً من اجل فلسطين، فان اي خطر لن يستطيع ايجاد هذا العمل، وان على الشعب الفلسطيني ان يبادر بنفسه لخلق حالة تحيي قضيته في كافة المجالات»(٤٥).

وفي منتصف العام ١٩٦٦، تبنت حركة القوميين العرب، رسمياً، العمل الفدائي، لتسابق الاحداث ولتجد موضع قدم لها على ساحة العمل الفلسطيني، خصوصاً مع بروز دور خاص للفلسطينيين المنضويين في الحركة وتكتلهم في تنظيم خاص بهم. وقد زار وديع حداد ـ من مؤسسي الحركة ـ قطاع غزة في العام ذاته، وافهم كوادر الحركة هناك بضرورة المساهمة في العمل الفدائي، على ان يكون ذلك «فوق الصفر وتحت التوريط»(٤٦).

وفي اواخر العام ١٩٦٦، اعلنت حركة القوميين العرب عن اولى عملياتها العسكرية داخل فلسطين المحتلة، وذلك عبر منظمة «ابطال العودة» الفدائية التابعة للحركة والممولة والمدربة من قبل جيش التحرير الفلسطيني، وقائده وجيه المدني. ودعت الحركة منظمة التحرير الفلسطينية الى تبني العمل الفدائي ودعمه، باعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على الاضطلاع بهذا الدور، نظراً لما تملكه من امكانات، وما تعرفه من تأييد من قبل الفلسطينيين. وقبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، خطت «الحركة» خطوة اخرى على طريق العمل الفدائي والكفاح المسلح، باعلانها عن قيام تنظيم فدائي جديد تابع لها تحت اسم «شباب الثأر».

كان التجاوب الذي لقيه العمل الفدائي في صفوف حركة القوميين العرب منطلقاً، على الخصوص، من قبل العناصر الفلسطينية في الحركة، وهو الامر الذي لم يجد استحساناً من

قبل بقية اعضاء الحركة، وعلى الخصوص التيار الماركسي ـ اللينيني فيها، الذي اتهم العناصر الفلسطينية بالبورجوازية واليمينية، واعتبر ان بقاء الفرع الفلسطيني في «الحركة» بعيداً من التفاعل مع التحولات التقدمية التي شهدتها «الحركة» تحت قيادة البورجوازية الصغيرة، ساهم في وقوعه تحت الهيمنة الكاملة للقيادة التقليدية اليمينية المؤسسة «للحركة»[٤٧].

وكان لا بد لهذا الخلاف الفكري ان يحسم تنظيمياً بخروج الفرع الفلسطيني «للحركة» واندماجه مع منظمة «ابطال العودة» وجبهة تحرير فلسطين، ليشكلا، معاً، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧.

ولبعض الوقت، اكتنف الغموض طبيعة العلاقة التي تربط، تنظيمياً، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بحركة القوميين العرب. فبيانات هذه الاخيرة استمرت، حتى العام ١٩٦٩، تعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جزءاً منها، على اساس انها الجناح الفلسطيني الذي تلتف حوله العناصر القيادية اليمينية المؤسسة للحركة ـ ويقصد هنا جورج حبش ووديع حداد ـ ، بينما نجد ان الجبهة الشعبية، وفي بيان لها في نيسان (ابريل) ١٩٦٨، تنفي ان تكون هناك اي علاقة لها بحركة القوميين العرب، مؤكدة ان التوحيد الذي تم بمقتضاه خروج الجبهة الشعبية الى الوجود، كان مع منظمة «شباب الثأر»، التنظيم الفلسطيني داخل الحركة، فقط، وسبق للجبهة ان اصدرت بياناً اعلنت فيه ان لا علاقة لمنظمة «شباب الثأر» بحركة القوميين العرب، وان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لا تعترف بتصرفات القوميين العرب التي «يقصد بها التدخل في الامور الداخلية للدول العربية، باسم الجبهة»[٤٨].

ويبدو ان الغموض زال على اثر خروج احمد جبريل بتنظيمه ـ جبهة التحرير العربية ـ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد عام من التحالف، ليشكل تنظيماً مستقلاً تحت اسم «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة». فعلى اثر هذا الانشقاق، اقتصرت العناصر المكونة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على من يعودون بانتمائهم الى حركة القوميين العرب، شباب الثأر، او من يتعاطفون مع الحركة وتربطهم بها صلات، خاصة «منظمة ابطال العودة»، وهو الامر الذي حدا بالجبهة الشعبية ان تعيد النظر في موقفها السابق من العلاقة مع حركة القوميين العرب، حيث اعتبرت ان الوضع الجديد للجبهة «قد مكن الحركة من ان تطرح، من خلال الجبهة، نهجها الثوري في تحليل الوضع الفلسطيني ورؤيتها السياسية الكاملة لمعركة التحرير، اي كامل فكرها السياسي، وبالتالي اصبحت الصورة الجديدة صورة تطابق شبه تام بين الحركة، من ناحية، وبين الجبهة، من ناحية ثانية»[٤٩].

وعلى الرغم من تأكيد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في سنواتها الاولى، البعد القومي، واخذها بالصراع الطبقي فكرياً، الا ان متطلبات العمل الفلسطيني، والوطنية الفلسطينية التي تعتمل في صدور اعضائها الفلسطينيين، حتمت عليها اتخاذ سياسات ومواقف فكرية، مثلت خروجاً على الفكر السائد في حركة القوميين العرب، ومتناقضاً مع ارثها العقائدي، هذه السياسات التي مثلت حقيقة ازمة التوفيق بين المنطلق الفلسطيني في النضال، والمنطلق القومي، والاممي، وهي الازمة التي ما زالت تترك بصماتها، جلية، في الفكر السياسي الفلسطيني، وفي العلاقات الفلسطينية العربية، حيث ان متطلبات العمل الفلسطيني القائمة على ابراز الشخصية الفلسطينية المستقلة، بعيداً عن الوصاية العربية،

وحشد الطاقات الفلسطينية والعمل الفلسطيني، بعيداً عن متاهات المشاكل العربية، وممارسة الكفاح المسلح دون انتظار الموافقة الرسمية العربية، كانت هذه المتطلبات لا تتفق، تماماً، مع المنطلقات القومية العربية، او غير القومية، القائمة على اساس الربط المباشر والتبعي للعمل الفلسطيني بالسياسة الرسمية العربية، ولا تتفق مع المنطلقات القومية، التي تعطي الاولوية للصراع الطبقي والفرز الاجتماعي على قضايا التحرر الوطني.

ومن هنا، اختطت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لنفسها سياسة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعدم الزج بالعمل الفدائي في منزلقات التكتلات العقائدية، والتي اعتبرت الجبهة ان الشعب الفلسطيني قد تجاوزها. كما حرصت الجبهة على عدم الدفع بالعمل الفدائي الى متاهات السياسات المتعارضة التي تؤخره وتبعده عن هدفه الاساسي الذي كرس وجوده من اجل تحقيقه[٥٠].

هذه المواقف للجبهة تقاربت مع فكر حركة «فتح»[٥١]. وهذا ما أثار حفيظة وانتقاد العناصر اليسارية في صفوف حركة القوميين العرب، وفي صفوف الجبهة ذاتها، لانها شكلت تجاوزاً للطرح القومي للحركة، وللنهج اليساري الجديد القائم على شمولية الصراع وتداخله. فقد دان التيار اليساري في الحركة، بشدة، شعار عدم التدخل في الشؤون العربية الداخلية الذي رفعته الجبهة. ففي التقرير السياسي الذي قدمته العناصر اليسارية في الجبهة في آب (أغسطس) ١٩٦٨، اعتبر انه «بالوقائع الملموسة تحول الشعار الديماغوجي ' عدم التدخل في الاوضاع العربية ' الذي طرحه اليمين الرجعي الفلسطيني، وانساقت وراءه كل فصائل حركة المقاومة... تحول، موضوعياً وعملياً، ' الى عدم التدخل بالشؤون الفلسطينية ' وانها تحذر كافة الفصائل الوطنية الشريفة في حركة المقاومة من خطر الانسياق وراء مثل هذه الشعارات الديماغوجية على القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة»[٥٢].

فكان لا بد للانشقاق ان يحدث داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بين جناحها اليساري وبين جناحها المؤسس، والذي تلتف حوله العناصر الفلسطينية في حركة القوميين العرب. ففي شباط (فبراير) ١٩٦٩، اعلن نايف حواتمه الانفصال عن الجبهة الشعبية، مكوناً تنظيماً جديداً تحت اسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين»، متهماً القيادة التقليدية في الجبهة الشعبية بعرقلة عملية التطور الديمقراطي في الجبهة، وبالوقوف ضد التحولات الفكرية والايديولوجية، حيث «حاربت القيادة اليمينية دخول اية رياح للتغيير الثوري في صفوف المقاتلين والتنظيم، وعملت على تدعيم مراكز القوى والاقطاعات الخاصة والشلل وعبادة الفرد»[٥٣].

ونفت الجبهة الشعبية، بدورها، هذه الاتهامات، واعتبرتها مجرد تبريرات للانشقاق، واتهمت، بدورها، العناصر المنشقة هذه بالانتهازية والطفولية، وبانها «من المراهقين، مثقفي المقاهي، الذين يتشدقون بالاشتراكية العلمية تشدقاً لفظياً متوتراً دون ان تكون لديهم القدرة على ممارستها»[٥٤].

وقد طرحت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين نفسها على اساس انها تمثل اليسار العربي الجديد، ونهجاً ثورياً اكثر جذرية في معالجة الوضع العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً. وطرحت الجبهة الديمقراطية موقفاً متميزاً في رؤيتها لهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، معتبرة ان هذه الهزيمة ليست مجرد هزيمة عسكرية فحسب، بل انها هزيمة

لمجموع التكوين الطبقي، والاقتصادي، والعسكري، والايديولجي، لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية. وهذا ما يتطلب ـ في رأي الجبهة ـ اسقاط قيادة الطبقة البرجوازية لحركة التحرر العربية لصالح الطبقات الاكثر جذرية في نهجها الثوري، وهي تحالف العمال والفلاحين[٥٥].

واذا كان الجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب تجاوب مع العمل الفدائي ومع استقلالية الشخصية الفلسطينية والعمل الفلسطيني، فان حركة القوميين العرب بقيت تنظر، بحذر، الى الاستقلالية الفلسطينية، ومحاولة ابعاد العمل الفلسطيني من محيطه العربي، وانغلاقه عن التحولات الاجتماعية التي اصبحت من اولى اهتمامات «الحركة» وتوجهاتها. ففي بيان للحركة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، انتقدت «الحركة» الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على اساس ان البرنامج الذي تبنته هذه الاخيرة لم يكن فيه ما يميزها عن حركة «فتح» وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تتصدرها الاطارات البورجوازية التقليدية وتصوغ لها افكارها وسلوكها السياسي ونمط تعبيراتها التنظيمية[٥٦]

وارادت حركة القوميين العرب ان تعكس مفاهيمها العقائدية على الواقع الفلسطيني، وقالت انه اذا كان البرنامج السياسي ـ العسكري لكل حركة كفاح مسلح هو، في النهاية، افراز متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي، فان «ذلك معناه ان قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو آفاق جذرية جديدة، هو امر مرتبط، عموماً، بحصول تحولات اساسية في بنيتها الطبقية الايديولوجية؛ اي هو مرتبط، في النهاية، بصعود الطبقات الجذرية على رأسها، لقيادتها وتحقيق التحالفات الوطنية العريضة ضمنها في ظل ايديولوجية الطبقة العاملة وبرنامجها». واعتبرت الحركة ان الاطار القادر على القيام بهذه التحولات هو الحزب الطليعي المتسلح بايديولوجية الطبقة العاملة[٥٧].

وهكذا كانت الجمودية العقائدية عند حركة القوميين العرب ـ خصوصاً الجناح اليساري فيها ـ قد ابعدها عن المقدرة على التحليل الموضوعي للواقع الفلسطيني، وعن تلمس خصوصية المسألة الفلسطينية، واستشراف التطلعات الوطنية للفلسطينيين على ارض الشتات، باعتبار انه ضمن شمولية القضية العربية وتداخل قضايا التحرر والنضال الاجتماعي يكمن الوضع المميز للنضال الفلسطيني، حيث ان معيار التحليل الاجتماعي ـ الطبقي قد لا يتواءم مع الواقع الاجتماعي للشعب الفلسطيني، ومع المرحلة النضالية التي يمر بها كفاح الشعب الفلسطيني، وهي مرحلة التحرر الوطني التي يمكنها ان تتجاوز، محلياً، قضايا الصراع الطبقي لمواجهة عدو مشترك.

عبد الناصر والعمل الفدائي

استمر موقف عبد الناصر الحذر، تجاه العمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية، الى ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فعند انطلاقة العمل الفدائي في العام ١٩٦٥، كان عبد الناصر سيد الموقف، يشد اليه الانظار ويشكل محور الصراع الدائر في المنطقة، باعتباره رائد الامة العربية وزعيم القومية العربية؛ وهذا معناه ان أي عمل نضالي عربي، او حركة تحررية، لتؤكد ذاتها، وتأخذ شرعيتها، كان لا بد لها من الاعتماد والتنسيق مع عبد الناصر،

او، على الاقل، القبول الضمني بمنهج عبدالناصر في العمل، واعتماد استراتيجيته النضالية. اما حركة «فتح»، فلم تأخذ اذناً من احد. بل شكلت تحدياً وتناقضاً مع الاستراتيجية الرسمية التي يقودها عبدالناصر، وهذا ما حدا به الى اتهام القائمين بالعمل الفدائي بالعمالة، وانهم يعملون لتوريط مصر في حرب هي غير مستعدة لها. وهذا ما دفع بمصر الى مطالبة القيادة العربية الموحدة، في مذكرة سرية موجهة الى الدول العربية، بعدم نشر أي شيء حول العمليات الفدائية، وعدم تشجيع الفدائيين[٥٨].

كما ان عبدالناصر، في تعامله مع قضية شعب فلسطين، كان يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة احمد الشقيري، هي الطرف الوحيد المخوّل التحدث باسم الشعب الفلسطيني. وكان اعتماده على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وعلاقاته الجيدة مع احمد الشقيري يعطيه القدرة على احتواء النضال الفلسطيني والحركة السياسية الفلسطينية، وعدم اتاحة الفرصة لاي طرف عربي ان يستغل الورقة الفلسطينية لصالحه وضد المصلحة العربية، وضد سياسة ج.ع.م. وكان انطلاق العمل الفدائي خارج اطار م.ت.ف.، متحدياً وجودها وسياستها، متجاوزاً رسمياتها، يعني خروج الحركة النضالية الفلسطينية على الوصاية العربية الرسمية. ومما زاد من تخوفات عبدالناصر، آنذاك، احتمال ان يكون لحركة «فتح» علاقة بجماعة الاخوان المسلمين، او بحزب البعث الحاكم في سوريا.

بالاضافة الى هذه الاعتبارات الموضوعية، الخاصة بالتصورات العامة للصراع، والتي كانت تدفع عبدالناصر الى رفض العمل الفدائي، انطلاقاً من تمسكه بالاستراتيجية الرسمية العربية، والتي كان دائم التأكيد عليها بقوله: «نحن الذين نحدد زمان المعركة ومكانها». بالاضافة الى ذلك، هناك اسباب تعود الى تصورات عبدالناصر للعمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية، ومدى توافقهما مع طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني، ومدى توفر الظروف الموضوعية لهذا النوع من النضال.

فعندما طرح اكرم الحوراني، من حزب البعث العربي الاشتراكي، فكرة حرب الفدائيين، العام ١٩٦٢، ودعا الى القيام بعمليات شبه عسكرية ضد اسرائيل، انتقد عبدالناصر هذه الفكرة، ولم يستسغ مفهوم «عمليات شبه عسكرية»، واعتبر انه اما ان تكون هناك عمليات عسكرية، او عمل سياسي، وان ما يسمى بعمليات شبه عسكرية، هي، في الحقيقة، عمل عسكري كامل، له نتائجه الخطيرة. وقال: «اذا كنا سنقوم بعمليات عسكرية، فلا بد ان نكون على استعداد للقيام بها؛ واذا لم نكن على استعداد، يجب ان نعمل حسابنا حتى نكون على استعداد، وبحيث لا ندخل فيحدث لنا ما حدث العام ١٩٤٨». وبين اسباب رفضه للعمل الفدائي آنذاك ـ اي العمليات شبه العسكرية ـ التخوف من رد فعل اسرائيل وضرباتها الانتقامية، وان اسرائيل سترد على هذه العمليات بعمل عسكري واسع وشديد، لا مقدرة لمصر على تحمله، مما يعني نكبة جديدة للعرب توصل الاسرائيليين الى ابواب دمشق[٥٩].

هذا الحذر من العمليات الفدائية كان مقترناً بتشكيك في امكان تطبيق هذا الاسلوب النضالي في المنطقة العربية، على اساس ان الظروف الموضوعية للبلدان التي طبقت حرب التحرير الشعبية ـ فيتنام والصين والجزائر ـ تختلف عن ظروف المنطقة العربية، حيث لا توجد هنا غابات شاسعة، ولا جبال، تسمح بقيام مثل هذه الحرب الفدائية، او ما يسمى بحرب الاغوار[٦٠].

كانت هذه هي تصورات عبدالناصر للعمل الفدائي قبل العام ١٩٦٧، اي قبل ان تأتي الهزيمة لتهزم الاستراتيجية الرسمية العربية، وتؤكد فشل الحرب النظامية للانظمة العربية، وهشاشة ما سمي بوحدة العمل العربي. وكانت الهزيمة بمثابة رفع الستار عن مفاهيم وتصورات مرحلة اتسمت بالغموض والمزايدة الكلامية والتوترات اللفظية ومصادرة حرية المواطن وعقله تحت شعار الاستعداد للمعركة. وكان لا بد للجماهير العربية من ان تبحث في استراتيجية بديلة، فوجدت البديل في العمل الفدائي والكفاح المسلح، المنتفض من ركام الهزيمة والمتصدي لعدو متغطرس منتشٍ بفرحة النصر في الوقت الذي انكفأت المدافع العربية ونُكّست البنادق، والتفّت حول المقاومة الفلسطينية. وكان لا بد لانظمة الهزيمة من ان تجاري الركب وان تقتنص هذه الفرصة التي دفعت بالجماهير العربية الى ان تلتف حول المقاومة الفلسطينية، كأمل ورجاء في التحرير ورد الكرامة، بدل ان تتجه الجماهير الى الانظمة تطلب منها خوض المعركة. وكان من مصلحة الانظمة العربية ان تبدي تأييدها، في هذه المرحلة، للعمل الفدائي وتبارك اعماله ما دام انه لا يطالب هذه الانظمة بمباشرة خوض المعركة مع العدو.

بعد حرب حزيران (يونيو) مباشرة، بدأ عبدالناصر تقربه من حركة المقاومة الفلسطينية، خصوصاً من حركة «فتح»، لتفهّم مواقفها وسبر اغوار قادتها. وكانت صلة الوصل بينه وبين «فتح» محمد حسنين هيكل، ورئيس المخابرات المصرية الفريق صادق. وادت الاتصالات الاولية التي حدثت في آب (اغسطس) ١٩٦٧ الى تفهم عبدالناصر لحركة المقاومة الفلسطينية وحقها في اخذ دورها في الصراع الدائر. فعلى اثر قبوله بالقرار ٢٤٢، اعلن عبدالناصر، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، ان «للمقاومة الفلسطينية دوراً تلعبه في المعركة الشاملة، ولكل فرد الحق في المقاومة عندما يكون بلده تحت الاحتلال». واعلن ان ج.ع.م. ستحترم مواقف حركة المقاومة الفلسطينية، حتى وان رفضت قبول القرار ٢٤٢، لان هذا القرار كان كافياً لازالة آثار حرب ١٩٦٧، الا انه غير كاف لارجاع حقوق الشعب الفلسطيني[٦١].

وفي الواقع، فان هذا التحول في تصور عبدالناصر نحو جدوى العمل الفدائي يعود الى حقيقتين:

الاولى: غياب البديل العربي القادر على اقناع الشعب الفلسطيني بوجود عمل عربي لتحرير فلسطين. فمن المعلوم ان عبدالناصر كان من اوائل من دعوا الى تنظيم الشعب الفلسطيني واعطائه دور الطليعة لمعركة التحرير، الا ان دعوته هذه كانت تعني ان يكون العمل الفلسطيني خاضعاً وتابعاً للعمل العربي. وعندما اخذ الشعب الفلسطيني دوره الطليعي الصدامي مع العدو الصهيوني فعلاً، وقف عبدالناصر موقف المعارض لهذا التحدي لقيادته. الا ان هزيمته في حرب ١٩٦٧ وقبوله بالقرار ٢٤٢، بما يعنيه هذا القرار من وقف العمليات العسكرية والقبول بالامر الواقع، هذا الامر حدا به لتغيير موقفه من العمل الفدائي في محاولة منه للتغطية على عجز الواقع العربي عن عمل اي شيء، ولعدم وجود اي مبرر لرفض العمل الفدائي في وقت يقبل بالحل السلمي وبوقف الصدام مع العدو.

الثانية: تعزز مكانة منظمات الكفاح المسلح على حساب م.ت.ف. حيث استطاعت الاولى ان تستقطب الجماهير الفلسطينية، وان تفرض نفسها في المجلس الوطني الفلسطيني ابتداء

من العام ١٩٦٨، مما ادى الى سيطرتها على المنظمة، وتغيير «الميثاق القومي الفلسطيني» ليصبح «الميثاق الوطني الفلسطيني»، حيث ادخلت تغييرات على نصوصه اكدت استقلالية القرار، واعتبار الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية الطريق الوحيد للتحرير (المادة التاسعة)، الامر الذي وضع امكانات ومؤسسات م.ت.ف. تحت تصرف المنظمات المسلحة، التي كسبت التأييد الفلسطيني والعربي، اثر معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨.

ولم يكن عبدالناصر بالمفكر الدوغمائي، بل كان رجلاً سياسياً دينامياً يتعامل مع الاحداث ويكيف افكاره بما لا يجعله في تعارض مع الواقع. ومن هنا، أيّد عبدالناصر العمل الفدائي واخلص له، وابدى استعداده لوضع امكانات ج.ع.م. تحت تصرف المقاومة الفلسطينية، واعتبار الثورة جزءاً من الحركة المصيرية للامة العربية[٦٢]. وكان التجسيد العملي لهذا التحسن في العلاقة سماح ج.ع.م. للثورة الفلسطينية ان تبث اذاعتها من القاهرة، لتوصل صوتها الى الجماهير الفلسطينية والعربية. وكان اوفى خطاب عبر عن تصور عبدالناصر لحركة المقاومة الفلسطينية، هو الخطاب الذي القاه في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٧٠، حيث قال: «ليس هناك معيار اوفى، ولا ادق، من الموقف الذي سيتخذه اي فرد، او جماعة، او اي حكومة، من قضية المقاومة ومساعدتها والتمكين لها وتدعيم جهودها. لقد ظهرت المقاومة الفلسطينية، واستطاعت المقاومة ان تحول الشعب الفلسطيني من شعب من اللاجئين الى شعب من المقاتلين، واستطاع العمل الفلسطيني ان يفرض نفسه على كل العالم...

«ان المقاومة الفلسطينية، ومنظمة ' فتح' بالذات في مقدمتها، تعتبر من اهم الظواهر الصحية في نضالنا العربي... وهي التجسيد العملي للتحول الكبير الذي طرأ على الشعب الفلسطيني تحت ضغوط القهر، وحوله من شعب لاجئين الى شعب مقاتلين...

«ان الشعب الفلسطيني خرج ليأخذ قضيته بنفسه ويدافع عن حقوقه بنفسه...

«ان البعث الذي حدث لشعب فلسطين ظاهرة تكاد لا تصدق، ولكن هذه الظاهرة دليل حياة لا تموت واصالة لا تتحول»[٦٣].

الا ان التوتر سرعان ما شاب العلاقة بين المقاومة الفلسطينية و عبدالناصر، بعد قبول هذا الاخير بمبادرة روجرز لتسوية نزاع الشرق الاوسط، حيث شنت وسائل الاعلام الفلسطينية حملة ضد قبول عبدالناصر بالمبادرة، خرجت، في أحيان، عن حدود المعقول، وأُتهم عبدالناصر بخيانة مبادئ الامة العربية، وببيع قضية الشعب الفلسطيني للصهيونية والامبريالية. ومما جعل المعارضة الفلسطينية اكثر حدة ان قبول عبدالناصر للمبادرة جاء في وقت كانت الثورة الفلسطينية تتعرض لمجزرة بشعة في الاردن، مما حدا بالمقاومة لان تربط بين الحدثين، باعتبار ان ضرب الثورة في الاردن تمهيد لتمرير سياسة الحل السلمي.

وفي الواقع، فان بعض قادة المقاومة[٦٤] كان ضد هذه الحملة الشرسة ضد عبدالناصر، وتفهم دوافعه للقبول بهذه المبادرة، خصوصاً ان قبوله لم يحل دون استمرار حرب الاستنزاف على طول الجبهة المصرية مع العدو الصهيوني. وتعامل هذا البعض مع قبول عبدالناصر بالمبادرة، ليس من منطلق استسلامه للامر الواقع، بل باعتبار هذا التصرف يندرج ضمن الواقعية التكتيكية، والتي تتيح لعبدالناصر تعزيز بناء قواته المسلحة وبناء جدار الصواريخ في جبهة سيناء، وهو الامر الذي ظهرت جدواه، بالفعل، خلال حرب

الاستنزاف، ثم خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

ورداً على الحملة التي شنت ضده، امر عبدالناصر باغلاق اذاعة صوت فلسطين، وصوت العاصفة، اللذين يبثان من القاهرة. ويذكر محمد حسنين هيكل ان عبدالناصر طلب منه التوسط لاقناع المقاومة بالحد من حملتها عليه، ولكن دون جدوى، مما اضطره الى اغلاق الاذاعة في آب (اغسطس) ١٩٧٠[٦٥].

وتوفى عبدالناصر في وقت كانت الثورة الفلسطينية تمر بأحلك ساعاتها، حيث كانت تواجه مؤامرة التصفية في الاردن. وتوفى والعلاقة بينه وبين الثورة متوترة.

وحول «فكر» عبدالناصر، فاننا نحيل على احد الناصريين، وهو غالي شكري، الذي يقول حول تصريحات وبيانات عبدالناصر بصورة عامة: «ان عبدالناصر في هذه ' البيانات ' ليس رجلاً حرفته الفكر، وتنطبق عليه، بالتالي، معايير النقد الفكري الخالص؛ وانما هو قائد سياسي، وفكره لا ينسب اليه وحده، وانما هو يبلور موجات دائرة اوسع».

لقد مثل عبدالناصر ظاهرة فريدة في التاريخ العربي. اذ حاول ان يجمع بين القائد القومي والزعيم الشعبي للامة العربية، وبين رجل السياسة والسلطة. وقد وفق في جانب، وفشل في جانب آخر. ويمكننا القول انه منذ وفاة عبدالناصر والحركة القومية العربية تسير من انحطاط الى آخر، والامة العربية تبحث عن الزعيم الرمز الذي يقودها نحو اهدافها في الحرية والوحدة وتحرير فلسطين.

لقد تعاملت الحركة القومية العربية، اذاً، وبكامل فصائلها، مع العمل الفدائي. تبنته فكراً ودعمته ممارسة، بتحفظ في بداية الانطلاقة، ولكن الملاحظ ان كيفية تعامل الانظمة القومية ـ مصر الناصرية، وانظمة البعث ـ اختلفت عن تعامل حركة القوميين العرب مع العمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية. فبينما تحول جزء اساسي من هذه الاخيرة الى تنظيمات فدائية مقاتلة: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكانت استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية تشكل النهج الاساسي في استراتيجيتها وتعاملها مع العدو الصهيوني، نجد ان قبول الانظمة بالعمل الفدائي كان يدخل ضمن العمل التكتيكي، مجاراة للتيار وتغطية للعجز. ولم تكن حرب التحرير الشعبية هي استراتيجيتها في العمل، وهذا ما وضح، جلياً، في مواقفها الحذرة من الثورة الفلسطينية، والقيود التي فرضت على تحرك المقاتلين الفلسطينيين، واغلاق الحدود في وجه العمل الفدائي، وذلك ان منطق حرب التحرير الشعبية يفترض مشاركة جماهيرية عربية واسعة في هذه الحرب، ويعني ان يتحول اقتصاد البلاد، وسياستها، الى نبع لمد المقاتلين بالامكانات التي تؤهلهم لمواصلة هذه الحرب؛ او بصورة ادق، ان تسخر الدول المحيطة باسرائيل كل الامكانات لمواصلة هذه الحرب، والاهم من ذلك ان تكون حالة الحرب والاشتباك المسلح هي السائدة على الحدود مع فلسطين المحتلة؛ وشتان بين حرب التحرير الشعبية الحقيقية وبين الواقع العربي السائد، والذي هو ابعد ما يكون عن الفهم الحقيقي لهذه الحرب، وبالاحرى عن ممارستها.

الحركة القومية العربية الى اين؟

بعد استعراضنا لمواقف وافكار الحركات القومية الثلاث من القضية الفلسطينية،

نسأل: الى اين وصلت الحركة القومية العربية اليوم؟

من المعلوم ان الحركات الثلاث جسدت الوجود النظري للحركة القومية العربية خلال مرحلة الخمسينات والستينات. الا ان تطور الاحداث في الساحة العربية، والتفاعلات التي عرفتها الحركة النضالية العربية، والنكسات التي منيت بها، غيرت الكثير من التصورات الفكرية والمواقف الايديولوجية؛ كما انها اثرت بدورها في التجسيدات العملية للحركة القومية العربية. فالناصرية، كحركة وتيار قومي استقطب افئدة الجماهير العربية، انتهت بنهاية الراحل عبدالناصر، وتحولت الى مجرد تيارات صغيرة مبعثرة هنا، وهناك، ومحصورة ضمن مواقع اقليمية، وتفقد، في الغالب، اشعاعها القومي وتأثيرها الفكري خارج اطار الحركة او الحزب المعبر عنها (حركة «المرابطون» في لبنان، حزب التجمع الوحدوي في مصر). وحزب البعث تحول الى انظمة مرتبطة بسياسات ومفاهيم تستمد تصوراتها ومواقفها من ضرورات السلطة والحكم، اكثر مما تنهل من معين فكري قومي، وبالتالي نأت عن ان تكون حزب الجماهير، ولم يعد من الممكن التحدث عن حزب البعث العربي الاشتراكي بمعزل عن النظامين الحاكمين في سوريا والعراق.

ومع ان هذه تطرح نفسها كناطقة باسم القومية العربية والوحدة العربية، الا ان مقاييس محاكمتها وتصنيفها تخضع لنفس ما تخضع له بقية الانظمة العربية. وحركة القوميين العرب انتهت، عملياً، من الوجود، وتحولت الى تنظيمات يسارية في غالبيتها، لا تمت بصلة الى الحركة الام وايديولوجيتها القومية الاولى.

الا ان حالة الجزر الذي عرفته الحركة القومية العربية لا يعني نهايتها، على الرغم من الاصوات العديدة التي نعت القومية العربية والوحدة العربية، وشككت في وجودها، واقامت لها، في كل نكسة قومية، حفل تأبين[٦٦]، حيث استمر الفكر القومي الوحدوي يتفاعل على الساحة العربية، فكراً وانتماء، ولكن ضمن مضامين جديدة، واشكال تعبيرية جديدة، تجاوزت، غالباً، الممارسات الارتجالية، والتنظيرات المتشنجة للمرحلة السابقة.

كان تعامل القوميين العرب مع قضية الوحدة يتسم، غالباً، بالعشوائية والتوتر، ولم تكن الممارسة بنفس ثورية وعقلانية الهدف، او على مستوى المبادئ التي رفعوها، وغلبت الذاتية وتقديس الذات على عقلانية الهدف وقدسية الفكرة. ومنذ نكسة الانفصال، في العام ١٩٦١، يمكن القول ان مرحلة التراجع القومي بدأت. وكان الانفصال المحك العملي لاثبات مدى تمسك القوميين العرب بالهدف الوحدوي، ولكنهم فشلوا في الاختبار، وكان الشك والحذر المتبادل بين القوميين العرب هو سيد الموقف. وبدلاً من ان يتجه كل من البعث والناصريين الى البحث في الظروف الموضوعية والخصوصيات الذاتية والعوامل العميقة الكامنة وراء حدث الانفصال، باعتبار الانفصال ظاهرة لها مقدماتها واسبابها؛ حمّل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية ما حدث، وفتح كل طرف ابواق دعايته ضد الطرف الآخر، وانقسم المعسكر الوحدوي الى معسكرين، وهو الامر الذي نعتبره من اهم الاسباب في نكسة الحركة القومية العربية المعاصرة.

ولم يستوعب البعض من القوميين العرب ضخامة المهمة الملقاة على عاتق من يريد حمل لواء القومية العربية، ولم يمتلك قوة الايمان بالقومية العربية، باعتبارها تعبيراً عن الذات العربية، وتعبيراً عن حقيقة تاريخية موضوعية، تكالبت عليها قوى الاستعمار والانفصال

لتحولها الى اقليميات ودويلات، ولم يمتلك قوة المثابرة والنضال لتجسيد الهدف القومي حقيقة واقعة، وظن ان القومية العربية، والوحدة العربية، مجرد شعارات ترفع وهتافات تدوي، لا مسيرة دامية، شائكة، لن يصل فيها الا من امتلك قوة الارادة وارادة التضحية.

وهكذا، ما ان تعرضت القومية العربية الى نكسة، او نكسات، حتى لجأ بعض القوميين الى اسلوب هروبي الى امام، فحمّل الفكر القومي العربي كل اوزار الماضي، ونكسات الحاضر، واعتبر الفكر القومي فكراً قاصراً، عاجزاً، وطالب باسقاطه واسقاط الفئات والطبقات التي تمثله، ورفع رايات الاشتراكية والماركسية، وكأن الفكر يتم بقرار، وكأنه مجرد نظريات وافكار معزولة عن الواقع، واصبح الصراع الطبقي، والثورة الاجتماعية، وتقديس الالفاظ الثورية، وتقسيم المجتمع العربي الى رجعيين وتقدميين، وثوريين ومحافظين، مستسلمين ورافضين، هو الشغل الشاغل لهذه الجماعة.

ولكن هل يحل تغيير الولاء الفكري المشكل ؟ وهل مجرد رفع رايات الماركسية والتغني بالاشتراكية سينقل العرب من حال الى حال ؟

بالطبع لا. والخلل لا يكمن، هنا، في الاشتراكية، او الماركسية، كما انه لم يكمن في القومية العربية؛ انما الخلل والعلة هما في من يتعامل مع هذه الايديولوجيات، تعاملاً فوقياً.

فالماركسية والاشتراكية، وكذلك القومية، كلها ايديولوجيات ونظريات لا يعتمد تبنيها، ورفع بيارقها، على الرغبة الذاتية، اللهم الا اذا كان الهدف، فقط، ان يقال ان فلاناً، او هذا التنظيم، او ذاك، ماركسي او قومي؛ ولكنها افكار وايديولوجيات ولدتها الحاجة العملية لتغيير الواقع ومواجهة وضع ما والرد عليه لتحويله الى افضل. فهي وجدت، اساساً، لتتعامل مع حقائق ووقائع مجتمعية. وهي لا تعيش في الخيال، ولكنها تعيش في الواقع، تحتك به من خلال الممارسة اليومية. والواقع هو الحكم لمدى مصداقيتها. اما الفكر الذي يقتصر على كونه افكاراً على الورق ونظريات في العقول، فانه لن يؤثر في الواقع ولن يشعر به الا من عششت هذه الافكار في عقولهم.

من هنا تأتي مهمة المناضل الحقيقي، أقومياً وحدوياً كان ام ماركسياً، في ان يوفق بين المعادلة الصعبة، النظرية والواقع، ولن يتمكن من التصدي لهذه القضية الا من امتلك النفس الثوري الصادق والعزيمة النضالية. انها عملية صعبة حقاً، لان الواقع لا يتكيف دائماً حسب ارادتنا، فهو وصل الى ما وصل اليه بفعل تراكمات تاريخية وموضوعية عبر عشرات ومئات السنين؛ ولا يتغير هذا الواقع بين ليلة وضحاها. ولا نقصد، هنا، تغيير الانظمة السياسية القائمة، فهذا قد يتأتى من طريق انقلاب او ثورة، والانقلاب لا يغير الواقع غالباً، ولكنه يغير الرموز المعبرة عن هذا الواقع، فتعد بتحسينات وتجميلات، لكنها لا تتصدى لعمق المشكل وجوهره. والثورة ستبقى في مرحلة الثورة، اي انها تبقى تحت التجربة الى ان تثبت مصداقيتها بتفاعلها مع الجماهير، وادخال تحولات جذرية في المجتمع وامتلاك ارادة التحدي والصمود امام كل ما يواجهها من عقبات.

كما ان الواقع وميدان العمل لا يقتصران على ارادتنا فقط، اذ ان ذاتنا لا تتعامل مع ذاتنا فقط، ولكنها تتعامل مع ذوات اخرى، مع خيارات وارادات تنازعنا البقاء وتنازعنا اهلية التعامل، بل تنازعنا شرعية الوجود؛ فقانون البقاء للاصلح في الطبيعة يعمل، ايضاً، ويطبق في الحياة السياسية والفكرية. والصراع من اجل الوجود بين الافكار والنظريات ملموس وموجود.

والمقياس والحكم على الحق بالبقاء هو تفهم الواقع واستيعاب قوانينه واقتناع الجماهير به.

من هنا، فان المخرج من الازمة التي تمر بها الحركة التحررية العربية ليس في انزال يافطة القومية العربية ورفع الشعارات الماركسية واليسارية؛ ولكن الحل يكمن في الارتقاء بالذات الى درجة الاستعداد للتضحية من اجل الهدف الاسمى، والوصول الى اعلى درجات التذرّر الاجتماعي والتحول من الانتماءات العشائرية والقبلية الضيقة الى الانتماء الى القضية الاساسية القومية التحررية. كما ان الحل ليس بالوصول الى السلطة، لان السلطة والحكم وسيلة وليس هدفاً؛ وللاسف فانهما اصبحا هدفاً، بحد ذاتهما، للعديد من دعاة النضال والثوريين، وكأن دماء الشهداء، وعذابات السجون، ودعوات المظلومين، لم تكن الا من اجل ان يصل هذا القائد، او ذاك، الى سدة الحكم، او المجلس النيابي.

ومن سمات التراجع والانحطاط التي وصلت اليها الحركة القومية التحررية العربية، تزايد عدد تجار الكلمة وسماسرة الشعارات، وكأن النكسات القومية المتوالية، وتراجع الحركة القومية العربية كانت فرصة لهؤلاء، فأخذوا يصدرون الاحكام، ويوجهون النصائح، فمنحوا صفة الثورية لهذا الزعيم، او ذاك النظام، وحجبوها عن غيرهم، وحمّلوا البعض مسؤولية الانتكاسات والمصائب المتوالية، ومنحوا للبعض صفة القائد المنقذ والزعيم الملهم. نظّروا وحلّلوا الماضي والحاضر، وكتبوا وصفات للمستقبل، وهم في مكاتبهم الانيقة، وقصور اسيادهم الحاكمين. لم يشاركوا في تظاهرة. لم يخوضوا معركة. لم يعرفوا معنى الجوع، او عذابات السجون. كانوا في واد والجماهير في واد. ملأوا الجدران والمكتبات بالشعارات والصحف والكتب، كلها توحي للمراقب الخارجي وكأن العالم العربي يعيش ثورة من حرية الرأي وديمقراطية الكلمة وقدسية التعبير؛ بينما الحقيقة ان الديمقراطيات المزيّفة هي الواقع، وكل هذا السيل المتدفق من الكلمات والكتب ما هي الا غثاء كغثاء السيل، لا اتفاق بينها على هدف، لا وحدة في التصور، لا صدق في التعبير. انها تعبير عن ازمة حقيقية وخطيرة، هي ازمة فقدان الهوية؛ وان يفقد شعب من الشعوب هويته، هذه هي الطامة الكبرى.

وشهدت الحركة القومية التحررية العربية ظاهرة تداخل النضال القومي مع النضال الاجتماعي والنضال التحرري، بحيث ظهر نوع جديد من الفكر، والمفكرين، تجاوز في اطروحاته، وتحليلاته، الفصل ما بين النضال الطبقي والنضال القومي، بحيث فرض النضال القومي الوحدوي نفسه حتى على بعض التنظيمات اليسارية الاشتراكية، ولم تعد نغمة التناقض بين القومية وبين الاشتراكية والنضال الاجتماعي تسمع، او على الاقل ضعفت حدتها، وهذه تعتبر ظاهرة ايجابية على الرغم من الحذر الواجب حيال بعض دعاة اليسار والماركسيين من ان ينزلقوا في اطروحاتهم الى مواقع الانفصال، وخصوصاً ممن تحكمهم النظرة الجمودية للفكر.

في خضم التطورات التي شهدتها الحركة القومية العربية، ظهر عدد من المفكرين القوميين، امتلكوا تصوراً واضحاً وفكراً مميزاً للحركة القومية العربية والوحدة العربية، وحاولوا تجاوز القصور والعجز الذي شهدته الحركة القومية العربية. وسوف نتطرق، هنا، الى اولئك الذين امتلكوا تصوراً محدداً للقضية الفلسطينية، وتصدوا لابداء الرأي، وتحديد موقف من استراتيجية الثورة العربية. ويمكننا تقسيم هؤلاء الى فئتين: الاولى، وهم الذين انطلقوا من منطلق النقد والتشكيك، أو على الاقل عدم الاقتناع باستراتيجية الثورة

الفلسطينية؛ والثانية، وهم الذين تفهموا موقف الثورة الفلسطينية ووقفوا موقف التأييد لها.

بالنسبة للفئة الاولى، نجد ان قسطنطين زريق، المفكر القومي والذي عاصر الحركة القومية العربية منذ الثلاثينات، في كتابه «معنى النكبة مجدداً»، تصدى لمعالجة وبحث اسباب هزيمة العام ١٩٦٧، وسبل مواجهة نتائجها. واعتبر زريق ان المواجهة بين العرب وبين العدو الصهيوني هي مواجهة حضارية، حيث ان «مجتمعنا العربي والمجتمع الاسرائيلي الذي نجابهه ينتميان الى حضارتين مختلفتين، والى مرحلتين متفاوتتين من مراحل الحضارة»[٦٧]. وعليه، فان اسباب نكسات العرب وهزائمهم المتوالية تعود لتخلفهم، بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة. ومن هنا، يدعو زريق الى مجتمع علمي عقلاني، الوصول اليه لا يتم الا بانقلاب عقلي، وثورية فكرية جذرية.

وفي كتابه «نحن والمستقبل»، كرر زريق افكاره السابقة ذاتها، داعياً الى ثورة عقلية، واعطاء القيادة للعقل ليغير الواقع. وفي بحثه عن اسباب فشل الانظمة الثورية في تحقيق الوحدة العربية، رأى ان السبب يعود الى عاملين: اولهما، في الخلافات بين الانظمة الثورية ذاتها، والنزاعات بين قيادتها، وخصوصاً البعث وعبدالناصر؛ وثانيهما، ان محاولات الوحدة السابقة كانت تفرض فرضاً، والوحدة الحقيقية لا تفرض. كما اعتبر زريق ان من اسباب التراجع والتدهور الذي شاب الحركة القومية العربية، دخول فلسفات فكرية جديدة هيمنت عليها، وحرفت مسيرتها، وهي الاشتراكية التي ادت الى تقسيم المجتمع العربي الى رجعيين وثوريين، محافظين وتقدميين، وبحيث نشرت الانقسام والتشتت. وقال زريق ان الدعوة الاشتراكية «فيما كانت في البدء تصحيحاً لخطأ وملء لفراغ في الدعوة القومية، اذا هي تتقدم على هذه وتحتل مكان الصدارة، واذا النزاع الطبقي يتغلب على وحدة الامة»[٦٨].

الا ان ايلاء زريق اهمية قصوى للعقلانية والتقدم العلمي الحضاري، لم يمنعه من ملاحظة ان بعض البلدان استطاع ان يواجه عدواً متفوقاً عليه، حضارياً وعسكرياً، مثل الصين وفيتنام والجزائر، لكنه ارجع السبب في ذلك الى توفر شروط لا تتوفر لدى الامة العربية او الشعب الفلسطيني. وعليه، فان حرب التحرير الشعبية، او حرب العصابات، لا تصلح في المنطقة العربية، لان طبيعة البلاد وعدم توفر ادغال وجبال ومستنقعات فيها، لا ييسر لها ممارسة هذا النوع من الحروب، بالاضافة الى ان فيتنام كانت تحصل على مساعدات من الدول الشيوعية المحيطة بها. الا ان زريق يعتبر الاهم من هذا ما توفر للفيتناميين من روح معنوية قوية وامتلاكهم خبرة قتالية طويلة[٦٩].

ولكننا نتسائل هنا، هل المطلوب من العرب التطبيق الحرفي لحرب التحرير الشعبية، كما طبقت في فيتنام ؟

ان لكل شعب خصوصياته وظروفه الخاصة. والصعوبة لا تكمن في اختلاف الظروف الطبيعية، بل تكمن في توفر الارادة، لان الحاجة تولد الوسيلة المناسبة، ومن الممكن تطوير وتعديل حرب التحرير الشعبية بما يتلاءم مع طبيعة البلاد؛ كما ان الروح المعنوية العالية والخبرة القتالية تأتيان بالممارسة والقتال، ولا يمكن الحكم، مسبقاً، على عدم توفر الروح المعنوية والخبرة القتالية قبل ممارسة القتال فعلاً.

ويتفق نديم البيطار مع قسطنطين زريق، لكونهما ينتميان الى ما يمكن تسميته بالمدرسة الفكرية العقلانية، ولامتلاك كل منهما تصوراً متكاملاً حول القومية العربية والوحدة العربية،

وان كان يعاب على الاول اقتصاره على الجانب النظري المحض. فهو درس في الولايات المتحدة الاميركية، ويعمل استاذاً جامعياً في الجامعة الاميركية في بيروت، الامر الذي وسم كل كتاباته بمناهج التفكير الليبرالي، وتأثره بالتجارب الوحدوية التي عرفتها اوروبا قديماً. اما الدكتور نديم البيطار، فله العديد من الكتب والمؤلفات، تدور، في غالبيتها، حول نقد الفكر القومي العربي السائد، واعتباره فكراً متخلفاً. فهو يعتبر ان الفكر العربي، من حيث تحديد الطريق الى الوحدة، فكر متخلف من الناحية العملية. وفسر هذا التخلف بقصور المفكرين العرب، وعجزهم، عن استيعاب التجارب الوحدوية في التاريخ، والاستفادة منها[٧٠]، معتبراً ان نضال العرب من اجل الوحدة لا يختلف عن النضال الوحدوي الذي خاضته شعوب عدة، عبر التاريخ، من اجل وحدتها.

وفي كتابه «من التجزئة الى الوحدة»، بيّن البيطار ان الدراسة الموضوعية والتاريخية، لتجارب الشعوب الوحدوية اكدت وجود ثلاثة قوانين توفرت في هذه التجارب، وكانت العامل الحاسم في النجاح في تحقيق الوحدة، ويجب ان تتوفر في اي عملية وحدوية. هذه القوانين هي:

١ ـ الاقليم ـ القاعدة، بمعنى ان اي شعب يريد ان يوحّد اجزاءه يجب ان تتوفر لديه قاعدة تشكل المنطلق من اجل الوحدة.

٢ ـ شخصية السلطة، او الزعيم الملهم، الذي يستقطب، بمواصفاته الخاصة وايمانه الوحدوي، الجماهير من حوله.

٣ ـ المخاطر الخارجية، حيث ان وجود خطر مهدد للامة في وجودها يشكل دافعاً وحافزاً يدفعها الى التوحد والتقارب.

وقد خلص البيطار الى ان هذه العناصر الثلاثة توفرت في مصر الناصرية، حيث سنحت امام العرب فرصة تاريخية ليحققوا وحدتهم في ظل زعامة عبدالناصر؛ الا انهم لم يستفيدوا منها. ويعتبر البيطار ان «الطريق الى الوحدة تستحيل دون الارتباط بمصر الناصرية والعمل معها يداً واحدة. ان امكان الوحدة العربية يرتبط، اولاً وبشكل اساسي، بما يحدث من تطورات واتجاهات وحدوية ثورية في مصر، والمستقبل العربي يرتبط بهذه التطورات والاتجاهات»[٧١].

الا ان البيطار تدارك الامر، واعترف بان المرحلة المقبلة ربما تقود الى اداة ايديولوجية أخرى تستقطب العمل الوحدوي العربي وتقود الى الوحدة.

واذا كانت شروط او قوانين العمل الوحدوي ـ حسب رأي البيطار ـ تشترط ثلاثة متطلبات، نسأل: ألا يمكن لايديولوجية الثورة الفلسطينية ان تكون هي الاداة الوحدوية، في ظل غياب عبدالناصر؟

فقد توفرت لدى الثورة الفلسطينية القاعدة، عندما كانت في الاردن، ثم في لبنان، وكانت قاعدة ثورية مقاتلة. وتوفرت لها الزعامة، او القائد الملهم، والذي لا نعتقد بانه يجب ان يقتصر على فرد محدد، بل يمكن ان تتجسد في فكر ثوري وقيادة ثورية مقاتلة وملتزمة بقضايا الجماهير. والقانون الثالث ـ المخاطر الخارجية ـ هو ابرز ما يكون واكثر الحاحاً بالنسبة الى الثورة الفلسطينية عن غيرها من القوى.

يبدو ان البيطار لا يتفق معنا في الرأي، لانه يرى ان الثورة الفلسطينية افتقرت الى اهم عنصر، وهو القصد الوحدوي، وانها مهيمن عليها من قبل العقلية الاقليمية، والعقلية التي

تتحكم بالثورة الفلسطينية لا تنفصل عن العقلية التقليدية العربية القديمة، والتي هي سبب النكبات العربية، و«شعار تحرير فلسطين خارج العمل الوحدوي والوحدة اقترن بالاقليمية الجديدة، وعبر عنها، والقطاعات التي تبنت هذا الشعار، واعلنت مبدأ تحرير فلسطين اولاً، وبشكل تبشيري عبر استراتيجية اعتباطية، لا تملك من ادوات التحرير المستقل ما يدعم، من قريب او بعيد، هذا التحرير»(٧٢).

والاستراتيجية الاعتباطية التي يعنيها البيطار هنا، هي استراتيجية حرب التحرير الشعبية، او ما سماه بالفكر المقاوم، والذي اعتبره «اعلى مراتب الفكر التبشيري». فهو ـ في نظر البيطار ـ فكر يستمد الثورة من الاشواق والتصورات الذاتية، وليس من الواقع الملموس، «انه فكر جعل التخريج اللفظي يركب الوعي واستخرج حربه الشعبية من لفظة التحرير»(٧٣). واسباب النقد الذي وجهه البيطار الى استراتيجية حرب التحرير الشعبية تعود الى ان الثورة الفلسطينية تريد ان تطبق استراتيجية لا تتوافق مع الظروف الطبيعية والموضوعية في فلسطين. والبيطار، هنا، يعتبر حرب التحرير الشعبية مقتصرة على الفلسطينيين، وعلى فلسطين، فقط؛ وعليه يرى ان عدم نجاح حرب التحرير الشعبية يعود الى:

١ ـ ارض فلسطين ارض مكشوفة تفتقر الى الجبال والادغال والغابات والمستنقعات التي تسمح بتشكيل قواعد ارتكازية للفدائيين.

٢ ـ ارض فلسطين صغيرة الرقعة، وهذا يعني عدم توفر القدرة على الحركة للمقاتلين. (ألا يمكن ان تكون الاراضي العربية المجاورة بمثابة قواعد انطلاق ؟).

٣ ـ طبيعة الحدود التي تفصل فلسطين عن البلاد العربية المجاورة تسمح للعدو التحكم فيها واحكام قبضته عليها، مما يمنع حرية الحركة للمجموعات المقاتلة (وكأن دور الجيوش العربية هو دور المتفرج فقط !).

٤ ـ قلة عدد سكان فلسطين العرب لا توفر فرصة للمقاتلين بضرب العدو والاختفاء بين السكان. وانعزال السكان العرب عن اليهود يزيد من صعوبة الوضع.

٥ ـ طبيعة الاحتلال الصهيوني، كاحتلال استيطاني اجلائي.

٦ ـ الحروب الشعبية التي نجحت كانت ضد محتل اصيب بهزيمة عسكرية ساحقة في حرب عالمية، او حيث العدو يواجه معارضة داخلية شديدة ضد سياسته.

من الواضح، هنا، ان البيطار ينطلق من اساس غير مؤكد، وهو اقليمية الثورة الفلسطينية، وان الفلسطينيين سيحاربون وحدهم لتحرير فلسطين، وهو الامر الذي لم تؤكده أي من ادبيات الثورة الفلسطينية. وانطلاقاً من هذا التصور لدى البيطار، فهو يعتبر ان حرب التحرير الشعبية «الفلسطينية» فاشلة، لان الثورة الفلسطينية لن تستطيع، بأي شكل من الاشكال، ان تحرر فلسطين، ويجب «ان لا نطلب منها المستحيل. يجب ان لا نلقي على كاهلها مهمة لا تستطيعها، مهمة ترتبط بالعرب اجمعين، بالامة العربية كلها»(٧٤).

ومن هنا، فان طرح المقاومة الفلسطينية لحرب تحرير شعبية ـ في نظر البيطار ـ يعبر عن العقلية العشائرية، والثورية اللفظية التي كانت سبباً في هزائم العرب العام ١٩٤٨، و١٩٦٧. اما الدور الحقيقي للمقاومة الفلسطينية، كما يحدده الكاتب، فهو دور التخريب والتعثير للعدو واستنزاف قواته، الى حين قيام الحرب النظامية العربية التي هي، وحدها، القادرة على تحرير فلسطين(٧٥).

الموقف هذا، الذي وقفه البيطار من الثورة الفلسطينية، مثّل نموذجاً لموقف عدد من الكتاب القوميين الذين عارضوا الثورة الفلسطينية من منطلقات قومية ووحدوية[٧٦]. فقد اعتبر لطف الله سليمان، ان الشعار الذي طرحته الثورة الفلسطينية، «فلسطين طريق الوحدة»، ما هو «سوى لعبة استعمارية اريد بها، ويراد بها، القضاء على مصر، وعلى مصر فقط »[٧٧]. ويتفق ياسين الحافظ مع سليمان، حيث يعتبر ان شعار الثورة الفلسطينية «فلسطين طريق الوحدة» «يجعل منظمات المقاومة تنظر الى قضية الثورة العربية من خلال مشكلة فلسطين، في حين ان الموقف الصحيح والسليم، باعتبار الغزو الصهيوني غزواً موجهاً ضد الامة العربية كلها، ان تنظر الى القضية الفلسطينية من خلال مصالح الثورة العربية عموماً»[٧٨]. اما استراتيجية الكفاح المسلح، فلا جدوى منها، ان لم تكن مرتبطة بالحرب النظامية العربية. «اما فكرة الكفاح المسلح الشعبي، غير النظامي، كوسيلة لتحرير فلسطين، فأني اعتقد، اعتقاداً جازماً، بأن هذه الفكرة، بالاساس، هي فكرة اسطورية بحتة؛ اسطورية لسبب بسيط هو ان سكان اسرائيل مع دولة اسرائيل لا يمكن القضاء عليهما؛ لذلك، فان الوسيلة الوحيدة لضرب اسرائيل هي في ان تواجه بقوة نظامية، وسيبني العرب القوة النظامية عندما يبنون ثورتهم»[٧٩].

اما منح الصلح، فقد انتقد استقلالية الشخصية الفلسطينية، وتركيز الثورة الفلسطينية على ابراز الهوية الفلسطينية، معتبراً ان «الفلسطينية» اقليمية جديدة لا تختلف عن الاقليميات الاخرى، وبالتالي فان الثورة الفلسطينية التي تجسد هذه الاقليمية، وتعبر عنها، لا يمكنها ان تمثل ولادة مرحلة جديدة من حياة الامة العربية، والعمل الفدائي لن يستطيع ان يقوم مقام حركة التحرر العربي، لانه اصبح نظاماً مثل بقية الانظمة العربية. واعتبر الصلح ان تسلم المنظمات الفدائية لمنظمة التحرير الفلسطينية «مثلت عملية هروب الى فوق، ان صح التعبير»[٨٠].

ودافع عصمت سيف الدولة عن الخصوصية الكامنة وراء ابراز الأقليمية الفلسطينية، مميزاً بينها وبين الاقليميات العربية الاخرى. ووضّح ان اشتباك الاقليمية العربية في صراع ضد الصهيونية دفاعاً عن استقلالها لا يعني انها ستخوض معركة تحرير فلسطين، بل انها ستحول دون التحام القوى القومية لدخول معركة تحرير فلسطين. «اما الاقليمية الفلسطينية، فلها مصلحة مؤكدة في تحرير فلسطين، ولا شك في انها ستقاتل ما استطاعت لتحرير فلسطين»[٨١]. الا انه انتقد الشعار الذي رفعته الثورة الفلسطينية «عدم التدخل في الشؤون العربية»، لانه قد يوحي باقليمية مناقضة لقومية القضية. واعتبر سيف الدولة «ان شعار الاستقلال عن الدول العربية بمعركة تحرير فلسطين يتضمن استقلال الدول العربية عن معركة تحرير فلسطين»[٨٢].

وفي تطرق سيف الدولة لمنهاجية حل الصراع، رأى ان فلسطين لن تحرر الا بدولة الوحدة العربية، «وانها، حتى لو تحررت، لن تستطيع ان تحافظ على تحررها الا في ظل دولة الوحدة»[٨٣]. اما استراتيجية حرب التحرير الشعبية، فلا مكان لها على الساحة العربية، للافتقار الى الادغال والغابات والمستنقعات، من جانب، ولان جيوش الدول العربية ستحول، بالقوة، دون حرب التحرير الشعبية، من جانب آخر[٨٤]. هذه الانظمة التي قدمت للثورة الفلسطينية طعماً سماً تحت اسم الاعتراف بالاستقلالية الفلسطينية، ومسؤولية

الفلسطينيين عن قضيتهم، وضخمت انتصارات الثورة، واوهمت الجماهير الفلسطينية والعربية، وكأن الثورة الفلسطينية قادرة على اجتراح المعجزات، وكأنها قادرة على تحرير فلسطين وحدها. وبذلك تهربت من تحمل المسؤولية في التحرير، واقتصر دورها على الدعم الاعلامي والمالي للثورة.

وخلص سيف الدولة الى ان الثورة الفلسطينية تسير في طريق مسدود. فهي مطالبة بدفع ثمن ما حصلت عليه من انجازات دبلوماسية وسياسية، وان من اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، سيطالب المنظمة بالاعتراف باسرائيل، والذين استقبلوا ياسر عرفات في الامم المتحدة، واعترفوا بصفة المراقب للمنظمة، سيطالبونها بان تلتزم ميثاق الامم المتحدة، واحترام سيادة دولها، بما فيها اسرائيل، واقرار مبدأ عدم الاعتداء، وعدم الاستيلاء بالقوة على الاراضي. فهل الثورة الفلسطينية قادرة على دفع هذا الثمن؟ وكيف الخروج من المأزق ؟[٨٥].

وبسبب هذا المأزق، او الطريق المسدود، الذي وصلت اليه الثورة الفلسطينية، كما يرى سيف الدولة، فانه يعتبر «ان مرحلة ' الثورة الفلسطينية' قد اوشكت على نهايتها وحققت فيها اقصى ما تسمح به طاقاتها وظروفها الاقليمية، وعليها ان تعد نفسها، من الآن، لتكون جزءاً عضوياً من متطلبات المرحلة القادمة: الثورة العربية»[٨٦].

الا ان الكاتب لم يحمّل الثورة الفلسطينية وحدها مسؤولية «المأزق» الذي وصلت اليه الثورة الفلسطينية، بل حمّل المسؤولية للواقع العربي المتخاذل والمتآمر، «فبينما كان ابطال الثورة الفلسطينية من المقاتلين يواجهون اسرائيل، ويوجهون الى كلب الحراسة ضربات موجعة تردد صداها فتبالغ في آثارها اجهزة الدعاية والاعلام في الدول العربية، كان الامداد المالي والاقتصادي والعسكري، وحتى الدعائي، يصل الى اسرائيل ' من جبهات الظل' خلال قنوات التبعية للولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في الوطن العربي»[٨٧].

اما الفئة الثانية من القوميين، فهي اولئك الذين حاولوا التوفيق بين معتقداتهم القومية والوحدوية وبين خصوصيات الثورة الفلسطينية والتعامل معها كرديف للحركة القومية، او كرؤية قومية جديدة، وليست كاقليمية جديدة. وفي الواقع، فان من امتلكوا القدرة على سبر اغوار الثورة الفلسطينية وتفهموا استراتيجيتها وبرروا فلسطينية منطلقها كانوا قلة. ومن هؤلاء، مثلاً، نجد معن بشور. فقد اعتبر بشور ان القطرية الفلسطينية هي «القطرية» الوحيدة المبررة والمقبولة في المنطق القومي[٨٨]. ودافع بشور عن استقلالية القرار الفلسطيني وتفهم ضرورات وجوده واهميته. هذه الاهمية التي «لا تنبع، فقط، من كونه تعبيراً عن ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية في وجه محاولات الطمس الصهيونية، وانما تنبع، كذلك، وبالدرجة الاولى، من كون هذه الاستقلالية هي، أيضاً، ضمانة استمرارية النضال الفلسطيني تحت ظل الظروف وفي جميع الاوضاع والحالات»[٨٩].

وفي دفاع بشور عن الثورة الفلسطينية، حذر من ربط الثورة بأي وضع عربي يحرمها من حرية العمل والحركة باعتبارهما جوهر وجودها ومصدر قوتها، ولأن ارتباطها بأي نظام عربي سوف يعرضها لاعباء وضغوط فوق طاقتها. واكد بشور ان مسيرة الثورة الصاعدة اكدت وحدويتها وقوميتها، وان الممارسة العملية للثورة اكثر دلالة وبرهاناً على قوميتها، حيث ان «كل عملية عسكرية ضد العدو الصهيوني، سواء جرت من داخل الاراضي المحتلة او من

خارجها، هي عملية وحدوية بالضرورة... لانها تسهم في خلق اجواء التلاحم القومي والتقارب بين الاقطار على طريق التضافر والتماسك والوحدة»[٩٠].

لقد كانت اشكالية التوفيق بين الوطني والقومي في النضال الفلسطيني، سبباً في تبدل الولاءات للعديد من المفكرين، وخصوصاً الفلسطينيين منهم. وابرز مثال على هذا، موقف ناجي علوش. فمن المعروف انه كان من المنتمين لحزب البعث والنشيطين بين صفوفه. الا انه حوّل انتماءه، كما فعل العديد من القوميين الفلسطينيين، واصبح عنصراً قيادياً في حركة «فتح»، ومفكراً فيها، ومنظراً ملتزماً استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية واستقلالية القرار الفلسطيني. الا انه رجع، في النهاية، الى اصوله القومية الاولى، منتقداً حركة الثورة الفلسطينية، متهماً اياها بالاقليمية وبالانغلاق على ذاتها، ودعا الى النضال القومي ضمن جبهة قومية عربية واسعة[٩١].

وقد انتقد علوش مسيرة الثورة الفلسطينية. ومع اقراره بضرورة المقاومة المسلحة، فانه اعتبر ان الثورة الفلسطينية، بواقعها الحالي، غير مؤهلة، او قادرة على تحقيق انجازات وطنية او قومية. وعليه، فقد دعا الى «استمرار المقاومة المسلحة، ببرنامج عربي ديمقراطي شعبي، على ان تكون جزءاً من حركة تحرير الوطن العربي وتوحيده واقامة سلطة الشعب الديمقراطية فيه»[٩٢].

وانتقد علوش ما سماه بالاقليمية الفلسطينية التي تعتبر نفسها مركز النضال القومي العربي، وتعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب الاولى، وقال ان القضية الفلسطينية ليست القضية الوحيدة للنضال العربي، وانه لا يمكن فصل النضال من اجل التحرير عن النضال من اجل الوحدة والديمقراطية والتقدم في الوطن العربي. وشكك علوش في ان يكون التركيز على حشد القوى من اجل فلسطين يقود، حتماً وعفواً، الى تحرير كل الوطن العربي وتوحيده. ومن هنا، طالب بـ «وقف التقلب من فلسطين طريق الوحدة الى الوحدة طريق فلسطين، ومن فلسطين فوق الخلافات والصراعات الى فلسطين في خضم الصراعات، ومن فلسطين اولاً الى الوحدة اولاً»[٩٣].

وختاماً نقول، ان الحركة القومية العربية شكلت، بكل فصائلها، ظاهرة ايجابية وقوة واجهت قوى الاستعمار والتجزئة والتخلف. وقد نجحت هنا، وفشلت هناك. وفي تصديها لمعالجة القضية الفلسطينية، كان لها ايجابيات، ولها سلبيات أيضاً.

---

(١) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٩، ص ٨٦.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٣) كزافييه بارون، **الفلسطينيون شعباً** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٨، ص ٨٠.

(٤) عبدالوهاب الكيالي، **البعث والقضية الفلسطينية**، الجزء الاول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ١٤٢.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٥ ـ ٤٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٧٠.

(٧) **الحرية** (بيروت)، ١٥/٤/١٩٦١.

(٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧١.

(٩) «**مبادئ العمل الثوري الفلسطيني**»

(دراسة قدمتها «قيادة العمل الفلسطيني» في حركة القوميين العرب الى المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣١)، ص ١٠ .

(١٠) «بيان لحركة القوميين العرب حول المؤتمر الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ ١٩٦٤/٦/١٤»، في **الوثائق العربية ١٩٦٤**، بيروت: الجامعة الاميركية ـ دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، بلا تاريخ نشر، ص ٢٩٥.

(١١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٠٣.

(١٢) **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الثاني (من ١٩٦٥/٧/١ الى ١٩٦٥/١٢/٣١)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦.

(١٣) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٧. ويمكن الرجوع الى النص الكامل لمشروع الكيان الفلسطيني في **المصدر نفسه**.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٨٨.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠.

(١٦) عبدالوهاب الكيالي، **البعث والقضية الفلسطينية**، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ١٤٤.

(١٧) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢١٣.

(١٩) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٧٣.

(٢٢) انظر **الطلائع** (دمشق)، العدد ٣٧، ١٩٧٠/٧/١٣.

(٢٣) **الثائر العربي** (بيروت)، العدد ٧، ١٩٦٩/٩/١٣.

(٢٤) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٠.

(٢٥) الكيالي، البعث والقضية الفلسطينية، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٤.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(٢٩) منير شفيق، «منطلقات أساسية لاستراتيجية الثورة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ص ٥.

(٣٠) على أثر الغزو الاسرائيلي للبنان، صيف العام ١٩٨٢، ومحدودية المشاركة السورية في القتال الى جانب الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين، وجهت انتقادات وتساؤلات حول دوافع تردد سوريا في دخول الحرب بكل ثقلها، وهو سبب أساسي من اسباب الخلاف السوري ـ الفلسطيني. وقد برر القادة السوريون ذلك بان سوريا غير قادرة على التورط في حرب هي غير مستعدة لها، وانها ستحارب عندما تصل الى درجة التوازن الاستراتيجي مع العدو. ومما يثبت هنا، أيضاً، ان لبنان كان الساحة التي ظهر عليها التناقض بين الاستراتيجية الرسمية العربية وبين الاستراتيجية الفلسطينية القائمة على حرب التحرير الشعبية.

(٣١) «**وثيقة خاصة**» **عن منظمة «الصاعقة»**، قدمتها «الصاعقة» الى مركز الابحاث الفلسطيني، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.

(٣٢) **نحو فهم علمي وثوري لماهية الثورة من الارض المحتلة** (كتيب)، بلا مكان نشر، منظمة «الصاعقة»، بلا تاريخ نشر، ص ٥٠.

(٣٣) **الطلائع**، العدد ٣٠، ١٩٧٠/٥/٢٤، ص ١١.

(٣٤) جبهة التحرير العربية، «مقابلة مع امين عام جبهة التحرير العربية»، **الطريق القومي لتحرير فلسطين**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠، ص ١٥٣.

(٣٥) جبهة التحرير العربية، «الطريق القومي لتحرير فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٣٧) اكد وجود هذه العلاقة محسن ابراهيم، **لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟** ، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

(٣٨) حول «كتائب الفداء العربي» يمكن الرجوع الى باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، بيروت: دار العودة، الطبعة الثانية، بلا تاريخ نشر، ص ٧٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٥.

(٤٠) «حرب الردع وحرب التحرير والعمل الفدائي»، **الحرية** (بيروت)، ١٩٦٥/٦/١٦.

(٤١) **المصدر نفسه**.

(٤٢) «فلسطين»، ملحق **المحرر** (بيروت)، ١٩٦٥/٢/١١.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) «فتح»، **دراسات وتجارب ثورية**، الرقم ١، بلا مكان نشر: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، بلا تاريخ نشر، ص ٢٥.

(٤٥) «فلسطين»، ملحق «المحرر»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٦) عبدالقادر ياسين، «الحركات القومية العربية والكفاح المسلح»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٩٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٤٨.

(٤٧) ابراهيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٢.

(٤٨) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ١٠٢.

(٤٩) **الهدف** (بيروت)، ١٩٨٦/٨/٩.

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) Kaziha, Walid; *Revolutionary Transformation in the Arab World, Habash and his Comrades from Nationalizm to Marxism,* London: Charles Night Co. Ltd., 1975.

(٥٢) **التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**، آب (اغسطس) ١٩٦٨، ص ٣٨. يذكر، هنا، ان هذا التقرير أُصدر في غياب القيادة التقليدية للجبهة. وقد رفض جورج حبش الموافقة على هذا التقرير، في حين تبناه نايف حواتمة، واصبح، فيما بعد، معبراً عن فكر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

(٥٣) «بيان تأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» في ملحق كتاب محسن ابراهيم «لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ »، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٥.

(٥٤) **بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**»، شباط (فبراير) ١٩٦٩.

(٥٥) «التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، آب (اغسطس) ١٩٦٨، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٥٦) «بيان لحركة القوميين العرب»، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، **الحرية**، ١٩٦٩/٢/١٠.

(٥٧) **المصدر نفسه**.

(٥٨) مقابلة مع صلاح خلف (ابو اياد)، **الطليعة** (القاهرة)، حزيران (يونيو) ١٩٦٨، ص ٦٢.

(٥٩) **خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر**، القاهرة: وزارة الارشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، المجلد الرابع، [بلا تاريخ نشر]، ص ١٠٢.

(٦٠) بارون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨ و ١٦٥.

(٦٢) كلمة الرئيس عبدالناصر امام اعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٠، انظر **الوثائق العربية ١٩٦٨**، بيروت: الجامعة الاميركية، مكتبة نعمة يافث التذكارية، بلا تاريخ نشر، ص ١٧٢ ـ ١٧٥.

(٦٣) عبدالله عبدالدايم، **الناصرية ـ دراسة في فكر جمال عبدالناصر**، القاهرة: دار الشعب، ١٩٧١، ص ٤٤٢.

(٦٤) كانت منظمات اليسار الفلسطيني اكثر قساوة في انتقادها لعبدالناصر. وفي هذا يقول منير شفيق: «ان تشنج ' اليسار' في موقفه من مواقف عبدالناصر على المشروع ـ مشروع روجرز ـ كان عملاً صبيانياً وضاراً بالثورة، ليس لأن رفض المشروع هو الخطأ في موقفهم، وانما لان استعداء عبدالناصر واعلان الحرب عليه وفك التحالف بين القوى الثورية العربية هو الخطأ في موقفهم».

(٦٥) فؤاد مطر، **بصراحة عن عبدالناصر ـ حوار مع محمد حسنين هيكل**، بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥، ص ١٦٥.

(٦٦) يمكن مراجعة لويس عوض وتوفيق الحكيم حول هذا الموضوع. ففي مقالة «الاساطير السياسية»، هاجم عوض فكرة القومية العربية واعتبرها اسطورة، وخيالية؛ كما اتهم المروجين لها بالشوفينية والعنصرية، ونفى ان تكون مصر منتمية، او لها علاقة بالقومية العربية. والموقف عينه، تقريباً، اتخذه توفيق الحكيم. لكنه برر اقليميته بذريعة «مصلحة مصر»، فطالب بان تقف مصر موقف الحياد من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وان لا تتدخل في ما يجري على الساحة العربية. حول هذه المواقف، والردود عليها، انظر **الفكر العربي** (بيروت)، العدد ٤ ـ ٥، ١٩٧٨، ص ١٩٨، وما بعدها.

(٦٧) قسطنطين زريق، **معنى النكبة مجدداً**،

بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧، ص ١٣.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠.

(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٧٠) نديم البيطار، **حدود الاقليمية الجديدة**، بيروت: معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ١٠٥. وانظر، ايضاً، للمؤلف نفسه، **من التجزئة الى الوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

(٧١) نديم البيطار، **نحو الارتباط بمصر الناصرية وطريق الوحدة العربية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ١٢٠.

(٧٢) البيطار، «حدود الاقليمية الجديدة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٨.

(٧٣) نديم البيطار، «نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٩٣.

(٧٤) **المصدر نفسه**، ص ٧٥.

(٧٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.

(٧٦) هناك ممن وقف ضد استراتيجية الثورة الفلسطينية من منطلق وحدوي ـ ماركسي، مثل الياس مرقص الذي دعا، على اثر خروج الثورة الفلسطينية من الاردن العام ١٩٧١، الى اقامة حفل تأبين على روح استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، وذلك في كتابه «المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن». وقد تحفظ مرقص من عبارة «ثورة فلسطينية»، معتبراً ان كل ثورات العالم تكون من الاغلبية ضد الاقلية؛ اما في فلسطين فالعكس هو الموجود، حيث ان الفلسطينيين يشكلون اقلية بالنسبة الى اليهود. ومن الواضح، هنا، انه يعتبر الثورة الفلسطينية ثورة اقليمية لا علاقة لها بالجماهير العربية التي تقف موقف المتفرج.

كما انتقد، بشدة، شعار حرب التحرير الشعبية الذي رفعته الثورة الفلسطينية، واعتبره بلا مضمون، فهو ـ على حد تعبيره ـ اسطورة اكثر مما هو واقع. حول موقف مرقص من هذه القضايا، انظر **المقاومة الفلسطينية والموقف الرهن**، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧١.

(٧٧) لطف الله سليمان، «حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة»، **الثقافة العربية ٧١** (بيروت)، العدد ٥، ص ٣١.

(٧٨) انظر ما كتبه ياسين الحافظ في **الثقافة العربية ٧١**، العدد ٥، ص ٢٣٤.

(٧٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٥.

(٨٠) منح الصلح، **مصر والعروبة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [تاريخ النشر غير مذكور]، ص ٣٤٦.

(٨١) عصمت سيف الدولة، **التقدم على الطريق المسدود ـ رؤية قومية للمشكلة الفلسطينية**، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩، ص ٧٩.

(٨٢) **المصدر نفسه**.

(٨٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٨.

(٨٤) **المصدر نفسه**، ص ٩٣.

(٨٥) **المصدر نفسه**، ص ١١٨.

(٨٦) **المصدر نفسه**، ص ١٣٣.

(٨٧) **المصدر نفسه** ص ١٤١.

(٨٨) معن بشور، **في سبيل الوحدة العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٤٣.

(٨٩) **المصدر نفسه**، ص ١٨٢.

(٩٠) معن بشور، «حقائق وجدوية عن الثورة الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ٣٢.

(٩١) انشق ناجي علوش عن «فتح» في منتصف السبعينات نتيجة خلافات فكرية، وهو يقود، الآن، تنظيماً قومياً باسم «حركة التحرير الشعبية العربية». ويصدر هذا التنظيم نشرة اسبوعية بعنوان «الانطلاقة».

(٩٢) **الانطلاقة** (بلا مكان نشر)، العدد ١٠٥، ١/٣/١٩٨٣.

(٩٣) ناجي علوش، **عودة الى موضوعات الثورة العربية**، بيروت: دار الكاتب، ١٩٨١، ص ٩٣.

الانتفاضات الفلسطينية ولجان التحقيق البريطانية خلال مرحلة الانتداب

يوسف حدّاد

اتسمت السياسة البريطانية باعتماد المخادعة والتضليل في تعاطيها مع العرب في التعامل بأمور القضية الفلسطينية، منذ بداية الحرب العالمية الاولى حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. وكانت الغاية من هذه السياسة المرسومة تحقيق مصالح الامبراطورية البريطانية دون اثارة، او احداث ردود فعل معيقة لمراميها الاستراتيجية الطموحة.

لقد اردكت حكومة بريطانيا انه قد آن الاوان لاقتسام تركة «الرجل المريض» بعد دخول تركيا الحرب الى جانب دول المحور. كما ادركت الشعور العربي العام المعادي للاتراك، بعد الاطاحة بالسلطان عبدالحميد ووصول جماعة «تركيا الفتاة» الى السطة، وقيامها بسياسة التتريك، وفرض نظام مركزي خلافاً لرغبات العرب؛ فسعت الى استغلال هذا العداء، وذلك بتوظيفه ضد الاتراك، من جهة، والتفاهم مع حلفائهم لاقتسام تركة «الرجل المريض».

وفي ما يتعلق باستغلال العداء العربي للاتراك أبرمت مع شريف مكة، الحسين بن علي، الاتفاقية المعروفة باتفاقية الحسين ـ مكماهون العام ١٩١٦. وقبل ان يجف حبرها ابرمت مع فرنسا اتفاقية سايكس ـ بيكو المناقضة للاتفاقية الاولى. وعندما نشرت الثورة البلشفية، التي قامت في روسيا، في العام التالي، مضمون هذه الاتفاقية، عمدت بريطانيا الى تضليل شريف مكة بتفسيرات مبهمة منعاً لاثارة العرب وتوقفهم عن محاربة الاتراك. وفي العام ذاته أُصدر وعد بلفور المناقض للاتفاقيتين السابقتين، ومرة اخرى، عمدت حكومة لويد جورج الى تضليل الحسين بتفسيرات خادعة واغراءات متعددة.

وفي السياق التضليلي البريطاني المتعمد، اوضح الجنرال اللنبي، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩١٨، اثر الاحتجاج على بدء تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، ان هدف كل من فرنسا وبريطانيا هو التحرير التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الاتراك لها، واقامة حكومات وطنية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والارادة المستقلة؛ وهو الشيء الذي لم يحصل على الاطلاق. وفي العام ذاته، اصدرت حكومة صاحب الجلالة تضليلاً آخر وهو عبارة عن «التصريح الموجه الى السبعة» والذي يبدو من ظاهره ان بريطانيا قد تراجعت

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٤ ـ ١٦٥، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٦

عن اتفاقية سايكس ـ بيكو وعن وعد بلفور، وان حق تقرير المصير امر محتوم بالنسبة الى بلدان الهلال الخصيب، وذلك امر لم يحصل، بل حصل ان امتنعت حكومتا بريطانيا وفرنسا عن الاشتراك في لجنة دولية تنبثق من الدول الكبرى الممثلة في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس لاستفتاء سكان المشرق العربي حول تقرير مصيرهم. واقتصرت اللجنة المعروفة بلجنة كنغ ـ كراين على اميركيين. وكان من حسن حظ فرنسا وبريطانيا عودة الولايات المتحدة الاميركية الى سياسة العزلة وعدم الانضمام الى عصبة الامم وموافقتها على اطلاق يد حليفتيها الاوروبيتين في الشرق الاوسط، مما اتاح لكل من فرنسا وبريطانيا الاستئثار بالقرارات داخل مؤتمر الصلح وفي اروقة عصبة الامم، كلما تعلق الامر بمصائر بلدان هذه المنطقة.

واخذت ملامح التضليل تتكشف في العام ١٩٢٠، عندما هاجمت القوات الفرنسية دمشق وازالت الحكم الفيصلي الاستقلالي بعد ان حصلت هي وبريطانيا، في مؤتمر الصلح في سان ريمو، على غطاء دولي للانتداب على بلدان الهلال الخصيب، وعلى قيام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور.

راودت الساسة البريطانيين فكرة اقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين قبل ظهور الحركة الصهيونية. وقد وضحت معالم هذا التوجه عقب حملة نابليون على مصر وتوسع محمد علي باشا في سوريا والاناضول. وازداد اهتمامها بهذا التوجه بعد شق قناة السويس. وكانت بريطانيا تبغي من وراء ذلك حماية طرق مواصلاتها مع بلدان امبراطوريتها، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي. وتمثل الخطأ القاتل الذي اقترفه العرب في الركون الى التضليل البريطاني والتعامي عن المرامي والمصالح الامبريالية البريطانية خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها. وعظم هذا الخطأ عندما حصر العرب عداءهم بالحركة الصهيونية دون بريطانيا أول الامر، بعد قيام الانتداب، علماً بان بريطانيا هي اصل الداء؛ فهي التي اصدرت وعد بلفور، وحصلت على غطاء دولي لتنفيذه في مؤتمر سان ريمو وفي صك الانتداب. وفي ادبيات هرتسل اكثر من اشارة الى ضرورة ايجاد دولة كبرى ضامنة ترعى قيام «الوطن القومي اليهودي»، وبالطبع كانت بريطانيا هي الضامن المفضل الاول، وذلك لالتقاء المطامع البريطانية مع المطامع الصهيونية[١].

صك الانتداب الطريق الى «الوطن القومي»

وضعت بريطانيا مشروع صك الانتداب واقره مجلس عصبة الامم في ٢٤ تموز (يوليو) العام ١٩٢٢. وهذا المشروع هو صورة مشابهة للمشروع الذي كانت الجمعية الصهيونية عرضته على مؤتمر الصلح في شباط (فبراير) العام ١٩١٩.

ولقد تضمن الصك اشارة الى ان الدول الحليفة قد اختارت بريطانيا منتدبة على فلسطين، وان بريطانيا قبلت المهمة. وفوق ذلك، تضمن الصك تعهد حكومة صاحب الجلالة تنفيذ وعد بلفور والاعتراف «بالصلة التاريخية» التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، مع العلم بان فصل فلسطين عن سوريا بتجزئة المشرق العربي وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو واغراق وعد بلفور وقرارات سان ريمو، كل هذه الامور كانت مقدمات لتمكين بريطانيا، بعد الحصول على الموافقة الشكلية للدول الحليفة كغطاء دولي، من تحقيق وعد بلفور تحت سقف الانتداب[٢].

ان استعراض بعض مواد الصك يؤكد ان الغاية من الانتداب البريطاني على فلسطين انما تنحصر في الاعداد لانشاء «الوطن القومي اليهودي» فيها، كنقطة انطلاق لقيام «دولة اسرائيل». فقد جاء في المادة الثانية من الصك: «تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي». وجاء في المادة الثالثة: «يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في انشاء الوطن القومي اليهودي». وتشير المادة السادسة الى تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين، والى حشد المهاجرين في الاراضي الاميرية والاراضي الموات. وتنص المادة السابعة على تسهيل اكتساب المهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية. اما المادة الثانية والعشرون، فتنص على اعتبار العبرية لغة رسمية الى جانب اللغتين، العربية والانكليزية[٣].

لعلَّ هذه المواد كافية، وحدها، لاسقاط القناع عن الوجه البريطاني المخادع الذي تعمد التضليل، والذي برع في صوغ وعد بلفور بشكل غامض، محتوياً ازدواجية، بالنسبة الى اليهود والعرب، غير قابلة للتطبيق إلّا في شق واحد وهو القائم على تحقيق «الوطن القومي اليهودي» والتجاهل التام للجانب الفلسطيني العربي الآخر. على ان هذا التضليل لم يكن لينطلي على الشعب الفلسطيني منذ البداية، خلافاً للانظمة التي اقامتها بريطانيا بجوار فلسطين والتي تعامت، مقابل اكتساب العروش، عن السياسة البريطانية الهادفة الى تشييد الوطن القومي اليهودي كمقدمة لدولة اسرائيل. فلقد عبّر الشعب العربي الفلسطيني، عبر انتفاضاته المتعددة، عن ادراك لنوايا بريطانيا والحركة الصهيونية في السعي لتهويد فلسطين، ودفع غالياً في هذه الانتفاضات. فلم يركن الى النوايا البريطانية، ولم يطمئن الى سياسة الخداع والتضليل والتعمية.

الوعي القومي والتصدي للتآمر المزدوج

انطوى الانتداب البريطاني على هدفين بقصد تنفيذ احكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم. وثمة حكمان من احكام تلك المادة تبرز اهميتها، وهما: اولاً، النص على ان رفاهية وتقدم شعوب الاقاليم الموضوعة تحت الانتداب امانة مقدسة في عنق الحضارة؛ وثانياً: النص على ان وجود شعب فلسطين كأمة مستقلة قد اعترف به مؤقتاً، باعتباره احد الشعوب المنفصلة عن تركيا. ومن ناحية اخرى، فان الانتداب على فلسطين ألزم دولة الانتداب كذلك بان تضع، موضع التنفيذ، التصريح الذي أصدر بتاريخ الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، اي وعد بلفور، بمعرفة الحكومة البريطانية، بغية ان ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، على ان يكون من المفهوم، بصفة واضحة، انه لن يتم شيء من شأنه ان يخل بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، او بما يتمتع به اليهود في اي بلد آخر من حقوق ووضع سياسي[٤].

يبدو واضحاً التعارض بشأن مستقبل فلسطين من خلال صك الانتداب المتضمن وعد بلفور؛ اذ لا يمكن لبريطانيا ان تقيم «الوطن القومي اليهودي»، وان تطبق المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التي تضمنت اقراراً بأن وجود شعب فلسطين كأمة مستقلة باعتباره احد الشعوب المنفصلة عن تركيا.

ولم يكن كتاب هوغارت الذي وجهته الحكومة البريطانية الى شريف مكة في كانون الثاني

(يناير) ١٩١٨، الا لتضليل العرب وتبديد مخاوفهم من ناحية تصريح بلفور، لانهم شكوا في نوايا بريطانيا وتنبهوا إلى خطورة هذا الوعد. وفي السياق التضليلي، جاء «تصريح السبعة» الذي اكدت فيه الحكومة البريطانية ان حكم الاقاليم العربية، مستقبلاً، سيستند الى رضى المحكومين وموافقتهم؛ كذلك التصريح البريطاني ـ الفرنسي الصادر في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ الذي حمل مضمون «تصريح السبعة» بلغة انشائية غامضة بغية ذر الرماد في العيون[٥].

خضعت فلسطين للحكم العسكري المباشر من قبل بريطانيا قبل ان يتمكن اللنبي من احتلال حتى الاقسام الجنوبية منها، وذلك ابتداء من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧، واصبح الجنرال كلايتون، بعد خروج الاتراك، مدير الادارة العسكرية فيها، وارتبطت ادارته العسكرية بالادارة السياسية البريطانية حتى يمكن تنفيذ المخططات البريطانية دون عائق. وجدير بالذكر، ان نهج الحكم العسكري اتصف بسيطرة العناصر اليهودية على ادارته، وبالمحافظة على بعض «الانظمة العثمانية» التي تخدم اهداف ومصالح الاحتلال العسكري لفلسطين، مع تطبيق الاحكام العرفية ومعاداة الحركة الوطنية العربية. وامتد الحكم العسكري هذا حتى الاول من تموز (يوليو) العام ١٩٢٠ بعد تسلم هربرت صموئيل السلطة في فلسطين، بحيث اصبح اول مندوب سام على رأس ادارة مدنية[٦].

وقبل الاشارة الى طراز حكم الادارة المدنية، لا بد من القول ان بعثة صهيونية قدمت الى فلسطين، خلال الحكم العسكري البريطاني، فعمدت، مع سلطة الحكم العسكري، الى التضليل بتبديد مخاوف الفلسطينيين من الخطر الصهيوني. لكن هذه البعثة، رغم لقاءاتها مع فلسطينيين تقليديين، لم تنجح في التخفيف من حدة العداء للحركة الصهيونية، مما اضطرها الى ان تبحث في ايجاد حليف آخر خارج فلسطين، حتى وجدت في شخصية فيصل بن الحسين ما يجعله مرشحاً مناسباً للمشاركة في تسوية عربية ـ يهودية في الشرق الاوسط. وكان ان التقى د. حاييم وايزمان بفيصل العام ١٩١٨، في بلدة «وحيدة» قرب العقبة، برعاية بريطانية[٧].

وخلال العام ذاته جاءت لجنة كنغ ـ كراين الاميركية وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية حددت مطالبها قبل وصول اللجنة. وقد رُكزت هذه المطالب على استقلال سوريا الطبيعية ووحدتها، ومن ضمنها فلسطين؛ وتضمنت التشديد على رفض الهجرة اليهودية. وفي العام ذاته، ايضاً، تم اتفاق لويد جورج ـ كلمنصو الذي قضى باطلاق يد فرنسا في سوريا واطلاق يد بريطانيا في العراق وفلسطين وشرق الاردن.

وتتابعت الاحداث؛ ففي خارج فلسطين عُقد المؤتمر السوري الاول في دمشق العام ١٩١٩ الذي اقر وحدة سوريا الطبيعية واستقلالها ورفض وعد بلفور؛ ثم عقد مؤتمر سان ريمو الذي قضى بالانتداب البريطاني على فلسطين وتحقيق وعد بلفور، فاحتلال الفرنسيين لدمشق والاجهاز على الحكم الفيصلي فيها[٨].

ولا بد من اعطاء صورة عن حكم الادارة المدنية البريطانية لفلسطين قبل البحث في شأن الانتفاضات الفلسطينية، ولجان التحقيق البريطانية، وسياسة التعمية والتضليل التي اتبعتها الحكومة البريطانية.

قام حكم الادارة المدنية البريطانية لفلسطين على نمط حكم المستعمرات. فالمندوب

السامي هو الحاكم المطلق، وهو المشترع، وعلاقته مع وزير المستعمرات باعتبار هذا هو المسؤول ازاء البرلمان البريطاني عن سياسة المستعمرات. والى جانب المندوب السامي، يقوم مجلس تنفيذي من كبار رؤساء الدوائر البريطانيين. كما انشىء مجلس استشاري، نصف اعضائه من كبار الموظفين البريطانيين، والنصف الآخر يعين من العرب واليهود، اي انه يجب ان تكون اكثريته بريطانية ـ يهودية. وللحكومة البريطانية ولبرلمانها وللملك في المجلس الخاص السلطة في سن قوانين نافذة في فلسطين؛ كما انه لا ينشر قانون الا بموافقة الملك[٩].

ان نمط هذا الحكم للادارة المدنية، وتعيين هربرت صموئيل، الصهيوني، مندوباً سامياً على فلسطين، اوضح، بما لا يقبل الشك، ان بداية تحقيق وعد بلفور قد خرجت الى حيز التنفيذ. واصبح ذلك اكثر اتضاحاً بالممارسات التي بدأ صموئيل هذا بتنفيذها لوضع فلسطين في حالات سياسية واقتصادية وادارية تؤدي الى قيام «الوطن القومي اليهودي». ومن هذه الممارسات، عيّن المندوب السامي أحد غلاة الصهيونيين، نورمان بنتويش، نائباً عاماً، وترك له اعداد القوانين والانظمة؛ وكذلك جعل مدير التجارة العام ومدير المهاجرة والسفر يهوديين، واقيم على رأس كل دائرة موظف بريطاني أو يهودي، وكذلك حكام المقاطعات، واعتبرت اللغة العبرية لغة رسمية، وترك لليهود ان يستقلوا بمدارسهم وبادارة معارف خاصة بهم، فتشرف عليها وتديرها اللجنة التنفيذية الصهيونية، في حين جعلت المعارف العربية تحت سلطة بريطاني، ومعه مساعدون بريطانيون للادارة والاشراف والتفتيش والتوجيه. وكتبت على الطوابع والنقود «ارض ـ اسرائيل» بالعبرية ترجمة لكلمة «فلسطين» بالعربية. وفي عهد صموئيل، بدأت عمليات انتقال الاراضي من ايدي العرب الى ايدي اليهود، واقطعوا اكثر اراضي الدولة لليهود، واقفلت سلطة الانتداب المصرف الزراعي، وحجزت اراضي الفلاحين ومواشيهم تسديداً للقروض، ورفعت الضرائب لحمل الفلاح على بيع أرضه، وفتحت ابواب الهجرة اليهودية على مصراعيها. وعلى الصعيد الاقتصادي، سارعت سلطة الانتداب الى منح الامتيازات لليهود لاستغلال الثروات الطبيعية، والتي كان أولها امتياز روتنبرغ لتوليد الكهرباء من نهر الاردن، وسنّت قوانين لحماية الصناعات اليهودية واعفاء المواد الخام المستوردة من الرسوم، وفي الوقت عينه، اطلقت حرية التجارة ازاء ما ينتجه العرب[١٠].

الانتفاضات الفلسطينية ولجان التحقيق

على الرغم من سياسة التعتيم البريطانية، والتضليل المتعمد، بات الوعي الفلسطيني مدركا حقيقة النوايا البريطانية والصهيونية. ولقد ادى هذا الوعي الى التصدي بوسائل مختلفة. فمن الاحتجاجات الى الاضرابات الى الانتفاضات الدامية، التي انحصرت اسبابها في السخط على بريطانيا جراء حكمها لفلسطين واغداقها وعد بلفور وتعهدها بتحقيقه وانحياز الادارة البريطانية المطلق الى جانب اليهود في فلسطين.

ومع نشوب كل انتفاضة، كانت حكومة بريطانيا تلجأ الى انشاء لجنة للتحقيق في اسبابها، فينتج عنها توصيات لتبديد مخاوف الاهالي في فلسطين. لكنها، رغم ذلك، كانت تحتفظ بالتزامها تصريح بلفور. وهكذا كانت الحكومة البريطانية، بعد كل ازمة، اما ان تقوم باصدار المسكنات الى عرب فلسطين، او ترفض التوصيات التي وضعتها لجانها، كما هو الحال بالنسبة الى كل من لجنة شو و لجنة بيل وتقرير السير جون هوب سمبسون، بحجة

تعذر وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ، بينما لا تزال هي (الحكومة) ماضية في تمسكها بروح تصريح بلفور[١١].

ثورة العشرين

تفاقم السخط على بريطانيا اثر نشر الجنرال بولز نص وعد بلفور وعزم حكومته على قبول الانتداب على فلسطين المتضمن تنفيذ الوعد[١٢]، الأمر الذي دفع السلطة البريطانية الى ان تصدر في ١١/٣/١٩٢٠ امراً بمنع التظاهرات بكافة اشكالها، بعد ان عمت معظم ارجاء فلسطين. وقد تم هذا المنع بناء على طلب الحركة الصهيونية، بعد ان برزت على الساحة الفلسطينية مظاهر عنف ضد الاستيطان الاستعماري الصهيوني[١٣].

وعلى الرغم من قرار منع التظاهرات، انفجر الموقف متخذاً طابع العنف الدموي في موسم النبي موسى في شهر نيسان (ابريل) العام ١٩٢٠، الذي اشتركت فيه وفود فلسطينية، من مسلمين ومسيحيين، من مدن وقرى عدّة، فكان تظاهرة قومية كبرى نادت بالوحدة والاستقلال ورفض الهجرة اليهودية[١٤]. وفي اثنائها، وقعت صدامات حادة بين العرب واليهود، سقط بنتيجتها جرحى وقتلى من الطرفين، مما حمل السلطة البريطانية على فرض الاحكام العرفية على مدينة القدس. وحول هذا كتب خليل السكاكيني: «... علقت الاعلانات على الجدر خارج المدينة. [فالبريطانيون] لا يجيزون لاحد ان يخرج من المدينة او يدخل اليها الا بوثيقة من الحاكم العسكري»[١٥]. ولقد استمرت اعمال العنف من الرابع حتى العاشر من نيسان (ابريل)، وعلى اثرها قام حاكم القدس العسكري البريطاني بتنحية رئيس بلدية القدس، موسى كاظم الحسيني، وتعيين راغب النشاشيبي بدلا منه، ثم اصدرت سلطة الانتداب احكاماً بالسجن على القادة الوطنيين.

والواقع ان هذه الانتفاضة فشلت في دفع بريطانيا الى تغيير سياستها، بل على العكس، بادرت الحكومة البريطانية الى تعيين هربرت صموئيل، مندوباً سامياً بريطانياً على فلسطين كما ورد آنفاً. وفي مذكراته، وصف صموئيل نفسه التعيين بانه اتخذ على ارضية معرفة حكومته التامة بميوله الصهيونية، بل انه اتخذ بسبب هذه الميول الى حد كبير[١٦].

يمكن اعتبار انتفاضة ١٩٢٠ التجربة الشعبية الاولى للمقاومة الفلسطينية ضد الاستعمار والصهيونية، وهي، بالتالي، تعبير عن خيبة الامل ببريطانيا التي نكثت بوعودها التي قطعتها للعرب. وعلى الرغم من محدوديتها، الزمانية والمكانية، فقد كانت «اللبنة الاولى للثورات التي نشبت فيما بعد في فلسطين، وللانتفاضات التي وقعت فيها»[١٧].

ومن جهة اخرى، بدأ نمط الخداع البريطاني، بعد هذه الانتفاضة، بأن انشأ البريطانيون لجنة تحقيق لمعرفة اسبابها، مع العلم بأن معرفة هذه الاسباب كانت في متناول يد حكومة صاحب الجلالة، وهي تتمحور حول رفض وعد بلفور، جملة وتفصيلاً، والمطالبة الفلسطينية بالوحدة السورية الطبيعية والاستقلال. الا ان تجاهل بريطانيا للاسباب هو من باب النفاق السياسي الذي يراد من ورائه ايهام الرأي العام بعدالة السياسة البريطانية وتصحيح مسارها لامتصاص النقمة وتخدير الجماهير.

لجنة بالين العسكرية

بما ان فلسطين ابان انتفاضة ١٩٢٠ كانت لا تزال خاضعة للاحكام العسكرية البريطانية، فقد تألفت لجنة عسكرية، عرفت باسم بالين (ضابط بريطاني). وحصرت مهام

هذه اللجنة في التحقيق في الاسباب التي ادت الى نشوء الاضطراب الذي حدث في القدس وجوارها بمناسبة موسم النبي موسى[١٨].

جاء تقرير هذه اللجنة مليئاً بالحقائق التي لا ترضي الصهيونيين ولا ترضي الحكومة البريطانية. فلقد عزيت الاضطرابات فيه الى «يأس العرب من تحقيق الوعود التي قطعت لهم في اثناء الحرب بالاعتراف باستقلالهم، واعتقادهم بان تصريح بلفور يتضمن عدواناً على حقوقهم في تقرير مصيرهم، وخشيتهم من ان يؤدي انشاء الوطن القومي اليهودي الى تضخم الهجرة اليهودية، تضخماً يسفر عن استعبادهم، اقتصادياً وسياسياً، من قبل اليهود؛ و [الى] ما ادت اليه تصرفات اللجنة الصهيونية في فلسطين من استفزاز؛ [كذلك الى] ما سببه تتويج الملك فيصل في دمشق على سوريا المتحدة بما فيها فلسطين من حماس»[١٩]. وعمد الحاكم العسكري، الجنرال بولز، الى ارسال تقرير الى رئاسة الجيش البريطاني في القاهرة حول اللجنة الصهيونية ورفضها الانقياد لاوامر الحكومة، وصعوبة التفاهم معها، « كما انها تدعي لنفسها سلطتي وسلطة كل دائرة من دوائر الحكومة وتعتدي عليها. وعبثاً نقول للمسلمين والنصارى اننا قائمون بما صرحنا به من المحافظة على الحال القديم، مما عهدوه وعهدناه يوم دخول القدس. فالحقائق تشهد بخلاف ذلك، فمن ادخال اللسان العبري كلغة رسمية، الى اقامة قضاء يهودي، الى تلك التشكيلات الحكومية التي تتألف منها اللجنة الصهيونية، وتلك الامتيازات الخاصة الممنوحة لاعضاء اللجنة الصهيونية في السفر والانتقال؛ كل ذلك حمل العناصر غير اليهودية على الاعتقاد الثابت بأننا اهل محاباة »[٢٠].

لم ينشر مضمون تقرير لجنة بالين، أبداً، لانه يتعارض مع نهج الحكومة البريطانية. فقد بقي وثيقة سرية. غير ان اللجان اللاحقة راجعته، والمعلومات عنه مستقاة من تقرير لجنة شو في العام ١٩٢٩[٢١].

انتفاضة يافا ١٩٢١، وكتاب تشرشل الابيض

لم تشأ السياسة الرسمية البريطانية ان تفهم أن عرب فلسطين اصبحوا متيقنين من اعتزامها المضي قدماً في تنفيذ وعد بلفور. وان انتفاضة العام ١٩٢٠ خير برهان على الوعي الفلسطيني والتصدي المادي لهذه السياسة الرامية الى تهويد فلسطين، رغم التضليل البريطاني المستمر[٢٢].

ولعل انتفاضة يافا في الاول من ايار (مايو) العام ١٩٢١، التي امتدت الى سائر انحاء فلسطين، لدليل اضافي على ادارك الفلسطينيين للمخاطر المترتبة عن الانتداب البريطاني وسياسة التهويد التي يتبعها. فلقد ساد القلق في الاوساط الشعبية الفلسطينية عامة على مصير بلدهم. واستمرت هذه الانتفاضة خمسة عشر يوماً، سقط خلالها عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، الفلسطيني واليهودي. وقد ساندت القوات العسكرية البريطانية اليهود في هذه الصدامات، وفرضت سلطة الانتداب غرامات باهظة على العرب[٢٣].

ومن العوامل الاضافية لهذه الانتفاضة، عدا الاسباب السياسية والاقتصادية ومحاباة اليهود وتنصيب مندوب سام صهيوني واصدار عفو عن المساجين اليهود في انتفاضة العام ١٩٢٠، يمكننا القول ان المناخ السياسي خارج فلسطين كان له اثر ايضاً. ففي دمشق، انهى الفرنسيون الحكم الفيصلي بعد قرارات سان ريمو. وفي العراق، اندلعت ثورة ضد اسلوب وزارة الهند في الحكم البريطاني المباشر هناك. وفي مصر، ساد توتر في العلاقات المصرية ـ

البريطانية الحاكمة[٢٤].

ازاء هذا الوضع المضطرب، جاء وزير المستعمرات البريطانية، ونستون تشرشل، الى القاهرة، وعقد مؤتمراً تمخض عن تقديم عرش العراق الى فيصل بن الحسين، وتثبيت اخيه عبدالله اميراً على شرق الاردن، وذلك في خطوة لارضاء الهاشميين، وامتصاص النقمة الشعبية خارج فلسطين دون الحاق اي ضرر بالمصالح البريطانية والصهيونية. ومن نافل القول ان لقاء وايزمان مع فيصل في العقبة، الذي اعدّ له البريطانيون، حمل فيصل على القبول بوعد بلفور. وانطلاقاً من هذا القبول، لم يتعرض فيصل، في مؤتمر الصلح، للمطامع الصهيونية في فلسطين. وبالنسبة الى شرق الاردن، فقد ارتبطت سياسته بالتوجهات البريطانية، كالعراق تماماً، حتى وقوع نكبة العام ١٩٤٨. فكان هذا التدبير البريطاني مفيداً لتحقيق الاغراض البريطانية ـ الصهيونية في فلسطين.

لجنة هايكرافت

عيّن المندوب السامي لجنة تحقيق برئاسة قاضي القضاة توماس هايكرافت. واتصف تقرير هذه اللجنة بالانصاف الى حد كبير. فقد عزت اللجنة اسباب انتفاضة ١٩٢٠ الى شعور القلق والتذمر والكره لليهود والاستياء من محاباة الحكومة لهم، وخوف العرب على مصيرهم، وسخطهم من حرمانهم استقلالهم. وهذا الاستياء ناشىء عن اسباب سياسية واقتصادية، وله تعلق بالهجرة اليهودية وبالخطة الصهيونية. واشارت اللجنة الى تضامن الطوائف المسيحية كلها مع المسلمين في العداء لليهود.

وقد اوصت اللجنة بوجوب عمل ما فيه تهدئة لقلق العرب وتطمينهم على حقوقهم ومركزهم، وافهام المهاجرين اليهود، مهما كان ادعاؤهم التاريخي والديني، انهم ينشدون وطناً لهم في بلاد اكثريتها الساحقة من العرب؛ فيجب عليهم، بالتالي، ان يتخذوا موقفاً منصفاً ازاء الشعب الذي يجب عليهم ان يعيشوا معه بسلام[٢٥]. ومن ناحية اخرى، دحض تقرير اللجنة افتراءات الصهيونية المقدمة الى اللجنة، والزاعمة ان سبب الانتفاضة هو اللاسامية وتحريض «الافندية». واشارت اللجنة الى ان العداء لسياسة بريطانيا ناتج عن ارتباط هذه السياسة بتطلعات الحركة الصهيونية الرامية الى انشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين[٢٦].

لم يرض تقرير اللجنة الاوساط الصهيونية. فقد انتقدته بشدة، لا سيما انه اشتمل على نفي لاشتراك الفرنسيين في التآمر، وعلى ان الاحداث جرت بموجب خطة مدبرة من العرب[٢٧]. وحتى المندوب السامي، صموئيل، اشار، في تقريره الى تشرشل، الى ان اسباب الاضطرابات «تعود الى عوامل سياسية واقتصادية زادتها الهجرة الصهونية سوءاً، وان العرب يطالبون بمؤسسات نيابية، ويعتبرون الادارة الفلسطينية ادارة اوتوقراطية خلافاً للاصول»[٢٨].

كان من النتائج الفورية لانتفاضة ١٩٢١ تعليق الهجرة اليهودية من جانب المندوب السامي. ومع ان هذا القرار قد الغي بعد شهرين من اصداره، فقد لقي المندوب السامي، المعروف بميوله الصهيونية، تقريعاً عنيفاً من قبل زعماء الحركة الصهيونية. واعتباراً من تاريخ هذا الالغاء، خضعت الهجرة اليهودية الى فلسطين، حتى العام ١٩٣٦، للقدرة الاستيعابية الاقتصادية لفلسطين[٢٩].

وتجدر الاشارة الى ان تشرشل لم يعر تقرير اللجنة اية اهمية، ولم يحاول التنازل، ولو

قليـلاً، لاسترضاء الزعامة الفلسطينية المعتدلة التي تجاوبت مع طلب سلطة الانتداب في تخفيف حدة التوتر، فكان ان انعمت الحكومة البريطانية، في اواخر أيار (مايو)، على راغب النشاشيبي، رئيس بلدية القدس، وقاضي القدس، ورئيس بلدية طولكرم، ورئيس بلدية يافا، ومفتي عكا ومفتي صفد، بوسام « عضو في الامبراطورية البريطانية ». وكان هذا عاملاً آخر في اضعاف تلك القيادة في نظر الشعب الفلسطيني[٣٠].

وهنا، تبدو سياسة بريطانيا المراوغة والمتحيزة لليهود واضحة من خلال عدم اخذها بأي اعتبار لتقرير لجنة بريطانية؛ ومن ناحية اخرى، يبدو واضحاً ان تعليق الهجرة المؤقت كان للخداع والتضليل، للتمكن من شق الصف الفلسطيني واجتذاب زعامة تقليدية تتعاون مع سلطة الانتـداب، وفي ذلك اجهاز للانتفاضة، وكسب لبريطانيا في الاستمرار بتنفيذ عملية تهويد فلسطين.

التحايل في كتاب تشرشل الابيض

اراد تشرشل ان يضع حداً لحالة القلق السائدة في فلسطين، فاصدور كتابه الابيض الذي جاء «امـرا ضروريـاً للتغلب على المعارضة التي تكونت في البرلمان البريطاني في وجه المـوافقـة على الانتـداب مع تنفيذ تصريح بلفور»[٣١]، ناهيك عن الرغبة في تبديد مخاوف الفلسطينيين بتحايل بريطاني بكلام يحمل غموضاً وتناقضاً. أصدر هذا الكتاب في حزيران (يونيـو) ١٩٢٢ بقصـد تفسير وعد بلفور. غير انه حظي بمباركة صهيونية وبخيبة امل عربية. ولعل ابرز ما جاء فيه: «ان الحكومة البريطانية تؤكد، ثانية، تصريح بلفور الذي لا يقبل التغيـير؛ وسيؤسس في فلسطين وطن قومي لليهود، ولكن ذلك لا يعني ان تكون فلسطين، برمّتها، وطناً قومياً لهم؛ وسيكون الشعب اليهود موجوداً في فلسطين كحق من حقوق لا كمنّة، ولكن حكومة جلالته لا ترمي الى جعل فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية، وهي لا تفكر في افناء الشعب العربي او الثقافة العربية... اما بشأن الهجرة اليهودية، فالحكومة ترى من الضروري زيادة عدد اليهود بالمهاجرة، على شرط الا تزيد على مقدار ما تستطيع مقدرة البلاد الاقتصادية استيعابه من المهاجرين الجدد»[٣٢].

وبعـد ذلك بوقت قصـير، اقـرت عصبـة الامم صك الانتـداب، «واوضحت الحكومة البريطانية، من جهتها، بجلاء، ان نصوص الانتداب ستنفذ في ضوء بيانها السياسي الصادر العام ١٩٢٢»[٣٣].

هذا الكتاب لم يأت بجديد. ولم تظهر فيه سوى طمأنات مخادعة لعرب فلسطين، بينما عكس، بالمقابل، اصراراً على تنفيذ وعد بلفور، وعلى تدفق المهاجرين اليهود؛ اما الاشارة الى ان الهجرة سترتبط بالطاقة الاقتصادية الاستيعابية، فذلك من باب التحايل ليس غير.

وما بين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ عمت فلسطين، على صعيد العرب فيها، حالة من الركود تميزت بتدفق المزيد من المهاجرين اليهود فاق حجمه القدرة الاستيعابية، «حتى ان بضعة آلاف من اليهود بدأوا ينزحون من فلسطين... وهذه الظاهرة، بدورها، ربما أثرت في عرب فلسطين، فجعلتهم يشعرون بأن التجربة الصهيونية آخذة في الانهيار من تلقاء ذاتها، وان اليهود سوف يغادرون البلاد عاجلاً، وليس، بالاحرى، آجلاً»[٣٤].

ثورة البراق ولجنة شو

مضت الحكومة البريطانية قدماً في سياستها الرامية الى تهويد فلسطين، خلال الفترة

الممتدة بين عامي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩، وذلك من خلال الهجرة اليهودية المتزايدة، ومن خلال تسهيل عملية انتقال الاراضي العربية الى ايدي اليهود، وهو الامر الذي جعل الفلسطينيين يوقنون بضرورة التصدي للعدو المشترك المتمثل في الحركة الصهيونية والحكم البريطاني. وزاد الطين بلّة «تجديد التهديد الصهيوني في خضم انعقاد المؤتمر اليهودي في تموز (يوليو) ١٩٢٩، عندما تعهد الصهيونيون، وغير الصهيونيين من اليهود، التبرع بالاموال اللازمة لاقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. اما الحكومة البريطانية، فبدلاً من التصدي لحماية العرب من التهديد الصهيوني المتجدد ألزمت نفسها بتأييد الهجرة اليهودية واستيطان اليهود في الاراضي الفلسطينية»[٣٥].

لقد وضح للعيان ان بريطانيا غير صادقة في التطبيق العملي لسياسة متوازنة على نحو ما اوضحه تشرشل في كتابه الابيض لدى تفسيره وعد بلفور، الامر الذي ادى الى توتر سياسي تبعه توتر اقتصادي، وظهور بطالة على نطاق واسع. وليس ادل على هذا التوتر من المقاطعة والاضراب العام لدى زيارة بلفور للقدس ودمشق في العام ١٩٢٥.

وفي هذا الجو المتوتر، انفجرت انتفاضة ١٩٢٩ «حين راح اليهود يحاولون توسيع حقهم المعترف به، منذ زمن طويل، في اقامة الصلوات عند الحائط [حائط المبكى]... وفي آب [اغسطس] ١٩٢٩، قامت عند الحائط تظاهرات وتظاهرات مضادة، لكي تبدأ اراقة الدماء يوم ١٧ آب [اغسطس]»[٣٦].

ولقد امتدت اعمال العنف الى جنوب وشمال فلسطين، بحيث هاجم الثوار الفلسطينيون الاحياء اليهودية في المدن واحياناً بعض المستوطنات ومراكز الشرطة البريطانية. واستمرت هذه الانتفاضة خمسة عشر يوماً ظهر من خلالها الانحياز البريطاني المطلق لليهود، فاصدرت سلطة الانتداب احكاماً بالاعدام والسجن، وفرضت غرامات جماعية على الفلسطينيين. وكالعادة، شكلت بريطانيا لجنة تحقيق لمعرفة الاسباب[٣٧] التي ادت الى نشوب الثورة، ومن ثم معالجة الوضع القائم. وبالفعل، تشكلت لجنة برلمانية تمثل الاحزاب الثلاثة في بريطانيا، يرأسها سير وولتر شو الذي كان قاضياً للقضاة البريطانيين في احدى المستعمرات. وقد بدأت اللجنة عملها، وعقدت ٤٧ جلسة علنية و ١١ جلسة سرية، واستمعت الى ٦١٠ شهود من موظفين ومن عرب ويهود، وقدمت تقريرها الى وزارة المستعمرات[٣٨].

ويمكن القول ان التقرير اشتمل على عرض لحوادث الاضطرابات وشكاوى الصهيونيين وتظلمات العرب ومشاكل الاراضي والهجرة وصعوبة تنفيذ صك الانتداب وحالة الأمن. وخلصت اللجنة من ذلك كله الى «ان السبب الاساسي، الذي لولاه لما وقعت الاضطرابات، هو شعور العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود شعوراً نشأ من خيبة امانيهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي؛ وان الشعور السائد بين العرب يستند الى خوفهم المزدوج من انهم سيحرمون وسائل معيشتهم ويسيطر عليهم اليهود سياسياً، يوماً ما، بسبب المهاجرة اليهودية وشراء الاراضي. واصبح العرب لا يرون في المهاجر اليهودي خطراً على معيشتهم فقط، بل يرون فيه ذلك الذي قد يسيطر على البلاد في المستقبل القريب»[٣٩].

واشار التقرير الى ان من الاسباب الاخرى التي كانت وراء هذه الثورة خيبة امل عرب فلسطين في بريطانيا بسبب العهود التي قطعت لشريف مكة، «والمركز الدستوري الذي تتمتع به البلاد العربية الاخرى، ودفعوا الى الاعتقاد بأنه بانشاء الحكم الذاتي في البلاد تنخفض

الضرائب، وتقيد المهاجرة ان لم توقف، وتؤمن لكل فلاح ملكيته في ارضه. ثم تطرقت اللجنة الى مشكلة الاراضي العربية، وطالبت بوضع ضمان للعرب في اراضيهم، وتطرقت الى وضع الفلاح العربي بالقول ان الادعاء بان الفلاح لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسية لم يؤيد اختبارنا في فلسطين... ولهذا نرى ان الفلاحين العرب يهتمون في الامور السياسية اكثر من كثير من اهالي اوروبا»[٤٠].

اما السبب المباشر ـ حسب تقرير اللجنة ـ للاضطرابات، فهو تظاهر اليهود عند حائط المبكى في ١٥ آب (اغسطس) سنة ١٩٢٩، والمقالات المهيجة في الصحف، والحملات التحريضية بين الاهالي، وتوسيع الوكالة اليهودية؛ والسبب الأخير، والاكثر أهمية، هو «حالة الشعور العام الذي نشأ عن الغموض في السياسة والاعتقاد بأن قرارات حكومة فلسطين يمكن ان تتأثر بالاعتبارات السياسية لمصلحة اليهود»[٤١].

وخلصت اللجنة، في تقريرها، الى ضرورة «اصدار بيان صريح جلي عن السياسة التي تنوي حكومة جلالته اتباعها في فلسطين تفسر فيه، بجلاء، المعنى الذي تعلق على احكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في تلك البلاد. فبيان تشرشل في سنة ١٩٢٢ لم ينجح في ازالة الغموض الذي ساد [في] البلاد بشأن سياسة الحكومة». وتقترح اللجنة، كتدبير عاجل، «ان تعود الحكومة فتؤكد ان المركز الخاص الذي اعطي للجمعية الصهيونية بموجب صك الانتداب لا يخولها الاشتراك، في اي درجة كانت، في حكومة فلسطين، وان يوضع تفسير دقيق لمعنى المادة الرابعة من صك الانتداب، المتعلقة بمهمة الوكالة اليهودية». واوصت اللجنة الحكومة البريطانية «بان تصدر تصريحاً جلياً، حازماً، عن السياسة التي تريد اتباعها فيما يتعلق بتنظيم المهاجرة الى فلسطين، ومراقبتها في المستقبل، واعادة النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم المهاجرة، بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التي حصلت في الماضي». اما في موضوع الاراضي، فاللجنة أوصت «بتنظيم سياسة الاراضي على ضوء ما ينجلي عنه تحقق علمي بواسطة خبراء حول امكان ادخال اساليب الزراعة الحديثة في فلسطين، على ان تؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الارياف الحاليين الطبيعية؛ اذ لا توجد ارض ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها الا باحلالهم محل الاهالي الحاليين... فلا مفر من ايجاد طريقة لحماية المزارعين الحاليين، للحيلولة دون اجلائهم عن الاراضي التي يزرعونها، وايجاد وسائل اخرى لاقراض فقراء المزارعين، في سبيل تحسين الزراعة». واما بشأن الحكم الدستوري، فاللجنة ذكرت انها لا تود ان تبدي توصية حوله، ولكنها ترى ان يؤخذ في عين الاعتبار «شعور الاستياء واسع النطاق لدى العرب من حرمانهم الحكم الذاتي، مع انه كان لهم، بموجب الدستور العثماني، نواب في مجلس النواب بالاستانة، وان اخوانهم في الاقطار العربية المجاورة يتمتعون بحكومات نيابية وطنية، والشعب العربي الفلسطيني متحد في مطالبته بحكومة نيابية...». اما في ما يتعلق بحائط المبكى، فقد اوصت اللجنة «بالاسراع في تعيين لجنة دولية من قبل مجلس عصبة الامم، بموجب المادة ١٤ من صك الانتداب، للفصل في الحقوق والمطالب المتعلقة به»[٤٢].

وقد اعترفت لجنة شو بملكية المسلمين للحائط، وكذلك بملكية الرصيف الذي بجانبه، على ان تقصر زيارة اليهود له على الوجه الذي كان لهم في بدء الاحتلال، من دون ابواق وستائر ومقاعد وغيرها، سوى ادوات عبادة حددها القرار بالنص، يجلبونها معهم في اوقات معينة[٤٣].

لقد اتصف تقرير لجنة شو بشيء من الواقعية والانصاف، فلقي ترحيباً وارتياحاً في الاوساط العربية وانتقاداً عنيفاً في الاوساط الصهيونية. واذا كانت الاوساط العربية قد قابلت تقرير لجنة شو بكثير من الارتياح، فان ذلك لم يدم سوى يومين. اذ ادلى رئيس وزراء بريطانيا، رمزي مكدونالد، في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٣٠، ببيان جاء في «ان الحكومة البريطانية ستستمر في ادارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب... وهذا التزام دولي لا يمكن الرجوع عنه». وفي ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠، اعلن مكدونالد ان «تقرير لجنة شو لن يغير من سياسة بريطانيا في فلسطين»(٤٤).

لقد اكدت تقارير اللجان البريطانية الاسباب الكامنة وراء سخط عرب فلسطين. غير ان حكومات صاحب الجلالة استمرت في التعامي؛ كما استمرت في استخدام القوة لقمع الانتفاضات الفلسطينية، والتحايل باستقدام لجان تحقيق للتهدئة وامتصاص النقمة كي يتاح لها الوقت لاكمال مهمتها القاضية بانشاء «الوطن القومي اليهودي» من خلال الهجرة اليهودية المتزايدة، ومن خلال تملك اليهود للأرض. ولقد ظهر ان كل التطمينات التي اعطتها بريطانيا للعرب الفلسطينيين انما كانت كاذبة. فازدواجية وعد بلفور غير قابلة للتطبيق الا من جانب واحد. واما الجانب الذي عملت له بريطانيا، طيلة فترة الانتداب، فهو الجانب المتعلق بالوطن القومي اليهودي. وبعد كل انتفاضة فلسطينية، نجد لجنة تحقيق، فتراجعاً حكومياً بريطانيا عن توصيات اللجنة. وما ان يخيم الهدوء، بعد كل انتفاضة، حتى تعود الحكومة البريطانية الى سيرتها السابقة المتحيزة للصهيونيين. فبعد عدم الاخذ بتوصية لجنة شو، اخذت تعوض على اليهود المتضررين من انتفاضة ١٩٢٩، بينما تمنعت عن دفع اية تعويضات للعرب المتضررين(٤٥). وامعاناً منها في التضليل، اتبعت الحكومة لجنة شو بلجنة سمبسون، وهي، ضمناً، مصرة على عدم الاخذ بأية مقترحات قياساً بالسوابق.

فقد اوفدت الحكومة البريطانية سير جون هوب سمبسون كي يدرس مسائل الهجرة والاسكان والاراضي وترقية الشؤون الاقتصادية. فوضع هذا تقريراً قدمه الى وزير المستعمرات في أواخر آب (اغسطس) ١٩٣٠. وقد تضمن هذا التقرير أموراً واقعية لا تنسجم مع المخطط الرسمي البريطاني. ومن اهم هذه الامور:

١ ـ **مشكلة الاراضي**: لقد اشار التقرير الى ان الاراضي الصالحة للزراعة لدى العرب «لا تكفي، في حال، لضمان معيشة السكان والمحافظة على مستوى المعيشة. وبنتيجة سياسة الحكومة في موضوع الاراضي، اضطر قسم كبير من الفلاحين [الى] ان يفقدوا اعمالهم، وارغموا على مغادرة اراضيهم»(٤٦). ولقد تناقصت الاراضي التي بحوزة العرب وبات الفلاح يرزح تحت عبء الديون، مما اضطره الى بيع ارضه، اما لتسديد الديون، او لدفع ضرائب الحكومة، او للحصول على ما يسد به رمق العائلة(٤٧). وفوق ذلك يحتم دستور الوكالة اليهودية ان تبقى الارض التي تسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي الى الأبد غير قابلة للانتقال(٤٨).

٢ ـ **مشكلة البطالة**: حتم دستور الوكالة اليهودية عدم استخدام سوى العمال اليهود، الامر الذي ادى الى انتشار البطالة في الوسط العربي، بحيث اصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية(٤٩). واستغرب التقرير، في مرارة، ان يسمح لعمال يهود من ليتوانيا أو بولونيا او اليمن ان يشغلوا عملاً في فلسطين، ما دام يوجد عمال قادرون على ذلك، ولا

يجدون لانفسهم عملاً، لا سيما وان اليهود يحرّمون، بشدة، عمل غير اليهودي في ما يستولون عليه من اراضي[٥٠].

٣ ـ **مشكلة الهجرة**: شدد التقرير على المخاطر المترتبة على الهجرة المتزايدة، لا سيما الهجرة غير المشروعة. ولقد اعتبرت لجنة سمبسون ان الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون، بما فيها الهجرة التي ادى تزايدها الى مظاهر خطرة في حياة البلاد الاقتصادية[٥١].

كتاب باسفيلد الابيض

جاء صدور هذا الكتاب عن الحكومة البريطانية مستنداً الى تقرير لجنة سمبسون والى توصيات لجنة شو. ولقد اكدَّ هذا الكتاب التزام بريطانيا تنفيذ صك الانتداب. واشار الى عدم التعارض بين التزام بريطانيا وعد بلفور وبين حقوق الطوائف غير اليهودية، «وان الالتزامين المفروضين في صك الانتداب بشأن فريقي السكان هما من درجة متساوية، ويمكن التوفيق بينهما، مع ان ذلك واجب شاق حيثما تتعارض مصلحة الفريقين»[٥٢].

وتناول الكتاب مشكلة الامن العام، ومشكلة التطورات الدستورية. وتطرق الى مشكلة الاراضي، واعترف بانه لا يوجد في فلسطين، في الوقت الحاضر، نظراً لاساليب الزراعة الحالية، اية اراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد. وبحث الكتاب في مشكلة الهجرة وعلاقتها بتحسين الاراضي وبدرجة البطالة، فذكر فيه ان درجة البطالة بين العرب بلغت حداً خطراً، ولا بد من الاهتمام بقدرة فلسطين الاقتصادية حين الحكم على مدى استيعابها مهاجرين جدداً. ثم اشار الى ضرورة مراقبة الهجرة والحيلولة دون التهريب[٥٣].

لم يكن الكتاب الابيض محققاً للاماني العربية الفلسطينية، وذلك لتشديده على التمسك بنصوص الانتداب. اما ايجابياته، فتنحصر بأمر تقييد الهجرة، وتقييد انتقال الاراضي، ومشكلة البطالة في الاوساط العربية. ولم يرفض العرب الكتاب الابيض وما تضمنه من تعديل في سياسة بريطانيا، ولكنهم اعلنوا عن ان المهم ليس المبادىء والنصوص، وانما تنفيذها[٥٤].

غير ان الصهيونيين انتقدوا هذا الكتاب بشدة، وسيّروا تظاهرات في فلسطين وفي اماكن متفرقة خارج فلسطين، وسخروا الصحافة البريطانية والاميركية للتنديد به. وسرعان ما تراجعت الحكومة البريطانية عن هذا الكتاب، اثر مداولات بين الحكومة البريطانية والصهيونيين اسفرت عن رسالة وجهها رئيس وزراء بريطانيا، رمزي مكدونالد، الى د. حاييم وايزمان، في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٣١. وقد وصف الفلسطينيون هذه الرسالة بـ «الكتاب الاسود»، لان ما جاء فيها هو نقض لكل توصيات اللجان السابقة، وتراجع مشكوف عن كل التطمينات التي تضمنتها تلك التوصيات. وفي ما يتعلق بالهجرة اليهودية التي طالما اقلقت الفلسطينيين، ذكرت الرسالة ان الالتزام القائل بوجوب تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع حشد اليهود في اراضي البلاد يبقى التزاماً ايجابياً من التزامات الانتداب، وفي الاستطاعة تنفيذها بدون الحاق ضرر بحقوق الفئات الاخرى. واعتبرت الرسالة ان الكتاب الابيض لا يعني منع اليهود من امتلاك اراض جديدة، ولا يتضمن مثل هذا المنع، وليس في النية وضعه؛ والمقصود هو عدم الاضرار بمشروع استعمار الاراضي المزمع انشاؤه. وأظهرت أن الحكومة البريطانية لم تقرر، ولم يخطر ببالها ايقاف او منع الهجرة اليهودية على تباين انواعها. وتعترف الحكومة بحق المنظمات الصهيونية في الا تستخدم سوى العمال اليهود، وتتعهد ان

تأخذ هذا الحق في عين الاعتبار، عندما تحدد مقدار الهجرة وقوة استيعاب البلاد الاقتصادية[٥٥].

لقد كان «الكتاب الاسود» استجابة تامة للمطالب الصهيونية، وتجاهلاً تاماً للمطالب العربية. فباب الهجرة عاد ليفتح على مصراعيه، والسماح بتملك الاراضي اصبح امراً مشروعاً، وكذلك تهويد العمل. وفي كل ذلك ادلة تؤكد تصميم بريطانيا على التزام جانب واحد من وعد بلفور، وهو الجانب اليهودي المتعلق بالوطن القومي.

لقد اسقط هذا «الكتاب» القناع عن الوجه البريطاني المخادع والمناور، واظهر زيف حكومة بريطانيا ونفاقها عندما ضربت، عرض الحائط، بتوصيات اللجان البريطانية. وقد استمر تدفق الهجرة، وكذلك انتقال الاراضي وتهويد العمل. وزيادة على ذلك، تغاضت بريطانيا عن تسلح اليهود، مما حمل الفلسطينيين على الاحتجاج والتظاهر، وتكونت قناعة لديهم بان وطنهم اصبح مهدداً اكثر من اي وقت مضى، فما عليهم الا الوقوف في وجه البريطانيين واليهود للحؤول دون خسارة الوطن[٥٦].

ومع ادراك بريطانيا لهذا الوضع الجديد الذي اتصف بالعداء المباشر لها، فقد استمرت حكومتها في نهجها السابق. صحيح ان هربرت صموئيل كان صهيونياً ولعب دوراً في حركة التهويد، لكن الذين تعاقبوا بعده من البريطانيين لم يكونوا افضل منه. ففي عهد جون تشانسلور حدثت ثورة ١٩٢٩، وجاء بعده آرثر واكهوب، فعم البلاء، في ايامه؛ فمن تدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين بعد وصول هتلر الى الحكم، الى استيلاء اليهود على الحولة، الى اخراج الفلاحين العرب بالقوة من وادي الحوارث، الى التغاضي عن السلاح المهرب لليهود؛ وفوق ذلك أُصدر قانون يحاسب فيه المرء على نواياه[٥٧].

ثورة ١٩٣٦

اتجه التحرك الفلسطيني في العام ١٩٣٣ نحو التمرد على قوانين الانتداب، وذلك من خلال الاضرابات والتظاهرات التي كانت محظورة. وقد نتجت عنها صدامات دامية مع السلطات العسكرية البريطانية، فيما استمر الاضراب العام سبعة ايام، ولم يحل الا بعد اطلاق سراح الموقوفين. وجرياً على العادة، عين وزير المستعمرات البريطاني لجنة برئاسة سير وليام موريسون للتحقيق في الاسباب المباشرة للاضطرابات، فقاطعها العرب لعدم جدواها، في حين قررت اللجنة اعتبار العرب المسؤولين عن الاضطرابات ورفعت كل تبعة عن الحكومة[٥٨]. وكان قرار اللجنة هذا مؤشراً آخر الى استمرار بريطانيا في تجاهلها لمطالب عرب فلسطين. فقد ازداد، بعد ذلك، تدفق المهاجرين اليهود بشكليه، القانوني وغير القانوني، واصبح واضحاً للعيان ان سياسة الانتداب ترمي الى جعل اليهود اكثرية في فلسطين. وظلت هذه السياسة تشجع عمليات انتقال الاراضي الى ايدي الصهيونيين، وتفاقمت الاوضاع الاقتصادية، وازدادت البطالة في الاوساط العربية. كذلك تعاظم القلق من تمادي الصهيونيين في تسلحهم ومن استهانة بريطانيا بالمطالب والاحتجاجات الفلسطينية، واستمرارها في حكم البلاد، حكماً استعمارياً مباشراً، ثم عدولها عن اقامة مجلس تشريعي سبق لها واعلنت عن رغبتها في اقامته[٥٩].

هذه العوامل، مجتمعة، قادت الفلسطينيين الى سلوك العنف في وجه السياسة البريطانية، اذ لم يعد هناك خيار آخر. وقد «شجع [على ذلك ايضاً] النضال الوطني في مصر

وسوريا ضد الحكم الاجنبي، [وحث] العناصر الوطنية الثورية على انتهاج اساليب مماثلة للوصول الى نفس الاهداف في فلسطين»[٦٠]. ففي العام ١٩٣٥، تفجرت ثورة الشيخ عزالدين القسام، التي اعقبها، في العام ١٩٣٦، الاضراب العام الطويل الذي امتد ستة شهور، والذي رافقه عصيان مدني. وما لبث النضال الفلسطيني، بعد ذلك، ان تحول الى مرحلة اشمل من مراحل الثورة المسلحة، فاشتد الهجوم على المواقع الحكومية والمستعمرات اليهودية، فكثرت عمليات تدمير خطوط السكة الحديد والقطارات، ونسف الجسور، وتخريب الطرق، وقطع الاسلاك، والهجوم على المخافر»[٦١].

وازاء هذا الوضع المتفجر، لجأت بريطانيا الى وسائل بعضها سبق لها أن استخدمته، وبعضها جديد في اساليبه. ومن هذه الوسائل: تعيين لجنة ملكية للتحقيق في اسباب الاضطرابات، وللتعرف على بواعث عوامل القلق الاساسية وشكاوى العرب واليهود من غير تعرض لنصوص صك الانتداب، ومن ثم، وضع التوصيات اللازمة لازالة الشكاوى ومنع تكرارها. واعلن وزير المستعمرات، بعد شهر من بيانه حول قرار حكومته بايفاد لجنة تحقيق فور اعادة النظام الى فلسطين، ان الحكومة ستنفذ توصيات اللجنة الملكية اذا وجدتها جديرة بالتطبيق. ثم تمت تسمية اعضاء اللجنة وتعيين مهمتها. ولكن العرب لم يأبهوا لذلك، اذ علّمتهم التجارب ان كل توصية لاية لجنة مصيرها الاهمال اذا كانت في مصلحة العرب، ثم ان اساس شكواهم هو صك الانتداب الذي اشترط على اللجنة الاّ تتعرض له[٦٢].

ومن الوسائل البريطانية المتخذة، عدا سياسة الخداع بتأليف لجان تحقيق، للقضاء على الانتفاضة ولانهاء الاضراب، فرض نظام منع التجول، وطبق قانون العقوبات المشتركة، ونظمت عمليات تفتيش واسعة النطاق في المدن والقرى بحجة البحث عن السلاح وعن الاشخاص المطلوبين. كذلك لجأت حكومة بريطانيا الى نفي الوطنيين، وفوق ذلك استخدمت وسائل «واساليب اخرى للوصول الى تحقيق غرضها، فسعت لافساد العرب والايقاع بين المسلمين والمسيحيين، وتشجيع انصارها واعوانها على مقاومة الثورة والاضطراب ووقفهما، واسندت الى عدد كبير منهم وظائف حكومية استحدثتها لهذا الغرض، وقدمت الاموال الى عدد من القرويين والعشائر كقروض زراعية، وألفت في البرلمان لجنة برئاسة لورد وينترتون، ادعت صداقة العرب والدفاع عنهم، بقصد تضليلهم وتهدئة ثورة نفوسهم، واقناعهم بألا يقطعوا آمالهم في البريطانيين[٦٣].

وفي سبيل فصل الفلاحين عن الثورة، قررت الحكومة البريطانية تخفيض الضرائب عن كواهل الفلاحين، واغداق وعود بتأدية خدمات اجتماعية، فكان الجواب اعلان التضامن الريفي الشامل مع المدن[٦٤].

الى ذلك، قامت سلطة الانتداب بجلب قوات اضافية كبيرة لمساعدتها في قمع الثورة. كما قامت بتعديل قانون الطوارىء فادخلت فيه تسعة أفعال يعاقب مرتكبها بالاعدام او السجن المؤبد. ومن ابشع مظاهر الاجرام، قيام السلطات البريطانية بنسف البلدة القديمة في يافا. اما بالنسبة الى المحاكم، فقد خولت هذه السلطات المحاكم العسكرية حق اصدار حكم الاعدام على كل شخص يحمل سلاحاً أو ذخيرة، ولقد شملت عمليات الاعتقال والقتل وفرض الغرامات وتهديم المنازل جميع فلسطين. غير ان هذه الاجراءات لم تنجح في لجم الثورة وفي ايقاف الاضراب، فكان على الحكومة البريطانية ان تسعى الى وسيلة اخرى جديدة، وهي

الاستعانة بالوساطة العربية لاجهاض الثورة وانهاء الاضراب[٦٥]. وبناء على رغبة بريطانيا، في هذا المجال، سارعت الانظمة العربية القائمة آنذاك باستخدام نفوذها وضغوطها على الفلسطينيين. والواقع ان الاستجابة للوساطة لم تكن فورية، لكن استمرار الحاح الوسطاء حمل القيادة الفلسطينية، ممثلة بمفتي فلسطين، الى قبولها[٦٦]. فجاء، بعد ذلك، النداء الذي وجهه الملوك العرب، عبدالعزيز آل سعود وغازي بن فيصل ويحيي حميدالدين والامير عبدالله:

«الى ابنائنا عرب فلسطين،

«لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين. فنحن، بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبدالله، ندعوكم للاخلاد للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم»[٦٧].لا بد من القول، هنا، ان القيادة الفلسطينية، الممثلة باللجنة العربية ورئيسها، تتحمل مسؤولية كبيرة في قبولها بالوساطة العربية والاذعان لها، وفي دعوتها الى فك الاضراب والتوقف عن الثورة. وبذلك «تمكنت القيادة التقليدية من اجهاض اعنف ثورة عرفتها فلسطين واكبر اضراب شهدته المنطقة في تاريخها الحديث»[٦٨].

وبالفعل، توقف الاضراب والثورة. وبات الشعب الفلسطيني ينتظر مساعي الحكام العرب مع بريطانيا. لكن خيبة الأمل جاءت سريعة، اثر تصريح لوزير المستعمرات، قبل سفر لجنة بيل الملكية، حول ابقاء الهجرة مستمرة في اثناء تحقيق اللجنة، الامر الذي دفع اللجنة العربية العليا الى اعلان مقاطعة هذه اللجنة. وعادت الوساطة الرسمية العربية ممثلة باصحاب النداء المشهور لتضغط، من جديد، للامتناع عن المقاطعة. وعادت القيادة العربية الفلسطينية للانصياع الى طلب اصحاب النداء[٦٩].

على ان الحكومة البريطانية لم تظهر اي ميل نحو تغيير سياستها المنحازة لليهود بعد تعيين لجنة بيل الملكية للتحقيق في احداث ١٩٣٦. ففي تصريح لرئيس وزرائها بلدوين، قال: «ان حكومة صاحب الجلالة مسؤولة عن ادارة وحماية فلسطين طبقاً لنصوص صك الانتداب، وهي عازمة على تنفيذ تلك المسؤولية حتى النهاية». من جهته، اصرَّ وزير المستعمرات، في تصريح له، على انه واثق من ايجاد «الوسائل الكفيلة لتحقيق سلام دائم في فلسطين ضمن اطار الانتداب والتزاماته الثنائية»[٧٠].

غير ان لجنة بيل رأت، بعد ان شرحت اسباب الاضطرابات والتي ابرزها رغبة اهالي فلسطين في نيل الاستقلال ورفضهم انشاء «الوطن القومي اليهودي» على ارضهم، استحالة تطبيق الالتزام الثنائي المبني على وعد بلفور والذي تضمنه صك الانتداب. لقد اكدت اللجنة «ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات»، وذكرت انه «ما دامت فلسطين على ما هي عليه، فليس في وسعنا ان نجيب طلب العرب للحكم الذاتي، وان نضمن في الوقت نفسه انشاء الوطن القومي اليهودي». ولكن «لو اخذ كل من الالتزامين على حدة، لوجد انه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها»[٧١].

إن تأكيد اللجنة هذا هو دحض للمقولات البريطانية المخادعة السابقة التي دأبت على القول بامكان تطبيق الالتزام المزدوج نحو الفلسطينيين واليهود. لهذا اقترحت اللجنة، في تقريرها، ان يصار الى التقسيم، فتقوم دولة عربية تضم شرق الاردن مع القسم من فلسطين

الذي حددته اللجنة ليكون للعرب، ودولة يهودية في القسم الفلسطيني الذي ارتأت اللجنة ان يكـون لليهـود، على ان تنشأ منطقة ثالثة تظل تحت الانتداب وتشمل القدس وبيت لحم والناصرة وشواطىء بحيرة طبرية، على الاّ يسري على هذه المنطقة تصريح بلفور[٧٢].

ومن الجديد في سياسة الحكومة البريطانية اصدارها بياناً في تموز (يوليو) ١٩٣٧، جاء فيه: «ان حكومة جلالته على اتفاق مع اللجنة الملكية فيما اوردته من الاستدلالات وانتهت اليـه من الآراء، وانهـا، بعـد اختبـارات سبعة عشر عاماً، وتجاربها العديدة، مسوقة الى الاستنتـاج ان هناك تعارضاً غير قابل للتوفيق بين اماني العرب واماني اليهود، وان هذه الاماني لا يمكن بلوغها بموجب شروط الانتداب الحاضر، وان مشروع التقسيم، الذي اوصت به اللجنة مبيّنة أسسه العامة، يمثل افضل حل لهذه المعضلة المستعصية... وحكومة جلالته تنوي القيام بما يلزم من الاجراءات لتنفيذ مشروع التقسيم»[٧٣].

بهذا أقرت حكومة بريطانيا، رسمياً، ولأول مرة، باستحالة تطبيق الالتزام المزدوج، وهي الحقيقة التي تجاهلتها الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ وعد بلفور.

كان من الطبيعي ان يرفض العرب مشروع التقسيم. لانه، من وجهة النظر الفلسطينية، «اقـر واعترف بجوهر المزاعم الصهيونية، وان يكن ذلك على مقياس اصغر مما طالبوا به. وانطوى، بالنسبة الى العرب، على الاخطار اياها تماماً، وحتى ليس على مقياس اصغر، لأنه فيما لو استحصل اليهود على موطىء قدم لمرة واحدة، فسوف يكون من الصعب ايقاف تقدمهم»[٧٤].

لقد رفضت اللجنة العربية العليا التقسيم كما رفضته الدول العربية في بيان أصدر العام ١٩٣٧ في بلودان. «اما اليهود فقد اختلف رأيهم. فمن محبذ راض، الى طامع في المزيد غير راض، الى متوجس خيفة على مصير الدولة اليهودية. ولكن المؤتمر الصهيوني المنعقد في زوريخ في [آب] اغسطس صرح بان مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية غير مقبول، وهو يخول اللجنة التنفيذية الصهيونية سلطة مفاوضة الحكومة البريطانية للتحقق من الشروط التي تعرضها حكومة جلالته لانشاء الدولة اليهودية المقترحة»[٧٥].

لقـد جاء صدور قرار التقسيم ايـذاناً بتجدد المقاومة الفلسطينية. فعمدت بريطانيا، بقسـوة بالغة، الى سحق الثورة، وبادرت الى حل اللجنة العربية العليا وتم اعتقال معظم اعضـائها ونفيهم الى جزيرة سيشل[٧٦]، في حين انها لم تقم باي اجراء ضد اليهود رغم رفضهم لمشروع التقسيم. ان الرفض العـربي، والصهيـوني، لمشروع التقسيم لم يمنـع بريطانيا عن السعي إلى تحقيقه، فاوفدت لجنة وودهيد الفنية لاجراء دراسة وتقديم مقترحات «حـول الخـطوات العمليـة لتنفيـذ التقسيم الفعلي، فخرجت بثلاثة مشاريع بديلة تتعلق بالحدود، لكنها لم تتمكن من الوصول الى اتفاق بشأن الحدود الكفيلة بتقديم مجال معقول يضمن، في النهـايـة، انشاء دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، تعيل كل منهما نفسها بنفسها. وجاء تقرير لجنة وودهيد، في العام ١٩٣٨، ايذاناً بالتخلي عن مشروع بيل لتقسيم فلسطين»[٧٧].

واستمرت الثورة الفلسطينية رغم القمع البريطاني الشرس في نضالها المستميت، وهو الامر الذي حدا بالحكومة البريطانية ان تغير من سياسة القمع الذي لم يوصلها الى نتيجة. فرأت «ان تفرض على فلسطين سياسة يستسيغ مذاقها العرب في الشرق الاوسط الى درجة

تكفي لحملهم على الاخلاد الى الهدوء. ولقد مرت هذه السياسة باقتراحات الدعوة الى مؤتمر مائدة مستديرة في اوائل ١٩٣٩، حيث دعي الى لندن ليس فقط عرب فلسطين، بل ممثلون عن البلدان العربية المجاورة، بالاضافة الى مندوبي الوكالة اليهودية لفلسطين. وازاء ما كان عليه الجو السياسي في فلسطين، من ارتفاع في درجة الحرارة آنذاك، فان الفشل في التوصل الى معادلة متفق عليها وتحظى بقبول الطرفين، الصهيوني والعربي، كان بمثابة نتيجة محتومة تقريباً... وعندما فشل المؤتمر في نيسان [ابريل] ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية بيانا في سياستها التي استمرت طيلة الحرب العالمية الثانية، وهو البيان المعروف بـ ' كتاب ماكدونالد الابيض' ، او' الكتاب الاسود' في نظر الصهيونية»[٧٨].

بعد ان اوضح الكتاب الغموض الذي اكتنف بعض العبارات في صك الانتداب، كعبارة «الوطن القومي اليهودي»، اشار الى ان هذا الغموض اوجد العداء بين العرب واليهود، فلا بد، والحال هذه، من توضيح صريح للغموض ولسياسة بريطانيا المستقبلية. فحكومة جلالته «تصرح، بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام، بأنه ليس من سياستها ان تصبح فلسطين دولة يهودية، الامر الذي يخالف التزاماتها نحو العرب بموجب صك الانتداب؛ كما انها لا تستطيع ان توافق على ان مراسلات مكماهون تشكل اساساً عادلاً للادعاء بوجوب تحويل فلسطين الى دولة عربية مستقلة... ان حكومة جلالته ترغب في ان ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود بممارسة الحكم»[٧٩].

قد يكون هذا التصريح افضل توضيح صدر عن بريطانيا بشأن الالتزام المزدوج. غير ان الاشارة الى ان مراسلات مكماهون لا تشكل اساساً لقيام دولة عربية مستقلة، بعيدة من الحقيقة. ففي كل تلك المراسلات لم يكن هناك تحفظ بريطاني واضح بشأن مستقبل فلسطين الاستقلالي.

وفي ما يتعلق بالحكم الذاتي، فلقد اشار الكتاب الى «ان هدف حكومة جلالته هو ان تقوم، خلال عشر سنوات، دولة فلسطينية مستقلة». وبشأن الهجرة، عالج الكتاب هذه المشكلة بأنه «ليس في صك الانتداب، ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده، ما يؤيد القول بأن انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه الا اذا سمح بالهجرة الى ما لا نهاية له، فاذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي وجب تقييدها». وفي ما يتعلق بالاراضي، اشار الكتاب الى ضرورة وضع قيود على انتقال الاراضي العربية الى اليهود[٨٠].

يلاحظ، هنا، اعتراف بريطانيا، من حيث المبدأ، بحق فلسطين في الاستقلال، وعدولها عن التقسيم، وانها كانت اكثر واقعية بالاشارة الى مشكلة الهجرة والاراضي. غير ان هذا الكتاب جعل تحقيق الاستقلال مشروطاً باسهام اليهود وبقيام علاقة طيبة بينهم وبين العرب، وهذا أمر مستحيل، بسبب معارضة الصهيونيين له. كما جعل الاستقلال منوطاً بالظروف، وفي هذه الاشارة عودة إلى الابهام، سيما ان بريطانيا هي المخولة في امر تقرير الظروف. ولم يقفل الكتاب باب بيع الاراضي تماماً، كذلك لم يوصد باب الهجرة نهائياً[٨١]. لذلك، فقد جاء اصداره «محاولة ترمي الى الابقاء على الشعور القومي العربي الناشىء في حالة من التهدئة المؤقتة، ان لم يكن الى ارضائه بالفعل»[٨٢].

لقد مالت اكثرية اعضاء اللجنة العربية العليا الى قبول الكتاب. لكن معارضة الحاج

امين الحسيني القوية حملت اللجنة على رفضه. وتبع هذا الرفض موقف عربي رسمي مماثل. كما رفضه الصهيونيون بشدة، ودعا المؤتمر الصهيوني المنعقد في جنيف الى مقاومته، فلجأ الصهيونيون الى العنف الذي توقف بنشوب الحرب العالمية الثانية[٨٣].

ومما لا شك فيه ان بريطانيا ارادت من وراء اصدار الكتاب ضرب الثورة الفلسطينية من طريق اغداق بعض الوعود لها، والتي حملت القيادة الفلسطينية على الانقسام في اتخاذ موقف موحّد انعكس على القاعدة الشعبية. فلقد أمل الناس في ان يتحقق بعض ما جاء في الكتاب الابيض، وكانت الثورة الفلسطينية تعاني من الضغط العسكري البريطاني ومن الافتقار الى قيادة عسكرية واحدة، وقيادة سياسية واعية، بالاضافة الى معاناة من عجز في الاسلحة والذخائر، ثم تبدل موقف فرنسا بسبب الحرب وتحالفها مع بريطانيا، ثم تحويل فلسطين الى قاعدة عسكرية بريطانية بسبب احداث الحرب العالمية الثانية. كل ذلك، بالاضافة الى التضحيات الجسيمة التي تكبدها الفلسطينيون، انهك قوى الثورة التي اخذت تهدأ تدريجياً الى ان توقفت تماماً مع نشوب الحرب العالمية الثانية[٨٤].

اللجنة الانجلو ـ اميركية

زعمت الحكومة البريطانية انها ستعمل على تنفيذ كتاب ماكدونالد الابيض، على الرغم من رفض العرب والصهيونيين له، لا سيما ما يتعلق منه بالاراضي والهجرة. فبالنسبة الى الاراضي، جعلت فلسطين ثلاث مناطق: الاولى تشمل القسم الجبلي الداخلي والجليل الغربي وجزءاً من منطقة غزة، وفيها منع انتقال الاراضي الى غير العرب؛ والثانية تشمل الحوله وسهل بيسان ومرج ابن عامر، وفيها منع انتقال الاراضي التي يملكها الفلسطينيون العرب الى غير الفلسطينيين العرب، اي الى اليهود الا بموافقة المندوب السامي، ومعنى هذا جواز انتقال الاراضي التي يملكها غير الفلسطينيين، كالسوريين واللبنانيين، الى اليهود؛ وفي هذه المنطقة يكثر المالكون غير الفلسطينيين؛ والثالثة تشمل السهل الساحلي بين يافا وحيفا وبين عكا وحيفا وجزءاً من السهل الساحلي بين يافا وغزة، ولا قيود فيها على البيع مطلقاً. والمدقق في هذه التقسيمات يدرك انها وضعت على ضوء خطة التقسيم[٨٥].

اما بصدد الهجرة، فزعمت بريطانيا انها ستتقيد بسياسة الكتاب الابيض. وبعد شكاوى العرب من الهجرة غير الشرعية، وعدت باخراج المهاجرين غير الشرعيين. وقد تقيدت الحكومة البريطانية، خلال الحرب، بنصوص الكتاب الابيض في ما يتعلق بعدد المهاجرين، «وتوقع العرب ان يعلن وقف الهجرة وقفاً تاماً، ولكنها لم توقف، اذ تقرر ان يستمر معدلها بـ ١٥٠٠ مهاجر في الشهر، ريثما يصدر تقرير اللجنة الانجلو ـ اميركية»[٨٦].

وفي خصوص الحكم الذاتي لم تخط الحكومة البريطانية خطوة واحدة، فبقيت سلطات الانتداب تمارس الحكم مباشرة.

وخلال الحرب، امل العرب في ان تلتزم بريطانيا، هذه المرة، بمضمون الكتاب الابيض. وقد ركنوا الى الهدوء بسبب وجود معظم قادتهم في المنفى، ولكونهم خارجين من ثورة دامت ثلاث سنوات عانوا فيها الكثير من العسف البريطاني.

اما الصهونيون، فاستمروا في مقاومتهم للكتاب الابيض، وركزوا جهودهم ونفوذهم على الولايات المتحدة الاميركية لادراكهم ما سيكون لها من تأثير في المستقبل. وفي العام ١٩٤٢، أصدر المؤتمر الصهيوني ـ الاميركي، المنعقد في فندق بلتيمور في نيويورك، قرارات منها:

ضرورة اقامة دولة يهودية بسرعة في فلسطين واطلاق الهجرة اليهودية، وانشاء جيش يهودي، ورفض كتاب ماكدونالد الابيض. وفي العام ١٩٤٤، أصدر الرئيس الاميركي، هاري ترومان، بياناً دعا فيه الى فتح ابواب فلسطين للهجرة المطلقة لتمكين اليهود من اقامة دولة يهودية. وفي العام ذاته، ايضاً، ادى نفوذ الصهيونيين الى حمل حزب العمال البريطاني على اتخاذ قرار يقضي باقناع العرب بالخروج من فلسطين[٨٧]. وقد وصل هذا الحزب، الذي كان في المعارضة عند صدور قراره، الى الحكم مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحلّت كارثة ١٩٤٨ ابان تربعه على السلطة.

وعلى الرغم من ان بريطانيا هي التي وضعت وعد بلفور وفرضت انتدابها على فلسطين لتحقيقه، ورغم انحيازها المطلق الى جانب الصهيونيين طيلة فترة الانتداب، فان الجيش اليهودي الذي تم انشاؤه بموافقة تشرشل العام ١٩٤٤، وتم تدريبه على ايدي ضباط بريطانيين، شرع بتنفيذ اعمال ارهابية ضد البريطانيين لحمل حكومتهم على «الغاء الكتاب الابيض الذي كانت تتظاهر بالمحافظة عليه وعلى بعض بنوده اتقاء لسخط العرب الذين كانت بلادهم مركزاً استراتيجياً وتموينياً خطراً في ظروف الحرب الدقيقة»[٨٨]. والذي شجع العصابات الصهيونية المسلحة على سلوك طريق العنف ضد البريطانيين هو ادراك قادة الصهيونيين مدى التعاطف الاميركي مع قضيتهم، ومدى تأثير اميركا، بعد الحرب وخلالها، على حليفتها بريطانيا.

ولم يكن تعاطف الرئيس الاميركي ترومان مع التطلعات الصهيونية مستغرباً. فلقد بدأ هذا التعاطف منذ ايام الرئيس ولسون الذي كانت بريطانيا قد استشارته بشأن وعد بلفور قبل اصداره، فابدى موافقته عليه.

لقد كان ترومان اكثر اندفاعاً من سلفه ولسون في تأييد التطلعات الصهيونية. وصادف مجيئه الى السلطة تولي حزب العمال السلطة في بريطانيا، هذه التي سلكت «خطوتين نحو النكبة، كانت الاولى اشراك اميركا، اشراكاً رسمياً، في بحث القضية؛ والثانية ايفاد لجنة مشتركة منهما لتضع تقريراً يطابق سياستهما»[٨٩].

ففي الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، ادلى وزير الخارجية البريطانية، في مجلس العموم البريطاني، ببيان جعل فيه الولايات المتحدة الاميركية شريكة في مسؤولية معالجة قضية فلسطين. وذهب الى القول ان لجنة بريطانية ـ اميركية، ستؤلف بالتفاهم مع اميركا، تكون مهمتها البحث في أحوال فلسطين في ما يتعلق بهجرة اليهود، وبحث في احوال اليهود الذين تعرضوا للاضطهاد في اوروبا، واحصاء من يود منهم الهجرة الى فلسطين، ثم تقديم التوصيات الى حكومتي بريطانيا واميركا لايجاد حل لقضية فلسطين[٩٠].

بهذا البيان البريطاني، اصبحت اميركا، المنحازة الى الصهيونيين، طرفاً رسمياً فاعلاً في القضية الفلسطينية، في وقت هي ليست شريكة لبريطانيا في الانتداب على فلسطين، كما ان الفلسطينيين لم يطلبوا منها ان تكون طرفاً في القضية.

تشكلت اللجنة الانجلو ـ اميركية من اثني عشرة شخصية، وكانت مناصفة بين الاميركيين والبريطانيين. وقد بدأت عملها في واشنطن ثم ابحرت الى لندن، ومنها الى اوروبا، ومن ثم الى العواصم العربية. وخلال هذا التجوال كانت تستمع الى شهادات من الجانبين، العربي والصهيوني. وبعد ان انتهت من عملها وضعت عشر توصيات. ومن اهم ما جاء في

هذه التوصيات، ما يلي:

نصت التوصية الاولى على انه «يتوجب علينا ان نعلن ان المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من ان جميع البلدان، ما عدا فلسطين، لا يمكن الاعتماد عليها في اعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك اوروبا او يرغمون على تركها». وتتعلق التوصية الثانية بهجرة اليهود الى فلسطين، وقد تضمنت السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة الفورية من اوروبا الى فلسطين. وتناولت التوصية الثالثة مبادىء الحكم، فاشارت الى انه لا يمكن اعتبار الارض الفلسطينية عربية صرفة او يهودية صرفة، فلا «دولة عربية ولا دولة يهودية» بل «ان تصبح فلسطين في ظل ضمانات دولية»؛ وقد اوصت اللجنة بابقاء فلسطين تحت الانتداب ريثما تتلاشى حالة العداء القائمة بين العرب واليهود والى ان يتسنى عقد اتفاق توضع بموجبه تحت وصاية الامم المتحدة». وتناولت التوصية الرابعة مسألة ابقاء الانتداب ووصاية الامم المتحدة. وتناولت التوصية الخامسة امر المساواة في مستوى المعيشة، وقد جاء فيها: «نوصي بلزوم قيام الدولة، سواء أمنتدبة كانت ام وصياً. ان تقدم العرب الاقتصادي والعلمي والسياسي في فلسطين يجب ان يكون مساوياً لتقدم اليهود في هذا المضمار». وعالجت التوصية السادسة مشكلة الهجرة، ومما جاء فيها: «ان على ادارة فلسطين، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي الاخرى، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة». وتتعلق التوصية السابعة بسياسة الاراضي، وقد جاء فيها: «[ينبغي] الغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الاراضي لسنة ١٩٤٠، واستبدالها بقوانين تستند الى سياسة حرة في بيع الاراضي وايجارها والانتفاع منها، بغض النظر عن الجنس او الملة او العقيدة». وتعالج التوصية الثامنة امر التطور الاقتصادي، زراعياً وصناعياً، على نطاق واسع، لتمكين البلاد من استيعاب مهاجرين جدد ولرفع مستوى المعيشة فيها. وتتطرق التوصية التاسعة الى التعليم بحيث يصبح الزامياً موحداً بين العرب واليهود ليصار الى التوفيق بين هذين الشعبين. اما التوصية العاشرة فتتطرق الى الحاجة الى استتباب الامن والسلام في فلسطين[٩١].

يلاحظ في هذه التوصيات الانحياز التام للمطالب الصهيونية. فمن توصية اللجنة بهجرة مائة ألف يهودي في الحال، والتي جاءت مطابقة لما طالب به ترومان، الى الزعم بانه لا ملجأ لليهود سوى في فلسطين، مع العلم ان مساحات الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة واسعة، الى توصية اللجنة بالا تكون فلسطين دولة عربية، أو يهودية، والا يقوم اي نظام دستوري يعطي الاغلبية سلطة الحكم، وهذا الامر مخالف للعدالة وللمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم التي تعترف بجدارة البلاد العربية المنسلخة عن السلطنة العثمانية بالاستقلال.

ومن المفارقات في هذه التوصيات تسهيل الهجرة اليهودية ومراعاة حقوق باقي السكان وعدم الاضرار بهم، وهو امر غير واقعي. ولقد سبق للحكومة البريطانية، في كتابها الابيض العام ١٩٣٩، الاعتراف بان الهجرة اليهودية قد اضرت باوضاع الفلسطينيين الاقتصادية ضرراً بالغاً. ومن المفارقات الاخرى توصية اللجنة بالغاء قانون الاراضي واطلاق حرية بيعها لليهود، وهو امر مخالف لتوصيات اللجان السابقة التي اوضحت مدى الخطر المحدق بالفلسطينيين، في حاضرهم ومستقبلهم، جراء استمرار انتقال الاراضي العربية الى اليهود.

وخلاصة القول، ان هذه التوصيات نسفت الكتاب الابيض وتنكرت لجميع الحقائق

الفنية التي اوردتها اللجان في موضوعي الهجرة والاراضي، وقضت على فكرة الاستقلال ما دام اليهود ليسوا اكثرية، واستخفت بالامة العربية وارداتها. وفي الوقت عينه، جاءت هذه التوصيات منسجمة مع رغبات الرئيس الاميركي ترومان الذي سارع الى الاشادة بها، وامر بتشكيل لجنة وزارية ذات سلطة واسعة للقيام بالاتصالات والمفاوضات لتنفيذ التوصيات. وهذه اللجنة الوزارية بادرت، بدورها، الى ايفاد لجنة فنية الى لندن من اجل ذلك[٩٢].

وعلى الصعيد العربي، اعلنت جامعة الدول العربية رفضها التام لما جاء في تقرير اللجنة، وذلك في مذكرة بتاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦. اما الصهيونيون، فقد رحبوا بالتقرير، وطالبوا بسرعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالهجرة والاراضي، واصروا على المطالبة بقيام دولة لهم في فلسطين، ومضوا في استخدام الارهاب في وجه سلطة الانتداب باشكال متعددة[٩٣].

وبناء على طلب الحكومات العربية أجريت مفاوضات في لندن، حيث عرضت بريطانيا مشروع النظام الاتحادي، او مشروع موريسون، وهو يقسم فلسطين الى اربع مناطق:

١ ـ **المنطقة اليهودية**: وتشمل معظم الاراضي التي حل فيها اليهود حتى الآن، ومساحات كبيرة بين المستعمرات اليهودية حولها.

٢ ـ **منطقة القدس**: وتشمل القدس وبيت لحم والاراضي القريبة منهما.

٣ ـ **منطقة النقب**.

٤ ـ **المنطقة العربية**: وتشمل ما تبقى من فلسطين.

ويقوم في المنطقتين، العربية واليهودية، استقلال ذاتي، ومجلس تشريعي، وتقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين، لها سلطة في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك وغير ذلك، على ان تبقى الحكومة المركزية مسيطرة على الهجرة في نطاق الاستيعاب الاقتصادي[٩٤].

غير ان الوفود العربية في مؤتمر لندن رفضت هذا المشروع الذي لا يختلف كثيراً عن تقرير اللجنة الانجلو ـ اميركية. وقدمت هذه الوفود مشروعاً يتلخص في اعلان استقلال فلسطين دولة موحدة تنشأ فيها حكومة ديمقراطية بمقتضى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة.

وفي المقابل، رفض الصهيونيون مشروع موريسون، لانهم لا يرضون عن قيام دولة يهودية صرفة بديلاً، واستمروا في الارهاب ضد سلطة الانتداب، في حين مضت الحكومة الاميركية في الضغط على بريطانيا لتحقيق مآرب الصهيونيين. وفي هذا الشأن، اصدر ترومان بياناً اورد فيه ان تنفيذ هجرة المئة ألف يهودي لا يجوز ان يعلق على نتيجة مؤتمر لندن.

وقد اكتفت الحكومات العربية بالاحتجاج على هذا البيان والاحتجاج على بريطانيا لسماحها باستمرار الهجرة. اما الحكومة البريطانية، فقد رفضت المشروع العربي واصرت على التمسك بمشروع موريسون الذي عاد العرب الى رفضه ثانية. ثم عرضت بريطانيا مشروعاً جديداً عرف بمشروع بيفن، ورفضه العرب. عندئذٍ اعلنت بريطانيا عن عزمها على رفع الامر الى هيئة الامم[٩٥].

انتقال القضية الفلسطينية الى الامم المتحدة

طلبت الحكومة البريطانية في الثاني من نيسان (ابريل) العام ١٩٤٧ ادراج قضية

فلسطين على جدول اعمال الجمعية العمومية. وعلى الرغم من المعارضة العربية، فقد اقرت الجمعية العمومية تشكيل لجنة تحقيق جديدة وايفادها الى فلسطين. وما ان وصلت اللجنة الى القدس حتى عمّ الاضراب انحاء فلسطين. ولقد قاطع العرب اللجنة ولم يجروا معها اتصالات، مكتفين بمذكرة اجماعية عربية قدمها وزير خارجية لبنان، في اثناء زيارة اللجنة لبيروت، متضمنة استنكار العرب للتحقيق بالقضية «بعد ان شبعت القضية تحقيقاً، وتضمنت الحجج والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية حول عروبة فلسطين، وحقها في الاستقلال والسيادة... وقررت ان الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية»[٩٦]. اما بالنسبة الى الجانب الصهيوني، فقد استمعت اللجنة الى مختلف الهيئات والشخصيات الصهيونية.

لقد تمخض عمل اللجنة عن تقرير يقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين:

«الدولة العربية: وتتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلي الممتد من اسدود في الجنوب الى الحدود المصرية، وفي هذا تدخل منطقة الخليل وجبل القدس وغور الاردن؛ والدولة اليهودية: وتتألف من الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الاكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع التي تضم النقب؛ وتصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم سنتين تبدآن من الاول من [ايلول] سبتمبر ١٩٤٧»[٩٧].

وجاء الرد العربي رافضاً لقرار اللجنة، في حين ابدى الصهيونيون اغتباطهم المشوب بالاسف، وذلك لان الدولة اليهودية لا تشمل جميع فلسطين. اما البريطانيون، فقد اعلن وزير مستعمراتهم ان حكومته توافق، بلا تحفظ، على انهاء الانتداب، وانها آخذة بتهيئة اسباب خروجها من فلسطين باسرع وقت ممكن.

وخلال بحث هيئة الامم في قضية فلسطين، اعلن مندوب الهيئة العربية العليا مقاومة مشروع التقسيم ورفض تقرير لجنة التحقيق، وطالب بدولة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع فلسطين، في حين اعلن مندوب الوكالة الصهيونية قبول توصية التقسيم، معترضاً على ترك الجليل الغربي والقدس خارج الدولة اليهودية.

وعند طرح موضوع التقسيم على هيئة الامم للتصويت، مارست الولايات المتحدة الاميركية ضغوطاً شديدة لكسب اصوات ثلثي الهيئة، فنجحت في ذلك وأصدر قرار التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وكانت ردة الفعل العربية رفض هذا القرار والتنديد به. وفي اعقاب ذلك، نشبت المعارك في فلسطين بين العرب والصهيونيين على مدى خمسة شهور، الامر الذي دفع بعض الدول التي صوتت الى جانب القرار الى سحب تأييدها له. ومن هذه الدول الولايات المتحدة الاميركية.

في اثناء ذلك، قررت بريطانيا انهاء انتدابها على فلسطين في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨، وبدأت باجلاء قواتها عن المناطق اليهودية لتمكين الصهيونيين من تولي اداة الحكم فيها، في حين «ظلوا محتلين المناطق العربية، وقابضين على زمام الادارة فيها، عاملين على عرقلة تسليح العرب وتموينهم، ومانعين دخول القوات العربية المسلحة الى فلسطين». اضافة الى ذلك، باع البريطانيون معظم مخلفاتهم الحربية للوكالة اليهودية، ولم يدخروا وسيلة، قبل خروجهم من فلسطين، الا واستخدموها لجعل قيام «الوطن القومي اليهودي» والدولة اليهودية امراً واقعاً[٩٨].

تتضح مما تقدم جملة حقائق. منها ان بريطانيا كانت مصممة، وفق استراتيجيتها، على اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، منذ وقت يعود الى العام ١٨٤٠، بعد اخراج ابراهيم باشا المصري من بلاد الشام. وسلكت في سبيل ذلك كل السبل، معتمدة على المخادعة والتضليل، من ذلك تضليلها للعرب بعد افتضاح امر اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، ومن طريق اعتمادها على التحايل عند قيام الانتفاضات والثورات في فلسطين، وذلك بلجوئها الى ايفاد لجان تحقيق لامتصاص النقمة وتخدير الجماهير واجهاض الثورات بوعود سرعان ما تتراجع عنها.

ونرى ان الحكومة البريطانية غالباً ما رفضت توصيات لجانها، وغالباً ما تراجعت عن الكتب البيض التي اصدرتها، متبعة المراوغة لتستفيد من الوقت في عملية التهويد. والواقع، ان استمرار قبول الفلسطينيين التعاطي مع اللجان البريطانية كان خطأ فادحاً، تتحمل مسؤوليته القيادات الفلسطينية آنذاك، كما تتحمل مسؤولية الاخطاء التي خلفها انقيادها لضغوطات الدول العربية التي كانت تدور في فلك الحكومة البريطانية.

---

(١) د. عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، الطبعة الثالثة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٨٣ ـ ١٥٣. ويوسف حداد، **خليل السكاكيني، حياته مواقفه وآثاره**، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ١٩٨١، ص ١٢١ ـ ١٧٢. واكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥، ص ٣٢ ـ ٥٤. و د. كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ١٥ ـ ١٠٢.

(٢) زعيتر، **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٦ ـ ٥٧. و د. كيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩١ ـ ٣٩٧.

(٤) هنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٠، ص ١٨ ـ ١٩.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٩.

(٦) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣ ـ ٤٩.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٥١ ـ ٧٥.

(٩) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٣ ـ ٦٥.

(١١) د. ابراهيم ابو لغد، **تهويد فلسطين**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٢، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(١٢) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.

(١٣) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧. و **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الاول، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، ص ٦١٢.

(١٤) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨.

(١٥) خليل السكاكيني، **كذا انا يا دنيا**، القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ١٩٤.

(١٦) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١٣.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٦١٤.

(١٨) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٨.

(١٩) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.

(٢١) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٨.

(٢٢) صالح مسعود ابو يصير، **جهاد شعب فلسطين**، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٧٠، ص ٩١. و زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٣.

(٢٣) زعيتر، **المصدر نفسه**، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٢٤) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٠.

(٢٥) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦ ـ

٦٧.

(٢٦) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٣.

(٢٧) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢٨) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٧.

(٢٩) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣٠) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٧.

(٣١) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٧.

(٣٢) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩ ـ ٧٠. و د. احمد طربين، **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار**، القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٧٠، ص ١٥٣ ـ ١٥٥.

(٣٣) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٨.

(٣٤) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٨.

(٣٥) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٣٦) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٩.

(٣٧) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦ ـ ١٤٦.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤٦.

(٣٩) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩.

(٤٠) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٤١) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(٤٤) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٥.

(٤٦) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤.

(٤٧) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

(٤٨) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٥٠) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

(٥١) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٥٢) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٨٨.

(٥٤) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٤.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ١٥٥.

(٥٦) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٥٧) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣ ـ ١٧٤. وزعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٥٨) زعيتر، **المصدر نفسه**، ص ٩٤.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٦٠) د. الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٦١) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٠.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٠.

(٦٣) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٤١١ ـ ٤٢٠.

(٦٧) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

(٦٨) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢١.

(٦٩) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤.

(٧٠) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٣.

(٧١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٧٢) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٧٤) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٣.

(٧٥) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(٧٦) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٤.

(٧٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٢.

(٧٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٢٣.

(٧٩) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠ ـ ١٤٢.

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٨٢) د. ابو لغد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٤.

(٨٣) د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٨.
(٨٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.
(٨٥) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.
(٨٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٨٧) **المصدر نفسه**، ص ١٤٨ ـ ١٥١.
(٨٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.
(٨٩) ابو يصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٨.
(٩٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٨.
(٩١) قيس مراد قدري، **الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٢، ص ٧٥ ـ ٨١.
(٩٢) زعيتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٤.
(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧٥ ـ ١٧٩.
(٩٤) **المصدر نفسه**، ص ١٨١ ـ ١٨٢.
(٩٥) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤ ـ ١٨٦.
(٩٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨٩.
(٩٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٠ ـ ١٩١.
(٩٨) **المصدر نفسه**، ص ١٨٧ ـ ٢١٠.

آثار الازمة الاقتصادية في قدرة اسرائيل الدفاعية

طلعت أحمد مسلّم

بدأت اسرائيل، مع مطلع هذا العام، ١٩٨٦، نظاماً يمر بمرحلة انتقالية في مجالات عدة. انتقال في السلطة السياسية، وانتقال في الاقتصاد، ومن ثم انتقال في المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية. وتبرز أهمية الانتقال في المؤسسة الدفاعية من كون أن اسرائيل، في حقيقتها، مؤسسة عسكرية بنيت لها دولة وليس العكس. ولا أدل على ذلك من عدد الجنرالات الداخلين في تشكيل الوزارة، اذ يمكن اعتبارها حكومة جنرالات بحق. أما الاقتصاد، فيكفي أن نتذكر آخر البيانات عن الاقتصاد الاسرائيلي، والتي تشير الى أن حجم ديون اسرائيل بلغت العام ١٩٨٤ حوالى ٣٠ بليون دولار، بعد أن كانت خلال العام ١٩٨٣ تساوي ٢٨ بليون دولاراً[١]، أي ان اسرائيل مدينة بمعدل ٦٩٧٧ دولاراً لكل فرد، وفقاً لتعداد السكان، وأن معدل التضخم بلغ في العام ١٩٨٤ نسبة ٤٤٥ بالمئة، بعد أن كان ١٩١ بالمئة في العام ١٩٨٣، وأن المعونة العسكرية الاجنبية قد وصلت العام ١٩٨٤ الى ١,٧٦ بليون دولار، بعد أن كانت ١,٧ بليون دولار في العام ١٩٨٣، وبذلك وصل حجم المعونة العسكرية الممنوحة لاسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية ١٨,٣ بليون دولار حتى العام ١٩٨٤. ان هذا يؤكد أن اسرائيل لا تخرج عن كونها مؤسسة عسكرية بنيت لها دولة.

لقد اصدرت الحكومة الاسرائيلية في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٨٥ قراراً بنظام نقدي عجيب بدأ العمل به منذ الرابع من ايلول (سبتمبر) من العام ذاته. ويقضي هذا النظام باصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة (الشيكل) والذي أصبح يعرف ببساطة بالشيكل الجديد، وهو يساوي ألف شيكل قديم. وعندما وافق الكنيست الاسرائيلي على العملة الجديدة وافق، في الوقت عينه، على أن يستمر الشيكل القديم قيد التداول حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦.

على أن المهم هو دلالة ذلك التغيير. اذ أن هذه هي المرة الثانية خلال خمسة أعوام ونصف العام التي تضطر فيها اسرائيل الى تغيير نظامها النقدي، حيث سبق ان حل الشيكل القديم محل الليرة.

وعلى الرغم من ذلك، فان كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٨٦ لم يضع نهاية للتعامل

بالشيكل القديم، على الرغم من أن دفاتر الشيكات أصدرت بالشيكل الجديد منذ أول العام. فقد بقيت أوراق النقد القديمة صالحة للتداول حتى الرابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، الأمر الذي يعكس درجة عالية من الارتباك على الصعيد المالي والاقتصادي. بل ان وزير المالية الاسرائيلي أكد على أن النظام النقدي الجديد لا يمثل انقاذاً اقتصادياً، خاصة اذا استمر التضخم بمعدلاته السابقة. وفي محاولة لتلافي الارتفاع المطرد في مؤشر التضخم، سارعت الحكومة الاسرائيلية باجراء اقتطاعات ملموسة في الميزانية العامة للدولة. وقد اثرت هذه الاقتطاعات، ضمن ما أثرت، في المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية[٢].

كانت المؤسسة العسكرية في اسرائيل تعودت، لفترة طويلة، على النمو السريع وعلى الحصول على معدات ذات تكنولوجيا عالية، وعلى تحقيق مستويات تدريب مرتفعة. وهي الآن تحاول أن تتواءم مع متطلبات نظام الموازنة المالية الجديد. وعلى جانب آخر، تحاول الصناعة العسكرية الاسرائيلية أن تنمي نصيبها في سوق تصدير الاسلحة، الذي سبق أن تميزت به، وأن توائم ذلك مع الانخفاض الواضح في طلبيات عميلها التقليدي الذي ارتبطت به وارتبط بها منذ فترة طويلة، وأعني بذلك جيش الدفاع الاسرائيلي. لذلك، فان الموضوع الروتيني والمتكرر دائماً في أحاديث المسؤولين عن الصناعة العسكرية الاسرائيلية والمسؤولين عن التصدير في وزراة الدفاع الاسرائيلية هو الاهمية الحيوية لتنمية التصدير الاسرائيلي، وبصفة خاصة الاسلحة. بل أن الحديث يتركز، أساساً، على ضرورة تصدير الاسلحة والمعدات المصنوعة في اسرائيل الى ما وراء أسواق العالم الثالث التقليدية. وقد أصبح هذا الحديث يتردد في كل مكان له علاقة بصناعة الاسلحة في اسرائيل، وفي كل وقت يتقابل فيه اثنان لهما علاقة بصناعة الاسلحة وتصديرها فيها. ويكاد يجمع هؤلاء المسؤولون على أن اختراق سوق الولايات المتحدة الاميركية هو بمثابة المفتاح الذي يفتح باب خروج هذه الصناعة من أزمتها، وأنه يجب أن يكون الهدف الرئيس للعاملين في هذه الصناعة وللحكومة الاسرائيلية[٣].

واذا كانت الاجراءات الحادة والصدمات الشاملة التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية بهدف اعادة الموقف الاقتصادي الذي كان خرج عن حدود سيطرتها الى الخط وداخل نطاق السيطرة قد بدأت تؤتي ثمارها وتظهر آثارها بحيث بدت بعض المؤشرات الى احتمالات الاستقرار لاول مرة منذ سنوات، فان ذلك كان، في الدرجة الاولى، نتيجة للاقتطاعات الحادة في الميزانية التي أصابت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، مثلها في ذلك مثل قطاعات الاقتصاد الاخرى. الا أن الاقتطاعات قد أصابت ميزانية الدفاع بشدة، لان ميزانية الدفاع كانت، ببساطة، تمثل نصيباً كبيراً من الموازنة العامة للحكومة الاسرائيلية، اذ تقدر بحوالى ٣٠ بالمئة منها. فاذا علمنا أن ٣٠ بالمئة اخرى تذهب الى خدمة الدين، وأن ٤٠ بالمئة الباقية تمثل باقي المصروفات الحكومية، وان ٨٠ بالمئة من هذا الباقي هو الذي يمثل التمويل للخدمات الاجتماعية والتعليم[٤]، لعلمنا، أيضاً، أن أي تخفيض في الانفاق الحكومي الاسرائيلي لا بد وان يؤثر، بدرجة كبيرة، في الانفاق الدفاعي لها، والا كان عديم القيمة.

كان الهدف الرئيس للميزانية الدفاعية، منذ بضع سنوات وحينما كان اريئيل شارون يتولى منصب وزير الدفاع، مبنياً على مبلغ ٣,٢ بلايين دولار سنوياً. الا ان الانفاق الدفاعي قد خفض، في العام ١٩٨٥، الى ٢,٦ بليون دولار، أي بنقص ٦٠٠ مليون دولار عما هو مقرر

(ويجدر هنا ان نذكر ان الانفاق الدفاعي الاسرائيلي يشمل، أيضاً، مساهمة ملموسة من المساعدة الاميركية). أما في العام ١٩٨٦، فقد ذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية، داني وينرتش، أن الوزارة كانت تأمل في أن تحافظ على الرقم ٢,٦ بليون دولار وأن تبني خططها على هذا الاساس، الا أن الميزانية ستتوقف عند رقم أعلى قليلاً من ٢,٥ بليون دولار[٥]

من الطبيعي ألا يتقبل العسكريون الاسرائيليون هذه الاقتطاعات في الانفاق العسكري بسهولة. ويقول المتحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي، البريغادير جنرال افرايم لابيد: «انه لم يحدث اقتطاع واحد في الانفاق الدفاعي على أساس من حساب احتياجات الدفاع، وان كثيراً من الذين يقومون بهذه الاقتطاعات ينسون ان الموازنة الدفاعية لا يجب ان تقارن بالاولويات الاخرى لموازنة الدولة، ولكن تقارن بالعدو». ويستطرد: «ان آثار هذه الاقتطاعات لم تتوقف عند مجرد شد الحزام، بل انها تفرض في مجالات كثيرة ـ ونخص بالذكر مجالات البحوث والتطورات والمشتريات والامدادات ـ نقلة في كل اسلوب التفكير داخل المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية»[٦].

أما المتحدث باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية، داني وينريتش، فيحدد خصائص الاقتطاعات في النفقات الدفاعية بأن أكثر تأثيراتها قسوة تقع في التدريب وعلى استدعاء أفراد الاحتياط للعمل في الخدمة العاملة. ففي مجال التدريب، يجرى تخفيض عدد الساعات المخصصة للتدريب، كما تخفض كميات الذخيرة الحية المسموح باستهلاكها لاغراض التدريب. ويوافق الجنرال لابيد زميله وينريتش في ان اكثر الآثار قسوة وقعت في المناورات، وان مستوى التدريب اصبح يعاني بشدة[٧]. ومع ان المصادر الاسرائيلية، عادة، تتكتم على تفاصيل تأثير التخفيضات في ميزانية الدفاع على البرامج التدريبية للقوات الاسرائيلية، الا انه يستفاد من بعض التصريحات الاسرائيلية ان القوات الجوية الاسرائيلية خفضت عدد ساعات الطيران. ففي هذا الصدد، اعلن قائد القوات الجوية، عاموس لابيدوت، ان الطيارين الاسرائيليين يضطرون الى الطيران «أقل من قبل»، مما يشكل «خطراً على مستوى الاداء الفردي في سلاح الجو، وعلى قدرات القوات الجوية بشكل عام»[٨]. وتظهر أهمية مثل هذا التصريح اذا تذكرنا ان التفوق الاسرائيلي العسكري الرئيس على الدول العربية انما يكمن، حقيقة، في تفوقها الجوي، كمّاً ونوعاً؛ اذ ان لدى اسرائيل حوالى ٦٨٤ طائرة قتال في مقابل ٥٣٥ طائرة لدى الجماهيرية العربية الليبية، و ٥٠٠ طائرة لدى كل من سوريا والعراق، و ٤٢٧ لدى مصر، بينما تتفوق كل من سوريا والعراق في اعداد الدبابات والمدفعية على اسرائيل وتتفوق مصر في قطع البحرية الرئيسة عليها[٩].

من جهة أخرى، صرح قائد سلاح المدرعات الاسرائيلي، اللواء عاموس كاتس، بأنه تم تخفيض ساعات التدريب في المناورات مقارنة بالساعات التي كانت تخصص لهذا الغرض قبل بضع سنوات[١٠]. واذا أضفنا الى ما سبق تخفيض كميات الذخيرة الحية المستهلكة أو المسموح باستهلالكها لاغراض التدريب والذي سبقت الاشارة اليه، فانه يمكن استنتاج تأثير التخفيضات السابقة في العنصر التالي في الاسبقية في أهميته بالنسبة الى القوات الاسرائيلية البرية. وفي هذا تشير المراجع العسكرية الى ان لدى اسرائيل احدى عشرة فرقة مدرعة و ٣٣ لواء مدرعاً، في حين أنه ليس لديها أي فرقة مشاة؛ ولديها خمسة ألوية مشاة

ميكانيكية[١١]. فاذا تأثر تدريب القوات المدرعة الاسرائيلية، فان هذا يعني، في الوقت عينه وبالدرجة ذاتها، انخفاضاً في تدريب الجيش (القوات البرية) الاسرائيلية التي هي، في الحقيقة، حوالى ٧٣ بالمئة من القوة البشرية للقوات العاملة الاسرائيلية[١٢].

يتأثر تدريب القوات الاحتياطية الاسرائيلية، على ما يبدو، بدرجة أكبر من تأثر تدريب القوات العاملة. فبعد ان اعلن وينريتش عن أن «عدد أفراد الاحتياط الذين سيتم استدعاؤهم سيقل عن ذي قبل»[١٣]، صرح قائد سلاح المدرعات الاسرائيلي بأن «هناك ضرراً يلحق بتدريب وحدات الاحتياط جراء استقطاعات ميزانية الدفاع»؛ كما أكد مصدر عسكري لم يكشف عن هويته أنه «لم يعد في الامكان تقليل ساعات التدريب في أي من فروع القوات المسلحة. الا أنه على الرغم من ذلك يبدو أن اسرائيل ستضطر الى اجراء مزيد من التخفيضات في البرامج التدريبية. ويمكن التكهن بأن قوات الاحتياط ستكون، مرة اخرى، عرضة لهذه التخفيضات أكثر من القوات النظامية»[١٤]. وتبدو أهمية تدريب الاحتياط بشكل خاص في قوات مثل قوات اسرائيل، لأن اسرائيل تحتفظ بقوات عاملة صغيرة، معتمدة على قوات احتياطية كبيرة، يقوم كل فرد منها بالخدمة لفترة ملموسة في القوات المسلحة سنوياً. ويظهر ذلك، عددياً، في أن حجم القوات العاملة الاسرائيلية يبلغ ١٤٢ ألف فرد، بينما عدد القوات الاحتياطية يزيد على ٤٠٠ ألف، أي أن القوات الاحتياطية تبلغ حوالى ثلاثة أمثال القوات العاملة الاسرائيلية. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في الجيش (القوات البرية) حيث يصل حجم القوات الاحتياطية حوالى أربعة أمثال الجيش العامل، بينما تصل القوات الاحتياطية في القوة البحرية الاسرائيلية الى حجم القوات العاملة ذاتها، وفي القوات الجوية تصل القوات الاحتياطية المعبأة الى ١,٣ مثل لحجم القوات الجوية العاملة، والى ١٨,٥ مثل لعدد المجندين في هذه القوات[١٥]؛ مما يعني أن انخفاض مستوى تدريب القوات الاحتياطية الاسرائيلية انما ينطبق على حوالى ثلاثة أرباع القوة البشرية للقوات المسلحة الاسرائيلية وحوالى ثلثي القدرة الدفاعية لها. ويبدو أن فترة استدعاء جنود الاحتياط في الوحدات القتالية التي كانت تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٤٥ يوماً، والتي كان نائب رئيس الاركان الاسرائيلي قد أعلن تخفيضها قبل نهاية العام ١٩٨٤ وأنها «لن تزيد في المستقبل على معدل ٣٧ يوماً في العام، تتعرض لاحتمال اختصارها مجدداً، مما يعني، عملياً، تخفيض عدد القوات المتوافرة للقيادة الاسرائيلية في الميدان في أي وقت»[١٦].

يمكن ترجمة ما سبق الى ان النمو الكمي للقوات الاسرائيلية أصبح محدوداً للغاية، نتيجة للضغوط الاقتصادية والواقع الاسرائيلي الاجتماعي الديموغرافي. وقد ذكر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في تشرين الأول (اكتوبر) العام ١٩٨٤، أنه «يعتبر الحجم الحالي للجيش الاسرائيلي هو حدود نموه الكمي، وينبغي أن تكون بلورة النوعية محور اهتمامنا اليوم؛ ففي مقابل كل دبابة جديدة ندخلها الى تشكيلاتنا، علينا أن نخرج دبابة قديمة. وفي مقابل كل طائرة جديدة ندخلها الى سلاح الجو، علينا أن نخرج طائرة قديمة. ولن نعمد الى زيادة في قوتنا». واذا كانت الاقتطاعات الاخيرة في ميزانية الدفاع ليست، بحد ذاتها، عائقاً أمام النمو الكمي للقوات الاسرائيلية، الا أنها تشكل قيداً اضافياً على احتمالات النمو، بل أنها تقتضي تخفيض عدد القوات الاسرائيلية. وقد أعلنت اسرائيل في نيسان (ابريل) العام ١٩٨٤ عن الغاء ٧٠٠ وظيفة في القوات العاملة الاسرائيلية، و ٤٣٠ وظيفة مدنية

للمستخدمين في الجيش. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة ذاتها، ذكر رئيس الاركان الاسرائيلي، موشي ليفي، أن الجيش الاسرائيلي سيضطر الى تسريح حوالى ٢٠٠٠ شخص من الجيش النظامي والمدنيين المستخدمين في الجيش خلال العام ١٩٨٥. ثم جاءت، بعد ذلك، الموافقة على تخفيض آخر يحتمل مزيداً من التسريحات خلال الفترة التالية[١٧]. وقد برز خلال العام ١٩٨٥ ثبات عدد الدبابات وقطع المدفعية والصواريخ الاسرائيلية، بينما ازداد عدد طائرات القتال عن العام السابق بما يساوي ١٢٩ طائرة قتال[١٨]؛ هنا يشير بعض المصادر الى أنه يحتمل أن تكون حوالى ٩٠ طائرة قتال منها مخزنة، الا أنه من المنتظر أن يقل عدد طائرات القتال خلال العام ١٩٨٦، وذلك بخروج بعض الطائرات من طراز سكاي هوك (لدى اسرئيل ١٣٠ طائرة منها) من الخدمة.

يرتبط بثبات الحجم الكمي للقوات الاسرائيلية تدهور في الخطط النوعية والمعنوية لهذه القوات. وأكبر دليل على ذلك التعبير الذي استخدمة الجنرال الاسرائيلي لابيد، وهو يبدى قلقه من خسارة القوات الاسرائيلية للنوعيات الممتازة من الافراد. فهو يتحدث عن أن الضباط المحترفين «يهربون» من الجيش؛ وحينما يتكرر سؤاله يصر على استخدام كلمة «يهربون». وهو يقول أن الرواتب أصبحت تمثل مشكلة متزايدة: «لا يستطيع طيار اف ـ ١٦ أن يذهب الى السوبر ماركت بمكانة طيار القوات الجوية. الرواتب في مستوى خطير للغاية. فراتب طيار طائرة من طراز إف ـ ١٦ يبلغ ٥٢٠ دولاراً في الشهر». ويرى الجنرال لابيد أن البيئة السيكولوجية شديدة الخطورة على مستقبل جيش الدفاع الاسرائيلي[١٩]. كما يتطرق الكاتب يوسف ولتر عن سقوط قناع الخجل، وعن أن الحديث حول الرواتب لم يعد يدور داخل الغرف الخاصة. وفي هذا الشأن، يروي عن قائد كتيبة في سلاح المدرعات الاسرائيلي انتهت مدة خدمته كقائد كتيبة، ويقول أنه واجه مشكلتين، هما: حرب لبنان، والتوقيع على الخدمة النظامية. ففي حين انه لم يجد صعوبة في حل مشكلة حرب لبنان، وجد صعوبة في التغلب على مشكلة الراتب، مضيفاً ان هناك مشكلة في التطوع في الخدمة الدائمة. وحول أسباب عدم التطوع، يقول قائد الكتيبة المذكور ان مشكلة الراتب تبدأ لتكون سبباً حتى في مستوى قائد السرية. أما من مستوى قادة الكتائب وما فوق، فان موضوع الراتب له أضراره. ويوضح أنه يدرك ان كل مواطن يواجه هذه المشكلة ويحاول ان يتواءم معها، الا أن هناك فارقاً واحداً هنا: «انك تتواءم مع هذه المشكلة في البيت، في حين أنني ورفاقي نتواءم معها من بعيد، من هناك، من ميدان المعركة».

ويتحدث هذا الضابط عن صعوبة اقناع الافراد الملائمين لوظائف الضباط أو لوظائف اخرى في الجيش، يقول: «كيف اقتنع أنا؟ أنا أقول ان الملائم ليكون قائداً يجب ان يبقى في الجيش لأن شخصاً ما يجب ان يقوم بالعمل، ومن الافضل لشعب اسرائيل ان يبقي الاشخاص الاكثر جودة، وهذه هي العصا الوحيدة التي أملكها لألوح بها». ثم يختم كلامه: «ان ما يزعجني، ايضاً، هو التقلصات القاسية في ميزانية الأمن، لأن المطلوب ان يكون مثل هذا الامر على فترات حتى لا تضر التقليصات بالتدريب وبالاستعداد للمعركة. وأنا اظن أن المستوى السياسي في الدولة لا يدرك هذه الاضرار. واذا كان الامر قد ادى، أخيراً، الى عدم الخجل من التحدث عن الرواتب، فان هذا قد يؤدي، أيضاً، الى فقدان قوات جيدة، وتوجيهها الى اتجاهات لا نريدها»[٢٠].

وينقل ولتر حديثاً آخر عن مساعد أول يعمل في صيانة أحد التشكيلات المدرعة قوله انه تخبط وارتبك أياماً عديدة، وانتظر أن يأتي تغيير مفاجيء بأن يزداد راتبه ليستطيع ان يعول زوجته واطفاله الثلاثة بشكل مقبول. الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث. وعندما ذهب الى المصرف وعرف ان راتبه عن شهر تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٨٥ يبلغ ٥٨٠ ألف شيكل، وانه لن يغطي نفقاته، انهارت قواه. وكانت سوق العمل المدنية توحي اليه بعمل يدر عليه راتباً مضاعفاً بالاضافة الى شروط عمل مريحة، فجلس وكتب رسالة الى قائده، جاء فيها: «انا ارغب في الاعلان عن انهاء خدمتي في جيش الدفاع اعتباراً من ٤/١٢/١٩٨٥... وترك الجيش هو اجراء صعب بالنسبة الي، ولكن بما أنني لا استطيع ان أتم شهري بشكل محترم، وبكرامة، لذا لم أجد اية طريق سوى تسريحي من جيش الدفاع. ورأيت ان انبهك الى رغبة احتمال ترك كثير من ضباط الصف الجيش. فاذا لم تحصل اصلاحات وتعديلات في الاجور فسيتضرر الجهاز، لأن أكثر ضباط الصف الجيدين سيتخلون عن الجيش؛ وللاسف، فان الصهيونية، اليوم، لم تسد الثغرات الاقتصادية». ويحكي ولتر، ايضاً، عن مساعد آخر يعمل في مجال التسليح وأكتسب معرفة وخبرة كبيرة ولكنه قرر ترك جيش الدفاع الاسرائيلي وانهاء خدماته، وأنه قال: «ان أجري اليوم هو ٥٦٠ ألف شيكل في الشهر. ولا أستطيع ان اعول أسرتي بمثل هذا الأجر. ان ديوني تتنامى لدى المصرف مع مرور الزمن. وبعد اثنتين وعشرين سنة من الخدمة وصلت الى نتيجة واحدة هي أنه لم تعد لدي قدرة على الاستمرار في جيش الدفاع. فخارج جيش الدفاع يقدمون الي عروضاً كثيرة ومتطورة. ان مصنع الادوات الزراعية في تل ـ أبيب يعرض علي راتباً قدره مليون شيكل في الشهر، بالاضافة الى سيارة وخمسة أيام عمل في الاسبوع، وعملاً يساوي عشر عملي في الجيش. يصعب علي أن أترك جيش الدفاع. فأنا أحب الحياة العسكرية، لكن... أحياناً أفكر واسأل: لماذا يجب أن أعمل حتى ساعات متأخرة بالاضافة الى أعمال البيت؛ وكل هذا من أجل راتب ضئيل يسبب لنا الانحطاط. لذا لا يمكنني أن أستمر... ولا أعتقد بأنه، بعد زيادة الاجور، سيتساوى أجري بالاجر الذي يمكن لي أن أحصل عليه في المجال المدني. أنا أحبذ أن أعيش حياتي»[٢١].

كان من الضروري أن ننقل بعضاً مما يتردد في جنبات الجيش الاسرائيلي لايضاح مدى التأثير الخطير والهام للمشكلة الاقتصادية وتأثيرها في أجور العاملين في القوات المسلحة الاسرائيلية على الكفاءة المعنوية لهذه القوات. فالكل يعلم أن هذه القوات اعتمدت، بدرجة كبيرة، في الفترة الماضية، منذ انشائها، على المحافظة على معنويات جيدة لدى أفرادها، وذلك من طريق الاحتفاظ بمستوى معيشة جيد للعاملين فيها، بالاضافة الى الوعي المبني على فكرة الصهيونية. وتوضح العبارات آنفة الذكر أن انهيار قيمة الاجور أدى الى التخلي عن الفكرة الصهيونية بدرجة كبيرة، ويزداد هذا التأثير المعنوي الناتج عن ضعف الاجور بالاثر الناتج عن تقليصات الميزانية على الشؤون الادارية.

يذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية، وينريتش، ان الاستقطاعات تجرى في أي مناطق أو قطاعات أو أماكن ممكنة عدا ما يتعلق بالاستعداد القتالي. ويخص بالذكر، على سبيل المثال، «تقديم لحوم أقل في مخصصات الجنود» وهو أمر له تأثيره هو الآخر في معنويات الافراد، وقد يؤثر في كفاءة أدائهم[٢٢]. كما يشير الى احد القطاعات التي تعاني من الاقتطاعات، وهو تحديث الاسلحة والمعدات، فيقول انه، وفقاً للقيود السارية حالياً، لا يمكن

تحقيق اكثر من احلال سلاح أو معدة بسلاح أو بمعدة أخرى، وهو يقدر أن الميزانية تحتاج الى أن تزداد بنسبة من ٥ ـ ٧ بالمئة حتى يمكن تحقيق تحديث الاسلحة والمعدات المطلوبة[٢٣]. ولا شك في ان هذا لا يقتصر تأثيره في ما يتعلق بتحديث الاسلحة والمعدات، وانما يمتد، أيضاً، الى التأثير المعنوي الناتج عن تقادم الاسلحة والاحساس بالعجز عن تحديثها.

لا يقتصر تأثير خفض الانفاق والازمة الاقتصادية عموماً على ما سبق، بل انه يمتد الى مستويات المخزون (الاحتياطي) الاستراتيجي. فقد عملت القيادة الاسرائيلية طوال السنوات الماضية ـ وخاصة منذ العام ١٩٧٣ ـ على تكديس الاسلحة والذخائر وتخزينها بغية بناء الاحتياطي الاستراتيجي الكافي لمواجهة أكثر الاحتمالات التي قد تطرأ على الساحة، والتقليل من ضرورة الاعتماد على المصادر الخارجية ـ مثل الولايات المتحدة الاميركية ـ في حالة اندلاع القتال على نطاق واسع في المنطقة. ويستفاد من المصادر الاسرائيلية أن التخفيضات في ميزانية الدفاع أدت الى انخفاض في مستوى المخزون الاستراتيجي. ويبدو أن الاستقطاعات الاخيرة أدت الى تخفيضات جديدة في هذا المخزون، وفقاً لما جاء على لسان وزير الدفاع، اسحق رابين[٢٤]. كما يشير الجنرال افرايم لابيد الى ان العقيدة الادارية تتطلب مستويات تخزين خاصة، ولكن الاقتطاعات تؤدي الى ضرورة سحب المعدات من المخازن أكثر من شراء معدات جديدة، وهكذا يستقطع من التخزين الاحتياطي[٢٥].

تتضح أهمية مستوى تخزين الاحتياطيات من الاحتياجات من ان قدرة اسرائيل على استمرار ادارة الصراع المسلح دون الحاجة الى معونة خارجية عاجلة تتوقف عل مستوى هذا المخزون؛ أي ان انخفاض هذا المستوى يعني ان اسرائيل تستطيع ان تعتمد على ذاتها في ادارة الصراع المسلح زمناً أقل مما كانت تستطيع من قبل، ويجعلها أكثر تبعية، بشكل عام، الى المصادر الخارجية ـ الولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة ـ . وتزداد هذه التبعية في ما يتعلق بادارة الصراع المسلح. ويجدر بنا، هنا، أن نتذكر ان اسرائيل قد سعت، بعد العام ١٩٧٣، الى ان تخفض من هذه التبعية من طريق رفع مستوى تخزين الاحتياطي من الاحتياجات. ويثير هذا الامر دور الاتفاق الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، وما يمكن ان يقدمه من احتياطي للمخزون الاسرائيلي؛ اذ تشير أغلب المصادر الى ان الاتفاق يشتمل على ضمان عناصر جمع تخزين الاسلحة ومعدات اميركية في اسرئيل[٢٦]. الا ان هذا يعني امكان تزويد اسرائيل بالاسلحة بسرعة، وبسهولة، من المخزون الاميركي على أرضها، ولكنه يضع اسرائيل، في الوقت عينه، تحت السيطرة الاميركية الكاملة.

تأثرت القاعدة الصناعية الحربية الاسرائيلية في اعقاب التخفيضات التي أدخلت على ميزانية الدفاع، نتيجة لتغير أسلوب القوات المسلحة الاسرائيلية في الحصول على أسلحتها. فكما يصرح بعض مسؤوليها بدون مواربة، فان التأثير، هنا، مباشر لأن الاموال المفترض ان ترصد للشراء غير متوفرة. ونتيجة للمساهمة المادية لبرنامج الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) ، وبند القروض في هذا البرنامج لمشتريات الدفاع الاسرائيلي، وكذلك نتيجة لقيود الميزانية، فان مشتريات الاسلحة والمعدات تتجه بعيداً من الشركات المحلية. فأرصدة برنامج الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الاجنبية موجودة للشراء من الخارج، ولكن ليس هناك رصيد «وطني» للشراء من الصناعة العسكرية الاسرائيلية، مما يعني انتقال المشتريات الى ما وراء البحار بدلاً من المشتريات المحلية التي كان ينبغي ان

تكون اكثر اقتصادية. الا ان هناك آثاراً أكثر خطورة؛ فطالما أن القوات المسلحة الاسرائيلية، باعتبارها العميل التقليدي لهذه الصناعة، لا تدفع برامج البحوث والتطورات الى امام، فلا ينتظر ان تبادر هذه الصناعة بتقديم نظم جديدة. أما اذا طورت الشركات نظماً جديدة معتمدة على مواردها الذاتية، فمن المتوقع ألا يهتم بها العملاء الاجانب بدرجة كافية، وبالتالي لا يسعون الى الحصول عليها، لأنها ليست في الخدمة في جيش الدفاع الاسرائيلي ذاته. ويرى مسؤولو الصناعة الحربية الاسرائيلية ان جاذبية معداتهم، في ما وراء البحر، لم تكن ترجع الى السعر المنافس، وانما الى ان تلك المعدات قد أثبتت صلاحيتها في اثناء القتال الفعلي[٢٧].

ويرى رئيس هيئة وزراة الدفاع للمساعدات الاجنبية العسكرية والصادرات الدفاعية «سيبات»، تسفي رويتر، ان زيادة الصادرات الدفاعية مطلوبة للمحافظة على كل من قدرة الصناعة الاسرائيلية على الانتاج الغزير، بمعنى منع غلق خطوط الانتاج كنتيجة لنقص طلبيات جيش الدفاع الاسرائيلي ومنع تسريح الافراد المدربين، وكذلك القدرة على الاستمرار في برامج البحوث والتطورات، سواء أمحلياً كان أو بالمشاركة مع شركات أجنبية. ويشير رويتر الى ان المعدات الاسرائيلية كانت تطور في الماضي وفقاً لمطالب جيش الدفاع الاسرائيلي، بصفة رئيسة، ولمطالب سوق التصدير، بصفة ثانوية. ويثور، الآن، سؤال حول ما اذا كان من الواجب ان تطور هذه المعدات لسوق التصدير، بدون اعتبار لجيش الدفاع الاسرائيلي.

على ان التهديد ليس نظرياً. فقد اضطرت مؤسسات عسكرية اسرائيلية كثيرة الى تسريح بعض أفرادها؛ وباقي المؤسسات مهدد بذلك. وفي ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، استقال رئيس مجلس ادارة أحواض السفن الاسرائيلية، مردخاي تسيبوري، مع أربعة من اعضاء مجلس الادارة، قائلين ان الحكومة فشلت في مساندة احواض السفن التي تمتلكها، وتواجه صعوبات شديدة في الوقت عينه. ويشير بعض المصادر الى ان هذه الاحواض مدينة بثلاثين مليون دولار، وهي مرتبطة بجسم زورق الصواريخ «سعر ـ ٥» الذي لم يكتمل، والذي ليس لدى الاسطول رصيد ليشتريه. ونتيجة لذلك، فقد ألغيت طلبية أجنبية لزوارق الصواريخ، اذ يشكك العميل الاجنبي في مستقبل أحواض السفن، بينما يبقى مشروع بناء الغواصات المخطط على أساس التمويل الاميركي، والذي اتفق عليه مبدئياً في اثناء زيارة وزير البحرية الاميركية، جون لهمان، في السنة الماضية، مجهول المصير[٢٨].

يبقى بعد ذلك التأثير غير المباشر للازمة الاقتصادية في القدرة الدفاعية الاسرائيلية، وهو ما يتعلق بالهجرة. فالحكومة الاسرائيلية تعمل جاهدة على منع ـ بل ربما ترفض ـ أي زيادة في معدل البطالة، حتى ولو أدى ذلك الى تسهيل مرحلة ضبط الاقتصاد الاسرائيلي. وهي في ذلك تهدف، أساساً، الى المحافظة على صورتها النشطة والمشرقة أمام يهود الخارج. وهكذا تحافظ على طريق الهجرة الى اسرائيل، وتحاول ان تقطع الطريق على الهجرة المضادة من اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فان الواقع الحالي يشير الى ان هناك اعداداً من الذين يغادرون اسرائيل أكثر من اعداد اولئك الذين يهاجرون اليها[٢٩]. واستمرار هذه المعدلات يقلص من الوعاء البشري الذي تحصل القوات المسلحة الاسرائيلية على احتياجاتها من القوة البشرية منه. وقد يؤدي، على المدى الابعد، الى تقليص حجم القوات المسلحة الاسرائيلية وزيادة اعتمادها على التكنولوجيا بدلاً من البشر.

ماذا يعني هذا؟

ان هذه الدراسة لا تهدف الى طمأنة أحد الى ان القوات المسلحة الاسرائيلية في طريقها الى الزوال، أو انها اصبحت من الضعف بحيث يسهل التغلب عليها. فما زال الامر بعيداً، بدرجة كبيرة، من ذلك الوضع. وربما لا يكون الوضع في بعض البلاد العربية أفضل حالاً، بل ربما هو أسوأ. ولكن هذا يعني، بالدرجة الاولى، أن القوات المسلحة الاسرائيلية تواجه مصاعب شديدة نتيجة للأزمة الاقتصادية، وان الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها اسرائيل انما تهدف الى اقالة الاقتصاد الاسرائيلي من عدمه. وان استمرار هذه المصاعب يمكن أن يشكل ضغطاً خانقاً على القدرات العسكرية للقوات الاسرائيلية يؤدي الى تصاعد تدريجي في حال الوهن الذي اعترى هذه القوات، وانهيار لقدراتها على المدى المتوسط أو البعيد. كما تشير هذه الدراسة، أيضاً، الى انه اذا كان يمكن اعادة تنشيط هذه القوات بتحسن الموقف الاقتصادي لاسرائيل، الا ان هناك اموراً لا يمكن استعادتها، وخاصة ما يختص بالقاعدة الصناعية الحربية لاسرائيل في فترة الازمة، وفي ما يختص بالعناصر المعنوية التي انهارت أمام المطالب المادية، اذ يصعب استعادة القيم التي أصابتها الشروخ. ولتوضيح ذلك، فاننا لو تصورنا ان اسرائيل تمكنت من الخروج من أزمتها، وانها استطاعت ان تستعيد الافراد الذين اضطرت الى تسريحهم، أو اضطروا هم الى الاستقالة لتلبية مطالبهم ومطالب أسرهم المادية، فانهم، بعد عودتهم، لن يكونوا بالقيم عينها التي كانوا عليها قبل تركهم الخدمة، كما لن يكونوا بالخبرة ذاتها.

---

(١) "The Middle East and North Africa", *The Military Balance 1985 - 1986,* 1985, p. 77.

(٢) "Israel: The New Shekel Of An Assisted Economy", *Arab News & Reports,* 16 - 31/12/1985, p. 22.

(٣) Collins Dunns, Michael; "Israel Tightens the Belt", *Defence & Foreign Affairs,* Feb. 1986, p. 8.

(٤) "Israel: The New Shekel...", ***op.cit.,*** p. 23.

(٥) "Israel Tightens the Belt", ***op.cit.,*** p. 8.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٨.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٨ ـ ٩.

(٨) «بعض آثار تخفيض ميزانية الدفاع الاسرائيلية»، **النشرة الاستراتيجية** (لندن)، المجلد ٥، العدد ٢٣، ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، ص ١٢.

(٩) "The Middle East and North Africa", ***op.cit.,*** pp. 69 - 88.

(١٠) النشرة الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١١) "The Middle East and North Africa", ***op.cit.,*** pp. 77.

(١٢) **المصدر نفسه**.

(١٣) "Israel Tightens the Belt", ***op.cit.,*** p. 8.

(١٤) النشرة الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٥) "The Middle East and North Africa", ***op.cit.,*** pp. 77.

(١٦) انظر النشرة الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢. و "Israel Tighten the Belt", ***op.cit.,*** p. 9.

(١٧) النشرة الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(١٨) يمكن تحقق ذلك بمقارنة مجلد *Military Balance* للسنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، بمجلد السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥.

(١٩) "Israel Tightens the Belt", ***op.cit.,*** p. 9.

(٢٠) يوسف ولتر، «الجيش النظامي: سقط قناع الخجل والحديث عن الرواتب لم يعد داخل الغرف الخاصة»، **معاريف**، ١٣/١١/١٩٨٥.

(٢١) يوسف ولتر «يؤلمني التخلي عن الجيش، ولكن هل يجب ان أعيش محطماً براتب كهذا؟»، **معاريف**، ٧/١١/١٩٨٥.

(٢٢) "Israel Tightens The Belt", ***op.cit.,*** p. 8.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) النشرة الاستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢.

(٢٥) "Israel Tightens The Belt", ***op.cit.,*** p. 8.

(٢٦) وحيد عبدالمجيد، «الاتفاق: الابعاد وردود الفعل»، **المنار** (باريس)، العدد الاول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، ص ٤٧.

(٢٧) "Israel Tightens The Belt", ***op.cit.,*** p. 8 - 9.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) "Israel: The New Shekel of An Assisted Economy", ***op.cit.,*** p. 23.

الهستدروت وتزييف نضال الطبقة العاملة

محمد الجندي

ليس في نيتنا هجاء الهستدروت، فقد هجاها آخرون كثيرون، وربما بعض الهجاء تعتبره هي مديحاً. فالقول، مثلاً، إنها متحالفة مع الامبريالية وتساعد في تنفيذ مخططاتها المضادة للثورات، في افريقيا، واميركا اللاتينية خصوصاً، يمكن ان تراها مديحاً مع تسمية التحالف والامبريالية تحالفاً مع الغرب، او مع «العالم الحر»، ومع تصنيف ذلك في اطار خدمة المصالح «القومية» والاقتصادية للصهيونية الدولية ولاسرائيل.

الغاية، هنا، هي الكشف الموضوعي، عبر نموذج الهستدروت ـ التي ليست مقصودة بذاتها ـ عن آلية قيام البرجوازية بانشاء تشكيلات شبه عمالية، او شبه «ثورية»، ثم بتسخير هذه التشكيلات في مخططاتها المعادية للعمال.

هذه الآليـة هي تنفيذ متطور، ويتطور اكثر فاكثر، لفكرة المصرفي الاميركي جي غولد (١٨٣٦ ـ ١٨٩٢)، المضارب والمتلاعب الكبير في البورصة، وباني الخطوط الحديد، الخ. لقد قال انه يستطيع ان يستأجر نصف العمال، ليقتلوا النصف الآخر.

البورجوازية الدولية لاتقول ذلك، وانما تفعله، وبأساليب متقنة.

طبعاً، هذا الموضوع له جوانب عديدة، ويحتاج الى استطرادات طويلة؛ ولكن سنكتفي ببعض النقاط، التي نراها اساسية.

□ على الرغم من ان النضال البروليتاري في القرن التاسع عشر لم يحقق انتصارات حاسمة، فانه حقق مكتسبات اصلاحية عديدة، وجسد تنظيماً واسعاً، وزخماً كفاحياً، تنامى في القرن العشرين، وانجز خلاله انتصاراته التاريخية المعروفة.

لكن ربما كانت الامور أفضل بكثير، لو لم يحدث، حتى نهاية القرن التاسع عشر، خلل كبير في احزاب الديمقراطية ـ الاشتراكية (او الأصح: الديمقراطية ـ الاجتماعية)، وهي الاحزاب التي كانت، اجمالاً، تقود الطبقة العاملة.

نركز، هنا، على الخلل الموضوعي، لا الخلل النابع من اسباب ذاتية، مثل الانتهازية التي يمكن ان توجد في كل زمان ومكان.

والخلل المـوضوعي هو، في رأينا، عدم تبلور تصور واضح تماماً حتى ذلك الوقت حول

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٤ ـ ١٦٥، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٦

كيفية سيادة الطبقة العاملة في االمجتمع. هل يمكن تصور المجتمع دون سيادة البورجوازية؟ ماذا يحل، اذاً، بالتطور الذي انجزته الرأسمالية؟ وهل يتخلى عنه الانسان بسهولة؟

طبعاً، الربط بين التطور وسيادة البورجوازية في المجتمع هو مغالطة كبرى، نابعة من ايحاء البورجوازية ذاتها، من ناحية، ومن المنظر البائس لشرائح المجتمع الفقيرة، من جهة اخرى.

ان الذين يقومون بتطوير المجتمع الرأسمالي ليسوا الرأسماليين، الذين قد يكونون اجهل الناس بالتطور، وبآفاقه، وانما العمال، من جهة، والعلماء والتكنولوجيون في كل مجالات المعرفة والنشاط الانسانيين، من جهة أخرى. وهؤلاء واولئك، إما ان يعملوا مأجورين عند حفنة من الرأسماليين، ويكون نشاطهم مكرساً لخدمة مصلحة الأخيرين الانانية، التي تتعارض، في أغلب المجالات، مع مصلحة المجتمع، أو ان يعملوا لمصلحة المجتمع، ويمثلوا بذلك سيادة الطبقة العاملة.

لكن كيف يُنظَّم عمل القوى البشرية، التي ذكرناها، لمصلحة المجتمع، من دون افتراض وجود الرأسمالي؟ هذا ما لم يكن يبدو ممكناً، خصوصاً بعد الضربات التي تعرضت لها الطبقة العاملة في اكثر من مكان.

حتى اليوم، ورغم تجارب الاشتراكية العلمية، التي نجحت نجاحاً هائلاً، توحي البورجوازية العالمية وأدواتها، بمختلف الاشكال والاساليب، بأن سيادة الطبقة العاملة، بمعنى اقامة الاشتراكية العلمية في المجتمع، هي غير ممكنة، والعمل في اتجاه ذلك يعود بـ «الأضرار» الواسعة الاجتماعية ـ الاقتصادية على المجتمع.

□ واذا كان يبدو في نهاية القرن التاسع عشر، لدى الديمقراطيات الاشتراكية، ان انجاز الثورة البروليتارية هو امر صعب، او غير ممكن، فما عسى الممكن ان يكون؟

هنا تعددت الاجتهادات وسارت في المناحي التي نعرفها، او نعرف شيئاً عنها. وكان الذين يقومون بالاجتهاد، عملياً، هم الانتلجنسيا، عوضاً عن البروليتاريا.

المنحيان الاساسيان اللذان سارت فيهما الاجتهادات، غير المنحى الثوري طبعاً، في نهاية القرن التاسع عشر، هما: منحى المصالحة الطبقية، ومنحى تجنيد العمال في المسألة القومية.

المنحيان يأخذان، على أرض النظرية والواقع، أشكالاً مختلفة، ويعنيان، في الجوهر، الحاق الطبقة العاملة بقيادة البورجوازية.

المصالحة الطبقية (او السلام الطبقي)، لا تعني هنا، مطلقاً، ان ثمة فئتين تتصارعان، ووصلتا، او يجب ان تصلا، الى حل وسط.

الصراع الطبقي هو صراع تاريخي، وليس صراعاً آنياً، وسيبقى، شاء المرء أم أبى، ما دام هناك في المجتمع مستغِلون ومستغَلون. ومثلما بقي الصراع يأخذ مختلف الاشكال في مجتمعات العبودية والاقطاعية، حتى زال وجود العبيد والاقنان والاقطاعيين (بالمعنى القديم) في المجتمع الرأسمالي، فانه سيبقى حتى يزول استغلال العمل البشري من قبل الرأسمالي، أي حتى تزول صفة الرأسمالي كرأسمالي، في المجتمع اللاطبقي.

العمال والرأسماليون هم في الحالة الطبيعية متعاونون، وفي حالة «سلام». الأولون ينتجون للآخرين، والآخرون يحصلون على ارباحهم، التي يريدونها. الرأسمالي لا يستأجر

عاملاً لديه، إلا اذا كان راضياً عنه، وإلا اذا ملأ استمارات تزداد تفاصيلها مع الزمن، وتتناول كل علاقاته، وكل اوضاعه، وكل حركات وسكنات روحه؛ فالرأسمالي «راض» عن عامله، والعامل مضطر لـ «يرضى» عن عمله لأنه من دون ذلك يموت جوعاً. لكن علاقة الاستغلال هي شاذة انسانياً، وتفرض الصراع، مهما تطور «السلام» بين الطرفين. إذا قلنا بـ «السلام الطبقي»، لا نلغي «الصراع الطبقي»؛ لان هذا ناجم عن الشذوذ في العلاقة الانسانية بين المستغِلين والمستغَلين، ولا يهدأ، الا بزوال ذلك الشذوذ. والشيء ذاته، اذا قلنا بـ «السلام» بين الورم الخبيث والجسم؛ فلا يؤدي ذلك الى عدم تفاقم المرض، ولا الى عدم ضرورة أحد حلين: إما الانقاذ الجراحي، او الموت.

كانت مهمة الديمقراطيات ـ الاشتراكية التاريخية هي، بالضرورة، قيادة النضال الطبقي للطبقة العاملة، أي القيادة الانسانية الارادية الواعية لحركة الطبقة العاملة ضمن معطيات الصراع الطبقي التاريخية نحو تحرير ذاتها من الاستغلال الرأسمالي.

العنف هو أحد اشكال النضال الطبقي التاريخي، وفي مراحل معينة منه. وهو، فوق ذلك، وسيلة محض دفاعية لدى الطبقة العاملة، بعكس ما تحاول البورجوازية الايحاء به. الرأسماليون هم المعتدون على العمال دوماً، مثلما كان السادة الاقطاعيون المعتدين على العبيد والاقنان دوماً. لكن كان اعتراض العبيد على الظلم، وتمردهم عليه، هو، في عرف القانون الاقطاعي، اعتداء على سيادة الاقطاعيين، لا على الاقطاعيين؛ والفارق كبير. كذلك اعتراض العمال على الاستغلال الرأسمالي، وتمردهم عليه، هو، في نظر القانون البورجوازي، اعتداء على سيادة البورجوازية، ولذا يستحق كل عقوبة.

لذا، المناداة بـ «السلام الطبقي»، انطلاقاً من ان العنف هو سلاح الطبقة العاملة في حركتها التاريخية، تقع في خطأ كبير ناجمة عن وهم بورجوازي. عندما يُضرب العمال من أجل مطلب نقابي، أو سياسي، تلجأ الدولة البورجوازية الى كل انواع القمع، فمن يكون المعتدي حينئذٍ؟ ومن يكون العنف وسيلته الدائمة؟ الاضراب هو حق ديمقراطي للعمال؛ كذلك عقد الاجتماعات؛ كذلك الانتماء الى أحزاب بروليتارية. ولكن ما هو موقف الحكومة البورجوازية، عموماً، من هذه الحقوق «الديمقراطية»، «السلمية»؟ القمع، أي العنف، الذي يتراكم، حتى يولد ردة فعل من نوعه، هي، ان انتصرت، تعمل على المصالحة، وان انهزمت تتعرض للانتقام المريع، واحياناً لابادة العناصر الثورية. الامثلة التاريخية، والواقعية، على ذلك لا حصر لها.

ومثلما أن قيادة الديمقراطيات ـ الاشتراكية لنضال الطبقة العاملة ما كان يمكن ان يعني التحرك الطائش الأهوج، كذلك، فان انتهاجها طرق «المصالحة الطبقية» ما كان يمكن ان يعني التعقل والرزانة، وانما ما عناه، ويعنيه، هو فقط التسليم بالقيادة البورجوازية للمجتمع، ووضع الذات بشكل مقصود، أو غير مقصود، في خدمة تلك القيادة.

□ قلنا، ان المنحى الثاني، الذي سارت فيه الاجتهادات الديمقراطية ـ الاشتراكية في نهاية القرن التاسع، هو منحى تجنيد العمال في المسألة القومية، وهو ليس منحى بديلاً من الاول، وانما هو مرافق له، وربما ناتج عنه.

ليس الجدل، هنا، في كون الطبقة العاملة لديها مستوى عال من العواطف القومية. وفي كون المصلحة القومية هي مصلحتها، وفي كونها كانت وقوداً اساسياً للمعارك، التي وقعت باسم المصالح القومية، طيلة عصور سيطرة البورجوازية، وعلى مستوى العالم كله. انما

الجدل يتركز في السؤال التالي:

هل البورجوازية هي القيادة القومية؟ وهل هي التي تجسد المصلحة القومية؟

هذا الوهم هو الذي جر، ويجر، كوارث عالمية، لا حصر لها. لو كان من الممكن، جدلاً، ان تقف الطبقة العاملة الأوروبية أيام الحرب العالمية الأولى، وتقول لحكوماتها، لا علاقة لنا بحربكم، فهل كانت الحكومات البورجوازية قادرة، حينذاك، على القيام بتلك الحرب المدمرة؟ لو كان من الممكن، أيضاً، ان تقف الطبقة العاملة في المانيا النازية، أيام الحرب العالمية الثانية، وان تقول لحكومة بلادها، لن نشارك في الحروب العدوانية، المخطط لها، فهل كانت وقعت كوارث الحرب العالمية الثانية؟ هذا النوع من الاسئلة يمكن تكراره، إلى ما لا نهاية.

القيادة البورجوازية تجسد الخيانات القومية بكل صورها، بصورتها المطلقة، باعتبارها تتحرك ضد مصلحة البلاد في الاتجاهات كافة، وبصورها التفصيلية، باعتبارها تتواطأ مع أي عدو، إذا اقتضت مصلحتها الانانية ذلك.

الممثل للمصلحة القومية هو الطبقة العاملة، لانها تمثل المصلحة في تطور البلاد، وفي صيانة ثرواتها وبيئتها والحياة الطبيعية فيها، وفي تنظيم مجتمعها، وازالة الاستغلال، والتفرقة العنصرية، وغيرها فيه، الخ.

والطبقة العاملة تمثل مصلحة البلاد القومية، إذا كانت البلاد متعرضة للعدوان، أو مستعمرة، وذلك لانها تؤلف وقود الدفاع عنها.

ولكن لا يمكن للطبقة العاملة، ان تمثل المصلحة القومية بأيّ من معانيها الشوفينية؛ فليس لها أي مصلحة في العدوان على الشعوب الاخرى، ولا في اضطهاد قوميات أخرى صغيرة، او كبيرة، ولا في اساءة الجوار، وخلق توترات مع شعوب أخرى، الخ. المصلحة، في كل ذلك، هي مصلحة لا وطنية، وهي، فقط، مصلحة للبورجوازية. هي لا وطنية، لأن العداء للآخرين والعدوان عليهم، لا بد من ان يقابل بالمثل، وان يؤلف ذلك خطراً دائماً مسلطاً على البلاد؛ وهي فقط للبورجوازية، لأن مصلحة الطبقة العاملة هي في التعاون على أوسع نطاق ممكن، لا في التنافر. التعاون معناه العمل للتطور الانساني المشترك، ولتبادل المساعدة، لا لتبادل التدمير. تزدهر كل الشعوب معاً بالتعاون، وتدمرها جميعاً الحروب، والعداوات. من الواضح، اليوم، أن شعب في اطار مختلف الانظمة الاجتماعية القائمة، لا يستطيع ان يبقى منغلقاً على ذاته، ومصلحة الطبقة العاملة هي في ان تكون علاقة الشعوب القسرية، التي لا بد منها، هي: أولاً، علاقة عدم استغلال؛ ثانياً، علاقة سلم وتعاون.

العكس هي علاقة شاذة، تأتي بالصراعات، وتأتي بالتدمير المتواصل للطبقة العاملة (بمعناها الموسع) في كل الاطراف.

من هنا يأتي كون المصلحة القومية، الممثلة بمصلحة الطبقة العاملة، هي مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بالأممية.

تغالط البورجوازية بان الاممية هي نقيض للقومية. الواقع هي نقيض لاستغلال القيادات البورجوازية وأطماعها الأنانية فقط.

ليس معنى الاممية، أبداً، ان يمد المرء يده مسالماً لمن يعتدون عليه، ولا ان يتخلى عن قيمة الثقافة والروحية، إلا في اطار التطور الانساني الشامل (هناك فارق كبير بين الحفاظ على القيم، وبين الجمود الحضاري...). الأممية هي الافق الأوسع للتطور العالمي، هي خط

التحـول المستمـر من الاقليميات الضيقة الى الاتصال الأوسع، والتفاعل الأوسع، وربما الانصهـار في بنى جديـدة أوسع فأوسع؛ هي، أيضاً، أفق نضالي، فالشعوب المضطهدة، والمعتدى عليها، ما كان يمكن، ان تتحرك، وتتحرر، جزئياً او كلياً، لولا التعاون الاممي؛ وهي، كذلك، افق لتطور نواظم العلاقات الدولية الحالية، تطوراً نوعياً، فتزول النواظم النابعة من علاقـات الاستغلال والسيطرة والاستعمار، الخ، لتحل محلها النواظم التي تبين التجربة الانسانية أنها ضرورية من أجل المصير الانساني المشترك. لنتصور هيئة الأمم المتحدة، وقد تحولت الى جهاز دولي اكثر انجازاً بكثير مما هو عليه حالياً، ويقوم بشكل اكمل، فأكمل، دون تنـاقضات داخلية أساسية، بمهامه المختلفة في تطوير كل جوانب الاقتصاد، وكل جوانب الثقافة والتعليم، في العالم كله؛ ألا تُحل، حينئذٍ، جميع مشكلات العالم آلياً؟

مصلحة الطبقة العاملة القومية تسير في خط واحد مع الاممية البروليتارية. فالنضال البروليتاري لا ينفصل والمصير الاممي البروليتاري لا ينفصل.

لكن طرحت بعض فئات الديمقراطيات ـ الاشتراكية، في نهاية القرن التاسع عشر، خطاً «قومياً» ماركسياً، كان يختلف توظيفه، واطاره النظري بالتالي، من مكان لآخر. وظّف من أجل مسـاعدة الحكومات في حشد العمال للحرب، ومن أجل تأجيل النضال البروليتاري باسم معركة قومية ما، ومن أجل صياغة ديماغوجيات مختلفة، أدت، فيما أدت اليه، الى مختلف الفاشيات، التي ظهرت فيما بعد.

□ ربما يمكن تصنيف التحرر الوطني، الذي ظهر بصورة خاصة في القرن العشرين، ضمن اطار المنحى القومي الذي مررنا عليه بسرعة. في ذلك شيء من التوسع، لان التحرر الوطني ليس لديه، دوماً، ادعاءات ماركسية، ولكنه يؤلف تطوراً تقدمياً، اجمالاً، تحت قيادة، غالباً بورجوازية؛ فهو «قومي» ـ تقدمي.

النقطة الهامة، هنا، هي معرفة من أين تأتي تقدمية «التحرر الوطني»؟ انها تأتي، في الواقـع، من أمرين: الاول هو التناقض مع الاستعمار، او الامبريالية؛ والثاني كونه يفتح المجال لتطور ديمقراطي لشعوب العالم؛ فالشعوب المستعبدة لا تستطيع ان تشارك في رسم المصـير العـالمي: الآخـرون يتكلمون ويتحركون باسمها؛ اما الشعوب المتحررة، الصغيرة والكبيرة، فقد صارت اعضاء في الاسرة الدولية، وتساهم، الى هذا الحد او ذاك، في مختلف المجالات.

حتى يكون «التحرر الوطني» تقدمياً، يجب ان يكون معادياً للاستعمار، أو للأمبريالية. وبغير ذلك لا يفقد صفته التقدمية فحسب، وانما حتى هويته كـ «تحرر وطني». والاستعمار لا يمكن ان تقوم به سوى دولة رأسمالية متطورة، او يقع المرء في مغالطات سخيفة، مثل «الاستعمار الفلسطيني» للبنان، او للمسيحيين؛ او «الاستعمار الهندي» للسيخ، الخ. فلا الفلسـطينيـون، ولا الهنود، بقادرين على ان يستعمروا؛ والحركات اللبنانية الموجهة ضد الفلسـطينيين، او السيخية ضد الهنود، لا علاقة لها بالتحرر الوطني، من جهة، وموجهة ومغذاة من قبل الاستعمار، من جهة اخرى.

هذا لا يعني، مثلاً، فقدان حق السيخ بالنضال من أجل رفع المظالم الشوفينية التي يتعـرضـون لهـا، ولكن من خلال الكفـاح الديمقـراطي والبروليتاري على مستوى الهند بمجموعها؛ أما تجزؤ الهند الى دويلات طائفية صغيرة، فهو هدف رجعي وامبريالي في الوقت

ذاته.

الواقع، ان هذا الموضوع له اهمية كبرى ودولية، ويحتاج الى حديث طويل مستقل ويهمنا منه، هنا، كون ادعاءات «التحرر الوطني»، تكون كاذبة بمجرد الارتباط بالاستعمار، أو بالامبريالية.

من جهة أخرى، يفقد «التحرر الوطني» تقدميته، حالما ينجز مهمته في تحقيق الاستقلال الوطني، إلا إذا استمر في عدائه للامبريالية. قيادة «التحرر الوطني» يمكن ان تكون بورجوازية، او ديمقراطية ثورية، وستكون هي، بطبيعة الحال، قيادة الدولة الفتية المستقلة. فإذا كانت بورجوازية، تكون، بالضرورة، من النوع المتخلف، وتنتهج على الصعيد الداخلي سياسة رجعية، وعلى الصعيد الخارجي سياسة اعادة الارتباط بالاستعمار الجديد. أما إذا كانت ديمقراطية ـ ثورية، فيمكن ان تحقق الكثير، أو القليل، من الانجازات التقدمية حسب حجم القوى الثورية في البلاد، وكفاءتها، ودرجة تنظيمها، وعلاقتها بالقوى البروليتارية الاممية.

النقطة الهامة، التي نريد الوصول إليها، هي أن الاستقلال الوطني ليس، أبداً، بمثابة شهادة حسن سلوك لقيادة البلد المستقل. هذه القيادة يمكن ان تكون رجعية، ولا بد من ان تتناقض، عاجلاً أو آجلاً، مع قوى البلاد الثورية؛ ويمكن ان تكون ثورية، الى هذا الحد أو ذاك، وتسير في منحى تقدمي، او تقدمي نسبياً. أيضاً، ان المقياس في ذلك هو مدى علاقة هذه القيادة بالامبريالية.

□ الآن، إذا قمنا بتجنيد الطبقة العاملة، أو الفقراء عموماً، في المنحى القومي، فيعني ذلك أحد أمرين: الاول، اما في كوننا نستند الى مشاعر الجماهير القومية من أجل تعبئتها في سبيل هدف تاريخي تقدمي؛ والثاني، اما في كوننا نريد نقل نضال الجماهير البروليتاري الى الخط القومي.

لنبدأ بالامر الثاني. قبل أي خطوة، يجب ان يكون واضحاً لدينا أن النضال البروليتاري للجماهير ليس فقط غير متناقض مع المصلحة القومية للطبقة العاملة، وانما متضمن لها تماماً، ولكن عبر أفق أوسع، اجتماعي ـ سياسي، من جهة، وأممي، من جهة أخرى.

إذن، ما الغاية من نقل النضال الى الخط القومي؟

الغاية هي، غالباً، ذات شقين: الأول، اعطاء «المصلحة القومية» الطابع الشوفيني؛ والثاني حجب رؤية «الأفق الأوسع» بالنسبة إلى الجماهير.

اذن الغاية بشقيها تنبع من «المصلحة البورجوازية»، لا «المصلحة القومية»؛ لأن الشوفينية لاحقة بالبورجوازية، من جهة، ولأن «الأفق الأوسع» الذي يعني بناء الاشتراكية العلمية وسيادة الطبقة العاملة، ولا تعمل على حجبه سوى البورجوازية، من جهة أخرى.

اذا وضعنا هذا في بالنا وانتقلنا إلى الامر الاول، فيمكن القول إن الاستناد الى مشاعر الجماهير القومية من أجل تعبئتها في سبيل هدف تاريخي تقدمي، وهو، في الدرجة الأولى، «التحرر الوطني»، وتأتي بعده مقاومة الفاشية أو النضال في سبيل تحقيق انجازات ديمقراطية، الخ، هو (اي الاستناد) مبرر تماماً. ولكن ألا تفي التعبئة البروليتارية بالغرض؟ طبعاً تفي. غير أن المرحلة التاريخية قد لا تجعل التعبئة البروليتارية، بالحجم الكافي، ممكنة. وفي هذه الحال، لا بد من التحالف مع القوى غير البروليتارية؛ مع القوى الوطنية. هذا،

أيضاً، مبرر وضروري، ولكن يعني، في الوقت ذاته، ان المنحى القومي، في كل الافتراضات، يتضمن التعبئة البورجوازية للطبقة العاملة، ولا يمكن، والحال هذه، ان يكون تقدمياً إلا في المراحل التاريخية التي تؤلف فيها مساهمة البورجوازية فعلاً تقدمياً في حركة التاريخ، أي إلا في مراحل «التحرر الوطني» ومراحل مقاومة الرجعيات الأشد، أي الفاشية والاقطاعية، الخ.

□ علاقة الرجعية اليهودية في اوروبا الشرقية والوسطى بالمخابرات الغربية، وخصوصاً البريطانية، ترجع الى زمن طويل. ولكن بعد ان انشئت التنظيمات الصهيونية الأولى صارت هذه العلاقة منظمة، ووثيقة، ومؤثرة في الاحداث.

خيوط هذه العلاقة غير معروفة بوضوح، وان كان من الضروري التحري عنها، واستقصاؤها، نظراً لأهميتها التاريخية، من جهة، ولدورها في الأحداث العالمية التالية، من جهة أخرى. واذا كانت الخيوط المذكورة غير معروفة، فان آثارها معروفة، من خلال الثورات المضادة، او محاولات الثورات المضادة، التي كانت أوروبا الشرقية والوسطى مسرحاً لها.

ركبت التنظيمات الصهيونية السرية والعلنية موجتين مترافقتين: الاولى هي الموجة الدينية، الرجعية بشكلها ومضمونها؛ والثانية هي موجة الدفاع عن النفس ضد معاداة السامية، وضد التمييز العنصري ويمكن ان تقع ضمن أحد اطارين: الأول ليبرالي ـ ديمقراطي، ويكون تقدمياً في الوقت عينه؛ والثاني طبقي ـ بروليتاري، ويجب التدقيق كثيراً في معناه من أجل تقويمه.

يمكن ان يكون الدفاع عن النفس ضد العنصرية ضمن الاطار الطبقي البروليتاري ثورياً، إذا حقق الامور التالية:

١ ـ ان يكون مضمونه طبقياً ـ بروليتارياً فعلاً، أي يجمع بين النضال ضد العنصرية (وهو من نوع «التحرر الوطني»)، وبين النضال الطبقي من أجل مصير الطبقة العاملة (وهو، وحده، يعطي الصفة الطبقية ـ البروليتارية للنضال).

٢ ـ ألا يقع في نضاله ضد العنصرية في مطب العنصرية المضادة، أي ألا يقابل عنصرية الآخرين بعنصريته الخاصة.

٣ ـ ألا ينشئ حاجزاً عنصرياً بين نضاله الطبقي ـ البروليتاري، ونضال العنصر الآخر الطبقي ـ البروليتاري، أو حتى الديمقراطي.

٤ ـ أن ينتهي نضاله ضد العنصرية آلياً بانتهاء التمييز العنصري؛ بمعنى ألا يُتَّخذ النضال ضد التمييز العنصري ذريعة من أجل نشاطات أخرى، لا علاقة لها بذلك.

٥ ـ ألا يتحالف في النضال ضد العنصرية مع رجعيته، وبورجوازيته، لان معاداة الرجعية والبورجوازية للعنصرية هي ذاتها، قائمة على اساس عنصري، ولذا يختلف مضمونها عن معاداة الطبقة العاملة للعنصرية؛ ولأن التحالف مع الرجعية والبورجوازية، في هذا المجال أو غيره، يبعد الطبقة العاملة من النضال الطبقي ـ البروليتاري، وقد يُفقِد نضالها ضد العنصرية لا ثوريته فحسب، وانما تقدميته أيضاً.

في المقابل، بمقدار ما يبتعد التنظيم الذي انشئ بقصد الدفاع عن النفس ضد التمييز العنصري عن المضمون الثوري، ينتقل الى الحيز الديمقراطي ـ التقدمي، ثم يفقد تقدميته، ويتحول الى الحيز الرجعي.

معنى ذلك أن تحركاً ما قد يبدأ تقدمياً، أو حتى ثورياً، ولكن يتحول، تدريجياً، الى رجعي؛

وهذا كثيراً ما يغيب عن اعتبار العديد من القوى الثورية الدولية.

بالنسبة الى التنظيمات الصهيونية، السرية والعلنية في أوروبا الشرقية والوسطى، فانها ركبت ـ كما قلنا ـ موجتين مترافقتين: الموجة الدينية الرجعية، وموجة الدفاع عن النفس ضد معاداة السامية. واستطاعت البورجوازية الدولية ومنها البورجوازية اليهودية، التي تؤلف القيادة الصهيونية، أن تصل بين الموجتين، وان تخلق من ذلك تركيباً تاريخياً، ليس غريباً في رجعيته، إذ يوجد منه الكثير، ولكنه غريب في لون قناعه، الرجعي والتقدمي، في الوقت عينه، وغريب في حرصه على اللونين، الرجعي والتقدمي معاً.

بوصل الموجتين المذكورتين أصبح الدفاع عن النفس ضد معاداة السامية دفاعاً عن النفس ضد «الاضطهاد القومي»، وأصبح الرد على ذلك، لا علاقة له بمعاداة السامية مطلقاً، وانما يتألف من بندين أساسيين: الأول، هو تحويل الرابطة الدينية، خلافاً لكل منطق، الى رابطة قومية؛ والثاني، الانطلاق من ذلك في بناء وطن قومي لليهود.

الموجة الدينية يمكن ان يصدر عنها ذلك؛ أما موجة الدفاع عن النفس ضد معاداة السامية، فكيف تحولت الى هذا الموقف؟

هنا دخلت ديماغوجية المنحى القومي في نهاية القرن التاسع عشر.

ففي اطروحات المنحى القومي المذكور، المعركة «القومية» لها الأولوية على المعركة الطبقية ـ البروليتارية، من جهة، والطبقة العاملة يجب ان تركز في خوض نضالها الطبقي على اطارها «القومي»، وأن تحافظ على هذا الاطار، من جهة أخرى. عليها ان تكون «قومية» أولاً، وماركسية ثانياً.

والصهيونية تطرح نفسها حركة «قومية» و«تحررية»، ولذا يمكن ان «تتحالف»، وفق ذلك المنطق، مع الطبقة العاملة اليهودية. هذه المغالطة الكبرى ضربت اسفينين كبيرين في كفاح الطبقة العاملة اليهودية: الأول هو أن عملاء الصهيونية قاموا بعمليات تخريب كبيرة داخل التنظيمات العمالية، وخصوصاً في تنظيمات الطبقة العاملة اليهودية، ونجحوا في حرف جزء من العمال عن نضالهم الطبقي، وفي تجنيدهم في الثورات المضادة؛ والاسفين الثاني هو ان الصهيونية استطاعات التغرير بعدد كبير من فقراء اليهود، وعمالهم، ومتوسطي الحال بينهم، وان تنقلهم الى فلسطين، حيث تعرضوا لمختلف صنوف الاستغلال، وحيث استخدموا حربة في مراحل الاستيطان والاستعمار الصهيوني، وحيث استخدموا، وتستخدم الآن ذريتهم، أداة رخيصة في يد الامبريالية الدولية.

□ استخدام الفقراء والعمال بشعارات خادعة في مخططات رجعية وبورجوازية متنوعة لم تنفرد به الصهيونية. فالبورجوازية الدولية تبني هياكل تنظيمية متنوعة في كل مكان في العالم الرأسمالي، وتكلفها بالقيام بمختلف المهمات القذرة، المضادة للثورات، ومنها ذات الطابع الاجرامي المباشر.

يساعد البورجوازية الدولية في ذلك قدرتها المادية الضخمة؛ فهي تستطيع، ان «تستأجر» نصف العمال... حسب مبدأ المصرفي غولد (ونقصد، نحن، انها هكذا تحاول دائماً)؛ ويساعدها، أيضاً، عاملان موضوعيان: الاول، هو وجود وتزايد جيش العمل الاحتياطي الواسع، أي مجموع الذين دمرت الرأسمالية حياتهم الاقتصادية الفردية (من الحرفيين والفلاحين) في مختلف المجتمعات، دون ان تقدم لهم عملاً، وحولتهم الى فقراء مدن، الى طبقة

مهترئة، إلى هامشيين، إلى منبوذين إلى آخر التسميات. جيش العمل الاحتياطي، هذا، هو الذي تجند البورجوازية من بين صفوفه غالباً ما يلزمها لأغراضها السياسية، والعسكرية، والاجرامية، لا سيما ان النشاط السياسي الثوري في اوساطه، غالباً ما يكون ضعيفاً، أو حتى معدوماً.

العامل الموضوعي الآخر، هو كون العمال، في ظل النظام الرأسمالي، لا يستطيعون كسب حياتهم الا بالخضوع للاستغلال الرأسمالي، أي إلا بأن يؤجروا قوة عملهم للرأسمالي، ويقدموا مقابل ذلك، من الجهد المفيد، اكثر بكثير مما أخذوا.

اذن، لكي يناضل العامل يجب ان يعيش أولاً، ولكي يعيش يجب ان يخضع للاستغلال الرأسمالي، أي يجب: إما ألا يناضل، أو ألا ترتفع حدة نضاله الى درجة تتعارض ومعيشته. هذا نوع من الحلقة المفرغة، التي تستفيد منها الرأسمالية طبعاً الى درجة كبيرة، وتستغلها أقصى استغلال، ولكنها، في الوقت عينه، ليست مستعصية على العمل الثوري، كما دلت التجربة التاريخية. إنما يحتاج الأمر الى طليعة ثورية ذات أفق نظري واستراتيجي واسع، تستطيع توظيف الطاقات الايجابية في المجتمع لصالح الثورة. هذا يتم تاريخياً ويتنامى ويتطور؛ ولسنا هنا في معرض التحدث عنه، ولكن لا بد من الاشارة، إلى ان غيابه، او ضعفه يترك المكان خالياً لكل النشاطات السياسية الرجعية والمضادة للثورة، ويترك الكادحين الفقراء، من كل نوع، والطبقة العاملة أيضاً، فريسة للقيادات الرجعية والبورجوازية.

□ امتلكت الصهيونية الدولية عاملاً مساعداً اضافياً، وهو ان مجموعات الفقراء والعمال الذين غررت بهم ونقلتهم الى فلسطين، وضعوا في ظروف لا يستطيعون فيها، عملياً، سوى الخضوع، في النهاية، للقيادة الصهيونية.

لم يكن العمال الوافدون، رغم ظروفهم السيئة، فريسة سهلة للقيادة الصهيونية، انما وجد بينهم مناضلون أشداء، سلطت عليهم الصيهونية الفلسطينية والسلطة البريطانية معاً مختلف انواع التصفيات، ومنها الاجرامية.

التنظيمات الصهيونية السياسية، منذ أوائل هذا القرن، كانت إما يمينية (دينية، أو دينية ـ عنصرية)، وهي أقلية، (ولكن أقلية هامة جداً)، أو صهيونية ـ اشتراكية (أو صهيونية ـ اجتماعية بتسمية أدق)، وهي أغلبية، من جهة، وقادت عملية الاستيطان، والاستعمار الصهيوني في فلسطين، كما قادت، فيما بعد، الحكم في اسرائيل، من جهة أخرى.

□ كان التمهيد لظهور الصهيونية «الاشتراكية» في فلسطين هو انشاء الهستدروت.

اسم الهستدروت يعني «النقابة العامة للعمال في ايرتس ـ يسرائيل». «ايرتس ـ يسرائيل» تعني، هنا، «ارض ـ اسرائيل»، ولكن بالحدود التوراتية، اي بالحدود المتخيلة لدى الصهيونية الدولية، وتشمل أراضي واسعة في الشرق الاوسط.

اذن: اسم الهستدروت ذاته يعبر منذ العام ١٩٢٠، أي منذ انشاء النقابة، عن الوظيفة الاستعمارية، الاستيطانية، التي يفترض أن تقوم بها.

لقد ظهرت الهستدروت الى الوجود بتأثير عاملين متناقضين: الأول هو شعور كادحي المهاجرين الأوروبيين بالحاجة الى تنظيم نقابي، يضمهم، والثاني هو شعور القيادة الصهيونية بالحاجة الى تشكيل اجتماعي يضم فقراء المهاجرين وفئاتهم الوسطى، ويسخرهم في تنفيذ المخططات، التي هُجِّر هؤلاء الى فلسطين من أجلها.

لذلك بدأ الصراع داخل الهستدروت منذ تشكيلها. وكانت الغلبة حتمية، ومنذ البداية، للقيادة الصهيونية. السبب في ذلك بسيط ومباشر، وهو أن الجزء الأكبر من ميزانية الهستدروت كان مغطى، طيلة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، بالاموال المخصصة لذلك من قبل المنظمة الصهيونية العالمية.

مع ذلك تمكن الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي اضطر منذ العام ١٩٢١ الى الانتقال الى العمل السري بسبب الملاحقة البريطانية والصهيونية له، ان يتوصل، في العام ١٩٢٣، الى انشاء كتلة عمالية داخل الهستدروت، أخذت تكافح في ظروف صعبة الاتجاهات الشوفينية ـ الصهيونية للنقابة. لكن لم يقف قادة الهستدروت من ذلك مكتوفي الايدي، فاتخذوا، في نيسان (ابريل) ١٩٢٤، قراراً بفصل الكتلة العمالية الشيوعية من الهستدروت، وبعدم قبول الشيوعيين بين صفوفها. هذا القرار بقي سارياً، ولم يلغ، إلا في العام ١٩٤٤، بعد كفاح طويل، خاضته القوى اليسارية.

اتصفت الهستدروت منذ ظهورها بالعنصرية، وبالعداء للعرب، فانتفت بذلك صفتها النقابية بالمعنى الفلسطيني العام. إنها منظمة لكادحي اليشوف (أي المهاجرين الأوروبيين) فقط، ومهمتها الرسمية الاساسية تربيتهم بروح الايديولوجية الصهيونية؛ وفي ذلك تقليص كبير، أيضاً، للصفة النقابية، التي تنطوي على وظائف أساسية أخرى، لا علاقة لها بالايديولوجية الصهيونية.

عرَّف دافيد بن غوريون الهستدروت بقوله: «الهستدروت، لا هي نقابة، ولا حزب سياسي، ولا تعاونية، ولا جمعية للمساعدة المتبادلة، وان كانت تنشط في كل هذه المجالات. هي اكثر من كونها مجموع ذلك معاً. الهستدروت هي اتحاد الناس، الذين يبنون وطنهم، ويبنون دولة جديدة، وشعباً جديداً، وشركات ومستوطنات جديدة، وثقافة جديدة. هي نظام للاصلاح الاجتماعي، يتأصل، لا في بطاقات العضوية، انما في مصير وواجبات جميع اعضائه، وفي جميع الظروف».

ربما لهذا المديح وقع جميل لدى أي صهيوني متعصب، ولكنه يوضح، في الوقت عينه، ان الهستدروت ليست نقابة بالمعنى الطبقي، فهي «اتحاد الناس»، وليس نقابة بمعنى الدفاع عن حقوق العمال وقضاياهم، وانما مهمتها الاساسية «بناء دولة جديدة، وشعب جديد، وشركات، ومستوطنات». أي ان مهمتها الاساسية، إذا ما ترجمت الى الواقع، هي استعمارية ـ استيطانية.

الفئات القومية ـ «الماركسية»، المنتمية، في الاساس، الى احزاب بورجوازية صغيرة، هي التي كانت ذات نشاط فعال في انشاء الهستدروت، ومن اوساطها انشئ فيما بعد (في العام ١٩٣٠) حزب المباي (مختصر الكلمات العبرية، التي تعني: حزب عمال ايرتس ـ يسرائيل)، أي الحزب، الذي بقي ذا أهمية أولى في فلسطين وفي اسرائيل حتى العام ١٩٦٥، حيث بدأ يدخل في تحالفات مع أحزاب أخرى، والذي اندمج في العام ١٩٦٨ مع حزبين آخرين، وألف حزب العمل الاسرائيلي.

معنى ذلك ان الهستدروت هي في الحقيقة: التمهيد، في البداية، والأداة السياسية فيما بعد، لحزب العمل الصهيوني، أي للحزب الذي قاد عملية الاستعمار ـ الاستيطاني في فلسطين، وبقي يحكم اسرائيل حتى العام ١٩٧٧، حيث انتصرت كتلة الليكود اليمينية.

إن «ماركسية» حزب المباي لم تمنعه من الموالاة للغرب، ومن تبنيه المبادرة الخاصة في الاقتصاد (أي النظام الرأسمالي)، ومن العداء المطلق، الذي لا هوادة فيه، للاتحاد السوفياتي. طبعاً، تخلى الحزب، منذ بداية حياته السياسية تقريباً، عن ادعاء الصفة «الماركسية». انما كان ذلك الادعاء وسيلة في البداية لتضليل العمال، وشدِّهم الى الايديولوجية الصهيونية.

كذلك لم تمنع الصفة النقابية والادعاءات «الاشتراكية» الهستدروت من ان تلعب دور المباي قبل ظهوره، ومن ان تلتصق به، التصاقاً تاماً، بعد ظهوره، مؤلفاً بذلك امتداده الجماهيري.

الهستدروت ليست اتحاداً للعمال، إلا اسمياً فقط؛ أما تركيبتها البشرية، فهي «اتحاد للناس»، كما قال بن غوريون، وكما هي في واقعها. ينص نظامها الداخلي على انه: يمكن ان ينتسب اليها كل عامل وعاملة، ممن بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق، ولا يستغل عمل الغير، ويطبق احكام النظام وقرارات الهيئات القيادية. لكن يدخل واقعياً في الهستدروت، اضافة الى العمال والموظفين الزراعيين والصناعيين، الحرفيون والكيبوتسيون والموشافيون والتجار الصغار والطلاب وبعض أصحاب المهن الحرة. بل يوجد، أيضاً، مقاولون، صغار ومتوسطون، ومدراء معامل وبنوك. من الجملة كان المليونير هوروفيتس، وزير المالية الليكودي السابق، عضواً في الهستدروت، ووجدت محاولة لانجاحه في اللجنة التنفيذية.

الأهم من ذلك، ان المناصب العالية في الهستدروت يحتلها مؤيدو الأحزاب الاسرائيلية أو اعضاؤها، وبالدرجة الأولى العمل. مثلاً، في بداية الثمانينات كان من بين ٥٥ شخصاً، ذوي مناصب عالية في الهستدروت، ٥١ شخصاً تابعين لكتلة المعراخ، وهؤلاء هم، حتماً، بعيدون، طبقياً، عن أي صفة عمالية.

الصفة النقابية للهستدروت تنتفي، أيضاً، من خلال ممارستها الاقتصادية. بدأت الهستدروت، منذ قيامها تقريباً، بانشاء «تعاونيات» زراعية، وصناعية، ومالية. وتطرح الصهيونية ذلك، على أنه عملية بناء للاشتراكية في البلاد.

طبعاً، الصفة «الاشتراكية» منتفية منذ البداية، لأن «التعاونيات»، في اطار النظام الرأسمالي، لا يمكن ان تكون سوى مؤسسات رأسمالية بسبب خضوعها الحتمي، في الانتاج والتصريف وفي الحركة المالية، لقوانين السوق الرأسمالية. ان الاشتراكية، بالمعنى العلمي، لا تتألف من جزر صغيرة منفردة داخل المجتمع، وانما هي نظام اجتماعي عام متكامل.

عملياً، صار القطاع التعاوني التابع للهستدورت مؤلفاً، مع مرور الزمن، من احتكارات ضخمة جداً. الشركة المهيمنة (هولدنغ كومباني) على مجموعة الشركات التابعة للهستدروت هي «حفرات هاعوفديم» (شركة الكادحين)، التي انشئت منذ العام ١٩٢٤، والتي تملك مختلف حقائب الاسهم التي تخص الشركات الأخرى. أقوى حلقة في حفرات هاعوفديم هي احتكارات «كور»، التي تملك خمسين مؤسسة تقريباً، تؤلف الأساس في صناعة اسرائيل الثقيلة والالكترونية؛ يأتي بعدها تروست المقاولات والانشاءات العامة «سوليل بونيه»، الذي كان حجم أعماله في السبعينات يتجاوز مئات الملايين من الليرات الاسرائيلية. يتبع الهستدروت، أيضاً، بنك هابوعاليم (بنك العمال)، وهو يؤلف مع بنكين آخرين اكبر بنوك البلاد، ويبلغ رصيده الايجابي مليارات الليرات الاسرائيلية. وتحتكر الهستدروت في منظمتها

«كوبات حوليم» (صندوق المرضى)، كل التأمينات الاجتماعية تقريباً. هذا عدا المئات من المنشآت الصناعية الأخرى، وآلاف المشاغل الحرفية، اضافة الى التعاونيات الزراعية (كيبوتسات، وموشافات).

القطاع «التعاوني» يتألف، والحالة هذه، من مؤسسات رأسمالية تماماً، لا علاقة حتى للتعاون فيها. من جهة أخرى، هذا القطاع جعل الهستدروت بمثابة «رب عمل»، أي اعطاها صفة مناقضة تماماً للصفة النقابية.

عمال شركات الهستدروت لا يسمح لهم، شأنهم شأن العمال الآخرين في البلاد، بأن يشتركوا، لا في ادارة الانتاج، ولا في توزيع الارباح.

اعتبرت قيادة الهستدروت الأغلبية الساحقة من الاضرابات في البلاد غير قانونية. معنى ذلك الضغط على المضربين باشكال متعددة. فعمال شركات الهستدروت يتعرضون بذلك للتسريح، والعمال المضربون، بمجموعهم، يحرمون من مساعدة الصندوق المالي المخصص للاضراب. كذلك يسمح موقف الهستدروت للحكومة باتخاذ أشد الاجراءات القمعية، ويترك عمال الشركات الخاصة والشركات الحكومية دون دفاع أمام أرباب العمل.

في العام ١٩٦٩، اتهمت الهستدروت موظفي البريد وعمال الميناء الذين اضربوا بأنهم عملاء لمنظمة «فتح» الفلسطينية، وهددتهم بالفصل من النقابة. كذلك، استخدمت الحكومة الاسرائيلية ضد المضربين، مرات عديدة وبدعم من قيادة الهستدروت، قوانين التجنيد العسكري الاجباري لقادة الاحزاب، والمراسيم الاستثنائية المضادة للعمال، والصادرة في أيام الانتداب البريطاني، المسماة «قوانين الدفاع».

في الفترة ما بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، وقع اكثر من ثلثي الاضرابات العمالية في شركات القطاع الحكومي، والهستدروت. الشركات الاخيرة، شروط العمل فيها هي، عموماً، أسوأ بكثير، والأجور أقل بكثير مما يقابلها في القطاع الخاص.

قيادة الهستدروت عرقلت، دوماً، وتعرقل، كفاح الطبقة العاملة في سبيل حقوقها. وهي في ظل الحكومات «العمالية»، وفي ظل «الليكود»، بقيت تعظ بالسلام الطبقي، وبالتعاون الطبقي، وتتذرع بـ «الخطر العربي» من أجل تجميد حركة العمال، والحيلولة دون قيامهم بالاعتراض على التدهور المستمر لأحوالهم المعاشية، بسبب توجيه الاقتصاد في منحى الانفاق الكبير على التسلح وعلى السياسة العدوانية والتوسعية.

من جهة أخرى، فان الاحتكارات التابعة للهستدروت وللدولة ليست لهما، إلا شكلياً تقريباً، لأن نسبة كبيرة من اسهمها بيعت للرأسمال الخاص الاجنبي، الاميركي بالدرجة الأولى، وكذلك البريطاني، والألماني الغربي، وغيره. قال ن. واينستوك في العام ١٩٦٩، مستنداً الى تحقيق قام باجرائه، ان ٩٣ بالمئة من الشركات الصناعية في اسرائيل يمتلكها القطاع الخاص. أيضاً، وحسب تقرير «بنك اسرائيل» في العام ١٩٦٦، ثمة خمس مجموعات مالية، كلها يشارك فيها الرأسمال الاجنبي بحصة كبيرة، ومنها مجموعة وولفسن أجنبية كلياً، وهذه المجموعات تسيطر على ثلاثة أرباع مجموع الانتاج. حتى في المعطيات الاحصائية الاسرائيلية الرسمية، كان القطاع الخاص يسيطر، في منتصف السبعينات وحتى نهايتها، على حوالى ٧٠ بالمئة من القوى العاملة في الصناعة، ويمتلك، تقريباً، ٩٦ بالمئة من كل الشركات الصناعية في البلاد، ويضع يده، بشكل كامل، على تجارتي المفرق والجملة.

عدا ملكية الرأسمال الخاص الاجنبي والاسرائيلي لجزء كبير من أسهم شركات الهستدروت، فان هذه الشركات لم تكن في يوم ملكاً للعمال. لقد انشئت باموال المنظمة الصهيونية العالمية، والارباح تذهب، بجزئها الاكبر، الى المنظمة والحكومة الاسرائيلية، وتسيطر على حفرات عوفديم الوكالة اليهودية والمراكز الادارية الأخرى.

كانت الهستدروت، منذ انشائها، نقابة للمهاجرين الأوروبيين، اكثر منها نقابة للعمال. وكانت مرتبطة بالمنظمة الصهيونية العالمية، ومرتبطة، بالتالي، بأهدافها الاستعمارية ـ الاستيطانية. فبموجب البند السابع من النظام الداخلي للهستدورت، يجب ان يرتبط حل المشاكل الاجتماعية للكادحين اليهود مع تزايد هجرة اليهود الى «ارض الميعاد»، حيث سيقام، زعماً، «مجتمع دون طبقات»، يتميز بـ «المساواة»، و «الهارمونية الاجتماعية»، و «اهتمام المواطنين الاغنياء» بحاجات «اخوانهم» في الدين وفي العشيرة، الذين « لا يملكون»، أو الذين سقطوا في العوز. تنعكس، أيضاً، في النظام الداخلي، أحكام أخرى متعلقة بالايديولوجية الصهيونية، منها القول بـ «تفرد الأمة اليهودية» و «تفوقها» على الشعوب الأخرى، الى غير ذلك.

كان نشاط الهستدروت الاقتصادي مرتبطاً، منذ العشرينات، بوظيفتها السياسية. كان انشاء المزارع التعاونية والمنشآت الصناعية باموال المنظمة الصهيونية العالمية يرمي الى تحقيق اهداف عدة متلازمة: أولها تنفيذ عملية الاستيطان؛ وثانيها تشغيل المهاجرين اليهود؛ وثالثها منع الاندماج بالعرب، فقد كان الشعار، منذ البداية، هو العمل اليهودي والانتاج اليهودي. لذا طُرد العمال العرب بالعنف من لدى الملاكين وأرباب العمل اليهود، وقوطعت، قدر الامكان، البَضائع العربية.

ومن أجل شد المهاجرين، وتربيتهم بالايديولوجية الصهيونية، قامت الهستدروت، أيام الانتداب، بنشاطات اجتماعية في الاطار اليهودي حصراً. لقد انشأت بأموال المنظمة الصهيونية أيضاً شبكة من المدارس من مختلف درجات التعليم، وشبكة من المؤسسات الثقافية. كانت الهستدروت تقدم، أيضاً، علاوات اجور للعمال اليهود، كي تقلص الفرق بالنسبة إلى ارباب العمل اليهود بين أجور العمال اليهود وأجور العمال العرب الرخيصة.

بقي بعض نشاطات الهستدروت الاجتماعية بعد قيام اسرائيل، ولكن صار يتخلى عن الكثير منه. ففي العام ١٩٥٣، أغلقت المؤسسات التعليمية «العمالية»، التي كانت أكثر تقدمية، نسبياً، من نظام التعليم الحكومي. وفي العام ١٩٥٩، نقلت أسواق العمل من يد الهستدروت الى يد الدولة.

وظيفة الهستدروت الخارجية مرتبطة، أيضاً، بمنظمة الصهيونية العالمية، وبالامبريالية.

في أيامها الأولى، استفادت من اسمها «النقابي» وانتسبت للاتحاد العالمي للنقابات. هناك صارت تظهر مواقفها الرجعية، ولعبت دوراً، العام ١٩٤٨، في التسبب بفشل عقد مؤتمر عموم آسيا للنقابات.

في العام ١٩٥٣، انشقت الهستدروت عن الاتحاد العالمي للنقابات، وانتسبت الى تنظيم الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، الموالي للغرب، والذي يقوم بدور تخريبي في البلدان الآفرو ـ آسيوية بمساعدة الأحزاب الاصلاحية.

علاقات زعامة الهستدروت مع الأممية الاشتراكية الاصلاحية معروفة. ففي العام

١٩٢٨، انشأ زعماء الأممية الاشتراكية، بمبادرة من زعامة الهستدروت، ما يسمى بلجنة عمال فلسطين، التي كان يرأسها ل. بلوم و ي. فاندرفيلد و ي. برنشتاين.

في العام ١٩٦٠، عقدت الأممية الاشتراكية دورتها في حيفا. وحزب العمل ما يزال منذ ١٩٥٢، يدخل، باستمرار، في مكتبها. وقد وُضعت في دورة ١٩٦٠، الاستراتيجية النيو كولونيالية، كما وضع برنامج نشاط «الديمقراطيات ـ الاشتراكية» (أحزاب الأممية الاشتراكية) في البلدان الآفرو ـ آسيوية. على هذا الاساس، انشئ في تل أبيب العام ١٩٦٠، بالدعم المالي من الاتحاد الاميركي للعمل AFL - CIO ، المعهد الآفرو ـ آسيوي للبحوث في مجال العمل والحركة التعاونية، وهو يسمى، منذ العام ١٩٧٢، بالمعهد الدولي للتطوير والتعاون والعمل، ويقوم بتنظيم دورات للعناصر التي لها أهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل في العالم الثالث. وحضر فيه حتى ١٩٧١، باللغتين الانكليزية والفرنسية، اكثر من ٢٥٠٠ انسان منتمين الى ٨٥ بلداً، دورات لمدة ستة شهور.

في نهاية الستينات، انشئ في اسرائيل مركز للبحث في الحركة التعاونية والعمالية في اميركا اللاتينية. وفي آذار (مارس) ١٩٧١، فتحت الهستدروت في عاصمة الارجنتين، بيونس ايرس، ممثلية للعلاقات مع اميركا اللاتينية.

حتى العام ١٩٧٣، كان اكثر من ٥٠٠ مختص ومستشار اسرائيليين يعملون في ٦٠ بلداً في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

لدى الهستدروت شبكة من مكاتبها وممثلياتها في عدد من مدن أوروبا. مثلاً، يعمل في روما مكتب الهستدروت، الذي مديره هو في الوقت ذاته ممثل الهستدروت في فرنسا. كذلك افتتحت ممثلية لها العام ١٩٧٢ في اوسلو، وتنشر نشاطاتها في النرويج والدانمارك والسويد وفنلندا. توجد، أيضاً، ممثلية للهستدروت في بروكسل.

هذا الوجود الخارجي الواسع للهستدروت، لا يمكن فصله عن نشاط مختلف الأجهزة السياسية والاقتصادية للاحتكارات الصهيونية.

مثلاً، في اميركا اللاتينية تعمل احتكارات الولايات المتحدة الاميركية الموالية للصهيونية في الفروع التي تجني اكبر المداخيل. وتنتمي لرأس المال الموالي للصهيونية المصارف في البرازيل والمكسيك والارجنتين وكولومبيا وفنزويلا وبلدان أخرى، ويعمل في أميركا اللاتينية الرأسمال المصرفي الاسرائيلي ذاته، فالمصرف الكبير «بنك ليئومي ليسرائيل» فتح، بالاضافة الى مكاتبه في باريس وفرانكفورت ولندن، فروعاً في بيونس ايرس، وباناما، وكاراكاس.

ولوحظ في الستينات اتساع التعاون الاقتصادي بين دول اميركا اللاتينية واسرائيل، وازدياد عدد الكادرات الاميركيين اللاتينيين، من الذين اعّدوا، إما في اسرائيل، أو في بلدانهم باشراف «خبراء» اسرائيليين.

و «الخبراء» يشاركون، من جملة ما يشاركون، في استصلاح مناطق جافة، وتنظيم عمليات استيطانية. أي يشاركون في المجالات التي يستطيع فيها العسكريون، وموظفو المنظمات الصهيونية، استخدام «تجربتهم»، والقيام، في الوقت عينه، بدراسة الموارد الطبيعية في مناطق معينة. يشاركون، أيضاً، في ما يسمى ببرامج الشباب، ومن جملتها اعداد كادرات ادارية للدولة والشركات.

في المجالات المذكورة، تلعب الهستدروت دوراً واسعاً، سواء في اميركا اللاتينية أم ـ على

مقيـاس أضيق ـ في بلدان العـالم الثـالث الأخـرى، حيثما استطاعت القيام بذلك. ومن الواضح، أن هذا الدور لا علاقة له بالصفة النقابية للهستدروت.

ثمة نقطة أخرى تتعلق باحتكارات الهستدروت الكبرى. انها تؤلف، عموماً، جزءاً من المركب الحربي ـ الصناعي الاسرائيلي ويرأسها، كما هو الحال في أغلب البلدان الرأسمالية الصنـاعية، جنرالات، وضباط كبار متقاعدون. مثلاً، الجنرال م. عميت، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية، بقي، لسنوات عدة، يدير احتكار «كور». وعندما صار عميت وزيراً في أول حكومة شكلها مناحيم بيغن، عين مكانه الجنرالان المتقاعدان ي. غافيش، و م. غور. وعميت، في أيامه، عيَّن في ادارة «كور» العليا سبعة جنرالات متقاعدين. شركة طيران «العال» يرأسها الجنرال ي. بن آرتسي وثلاثة عقداء. الرئيس السابق للمخابرات ي. هارئيل، الذي أحيل إلى التقاعد، صار مديراً لمعمل الجرارات، الخ.

أيضاً، هذا التمدد العسكري داخل المجال الاقتصادي للهستدروت لا علاقة له بالصفة النقابية للاتحاد.

بقيت نقطتان، يجب ان نتعرض لهما، بسرعة، في التحدث عن الهستدروت.

الأولى، هي أن النقابة، اضافة الى ما قامت به في مجال الاستعمار الاستيطاني، وذلك بانشاء المستوطنات وتمويلها، وبتجميع المهاجرين الأوروبيين الى فلسطين، ووضعهم تحت سيطرة المنظمة الصهيونية العالمية، وتحويلهم الى عصابات مسلحة والى مأجورين مستغَلين، فانهـا قامت، بشكـل مقصود أو غير مقصود، بما هو أخطر من ذلك على مستوى المنطقة العربية. انها، عندما قامت بتكتيل الكادحين اليهود، ووضعهم في خدمة البورجوازية اليهودية العليـا، زعيمـة الصهيـونيـة، خلقت الظروف الموضوعية الملائمة، كي تتمكن البورجوازية الرجعية العربية، في ظل الاستعمار البريطاني، من تكتيل الكادحين العرب، ووضعهم تحت سيطرتها. هذا الأمر خلق مفارقات وتعقيدات عديدة في الصراعات التي جرت في المنطقة. من جملة ذلك، ان الصراع بين العرب والاستيطان الصهيوني نقل صراع العرب مع الاستعمار الاوروبي، عملياً، الى المرتبة الثانية، وأدخله في لعبة التناقض بين فرنسا وبريطانيا، وبين الزعامات العربية الرجعية، الموالية منها لهذه الدولة أو تلك. أي ان تكتيل الكادحين العرب بزعامة البورجوازية ـ الاقطاعية العربية، جعلهم يدخلون في لعبة الاستعمار، بدلاً من أن يقفـوا ضدهـا، ويصـطدمـوا معهـا. ربما هذا الامر كان ممكناً تاريخياً من دون العامل الصهيوني. لكن وجود الاستعمار ـ الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، وهو في الوقت ذاته امتـداد للاستعمـار الاوروبي، جعل الكادحين العرب في الزاوية الضيقة، وجعل انتمائهم لقياداتهم البورجوازية ـ الاقطاعية أمراً لا خيار فيه؛ وهذا الانتماء بالذات كان ينطوي على الانتماء غير المباشر لنفس الاستعمار، الذي يؤلف الاستيطان الصهيوني جزءاً منه.

إن تكتيـل البورجوازية اليهودية الصهيونية للكادحين اليهود، كان يساعد، في الوقت عينه، في تكتيل البورجوازية ـ الاقطاعية العربية للكادحين العرب؛ وهذه هي، في الحقيقة، لعبة البورجوازية الدولية في كل مكان، فهي تقوم بتسعير العنصرية الطائفية، أو العرقية، حيثما استطاعات، وتعمل بذلك على تمزيق الكادحين بين مختلف الرجعيات الطائفية والعرقية.

النقطة الثانية، هي التساؤل عما إذا كان بامكاننا، بناء على ما تقدم، نزع صفة النقابية نهائياً عن الهستدروت، أو عن التشكيلات الشبيهة بها، المزيِّفة لكفاح الطبقة العاملة.

واقعياً، تضم الهستدروت اكثر من مليون عضو، وهو عدد ليس بالقليل، فلا يمكن نزع صفتها النقابية نهائياً لهذا السبب. ولكن هذه الصفة هي شكلية، من جهة، وكمونية، من جهة أخرى. شكلية لانه ليس فيها من النقابية سوى الأسم؛ وكمونية لان العدد الكبير من الكادحين الذين تضمهم، لابد من أن ينتصروا في يوم من الأيام على الاطارات البورجوازية التي تزيف العمل النقابي، وتسخره في خدمة الصهيونية الدولية، والامبريالية العالمية.

لكن، كيف يمكن ان ينتصر الكادحون؟ إذا تكتل بعض منهم في داخل الهستدروت، فان قيادتها تقمعهم بالاجراءات المباشرة ضدهم، وكذلك بتسليط البعض الآخر عليهم، حسب مبدأ المصرفي الاميركي غولد، الذي ذكرناه من قبل. واذا تكتل بعض منهم خارج الهستدروت، فان الاخيرة تبقى ذات الوزن الأكبر، وتبقى الساحة أمامها فارغة لممارسة عملية التزييف النقابي الواسعة.

طبعاً، تفاصيل النضال الطبقي داخل المجتمع الاسرائيلي عموماً، وفي داخل الهستدروت بشكل خاص، تتعلق بدرجة وعي الطبقة العاملة، من جهة، وبالظروف الموضوعية المحيطة بها، من جهة أخرى. لكن الاطار النظري لهذا النضال يبقى هناك، كما في أي مكان آخر، في التلازم الوثيق بين النضال السياسي الذي يقوده الحزب البروليتاري في المجتمع، والنضال النقابي داخل الهستدروت وخارجه.

الطبقة العاملة ليست ملكاً للهستدروت، ويجب ان تخرج من اطارها البورجوازي - الصهيوني، وتتحول الى اطار نقابي صحيح. لكن هذا الكلام البسيط ينطوي على صراع سياسي رهيب، لا ضد القيادة البورجوازية للهستدروت فحسب، وانما ضد القيادة البورجوازية الرجيعة للدولة بالذات، وضد صلة هذه القيادة بالامبريالية العالمية. المسألة تنتقل، بذلك، من الصعيد النقابي الى الصعيد السياسي الأعم، المتمثل بالنضال البروليتاري للطبقة العاملة.

ان تزييف نضال الطبقة العاملة يتم في مختلف مناطق العالم الرأسمالي، وربما يمكن تكرار نفس ما قيل عن الهستدروت، عندما نتناول تشكيلات نقابية رأسمالية كبيرة أخرى، مثل الاتحاد الاميركي للعمل AFL - CIO.

المنطقة العربية، أيضاً، يحدث فيها، على نطاق أضيق، هذا النوع من التزييف لنضال الطبقة العاملة؛ وهذا يؤثر على الجوانب العديدة لمجرى الاحداث السياسية، ويساعد القيادات البورجوازية على المساهمة في تنفيذ مختلف مخططات الاستعمار الجديد.

أيضاً، ان الاطار النظري لنقل نضال الطبقة العاملة العربية الى المستوى الثوري، هو في التلازم الوثيق بين النضال السياسي، الذي يقوده الحزب البروليتاري، والنضال النقابي داخل التشكيلات النقابية القائمة وخارجها. هذا التلازم يفترض أن يعني الكثير، الذي لسنا، هنا، في صدد الاستطراد فيه، سواء بالنسبة إلى حركة التحرر الوطني العربية بوجه عام أم بالنسبة الى النضال البروليتاري العربي بوجه خاص.

هذا التلازم هو الذي يمكن ان يحل، بالتحالف مع البلدان الاشتراكية ومع النضال البروليتاري العالمي، كل القضايا التي تبدو مستعصية في المنطقة العربية.

«التاريخ اليهودي»: رؤية نقدية ومخطط أولي

د. عبد الوهاب المسيري

تتواتر كلمة «تاريخ» في الكتابات الصهيونية. فالصهيونية تدافع عن فكرة القومية اليهودية، وتصدر عن تصور ان هذه القومية لا تستند الى لغة مشتركة او اقتصاد مشترك، وانما تستند، اساساً، الى تجربة تاريخية وتراث تاريخي مشترك؛ أي ان الصهيونية رؤية للتاريخ في الدرجة الاولى. ولكن مصطلح «تاريخ» حينما يستخدم في معظم الكتابات الصهيونية، وغير الصهيونية، فانه يحمل معاني عدة متداخلة تؤدي الى كثير من الخلط والتداخل. وقد يكون من المفيد، للوصول الى شيء من الوضوح بخصوص هذه القضية، ان نميز، ابتداء، بين تاريخ اليهودية، من جانب، وتواريخ الاقليات اليهودية، من جانب آخر. فتاريخ الهند والاقوام الهندية ليس هو تاريخ الهندوكية. وتاريخ الصين ليس هو تاريخ الكونفوشية. وتاريخ اوروبا في العصور الوسطى لا يمكن تفسيره، بأكمله، وبكل تركيبه، بالعودة الى النسق الديني السائد في ذلك الوقت.

فتاريخ المسيحية (كدين وفلسفة وفكر) ليس هو الشيء ذاته مثل تاريخ المسيحيين، على الرغم من ارتباط الواحد بالآخر. ولعل اختلاف تاريخ المسيحية عن تاريخ المسيحيين يظهر في الحملات الصليبية، حين قام الغرب الاوروبي بالهجوم على الشرق باسم المسيحية، فنهب القسطنطينية، عاصمة المسيحية الارثوذكسية، وقام بالهجوم على فلسطين، ولم يفرق، في معظم الاحيان، بين مسلم ومسيحي ويهودي.

وتاريخ اليهودية، كعقيدة وفكر وشيع وانقسامات، يختلف عن تاريخ اليهود، على الرغم من ارتباطهما الوثيق، في بعض الأحيان. فتاريخ مملكة الخزر واشتغال اليهود بالتجارة والربا في اوروبا، في العصر الوسيط، وتحالف الصهيونية مع الاستعمار، ثم مع النازية؛ هذه كلها ليست جزءاً من تاريخ اليهودية، وانما جزء من تاريخ الجماعات والأقليات اليهودية. ويظل تارخ اليهودية هو تاريخ هذه العقيدة الدينية، ونحن نتبع هذا التمييز بين التاريخين. بتمييزنا هذا نتبع منهجاً علمياً، اذ يظل التاريخ هو نتاج تفاعل عناصر عدة، من بينها الدين، قد يصبح واحد منهما، أو اكثر، هو العنصر الحاسم والاكثر ثقلاً في مرحلة ما.

ولكن هذا التمييز بين تاريخ اليهود وتاريخ اليهودية قد غاب عن الكثيرين، نظراً لوضع خاص تتميز به اليهودية، اذ أنه، حسب التصور الديني اليهودي، اختار الله «الشعب

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٤ ـ ١٦٥، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٦

المختار»، وبذا اصبح تاريخ هذا الشعب محط عناية الله، أي ان التاريخ، هنا، اصبح يعبر عن فكرة مقدسة ومطلقة. ولكن هذا التاريخ تاريخ ذو مغزى اخلاقي يستخلص منه المؤمن العبر؛ بل ان العبرة، في كثير من الأحيان، أهم من الحدث ذاته. وهو يتبع نسقاً دينياً محدداً يختار من الحدث ما يخدم الهدف ويلجأ الى المجاز والاستعارة والرموز والمبالغة ليوصل الحكمة الى القارىء، وبالتالي كثيراً ما تتناقض وقائع هذا التاريخ مع وقائع التاريخ الموضوعي، وان كانت تتفق معها احياناً. وكثير من القصص التي وردت في العهد القديم والتي تدعي لنفسها التاريخية لا يمكن اثباته بالعودة الى التاريخ ذاته. كما ان بعض المدونات الآشورية والبابلية والمصرية تعطينا، احياناً، صورة مختلفة تماماً؛ فمثلاً، يأتي ذكر سليمان في التاريخ التوراتي المقدس على انه كان ملكاً عظيماً مهاباً، بينما نحن نعرف ان المملكة اليهودية تحت حكمه قد ازدهرت حقاً، ولكننا نعرف، أيضاً، انه كان ازدهاراً مؤقتاً بسبب الفراغ السياسي في الشرق الاوسط القديم. كما نعرف ان مملكته لم تكن تختلف كثيراً عن الدويلات الاخرى التي ازدهرت في تلك المنطقة بسبب غياب الامبراطوريات العظمى التي أكتسحتها وتقاسمتها، فيما بينها، بعد ظهورها (وهذه كلها جوانب يسقطها التاريخ المقدس ولا يعنى بها). كما نعلم ان سليمان، في عظمته، لم يصل، في اي حال، الى تلك الابعاد الاسطورية التي تتحدث عنها الرواية التوراتية.

وثمة مدارس عديدة، لكل رأيها في قصص العهد القديم؛ اذ يرى البعض ان التاريخ الذي يرد في العهد القديم هو تاريخ رمزي؛ فابراهيم ليس شخصية تاريخية، وانما هو يمثل مرحلة، وبالتالي فهو رمز أكثر أهمية ودلالة وعمقاً من الواقعة التاريخية.

وهناك من يذهبون الى طرف النقيض ويحاولون دراسة التاريخ من خلال المعلومات الواردة في العهد القديم.

وهناك من يختطون طريقاً وسطاً بين المدرستين. ونحن نطلق على هذا القصص الديني، الذي جاء ذكره في العهد القديم، التاريخ المقدس او التاريخ التوراتي، وهو جزء من تاريخ اليهودية اكثر منه جزء من تاريخ الجماعات اليهودية، ويمكن للباحث ان يستفيد منه في معرفة التاريخ الواقعي، دون ان يكون ذلك ملزما له. ونحن نرى ضرورة اضافة عبارة «وحسب الرواية التوراتية» أو عبارات مماثلة حينما يستند الباحث الى الوقائع التي وردت في العهد القديم، وحينما يستخدمها كمادة تاريخية.

وتعبيراً عن هذا التمييز بين التاريخين، تاريخ اليهودية وتاريخ الجماعات اليهودية، نرى ضرورة اسقاط بعض المصطلحات الشائعة والتي تعترض مثل هذا التداخل، مثل «مرحلة الهيكل الاول» أو «هدم الهيكل» أو «الكومونولث الاول» أو «بعد تحطيم هيكل تيتوس». فهذه احداث ذات دلالة دينية لا تصلح لتفسير التاريخ الموضوعي.

ومن المصطلحات الشائعة التي نرى ضرورة استبعادها، لانها تعترض تداخل وتوحد تاريخ العقيدة اليهودية بتاريخ الجماعات اليهودية (بل والتاريخ المقدس كذلك)، مصطلح «التاريخ اليهودي». فهو يفترض ان ثمة بناء تاريخياً يهودياً يتواجد داخله اليهود وحدهم، يتفاعلون مع عدة عناصر قاصرة عليهم، من أهمها دينهم وبعض الاشكال الاجتماعية التي يتوهم بعض المؤرخين أنها مقصورة عليهم. واستقلالية بناء تاريخي ما تعني استقلالية ابنيته الاقتصادية والاجتماعية والابنية الحضارية (والرمزية) المرتبطة به، الى جانب وجود

عنـاصر اخرى مختلفة تتسم بشيء من الثبات، مثل العناصر الجغرافية. هذا البناء يضم جماعة من الناس متجانسة، او غير متجانسة، لا وجود لها خارج هذا البناء، ولا يمكن فهم سلوكهـا الا في اطار تفاعلها معه. ولكن الثابت، تاريخياً، ان الاقليات اليهودية المنتشرة في العالم كانت ترتبط بأنماط انتاجية وأبنية حضارية اختلفت باختلاف الزمان والمكان؛ فيهود اليمن، في القـرن التاسع عشر، كانوا يعيشون في مجتمع صحراوي قبلي عربي؛ اما يهود الولايات المتحدة الاميركية، في الوقت ذاته، فكانوا يعيشون في مجتمع حضاري ـ رأسمالي غربي. فاذا بحث المرء في العنصر المشترك بين يهود اليمن ويهود الولايات المتحدة الاميركية لوجـد انـه الدين اليهـودي وحسب، وهـو عنصر واحد ضمن عناصر عديدة تحدد سلوك اليهودي. فسلوك اليهودي اليمني كانت تحكمه عناصر البناء التاريخي العربي الذي يعيش فيه، تماماً كما كانت تتحكم في يهودي الولايات المتحدة الاميركية مكوّنات البناء التاريخي الغربي.

وتصور وجود تاريخ يهودي مستقل يؤدي الى نتيجتين:

اولاً: يتنافى هذا التصور مع الروح العلمية ويؤدي الى توجيه رؤية المؤرخ توجهاً خاطئاً؛ اذ ان الاحداث التاريخية الكبرى التي قررت مصير الاقليات اليهودية، مثل ظهور الدولة الاشورية، او الامبريالية الغربية، تقع خارج نطاق هذا التاريخ اليهودي، ولذا تصبح احداثاً هامشية ذات أهمية ثانوية، ثم يجري تفسير احداث هذا التاريخ من خلال عناصر ثانوية، أو وهمية، مثل رغبات اليهود ومدى اضطهاد الآخرين لهم، او عطفهم عليهم. ولذا نجد عبارات مثـل «وكان قورش الاخميني متسامحاً مع اليهود، فأعادهم الى بلادهم» أو «وبدأ اليهود يفكرون في تقليد الشعوب الاخرى لتصبح لهم حركتهم القومية ووطنهم القومي في فلسطين». وفي كل هذه العبارات يتم تفسير الاحداث التي تقع لليهود بالعودة الى تاريخهم وحسب، ويتم تجاهل البناء الاداري للامبراطورية الفارسية التي اعتمدت على الشعوب الموالية لها، أو ازمة الرأسمالية والنظام القيصري العام ١٨٨٢، أو ظهور الامبريالية الغربية التي كانت تحل مشاكل اوروبا، بما في ذلك المسألة اليهودية وذلك بارسالها الى الشرق «المتخلف».

ثانياً: هذا التصور التاريخي اليهودي لا يتنافى مع الروح العلمية وحسب، وانما يتنافى مع الروح الانسـانية. فهو يسقط عن اليهودي انسانيته كانسان عادي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، يتأثر بها ويؤثر فيها، شأنه في هذا شأن كل اعضاء الجماعات الاثنية والدينية الاخـرى. فالقـوات الاشـورية، والبابلية، لم تكتسح الدويلتين العبرانيتين وحسب، وانما اكتسحت معظم الدويلات الارامية وغيرها؛ وازمة النظام القيصري لم تتسبب في مذابح ضد اليهود وحسب، وانما كانت لها آثار سلبية عميقة في قطاعات كثيرة من البرجوازية الروسية واعضاء الاقليات الاسلامية وخلافه. ان فكرة «تاريخ اليهود» تسقط انسانية اليهودي وتخلع عليه هالة اسطورية لا تاريخية، اذ تضعه خارج التاريخ الانساني العادي ـ وهذا هو جوهر الرؤية الصـهيونية والمعادية لليهود. وعلى هذا، ينبغي للباحث ان يتحدث عن تواريخ (وليس تاريـخ) الاقليـات اليهـوديـة في العالم، ليؤكد انتماء اليهودي الى بنيات تاريخية متعددة وليتسنى له فهم سلوك هذه الاقليات، فهماً حقيقياً، كأفراد حقيقيين، وكبشر، في ضوء العناصر التاريخية المتشابكة المختلفة التي تحدد هذا السلوك، وليس في ضوء انتمائها اليهودي الديني القومي الوهمي.

وفي الصفحات القليلة التالية سوف نقدم مخططاً عاماً لتواريخ الاقليات اليهودية في العالم عبر التاريخ، نحاول ان نطبق فيه وجهة النظر السابقة. ويجب ملاحظة ان مخططنا هو، في نهاية الامر، مخطط وحسب، وبالتالي يتسم بالتبسيط والتجريد.

والهدف من مخططنا ليس سرد تواريخ الأقليات ولا تزويد القارىء بمعلومات لا يعرفها، وانما طرح اطار ومصطلحات تصلح لدراسة هذه التواريخ. وقد استبعدنا كثيراً من الاقليات اليهودية، مثل الفالاشا في الحبشة وبني اسرائيل في الهند، وغيرهما من الأقليات، حتى يتسنى لنا وضع مخططنا ضمن مسار التاريخ الانساني العام، هذا على الرغم من ان تواريخ الاقليات يدعم وجهة نظرنا الرافضة لفكرة التاريخ اليهودي الموحد.

وفي مخططنا، وجدنا انفسنا نؤكد تلك العناصر في تواريخ الاقليات التي تفسر ظهور المسألة اليهودية في شرق اوروبا والحركة الصهيونية والمستوطن الصهيوني، وهذا يعود الى انتمائنا العربي ولا شك. ولكن ثمة اسباباً موضوعية أكثر أهمية، وهي اننا، عادة، لا ننظر الى المادة مجردين من تجربتنا في الحاضر، فنحن نعود الى التاريخ لنفهم انفسنا ومن حولنا، والصهيونية والمستوطن الصهيوني اصبحا الحقيقة الاساسية والمحورية بالنسبة الى الأقليات اليهودية في العالم ـ سواء أشاءوا ذلك أم أبوا ـ وينطبق هذا على المؤيدين للصهيونية والمناهضين لها. ولكن، مع هذا، يحاول المخطط ان يبتعد عن التسميات اللاهوتية او الايديولوجية القديمة، وذلك اما باستبعادها او بوضعها داخل اطار التاريخ العالمي، ويحاول ان يفسر التغيرات والتحولات التي تطرأ على الاقليات اليهودية، انطلاقاً من التاريخ الانساني الحقيقي وليس التاريخ اليهودي الوهمي.

تاريخ العبرانيين وتواريخ الاقليات اليهودية: مخطط أولي

يستخدم الاصطلاح السابق للاشارة الى التاريخ الواقعي، او الانساني، للجماعات والأقليات اليهودية. وهو يختلف عن تاريخ العقيدة اليهودية بكل مدارسها واتجاهاتها وشيعها وفرقها، على الرغم من ارتباط الواحد منهما بالآخر؛ كما ان ليس له علاقة كبيرة بالتاريخ المقدس، او التوراتي. ونحن نقسم هذا التاريخ الى مرحلتين اساسيتين، ثم نقسم كل مرحلة الى فترات عدة:

(أ) المرحلة السامية السديمية: وهي المرحلة التي شهدت الهجرات السامية من شبه الجزيرة العربية الى بلاد الرافدين والشام ويمكن تقسيمها الى:

□ فترة الآباء (هجرة ابراهيم ١٩٩٦ أو ١٨٠٠ق.م. الى فلسطين، ثم هجرة يعقوب، ثم يوسف الى مصر ١٧٢٠ق.م.). ولا يعرف سوى القليل عن تنظيم العبرانيين، الاجتماعي والسياسي، في هذه الفترة او عن انجازاتهم الحضارية، ان وجدت. ومع هذا، يبدو أنهم كانوا من البدو المتنقلين الذين يعيشون على اطراف المدن وينتقلون على طريق التجارة الرئيسة. ويمكننا القول ان قيادتهم السياسية كانت بدوية هي الاخرى، وان عباداتهم كانت لا تختلف كثيراً عن العبادات السامية المنتشرة في منطقة الشرق الادنى القديم، حيث يرتبط الاله بالقوم الذين يعبدونه ويكون مقصوراً عليهم.

□ فترة القضاة: وتبدأ بخروج موسى من مصر امام جيش فرعون (١٢٨٠ ق.م.)، ثم يأتي، بعد ذلك، التسلل العبراني الى كنعان (١٢٥٠ ق.م.) تحت قيادة يوشع بن نون

ومحاولة الاستيطان فيها والحرب ضد الفلستيين (١٢٠٠ ـ ١٠٠٠ ق.م.) تقريباً. والقيادة السياسية، في هذه الفترة، كانت، اساساً، قبلية تظهر عند الحاجة وحسب؛ فالعبرانيون كانوا لا يزالون مجموعة من القبائل تتسم اواصر التضامن فيما بينهم بأنها قبلية واهية. ولا يمكن التحدث عن اي منجزات حضارية عبرانية مستقلة في تلك المرحلة. وقد ظهرت عبادة يهوه في اثناء فترة سيناء. ولكن العبرانيين، بعد دخولهم كنعان، تأثروا بالعبادات الكنعانية المختلفة، فعبدوا آلهة كنعان، نظراً لامتزاجهم بالسكان.

وهذه المرحلة السديمية لا يوجد عنها مراجع كافية، ويقترب فيها التاريخ من الاسطورة، ويلجأ المؤرخون الى الحدس والتخمين، كما هو الحال مع مشكلة الخابيرو.

(ب) مرحلة الامبراطوريات القديمة (آشور، بابل والفرس واليونان والرومان): ويمكن تقسيمها، بدورها، الى الفترات التالية:

□ الفترة الاشورية البابلية (والمصرية): وتضم عهد الملوك (١٠٨٠ ـ ٥٣٦ ق.م.)، ابتداء من داود، ثم سليمان، وانقسام الملكية، وتنتهي بالتهجير الاشوري والبابلي. وتمثلت القيادة السياسية في الملك يسانده الكهنة وقواد الجيش، كما كان الحال في الشرق الادنى القديم. ومع هذا لم تكن مؤسسة الملكية مستقرة بسبب قوة النزعات القبلية. وقد يكون من الأفضل التحدث عن اتحاد القبائل في المملكة المتحدة. ولعل اكبر دليل على ان النزعة القبلية كانت في حالة سكون وحسب في اثناء حكم داود وسليمان هو ظهورها بعد موت سليمان مباشرة، مما ادى الى انحلال المملكة المتحدة ثم قيام التناحر بين الدويلتين العبرانيتين والذي لم ينته الا مع التهجير الاشوري ثم البابلي. وكانت منجزات اليهود الحضارية، في ذلك الوقت، ضعيفة متأثرة بمن حولها، وينحصر هذا الانجاز في العهد القديم. وبظهور الأنبياء، يبدأ التوتر الذي يسم تاريخ العبرانيين بين التعريف الديني العالمي والتعريف الاثني المحلي للخالق، اذ يقف معظم الأنبياء الى جانب عبادة يهوه والتوحيد ويتبنون نزعة عالمية اخلاقية تساوي بين اليهود وكافة الأقوام.

□ الفترة الفارسية والهيلينية الرومانية (٥٣٦ ق.م. ـ ١٣٥ ق.م.): وتبدأ بسماح قورش لليهود بالاستقرار في فلسطين تحت الحكم الفارسي. وقد استمرت هذه الفترة الاولى حتى العام ٣٣٢ ق.م. حين فتح الاسكندر الاكبر فلسطين واخضعها لحكم الهيلينيين. وقد شهدت هذه الفترة الثورة الحشمونية العام ١٧٥ ق.م. ثم استيلاء الحشمونيين على اورشليم وظهور الاسرة الحشمونية التي استمر حكمها الى ان ظهرت القوة الامبراطورية الرومانية التي سمحت للأسرة اليهودية بحكم فلسطين تحت رعايتها. وكانت القيادة المحلية في تلك المرحلة تتركز، اساساً، في كهنوت الهيكل والارستقراطية اليهودية (مثل الحشمونيين ثم الهيروديين). واقتصر اليهود على تصريف امورهم الدينية وبعض الامور الدنيوية المحلية ذات الطابع الاداري، مثل جمع الضرائب وفض المنازعات التي قد تنشأ بينهم. اما السلطة السياسية، فكانت في يد القوة الامبراطورية الحاكمة. ويمكن استثناء بعض الفترات القصيرة من هذا النمط؛ فبعد الثورة الحشمونية، حكم الحشمونيون دولة مستقلة، نوعاً، من الناحية السياسية، عن الامبراطورية الهيلينية (وان كانت هيلينية من الناحية الحضارية) في الفترة من ١٦٤ ـ ٤٠ ق.م. تقريباً.

اما حكم الهيروديين، فكان حمكاً تابعاً للرومان (ولقب الملك «دوكس» الذي كان يحمله

الهـيروديون كان لقباً شرفياً وحسب). وحتى هذه الفترة كان اليهود، اساساً، شعباً شرق اوسـطياً له سمات اثنية محددة، ولم تكن الديانة اليهودية قد انفصلت، كلية، عن المكان (فلسـطين) او عن العبـادة القربانية (الهيكل) او عن الانتماء الاثني (جماعة قومية تتحدث العبرية ثم الآرامية تدرك نفسها في مجابهة الآخرين).

ولكن يلاحـظ، ايضاً، في هذه المرحلة، ظهور التحولات التي ادت، في نهاية الامر، الى تحول العبرانيين الى يهود ثم الى اقليات يهودية منتشرة في العالم. فعلى سبيل المثال، ظهرت الاقلية اليهودية القوية في بابل، التي اصبح لها تراثها الديني المستقل ومعاهدها الدينية، ثم ظهرت، بعد ذلك، الاقليات اليهودية المختلفة المنتشرة في مدن حوض البحر الابيض المتوسط، مثل الاسكندرية. وقد ظهرت مراكز دينية قوية تمثل نقاط جذب بعيداً عن الهيكل. بل ان اليهود فقدوا، مع نهاية هذه المرحلة، مقوماتهم الاثنية، او ما بقي منها. فيهود الاسكندرية كانوا لا يعرفون سوى اليونانية. ومع القرن الاول المسيحي كان عدد اليهود خارج فلسطين اكثر من عددهم داخلها. ولا يمكن التحدث عن انجاز حضاري يهودي مستقل في تلك المرحلة. فكتابات فيلون هي نتاج التراث الهيليني، وتواريخ يوسيفوس ليست ذات قيمة كبيرة. اما من الناحية الفنية، فلا توجد انجازات معمارية تشكيلية ذات اهمية تذكر.

تواريخ الاقليات اليهودية

مع انتهاء المرحلتين السابقتين، يمكننا ان نسقط اصطلاح تاريخ العبرانيين، او اليهود، ليحـل محله اصـطلاح «تواريخ الاقليات اليهودية»، اذ يصبح من المستحيل التحدث عن اليهـود بشكل عام داخل اطار تاريخي موحد. اذ انه بعد ان اكتسبت الاقليات اليهودية المختلفة استقلالها الثقافي عن مركز عبراني موحد اصبح لكل اقلية او تجمع يهودي ظروفه التاريخية وديناميته المستقلة عن ظروف وديناميات الاقليات الاخرى، ولا يمكن فهم سلوكها ومصيرها الا في اطار تاريخ البلد الذي تنتمي اليه. وبدأت تظهر اشكال جديدة من القيادة السيـاسيـة لتحل محل كهنوت الهيكل والارستقراطية الحشمونية واليهودية. فقد استمر البطريرك، تحت حكم الرومان، ورأس الجالوت، تحت حكم الفرس، يديرون شؤون الاقليات اليهودية، كل في بلده، بالنيابة عن حكوماتهم، ويدعي بعضهم الشرعية الداودية (اي انهم من نسل داود) والتي تحولت الى شرعية دينية رمزية لا تحمل اي مضمون سياسي. وقد واكب هذا ظهور اليهودية الفريسية التي حاولت ان تطرح صيغة جديدة لليهود تفصل الدين عن الدولة او عن القومية، كما تفصله، ايضاً، عن المكان (الهيكل)، وان لم تفصله، تماماً، عن الاثنية، وبالتالي تم اعداد اليهود واليهودية للمرحلة المقبلة، بتعريفها الشعب تعريفاً روحياً بالدرجة الاولى.

ويمكن تقسيم تواريخ الاقليات اليهودية في العالم الى مراحل تاريخية تنقسم كل منها، بدورها، جغرافياً، الى اقسام جغرافية وتاريخية الى فترات مختلفة:

□ مرحلة العصور الوسطى، وتنقسم هذه، جغرافياً، الى: العصور الوسطى الغربية، والعصور الوسطى الاسلامية. وزمنياً، الى فترتين: قبل القرن الخامس عشر، وبعده.

(أ) قبل القرن الخامس عشر: بتحول الامبراطورية الرومانية الى المسيحية (القرن الرابـع)، وبعد بعث الزرادشتيه في الامبراطورية الفارسية في القرن الثاني (والتي حل الاسلام محلها)، وجد اليهود انفسهم اقليات في بلاد تحكمها حكومات تستمد شرعيتها من

ديـانات متعارضة مع اليهودية. وتولت قيادة اليهود القيادات الدينية دون منازع، فكانت تضطلع باعباء ادارية مختلفة، شأنها في هذا شأن أعضاء الاقليات الاخرى. واسهام اليهود الحضاري يتلخص، اساساً، في نقل الافكار بين الحضارات المختلفة. اما كتابات مؤلفين، مثل راشي وابن ميمون، فهي، اساساً، اسهامات يهودية لتطوير الفكر الديني اليهودي، وليس لها ثقل كبير في التراث الثقافي العالمي في عصرهم.

(ب) بعـد القـرن الخـامس عشر (حتى نهاية القرن الثامن عشر) عصر النهضة الاوروبيـة ثم الاستنـارة في الغرب، وحكم العثمانيين في الشرق: على الرغم من التطورات الجوهرية التي دخلت في المجتمعات الوسيطة في تلك المرحلة، خاصة في الغرب، فقد ظل وضع اليهود كما هو عليه دون تغيير كبير. ومع هذا يجب التمييز بين اليهود الاشكناز والسفاراد. فالاشكنـاز تركزوا، اساساً، في هذه المرحلة، في منطقة الحدود بين بولندا وروسيا، وكانت تابعة، آنذاك، لبولندا، وقد لعبوا دور الاقلية الهامشية التجارية في مجتمع متخلف في تطوره الاقتصادي؛ اما السفاراد، فقد استقروا في بلاد مثل هولندا وانجلترا وجنوب فرنسا، وهي بلاد كانت خاضت ثورتها التجارية فأصبحت على عتبات الثورة الصناعية بنهاية هذه الفترة، كما انهم كانوا، بسبب خلفيتهم الثقافية المتميزة، قادرين على لعب دور تجاري مصرفي نشط في مجتمعات متقدمة، اقتصادياً، استفادت من خبرتهم ومن اتصالاتهم الدولية، ولم تفرض عليهم تمييزاً وظيفياً او اقتصادياً كبيراً. ولذا، فقد شارك السفاراد في تطور مجتمعاتهم ولم يسقطوا ضحية التحولات الاقتصادية. اما الاشكناز، القابعون في مسام المجتمع البولندي، فقد قبعوا داخل الاشكال الغيتوية المختلفة، وارتبطوا بالاقطاع البولندي، وسيطرت عليهم اليهـودية الحاخامية الجامدة. ولذا، فمع تحول المجتمع البولندي، ثم الروسي، ومع ظهور بورجوازية محلية، وجد اليهود أنفسهم خارج العملية الانقلابية، وازدادت الافكار الغيبية، مثل الحركة الفرانكية والحسيدية، انتشاراً بينهم. وقد حدث تحول جذري في هذه المرحلة، إذ ازداد عدد يهـود الغرب من الاشكناز بحيث اصبحوا يشكلون الغالبية العظمى ليهود العالم، وهذا تطور له اثره العميق في تطور اليهود اللاحق. فتواريخ الأقليات اليهودية تصبح، اساساً، تواريخ الأقليات اليهودية في العالم الغربي، اذ ان يهود العالم الاسلامي تتضاءل اهميتهم، وعـددهم، ووزنهم، وقـد فرض عليهم، في نهاية الامر، مصير صـهيوني. وبظهور سبينوزا بدأ تميز وبروز الأقليات اليهودية في الغرب. ولكن سبينوزا كان خارجا على اليهودية، كما ان انجازه الحضاري كان نتيجة تفاعله مع حضارة بلده.

□ مرحلة الانقلاب الرأسمالي الليبرالي في الغرب (ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر في غرب اوروبا وبدايات القرن التاسع عشر في شرقها): مارس المجتمع الغربي تحولات عميقة ادت الى تغير بنائه الطبقي ونظمه السياسية بما كان له اعمق الأثر في اليهود. ويمكن تقسيم تواريخ الاقليات اليهودية في الغرب في تلك المرحلة الى الفترات التالية:

(أ) فترة الانعتاق والاندماج والاصلاح الديني (١٨٠٠ ـ ١٨٨٠): وهي الفترة التي شـهدت سقوط اسوار الغيتو والأشكال الادارية الغيتوية، مثل الكهال ومحاولة تحديث اليهود ودمجهم في المجتمعات الغربية في غرب اوروبا، في بداية الأمر، ثم شرقها ووسطها، فيما بعد، وتصفية الدين اليهودي من الطقوس والعبادة ذات الشكل «القومي» المنغلق. وقد استجاب اعضاء الاقليات اليهودية في شرق اوروبا، وغربها، لحركة العتق والاصلاح والتنوير، وظهرت

بينهم حركات دينية وفكرية تطالب اليهودي بالتحول الى مواطن محدد الولاء والهوية.

(ب) فترة الامبريالية: وهي الفترة التي اقتسمت فيها دول الغرب الامبريالية آسيا وافـريقيا فيما بينها، وبدأت في تصدير مشاكلها وفائضها الى هناك. ويمكن تقسيم تاريخ الاقليات اليهودية في هذه الفترة الى قسمين:

□ ظهور الصهيونية في شرق اوروبا وتبنيها في غربها، وما تبع ذلك من حركة استيطان صهيوني بعد صدور وعد بلفور حتى العام ١٩٤٨.

□ اعلان الدولة الصهيونية.

ويلاحظ انه بعد الفترة الاولى التي آلت فيها قيادة اليهود الى العناصر الثورية المستنيرة، تحـول الأمـر وآلت القيادة الى عناصر صهيونية من شرق اوروبا، اساساً، طرحت صيغة «قومية» هلامية ذات طابع ديني دون ان تكون دينية.

وقد قوبلت هذه الصيغة بمعارضة شديدة من قبل اعضاء الاقليات اليهودية في غرب اوروبا وشرقها في بادىء الامر. ولكن الصهيونية اكتسبت الشرعية من خلال التحالف مع القوى الامبريالية ومن خلال غزو الارض الفلسطينية، ولذا أمكنها ان تطرح نفسها على انها المتحدث الوحيد باسم اليهود واليهودية. وهذا هو الوضع السائد في الوقت الحالي، وان كان يلاحظ ان اعضاء الاقليات كانوا يلعبون دوراً نشيطاً ومستقلاً حتى العام ١٩٤٨، وأخذ في التـآكل بعد ذلك نتيجة للهجمة الصهيونية. ويلاحظ ان اعضاء الاقلية اليهودية في العالم العـربي وقعـوا داخـل المسار ذاته بسبب قوة الصهيونية التي تلقت، منذ البداية، دعماً امبريالياً كبيراً. وقد انتهى الامر بتصفية الجماعات اليهودية في العالم العربي وفي انحاء اخرى من العالم، بحيث اصبح هناك ثلاثة تجمعات يهودية اساسية في العالم: في الولايات المتحدة الاميركية، وفي الاتحاد السوفياتي، ثم في الدولة الصهيونية.

وقد اصبح التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين هو أكثر الجماعات اليهودية قوة وهيمنة. وتتبع كل جماعة يهودية الدولة التي تعيش فيها، ولم تعد هناك اشكال سياسية، أو ادارية، مستقلة مقصورة على الجماعات اليهودية، كما كان الحال قبل الثورة الصناعية. فالاقلية اليهودية في الاتحاد السوفياتي تشارك في الحياة السياسية والاجتماعية، مشاركة كاملة، تماماً مثل الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الاميركية.

وتطرح المنظمة الصهيونية العالمية (والمنظمات اليهودية التابعة لها) نفسها على أنها المتحدث باسم الأقليات اليهودية في العالم. ومع هذا لا يمكن القول ان المنظمة الصهيونية تشكـل اطاراً للعمل السياسي ليهود العالم. فنشاطها محرم في الاتحاد السوفياتي وضئيل للغاية. اما في اسرائيل فهي تابعة تماماً للدولة، وفي الولايات المتحدة الاميركية تقوم بتجنيد اليهود وراء سياسات اسرائيل التي لا تختلف، في جوهرها، عن السياسة الاميركية.

ولعل الشكل الاداري الوحيد المستقل ليهود الولايات المتحدة الاميركية هو الجمعيات الخـيرية التي تقوم بجمع التبرعات لتمويل المؤسسات الاجتماعية التي تسد الاحتياجات الخاصة بالجماعة اليهودية، مثل ملاجىء العجزة والمدارس الدينية، واليهود لا يختلفون في ذلك عن الجماعات الدينية والاثنية الاخرى.

امـا من ناحية الابداع الحضاري، فقد حافظ اعضاء الاقليات اليهودية على تميزهم وبـروزهم في العـالم الغربي. ولكن لا يمكن التحدث عن ابداع حضاري يهودي مستقل.

فاسهامات يهود الولايات المتحدة الاميركية هي، في الواقع، جزء من التراث الحضاري الاميركي. ويظل البعد اليهودي لهذه الاسهامات سطحياً وجانبياً، وليس هو المحور الاساسي على أية حال.

أزمة الصهيونية

يمكننا ان نقترح فترة ثالثة بدأت في اواخر الستينات، وهي التي يمكن ان نسميها فترة أزمة الصهيونية. وهي ازمة قد تخلخل من قبضة الصهيونية على الاقليات اليهودية في العالم ان كتب لها الاستمرار، بحيث تكتسب شيئاً من استقلاليتها مرة اخرى، وبحيث تطرح، مرة اخرى، امكان الفصل بين الدين والقومية. وثمة تنبؤات عديدة بخصوص مسار تواريخ الاقليات اليهودية، منها: النبوءة الخاصة «يموت الشعب اليهودي من خلال التزاوج والاندماج خارج اسرائيل والعلمنة داخلها وخارجها». وثمة نبؤة اخرى عن ازدواجية اليهود، بحيث يصبح يهود الغرب يهوداً بالمعنى الديني ويهود اسرائيل بالمعنى الأثني.

مشروع وزير الاستيعاب الاسرائيلي يعقوب تسور بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة

لنستعد لواقع دون مفاوضات سياسية

منذ حرب الايام الستة، وحركة العمل [الاسرائيلية] تسعى للوصول الى اتفاق سياسي مع الاردن والفلسطينيين على قاعدة الحل الاقليمي الوسط. وقد تم ذلك من خلال ادراك ان السيطرة الاسرائيلية على معظم اراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة، هي امر مؤقت وعابر، ولم تعط اهمية كافية للتطورات الناجمة عن حكم اسرائيلي متواصل.

ومنذ ذلك الوقت، مرت عشرون سنة، وحتى الآن لا احد يعرف متى ستبدأ المفاوضات السياسية. وفي هذه السنوات، راح يتشكل واقع جديد في يهودا والسامرة وغزة، وفي العلاقات التي بينها وبين دولة اسرائيل. ففي اسرائيل وكذلك في المناطق [المحتلة]، ولد جيل جديد تحت واقع الاحتلال، وترعرع ونما في ظله. وما بدا في حينه وضعاً مؤقتاً اتسم، اكثر فاكثر، بصفة الديمومة وتشكل واقع الحاقي اخذ يتعمق بمرور الايام لحكم اسرائيلي متواصل ودائم.

وهذا الواقع يؤثر، من ناحية، بقوة كبيرة، في الحياة في دولة اسرائيل، وفي طابع المجتمع فيها؛ ومن ناحية اخرى، فهو، ايضاً، من ضمن العوامل الحاسمة التي تبلور طريق تفكير وعمل الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] ـ اذا كانوا سيتجهون نحو الارهاب ام نحو دعم الحل السياسي والحوار.

وبذلت حكومة اسرائيل، برئاسة شمعون بيرس، جهوداً جديدة لشق طريق سياسي نحو الاردن والفلسطينيين. وكان هذا الدافع من وراء الموافقة على مساهمة هيئة دولية في افتتاح المفاوضات، وكان هذا هو التفسير لتليين موقف اسرائيل بالنسبة الى المعايير التي يجب ان يتشكل، على اساسها، الوفد الفلسطيني. كذلك، فالهدف من زيارة بيرس للمغرب، كان دفع عملية السلام الى امام.

وفي السنة الاخيرة، تفحص الملك حسين امكان الانضمام الى مفاوضات سياسية. ولهذا الغرض، قام بسلسلة من الخطوات السياسية نحو منظمة التحرير الفلسطينية، والعالم العربي، لكنه لم ينجح، في نهاية المطاف، في ايجاد قاعدة فلسطينية واسعة مؤيدة لسياسته وعلى استعداد للمشاركة في عملية سياسية مع اسرائيل. كذلك، لم ينجح الاردن، حتى الآن، في الحصول على مساندة عربية لسياسته، الامر الذي هو بحاجة اليه من اجل البدء بمفاوضات مع اسرائيل.

وفي الآونة الاخيرة، كانت النشاطات السياسية في المنطقة تنفذ على خلفية الهبوط المطرد في مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في الساحتين، العربية والدولية، وفي ظل النزاعات والخلافات بين صفوفها. وهذه ظواهر وان لم تساعد، حتى الآن وبشكل مباشر، في خلق مناخ سياسي اكثر راحة للحوار، فبالتأكيد فيها ما يوجب التعامل بمزيد من الحذر مع منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها.

ومع ان الجهود السياسية لم تثمر، فالواجب يحتم على اسرائيل مواصلة السعي الى مفاوضات مع الاردن والفلسطينيين، سواء أمن اجل تسوية شاملة او من اجل تسويات وترتيبات مرحلية. فالاتفاقات السياسية وحدها، بامكانها ان توصل الى تسوية العلاقات بين اسرائيل وجاراتها.

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٤ ـ ١٦٥، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٦

والخطوات الاسرائيلية أحادية الجانب لا يمكن ان تكون بديلاً من ذلك. لكن الوضع السياسي يعلمنا ان على اسرائيل ان تستعد لمواجهة واقع لا تنشأ فيه شروط لاجراء مفاوضات سياسية، بل تضطر فيه الى مواصلة احتفاظها بالمناطق خلال السنوات الخمس او العشر المقبلة، وان تقوم بضمان الهدوء والامن والاستقرار هناك. ولذا، فهناك اهمية خاصة لتكريس أقصى الانتباه للتطورات الداخلية هناك.

لقد ادت سياسة اسرائيل في يهودا والسامرة وغزة، في مجالات الحياة المختلفة، وعلى امتداد السنين، الى ازدياد مطرد في ارتباط المناطق [المحتلة] وسكانها باسرائيل، الى حد خلْق واقع متقدم من الضم الزاحف. وهذه السياسة، التي تسارعت بشكل خاص في فترة حكومات الليكود، وجدت، من جملة امور اخرى، تعبيراً عنها، في حينه، في الانتشار الواسع، وغير المراقب، للنشاط الاستيطاني، وفي مصادرة الاراضي بصورة غير قانونية، وفي عزل رؤساء البلديات.

ان المسارات الناجمة عن احتلال طويل الامد، تترك آثاراً سلبية في التطورات في اوساط سكان يهودا والسامرة وغزة، وهي ذات ابعاد مدمرة بالنسبة إلى المجتمع الاسرائيلي. فهذا الواقع الدائم ينمّي، في اوساط سكان يهودا والسامرة وغزة، شروط التطرف السياسي، ويكبح امكان نشوء بنية تحتية سياسية، واجتماعية، مؤيدة للمفاوضات السياسية والحكم الذاتي.

وفي المقابل، فان تعميق هذه المسارات الخطيرة يقوي، في اسرائيل، رأي اولئك الذين يرون في الواقع القائم وضعاً دائماً والذين يدّعون بانه لم يعد هناك امكان لفك الارتباط بين اجزاء من يهودا والسامرة وغزة وبين دولة اسرائيل.

وهناك انعكاسات سياسية داخلية لهذا الوضع، جوهرها تدعيم مواقف اليمين في اوساط الجمهور. لكن الاهم هو ان استمرار السيطرة الاسرائيلية، بالشكل القائم وبقوة الارتباط والتبعية الحالية، يشوه الطابع الاجتماعي لاسرائيل ويلحق الضرر بقيمها الديمقراطية والصهيونية. فالنظرة الى العمل [الانتاج]، والتطرف القومي، وظاهرة العنصرية، والمعيار المرتكز على وجود سكان من فئتين؛ كل هذه الامور هي جزء قليل من اشارات الانذار. فدولة اسرائيل تتحول، شيئاً فشيئاً، الى دولة اقل صهيونية، واقل ولاء لقيم الديمقراطية والمساواة امام القانون.

وفي فترة حكومة التكتل الوطني، تواصلت، واستمرت ـ تقريباً كما في الماضي ـ ، مسارات الضم وتعميق الارتباط، مع انه حيل دون اقامة المزيد من المواقع الاستيطانية.

هذه التأثيرات السلبية في سكان المناطق [المحتلة] ودولة اسرائيل، وانعدام حل سياسي فوري، يحتمان منح ما يجرى في المناطق اهتماماً خاصاً، وكذلك بلورة وتحقيق سياسة جديدة تحدث تغييراً في مجرى التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في يهودا والسامرة وغزة. ومثل هذه السياسة يجب ان تقلص التبعية الاقتصادية والادارية، وان تقلل قوة السيطرة الاسرائيلية على الحياة اليومية في المناطق [المحتلة]، الى الحد الادنى المطلوب لحفظ الامن.

ومن المهم التأكيد، ان معالجة هذا الموضوع لا تتناقض مع وجهة نظر حزب العمل الاساسية بشأن طابع الحل الدائم، في ما يتعلق بالحدود التي يمكن الدفاع عنها وحيوية النظامين، الامني والاستيطاني، في غور الاردن وشمال البحر الميت ومنطقة غوش عتسيون. فضلاً عن ذلك، فسياسة جديدة كهذه، ستقوي العناصر المعتدلة في اوساط الفلسطينيين في سعيها الى الحوار، والحلول الوسط، والسلام.

اقتصاد يهودا والسامرة وغزة

ان عملية اندماج اقتصاد المناطق [المحتلة] بالاقتصاد الاسرائيلي اخذت تتسع، اكثر فاكثر. ونتيجة هذا المسار، هي ارتباط سلبي، وشبه مطلق، للمناطق باسرائيل. فالمناطق [المحتلة] هي مُزوِّد لقوة العمل الرخيصة في سوق محمية للبضائع الاسرائيلية، وهي مُزوِّد، ايضاً، للسلع الاستهلاكية الاولية. وكلما تعمق الاندماج، كلما اصبح فك الارتباط أصعب.

هنـاك، اليوم، مصالح اقتصادية كبيرة ترتبط بالمناطق [المحتلة] وعلى رأسها الشركات الكبيرة في قطاعي الاغذية والنسيج (تنوفا، اوسيم، كيتان لودزيا، وغيرها)، التي تشكل المناطق [المحتلة] اكبر مستهلك لانتاجها. والحكم ذاته ينطبق على مشاريع اسرائيلية يتوافر فيها العمل العربي بكثرة، او مشاريع اسرائيلية تعتمد على مقاولين فرعيين لقوة العمل من المناطق [المحتلة]، خاصة مشاغل الخياطة. وفي كثير من الاحيان، فان العثور على قوة العمل الرخيصة هو الذي يحدد، ويقرر، اتجاه التنمية والاستثمارات من جانب المتمـولين الاسرائيليـين، الذين يفضلون الفروع الغنية بالعمل على المشاريع الغنية برأس المال والتكنولوجيا، التي يكمن فيها مستقبل اسرائيل.

وبعض المعطيات تجسد هذا الوضـع:

□ ان ٩٠ بالمئة من استيراد المناطق [المحتلة] مصدره اسرائيل.

□ و ٤٠ بالمئة من صادرات المناطق [المحتلة] تصدر الى اسرائيل.

□ وان اكثر من ١٠٠ الف عامل من المناطق [المحتلة] يعملون في اسرائيل؛ اي حوالى ٣٥ بالمئة من قوة العمل في يهودا والسامرة، و ٤٥ بالمئة من قوة العمل في غزة. وهناك فروع معينة في مرافق الاقتصاد الاسرائيلي، محتلة مواقع العمل فيها بكاملها تقريباً من جانب عرب من المناطق [المحتلة]. ولهذا الواقع، في مجال العمالة والاستخدام، اثر سلبي في اتجاهات التنمية الاقتصادية في اسرائيل، وهو يرسخ معيار استغلال قوة العمل الرخيصة.

□ ان الميزان التجاري بين اسرائيل والمناطق [المحتلة] هو سلبي بالنسبة الى المناطق. فقد بلغ مجمل استيراد المناطق، في العام ١٩٨٥، حوالى ٦٨٠ مليون دولار، بينما بلغ مجمل الصادرات منها الى اسرائيل حوالى ٢٠٠ مليون دولار. وهذا يعني ان هناك فائضاً في الميزان التجاري لصالح اسرائيل بقيمة ٥٠٠ مليون دولار تقريباً.

وتنبع عملية التكامل هذه، جزئياً، من الفوارق في قوة وديناميه الاقتصادين. فالناتج القومي الاجمالي في اسرائيل اكبر منه في المناطق [المحتلة] باثني عشر ضعفاً، على الرغم من ان عدد السكان في اسرائيل اكبـر منه في المناطق بثلاثة اضعاف فقط. كذلك، فان ٧٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي في المناطق [المحتلة] هو من انتـاج محـلي، بينمـا ٢٥ بالمئـة منـه هو عبـارة عن تحـويـلات ماليـة من العمل في اسرائيل ودول الخليج.

وتفتقـر يهـودا والسامرة وغزة الى بنية تحتية صناعية، وليس هناك تشجيع للاستثمارات المالية، والمبادرة المحلية قليلة، وليس هناك تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية.

ان ٩٢ بالمئة من القطاع الصناعي في المناطق [المحتلة] يتألف من مشاريع تشغِّل اقل من عشرة عمال. فمن اصل ٢٤٠٠ مصنع، هناك اكثر من ١٠٠ عامل في ٢٠ منها فقط. ولا شك في ان حقيقة عدم وجود شروط متساوية للمنافسة، تؤثر في ذلك: فبامكان اسرائيل ان تصدر كل سلعة الى المناطق [المحتلة]، بينما الاخيرة مقيدة بتصدير حصص محدودة من الانتاج الزراعي. واسرائيل هي الطرف المقرِّر ازاء المناطق [المحتلة]، لناحية منح الترخيص للمصانع الجديدة، وفي الكثير من الاحيان تمتنع عن اعطاء التـرخيص لمصانع قد تشكل خطراً على الامكانات التسويقية الى المناطق [المحتلة] من جانب شركات اسرائيلية. كذلك تفرض اسرائيل قيوداً على امكانات التصدير من المناطق [المحتلة] الى الخارج، عندما تكون تلك الصادرات موجهة الى اسواق تعاني اسرائيل من مصاعب فيها (مثل تصدير حمضيات قطاع غزة الى اسواق اوروبا الشرقية، وعلى غرار القيود التي تفرضها شركة اغرسكو على تصدير الخضار الى اوروبا الغربية).

وفي السنة الاخيرة، اخذت الازمة في دول النفط، والمصاعب الاقتصادية في اسرائيل، والبطالة الى حد ما في الاردن، تترك آثارها في يهودا والسامرة وغزة، في مجال العمالة. وتبرز مشكلة البطالة، بشكل اساسي، في اوسـاط المثقفـين وخريجي الجامعات، الذين لا يعثرون على اماكن عمل ملائمة لمؤهلاتهم. ففي كل المشاريع الصناعية في يهودا والسامرة يعمل ٢٠٠ اكاديمي فقط؛ وحتى هؤلاء لا يعملون في وظائف تتلاءم

مع مستوى مؤهلاتهم. وبالضرورة، فان وضع البطالة او قلة فرص العمل، ينميان التطرف السياسي وعدم الاستقرار اللذين قد يتفاقمان اكثر في المستقبل.

الادارة في المناطق [المحتلة]

ان سياسة اسرائيل في يهودا والسامرة وغزة، واسلوب عملها هناك، يهدفان، قبل كل شيء، الى ضمان الهدوء والامن، وموجهان لمنع نشاط المنظمات الارهابية. لكن الحرص على الامن ليس مبرراً لمدى السيطرة الاسرائيلية على ادارة حياة السكان اليومية. فالسياسة والسيطرة المدنية على المناطق المحتلة تتم بواسطة جهاز اداري مؤلف من ٣٠٠ مستخدم من رجال الادارة في يهودا والسامرة و١٠٠ مستخدم في غزة. ومن ناحية عملية، فان جزءاً كبيراً من العمل الاداري اليومي يتم تنفيذه بواسطة مستخدمين محليين، لكن كل وظائف الاشراف وكل الوظائف التي تتخذ فيها القرارات يشغلها مستخدمون اسرائيليون. اضافة الى ذلك، تجدر الاشارة الى ان ثلاثة من ضباط الجيش الاسرائيلي، يحتلون مناصب رؤساء بلديات في ثلاث سلطات محلية. وهذا الواقع، الذي هو ليس ضرورة امنية، يعمق، دون داعٍ، مشاعر الاحباط لدى الجمهور المحكوم، وبخاصة في اوساط المثقفين، ويجر معه، بالضرورة، امراض الحاكم كافة، بكل تشويهاتها.

استيطان المعراخ ـ واستيطان الليكود

لقد عبرت سياسة الاستيطان في الماضي، وما زالت تعبر اليوم، عن خلاف سياسي، وايديولوجي، في اسرائيل بين الليكود والمعراخ. فحكومات حركة العمل شجعت وبادرت باقامة مستوطنات يهودية في مناطق الامن ومن خلال ارتباط ذلك بمواقفها من موضوع الحدود الدائمة لاسرائيل ومجال الحل الاقليمي الوسط.

اما حكومات الليكود، بدءاً من العام ١٩٧٧، ففتحت ثغرة في هذه القيود وقامت بنشر مستوطنات غوش ايمونيم في وسط السكان العرب، وباقامة مستوطنات مدينية داخل التجمعات العربية الكثيفة، على مسافة قريبة من غوش دان والقدس.

وقد سعى الليكود الى خلق واقع مادي يحول دون امكان اقامة سلام على قاعدة الحل الاقليمي الوسط. ومع كل السلبيات القائمة في سياسة الليكود هذه، لا يجب اعتبار الوضع الذي نشأ كابحاً لامكان قطع الصلة السياسية بين اجزاء من يهودا والسامرة وغزة وبين دولة اسرائيل، الامر الذي هو حيوي لطابع اسرائيل اليهودي وللحفاظ على طابعها الديمقراطي ولحل القضية الفلسطينية.

وهذه هي اهم الاخطار الناجمة عن هذا الانتشار الجديد:

□ ان استيطان غوش ايمونيم في المراكز السكانية العربية يخلق مستويات احتكاك دائمة مع السكان المحليين، في مجالات الامن والاراضي والمياه.

□ للمستوطنات المدينية الكبيرة ـ مثل اريئيل وعمانوئيل وغفعات زئيف ـ قدرة على النمو والتوسع الذاتي من طريق انضمام المزيد من المستوطنين اليها، بفضل المنافع الاقتصادية، خاصة في مجال قروض الاسكان، التي استمرت في فترة حكومة التكتل الوطني [الحالية] ايضاً.

□ وفي السنتين الاخيرتين، ايضاً، واصلت الدولة استثمار موارد كبيرة الحجم في هذه المناطق، حيث وصل حجم الاستثمار المباشر من ميزانية الدولة، في العام ١٩٨٥، الى ١٥٠ مليون دولار. وأجري تخصيص الجزء الاساسي من هذه الاستثمارات، وبواسطة وزارة الاعمار والاسكان، لاعمال البناء ولمساعدة المقيمين في تلك المستوطنات ولشق الطرق وتعبيدها، ولكن خصصت ميزانية قليلة جداً لانماء الاستيطان في غور الاردن، وغوش عتسيون، وشمال البحر الميت. وتم هذا الانفاق المالي في سنة تميزت بتقليص الميزانيات ووقف اعمال البناء للاغراض العامة في قرى ومدن التطوير. وقد نُفذ هذا خلافاً للموقف المعلن لكل وزراء حزب العمل في الحكومة.

القانون والقضاء

ان الاساس الذي تقوم عليه الاجراءات القضائية والقانونية في يهودا والسامرة وغزة، يتلاءم مع مواثيق جنيف ولاهاي بالنسبة الى الاراضي المحتلة. فالى جانب القانون المحلي (الاردني والمصري) تشكل اوامر القائد العسكري للمنطقة اساساً قانونياً. ولغرض اصدار الامر، يحصل قائد المنطقة على مصادقة هيئة الاركان، وفي حالات خاصة يطرح الامر على وزير الدفاع. وفي هذا الحال، ليس هناك رقابة عامة على الاوامر [العسكرية]. ومع ان جزءاً منها يعالج، فعلاً، مواضيع تقنية ترتبط بشؤون الحياة اليومية، الا ان لجزء آخر منها دلالة، من ناحية تعميق السيطرة اليهودية على المنطقة (الاراضي والمياه).

وتعمل في المناطق، جنباً الى جنب، محاكم محلية ومحاكم مؤلفة من قاض منفرد او ثلاثة قضاة. ويتم النظر في معظم القضايا والدعاوى امام قاض منفرد. وليس بوسع من يحاكمون امام محاكم عسكرية، استئناف الحكم امام مرتبة قضائية اعلى. وهذا الامر يعتبر مساً بأسس العدالة والقضاء. وعندما يتم ذلك في ظل الحكم العسكري، تكون له ابعاد سياسية، ويتسبب في احباط كبير لدى السكان.

خطوط مقترحة للسياسة

دون التخلي عن هدف المفاوضات السياسية للتوصل الى السلام، يجب طرح هدف آخر لسياسة اسرائيل في المناطق. ففي غياب تسوية سياسية، ستسعى اسرائيل، بشكل منهجي، الى تقليص احجام سيطرتها في المناطق [المحتلة]، من ناحية، ولتقليل ارتباط المناطق [المحتلة] باسرائيل الى الحد الادنى المطلوب لاغراض الأمن، من ناحية اخرى.

وهذه السياسة لها اهداف، هي التالية:

- ☐ الحيلولة دون تكوين وضع ضم فعلي للمناطق، حتى المرحلة التي نصل فيها الى مفاوضات فعّالة.
- ☐ ان تخفف، قدر الامكان، على حياة السكان في المناطق.
- ☐ ان تحول دون نفاذ التأثيرات المفسدة للسيطرة الاسرائيلية الى داخل الجسم الاسرائيلي.
- ☐ ان تخلق شروطاً مناسبة لنشاطات عامة معتدلة، تسعى الى المفاوضات السياسية، وتقبل بتسوية قائمة على حل وسط.

وبسبب خطورة الوضع، يجب تنفيذ هذا المسار بخطوات كبيرة، وان بشكل تدريجي. وتجربة السنتين الاخيرتين يجب ان تعلمنا ان الموافقة العامة على تحسين نوعية الحياة في المناطق، او على وجود توجه لتحويل [صلاحيات] الادارة الذاتية الى السكان، ليس كافياً بحد ذاته. فالمطلوب، الآن، وبسرعة، هو وضع سياسة حكومية عامة.

وتحقيق مثل هذه السياسة بامكانه، ويجب، ان ينفذ جزئياً بواسطة خطوات اسرائيلية احادية الجانب، وفي جزئها الآخر، تحتم موافقة السكان والتفاهم مع الاردن، الامر الذي يتيح تحقيق الخطط والمشاريع وتحويل الصلاحيات اللازمة الى الادارة الذاتية. ومثل هذا التفاهم مع الاردن يمكن ان يتحقق بالتنسيق المتبادل، والهادئ، او بواسطة الولايات المتحدة [الاميركية]، على غرار التقاسم الوظيفي الذي يجرى تنفيذه منذ فترة بين اسرائيل والاردن. وهناك فرصة، واحتمال، في ان تتلاءم التوجهات الجديدة للملك حسين، الهادفة الى تعزيز مكانته وانخراطه في يهودا والسامرة، مع مثل هذه السياسة الاسرائيلية. ومع ذلك، فلا يجب اشتراط الخطوات أحادية الجانب، بالاتفاق بشأنها مع الاردن.

وهذه السياسة التي هدفها تقليص احجام السيطرة في المناطق [المحتلة]، يشتق منها عدد من

الاهداف الفرعية، اهمها ما يلي:

□ **التنظيم والنشاط السياسي**: في غياب امكان فوري لاجراء انتخابات للبلديات، يجب تمكين العناصر والشخصيات المعتدلة، التي تعارض الارهاب وتؤيد المفاوضات بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين، من تشكيل تنظيمات سياسية مراقبة. وانه لأمر حيوي تشجيع نشاطات الاشخاص والمجموعات التي تحمل مثل هذه الآراء وتعميق الحوار الدائم معها، وفي الوقت عينه مواصلة الصراع ضد عناصر الارهاب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتغيير السياسة في هذا الاتجاه، سيساعد، في المستقبل، في خلق قاعدة اجتماعية وسياسية للمفاوضات السياسية.

□ **التنمية الاقتصادية**: يجب العمل من اجل التنمية الاقتصادية للمناطق [المحتلة] كمصلحة اسرائيلية، وليس فقط كجزء من موضوع انساني عام لتحسين نوعية الحياة. والتنمية، كمصلحة اسرائيلية، تهدف الى تقليل ارتباط المناطق [المحتلة] باسرائيل في مجالات العمالة، والانتاج، والاستهلاك، بكل النتائج السلبية التي تسببها لاسرائيل ولسكان المناطق. وهذا يحتم انتهاج سياسة ليبرالية في مجال الترخيص للمصانع، بما فيها تلك التي قد تتنافس مع مصانع اسرائيلية تسوّق سلعها في المناطق [المحتلة]، وازالة القيود على الصادرات للبلدان التي هي، ايضاً، محط انظار الصادرات الاسرائيلية، واقامة هيئات تمويل محلية ومن ضمنها مصرف، والسماح بتدفق الاموال من مصادر دولية الى المناطق، حتى لو تم الامر بواسطة الحكومة الاردنية. واذا احتل هدف فك الارتباط مع المناطق [المحتلة] الاهمية المنسوبة اليه هنا، فسيكون لاسرائيل والولايات المتحدة [الاميركية] مصلحة مشتركة في تنفيذ «مشروع مارشال صغير وقصير الامد» لانماء اقتصاد المناطق [المحتلة]، بتمويل من الولايات المتحدة [الاميركية]. ووفقاً للفحوصات الاولية التي تمت، فالمقصود هو ميزانية استثمار بمقدار ٥٠٠ مليون دولار في السنوات الثلاث الاولى.

□ **تقليص حاد في حجم الادارة المدنية**: يجب تقليص عدد المستخدمين الاسرائيليين في الادارة المدنية الى الحد الادنى لبضع عشرات من المناصب التي تمارس الرقابة والاشراف فقط. وهذا الموضوع يجب ان يحسم بشكل أحادي الجانب، وسيكون بمثابة التجسيد الملموس للتغيير في السياسة والغايات. ويجب مواصلة الجهد للعثور على مرشحين مناسبين ومعتمدين يكونون على استعداد لان يأخذوا على عاتقهم ادارة البلديات الثلاث التي يديرها، حالياً، ضباط من الادارة العسكرية.

□ **القانون والقضاء**: للحيلولة دون التعسف في القضاء، ومن اجل ضمان رقابة على التشريع بواسطة الاوامر [العسكرية]، يجب ان تقام في يهودا والسامرة وغزة محكمة عسكرية للاستئناف، وتعيين لجنة عامة، برئاسة احد قضاة المحكمة العليا سابقاً، مهمتها النظر في الاوامر المقترحة من جانب الحاكم العسكري، وتقديم وجهة نظرها بهذا الشأن الى وزير الدفاع.

□ **توسيع صلاحيات السلطات البلدية**: تعتبر الادارة البلدية، اليوم، اطار التعبير السياسي الصرف لسكان المناطق، ويجب السعي نحو توسيع صلاحيات السلطات البلدية (التعليم والصحة والاقتصاد)، حيث ان تلك الصلاحيات محدودة جداً الآن، وفقاً للقانون الاردني والقانون المصري، وكذلك يجب العمل على توسيع التخوم القضائية لهذه المجالس المحلية والبلدية.

□ **الاستيطان**: ان موضوع الاستيطان في المناطق ليس مجالاً حساساً جداً في العلاقات بين اسرائيل والسكان في المناطق [المحتلة] فقط، بل انه موضع خلاف شديد داخل الجمهور في دولة اسرائيل وبين اسرائيل والدول الصديقة لها في الاسرة الدولية. ولهذا السبب يجب على اسرائيل ان تجمد تنفيذ كل مشاريع التنمية للاستيطان اليهودي ـ ما عدا المشروع المتعلق بترسيخ وانماء الاستيطان في غور الاردن وشمال البحر الميت وغوش عتسيون. كذلك يجب الغاء كل الامتيازات الخاصة للمقيمين في يهودا والسامرة ومنح هذه الافضلية لقرى ومدن التطوير [داخل المنطقة المحتلة سنة ١٩٤٨].

ان تبنّي هذه المبادئ لسياسة اسرائيلية في يهودا والسامرة وغزة سيقوي، بشكل جوهري، العيش في ضوء مبادئ العدالة والقضاء، وسيؤثر، بشكل ايجابي، في مسلكية المجتمع الاسرائيلي، وسيوقف المسار المهدد بضم المناطق. وهذا المسار سيشجع على نمو زعامة معتدلة تحمل لواء المفاوضات، وتكون شريكة لاسرائيل في التفتيش عن طريق للحوار والاتفاق.

(نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٦/٨/٢٢)

نتائج مؤتمر حزب المفدال

قوة المتطرفين انهت اعتداله

يعتبر الحزب الديني القومي (المفدال)، او بالاحرى حزبا همزراحي وهابوعيل همزراحي اللذان تشكل منهما، من الاحزاب الدينية الصهيونية «التاريخية»، ان صح التعبير. فحزب همزراحي هو اقدم الحزبين. ويعود تاريخ انشائه الى العام ١٩٠٢، حيث تشكل في اطار الحركة الصهيونية بعد التحاق مجموعات من اليهود المتدينين بها. ففي اعقاب المؤتمر الصهيوني الخامس، وعلى اثر تزايد نفوذ التيار الثقافي داخل المنظمة الصهيونية والسماح بتشكيل كتل او اتحادات في اطارها، قرر الحاخام اسحق رينس تأسيس اتحاد الصهيونيين المتدينين. وفي آذار (مارس) ١٩٠٢، عُقد المؤتمر التأسيسي الذي أُعلن فيه عن تأسيس المنظمة الدينية القومية التي اصبحت تعرف، فيما بعد، باسم منظمة همزراحي. اما منظمة هابوعيل همزراحي، فأنشئت في كنف المنظمة الام، همزراحي، كمنظمة عمالية ـ دينية. ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى وصدور وعد بلفور، جلبت الهجرة الثالثة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) معها اعداداً من شبان همزراحي في الخارج. وقد شكلت الهجرة الثالثة الاساس البشري لمنظمة هابوعيل همزراحي، التي اعلن عن تأسيسها، في فلسطين، في ربيع ١٩٢٢.

بعد قيام اسرائيل، اخذ يبرز اتجاه قوي لتوحيد الحزبين. وكانت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه توحيد الحركتين العالميتين التابعتين لهذين الحزبين في الخارج، العام ١٩٥٥. وبعد التوحيد على الصعيد العالمي، دعي الى عقد مؤتمر مشترك في اسرائيل في صيف العام ١٩٥٦، حيث تقرر تشكيل الحزب الديني القومي (المفدال). وبعد المؤتمر التأسيسي، عقد الحزب مؤتمرات عامة في الاعوام ١٩٦٣، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٨.

ومنذ قيام اسرائيل، كان تمثيل المفدال في الكنيست شبه ثابت. ففي الكنيست الاول، حصل حزبا همزراحي وهابوعيل همزراحي (اللذان تشكل منهما المفدال العام ١٩٥٦) على عشرة مقاعد من اصل ستة عشر مقعداً حصلت عليها الجبهة الدينية الموحدة. وفي انتخابات الكنيست الثاني (١٩٥١)، حصل الحزبان على عشرة مقاعد. وفي الكنيست الثالث على ١١ مقعداً. اما في الكنيست الرابع، والخامس، فقد حصل المفدال على ١٢ مقعداً؛ وفي الكنيست السادس ١١ مقعداً، وفي السابع ١٢ مقعداً، وفي الثامن عشرة مقاعد، وفي التاسع ١٢ مقعداً.

لكن قوة المفدال بدأت تنخفض، تدريجياً، بعد انتخابات الكنيست التاسع، اذ حصل في انتخابات الكنيست العاشر على ستة مقاعد، وفي انتخابات الكنيست الحادي عشر على اربعة مقاعد فقط.

وجاءت هذه النتائج المخيبة للآمال بالنسبة الى المفدال نتيجة تشرذم المعسكر الديني الذي تمثل بانسحاب عضو الكنيست اهارون ابو حتسيرة قبل انتخابات الكنيست العاشر العام ١٩٨١، ليشكل قائمة انتخابية خاصة به، وهي قائمة تامي، وانسحاب عضوي الكنيست حاييم دروكمان ويوسف شابيرا قبل موعد انتخابات الكنيست الحادي عشر العام ١٩٨٤، حيث اقاما متساد (حزب صهيوني ديني)، ومن ثم اشتركا في قائمة مشتركة مع بوعالي ارتس يسرائيل مشكلين، معاً، حزباً اسموه موراشاه، مما ساعد

على تشرذم الحزب.

الاعداد للمؤتمر

أثار انحسار نفوذ المفدال، من انتخابات الى اخرى، الضوء الاحمر في وجه زعماء الحزب الذين اتفقوا على تشكيل لجنة لدراسة بنية الحركة الدينية برئاسة احد «وجهائها»، وهو مدير عام شركة البناء، شنهاف، اسحق بيغر. ونجحت هذه اللجنة في اقناع قيادة المفدال، من جميع الكتل، بقبول تشكيل لجنة مستقلة وظيفتها تقديم توصيات لاعادة تنظيم الحركة الدينية (**معاريف** ، ١٨/٧/١٩٨٦). وقدمت هذه اللجنة توصيات اذهلت قيادة المفدال، من ضمنها تشكيل لجنة احصاء وانتخابات (**المصدر نفسه**). وعملاً بتوصيات لجنة بيغر، شكلت لجنة كهذه عرفت باسم لجنة فريبس نظمت عملية احصاء، احصي فيها ١٤٦ ألف شخص. كما أجريت انتخابات داخلية في المفدال، للمرة الاولى منذ ١٤ عاماً، اشترك فيها ٩٧ ألف شخص. لكن نتائج الانتخابات لم تؤد الى التجديد المنشود بالنسبة الى اعضاء اللجنة، والذي يتمثل بالغاء التكتلات داخل الحزب التي اسهمت، بدورها، في تدهوره. فقد حصلت كتلة لمفنيه، التي يتزعمها د. يوسف بورغ، على ٣٠ بالمئة من الاصوات؛ وكتلة هتسعيريم، التي يتزعمها زفولون هامر، على النسبة ذاتها؛ اما كتلة متساد (حزب صهيوني ديني)، بزعامة حاييم دروكمان، فقد اشتركت في الاحصاء والانتخابات قبل ان تتخذ قراراً بالعودة الى المفدال، وحصلت على نسبة ٢٤ بالمئة من الاصوات. وحصلت كتلة افنير شاكي على ثمانية بالمئة. اما الكتل الصغيرة الاخرى، فقد حصلت، مجتمعة، على نسبة ستة بالمئة (**عل همشمار** ، ٢١/٧/١٩٨٦).

وعقب الاحصاء والانتخابات الداخلية التي أجريت في حزيران (يونيو)، دمجت لجنتا بيغر وفريبس في لجنة واحدة مؤلفة من تسعة اعضاء اطلق عليها اسم لجنة المؤتمر. وقامت هذه اللجنة بمصادرة عملية تنظيم المؤتمر من النشطاء الحزبيين. كما وضعت دستوراً جديداً يوجه المؤتمر ويقرر قوانين انتخابات المؤسسات الجديدة لحزب المفدال (**معاريف**، ١٨/٧/١٩٨٦). وشمل الدستور الجديد بعض التجديدات بعيدة المدى، من بينها:

١ ـ تتم جميع عمليات الاقتراع بصورة شخصية، سرية.

٢ ـ اقامة مؤسسات جديدة في حزب المفدال: مكتب الحزب المؤلف من ٢١ عضواً، ينتخب اعضاؤه في انتخابات سرية. وسيكون هذا المكتب اعلى سلطة في الحزب.

٣ ـ انتخاب ثلاثة اشخاص لمنصب امين سر؛ واحد للشؤون السياسية، وآخر لهابوعيل همزراحي، وثالث للحركة بأسرها، والذي سيكون السكرتير الاعلى. وينص الدستور، ايضاً، على انه لا يحق لكل من شغل منصب وزير، او عضو كنيست، او سكرتير عام، مدة ولايتين او اكثر، ان يُنتخب لاحد هذه المناصب، الا اذا حصل على نسبة ٦٠ بالمئة من اصوات اعضاء المؤتمر على الاقل.

٤ ـ انتخاب مركز الحزب (٤٠٠ عضو) ولجنته التنفيذية (١٠٠ عضو)، حسب المناطق. كما يقضي الدستور، ايضاً، بانتخاب اعضاء الكنيست عن المفدال في مركز الحزب وليس في اللجنة التنفيذية، كما كان متبعاً حتى الآن (**المصدر نفسه**).

وبعد ان انتهت لجنة بيغر ـ فريبس من التحضيرات للمؤتمر، حدد موعد انعقاد المؤتمر الخامس لحزب المفدال بتاريخ ٢٠/٧/١٩٨٦ (وكان المؤتمر الرابع عقد العام ١٩٧٨).

عودة متساد

نجحت الجهود التي بذلها عضو الكنيست زفولون هامر في اعادة كتلة متساد الى المفدال، بعد ان نجح في احداث انقسامات في حزب موراشاه الذي يضم عضوي كنيست، مما دفع عضو الكنيست حاييم دروكمان والوزير يوسف شابيرا الى اتخاذ قرار بالعودة الى المفدال. اما عضو الكنيست ابراهام فيرديغر من موراشاه، فقد اعلن عن اقامة كتلة منفردة باسم موراشاه ـ بوعالي اغودات يسرائيل. وبعد عودة كتلة

متساد الى المفدال، اصبح الحزب يضم خمسة اعضاء كنيست (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٩). وقال دروكمان ان عودة متساد الى المفدال تعتبر استمراراً لقرار متساد في الاشتراك في عملية الاحصاء والانتخابات التي أجريت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣ في حزب المفدال لتحويله الى حركة دينية قومية واسعة. كما اكد انه يمكن تجسيد اهداف متساد في اطار الحركة الدينية القومية المتحدة (**المصدر نفسه**).

عقد المؤتمر

افتتح المؤتمر الخامس لحزب المفدال بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٠ في مباني الامة في القدس بحضور رئيس اسرائيل، حاييم هرتسوغ، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس. والقى هرتسوغ كلمة دعا فيها المفدال الى مناقشة قضايا قومية بالاضافة الى القضايا الحزبية. كما دعا الى ضرورة تعافي المعسكر الديني (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٢١). واستطرد قائلاً: «لكم دور حيوي في تأدية الرسالة المقدسة التي تدعوكم الى التعالي فوق كل الخلافات والى التخلي عن جميع الصراعات الداخلية» (**دافار** ، ١٩٨٦/٧/٢١).

كما تحدث زعيم المفدال، د. يوسف بورغ، مؤكداً ان الحزب يعاني من ضعف سياسي ومن مشكلات تنظيمية. وأوضح بورغ ان حزبه لن يغير الاسس التي قام عليها، وهي «حب التوراة وارض ـ اسرائيل والدولة وحب شعب اسرائيل» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٢١).

وتحدث رئيس لجنة المؤتمر، اسحق بيغر، موضحاً ان الحركة الدينية عالجت، في الماضي، شؤوناً هامشية وداخلية، لكن المؤتمر الحالي سيبرهن على ان المنظمة الصهيونية الدينية ستعيد حيويتها وقوتها ولن يكون هناك مجال لحدوث انشقاقات أخرى (**دافار** ، ١٩٨٦/٧/٢١).

وبعد الانتهاء من حفل الافتتاح، انصرف اعضاء المؤتمر الى مناقشة الامور الجوهرية. وظهرت، منذ بداية المناقشات، خلافات حادة بشأن بعض بنود الدستور الجديد الذي كتبته لجنة بيغر ـ فريبس. فقد احتج بعض اعضاء المؤتمر، وفي مقدمهم سكرتير هابوعيل همزراحي رفائيل بن ـ ناتان، على ضرورة الحصول على نسبة الـ ٦٠ بالمئة، على الاقل، لكل من خدم ولايتين متتاليتين، او اكثر، ويرغب في انتخابه لولاية ثالثة لمناصب سبق ذكرها (**معاريف** ، ١٩٨٦/٧/٢١). كما ظهرت خلافات بشأن عدد اعضاء مركز الحزب، كادت ان تؤدي الى انفجار المؤتمر. ففي حين طالب معظم اعضاء المؤتمر، بمن فيهم الوزير يوسف شابيرا وعضو الكنيست زمولون هامر وعضو الكنيست افنير شاكي، بتحويل المؤتمر، الذي يضم ألف عضو، الى مركز، اصرت لجنة بيغر ـ فريبس على ان يضم المركز ٤٦٠ عضواً فقط. وهدد فريبس بالاستقالة اذا تغير دستور المؤتمر (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٧/٢٢).

ان اصرار لجنة بيغر ـ فريبس على عدم تحويل المؤتمر الى مركز حدا برئيس الجيل الجديد في المفدال، ناحوم لنجتيل، الى الصعود الى المنصة مستنكراً موقف لجنة المؤتمر، ومعلناً «أن ما يجرى هو وقاحة واستهتار بالمؤتمر، لذا ينبغي ان ندير الامور بأنفسنا». لكن سكرتير بني عكيفا، وهي حركة الشبيبة التابعة للمفدال السابق، امنون شابيرا، اوضح لاعضاء المؤتمر ان اقتراح لنجتيل ليس قانونياً، لأن لجنة بيغر ـ فريبس هي المسؤولة عن ادارة المؤتمر (**المصدر نفسه**).

وهدأت الاجواء عندما قدم السكرتير السياسي للكيبوتس الديني، ابراهام شتيرن، حلاً وسطاً وافقت عليه لجنة بيغر ـ فريبس. ويقضي هذا الحل بان تتم المصادقة على الدستور كقالب واحد، لكن كأمر مؤقت، بحيث يعمل المؤتمر كمركز الى حين ان يُتخذ قرار آخر. وعندما عرض اقتراح شتيرن للتصويت عصفت الاجواء بسبب مطالبة عضو الكنيست افنير شاكي بعرض اقتراحين آخرين للتصويت عليهما في المؤتمر. لكن هذا الطلب لاقى معارضة كبيرة من قبل معظم الاعضاء الذين هددوا بتفجير المؤتمر اذا تمت الاستجابة لطلب شاكي. واعرب شاكي عن امتعاضه لعدم قبول طلبه مؤكداً «ان ما يجرى هو قضاء على الديمقراطية، ومناورة قبيحة وغير ديمقراطية». وصادق معظم اعضاء المؤتمر على اقتراح الوسط الذي تقدم به شتيرن (**المصدر نفسه**).

وكانت موافقة لجنة المؤتمر على اقتراح شتيرن بمثابة مقدمة لتقديم تنازلات أخرى، حيث ارغمت على

قبول حل وسط مماثل بشأن نسبة الـ ٦٠ بالمئة. ويقضي حل الوسط هذا، الذي تم التوصل اليه بين ممثلي الكتل في المفدال وبين لجنة بيغر ـ فريبس، بأن امين السر الاعلى للحركة سيكون بحاجة الى الحصول على تأييد ٦٠ بالمئة من الاعضاء، في حين ان امين سر الشؤون السياسية وامين سر هابوعيل همزراحي ليسا بحاجة الى هذه النسبة، الا اذا كانا خدما فترة ولايتين، او اكثر، في المنصب عينه (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

هكذا تكون المؤسسة الحزبية للمفدال قد اثبتت للجنة المؤتمر، التي سعت الى تغيير وجه الحركة الدينية القومية، من هو المقرر الحقيقي، بعد ان تمكن رؤساء الكتل في المفدال من ليّ يد اللجنة وارغامها على تغيير بعض بنود الدستور (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

بعد الاتفاق الذي تم بشأن تغيير بعض بنود الدستور الجديد بدأت معركة المناصب التي بوشرت بانتخاب نائب وزير الخارجية السابق، يهودا بن ـ مئير، من كتلة هتسعيريم، رئيساً للجنة الدائمة التي تضم ٣١ عضواً، بعد حصوله على ٧٠٠ صوت، بينما حصل عضو الكنيست السابق ابراهام ميلاميد، من كتلة لمفنيه، على ٣٠٠ صوت فقط (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

انتخاب السكرتير الاعلى

بعد الانتهاء من انتخاب رئيس اللجنة الدائمة بدأت الاتصالات بين الكتل المختلفة في المفدال لانتخاب امين السر الاعلى للحركة الدينية القومية. وتمثلت هذه الاتصالات باجراء مفاوضات بين كتلة هتسعيريم وكتلة متساد ومع بعض الاشخاص في حركة الاستيطان. وحال اصرار الوزير يوسف شابيرا، من متساد، على ترشيح نفسه لهذا المنصب دون التوصل الى اتفاق بسرعة. لكنه تم، في نهاية الامر، اقناع الوزير شابيرا بعدم ترشيح نفسه، والموافقة على ترشيح اسحق ليفي، الليبي الاصل ورئيس مؤسسة سيفر ميمون، لمنصب امين السر الاعلى للحركة الدينية القومية (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

وفي المقابل، فقد اتفقت كتلة لمفنيه التي يتزعمها د. يوسف بورغ مع حركة هموشافيم ومع جماعة بني توراه على ان يكون بوعاز ليفي من جماعة بني توراه المرشح الذي سيتنافس على منصب امين السر الاعلى. كما اتفق على ترشيح رفائيل بن ـ ناتان، من كتلة لمفنيه، لمنصب امين السر للشؤون السياسية، واليعزر افطابي، من حركة هموشافيم، لمنصب امين سر هابوعيل همزراحي. واعربت جماعة بني توراه، في القدس، عن امتعاضها من هذا الاتفاق، معلنة انها تعارض الاتفاق مع رفائيل بن ـ ناتان رمز الفساد في المفدال (**المصدر نفسه**). اما كتلة افنير شاكي، فقد رشحت مئير ازرد لمنصب امين السر الاعلى للحركة الدينية (**هاتسوفيه**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وحصل اسحق ليفي مرشح تحالف هتسعيريم ومتساد والنساء، في الجولة الاولى من الانتخابات، على ٤٢٧ صوتاً مقابل ٣٩٩ صوتاً حصل عليها الحاخام بوعاز ليفي، مرشح تحالف لمفنيه وبني توراه. ولم يحصل مرشح كتلة افنير شاكي، مئير ازرد، سوى على ٨٢ صوتاً فقط. ونظراً لعدم حصول اي من المتنافسين على الاكثرية المطلوبة، أجريت جولة ثانية من الانتخابات، حصل فيها اسحق ليفي على ٥٣٠ صوتاً، بعد ان ضمن تأييد كتلة شاكي التي لم تحصل، في الجولة الاولى، سوى على تسعة بالمئة من الاصوات، بينما حصل بوعاز ليفي على ٤٣٢ صوتاً. وهكذا فاز مرشح تحالف هتسعيريم ومتساد والنساء بمنصب امين السر الاعلى للحركة الدينية (**المصدر نفسه**).

وكان ينبغي انتخاب امين سر للشؤون السياسية للمفدال وسكرتير هابوعيل همزراحي في هذه الدورة. لكن انتخاب الحاخام اسحق ليفي مرشح كتلة متساد وكتلة هتسعيريم وحركة النساء امين سر أعلى للمفدال اشعل الضوء الاحمر في وجه كتلة لمفنيه التي اتهمت هتسعيريم ومتساد بالتآمر ضدها. لذا طالبت لمفنيه بانتخاب امين سر للشؤون السياسية وامين سر هابوعيل همزراحي في الدورة الثانية التي كان تقرر عقدها بتاريخ ١٩٨٦/٩/٤ لانتخاب خليفة زعيم المفدال د. يوسف بورغ في الحكومة لتتمكن كتلة لمفنيه من تنظيم نفسها من جديد. وهددت الكتلة بالانسحاب من المؤتمر وبتشكيل قائمة منفردة في

الكنيست؛ هذا فضلاً عن ان د. بورغ سيستمر في اشغال منصبه الوزاري في الحكومة، اذا لم يلب طلبها (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وتبين لزعماء كتلة لمفنيه ان الائتلاف ضدها ناتج عن ترشيح رفائيل بن ـ ناتان لمنصب امين السر للشؤون السياسية، مما حدا ببن ـ ناتان الى ألغاء ترشيح نفسه لهذا المنصب مقابل منحه منصباً ملائماً آخر (**المصدر نفسه**). كما تبين للمفدال ان تحالف هتسعيريم، بزعامة هامر، ويهودا بين ـ مئير، الذي انتخب رئيساً للجنة الدائمة، ورجالات متساد، هدفه الحيلولة دون انتخاب بن ـ ناتان لمنصب امين السر للشؤون السياسية بأي ثمن، لأن اشغاله منصباً رفيعاً كهذا سيمكنه من الاستمرار في السيطرة على الجهاز الحزبي وابقائه الرجل القوي في المفدال مستقبلاً؛ هذا فضلاً عن ان تعيينه في هذا المنصب سيضع حداً لعملية الترميم، وقد يكون ذلك بمثابة نهاية المفدال (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٧/٢٤).

ووافقت جميع كتل المفدال على تأجيل عملية انتخاب امين السر للشؤون السياسية وسكرتير هابوعيل همزراحي حتى الرابع من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، بعد ان تعهد بن ـ ناتان بعدم ترشيح نفسه لمنصب امين السر للشؤون السياسية. كما وافقت لجنة المؤتمر على تأجيل عملية الانتخابات لهذين المنصبين، بعد ان تعهد ممثلو لمفنيه ابراهام ميلاميد واسحق مئير ويغئال بيبي، بأن كتلتهم لن ترشح بن ـ ناتان لمنصب امين السر للشؤون السياسية للمفدال (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وكان ينبغي ان تناقش، في هذه الدورة، المواضيع الايديولوجية ومواضيع أخرى؛ لكن الخلافات الشخصية، التي كانت المحور الاساسي، حالت دون ذلك. لذا تقرر عقد دورة خاصة لمناقشة الوضع الايديولوجي في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ (**هاتسوفيه** ، ١٩٨٦/٧/٢٥).

بعد اختتام الدورة الاولى لمؤتمر حزب المفدال، بدأت الكتل المختلفة تستعد لمعركة التناقس التي أجريت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٤ على ما تبقى من مناصب هامة؛ من بينها منصب خليفة د. يوسف بورغ في الحكومة ومنصب امين السر للشؤون السياسية وامين سر هابوعيل همزراحي. وتنافس على منصب خليفة بورغ خمسة مرشحين من الكتل المختلفة في المفدال، هم: مدير عام وزارة الاديان، الحاخام موشي سلومون ـ كتلة لمفنيه، وعضو الكنيست زفولون هامر ـ كتلة هتسعيريم، وعضو الكنيست افنير شاكي ـ كتلة شاكي، وموشي موسكوفيتش ـ متساد، والحاخام يوسف باغاد المدير التربوي لمؤسسة نحاليم الدينية.

اما بالنسبة الى منصب امين السر للشؤون السياسية، فقد تنافس عليه مرشحان من كتلتي هتسعيريم ولمفنيه، وهما شاءول يهلوم، من كتلة هتسعيريم، ورفائيل بن ـ ناتان، من كتلة لمفنيه. وهكذا يكون بن ـ ناتان قد نقض وعده بعدم ترشيح نفسه لهذا المنصب (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٥). اما المرشحان لمنصب امين سر هابوعيل همزراحي، فكانا اليعزر افطابي وابراهام بديحاي.

وتركز اهتمام اعضاء المؤتمر على المتنافسين على منصب خليفة بورغ. وأجريت انتخابات سرية، وشخصية، بين المتنافسين الخمسة اسفرت عنها النتائج التالية: زفولون هامر ـ ٣٤٩ صوتاً؛ الحاخام موشي سلومون ـ ٢٥٩ صوتاً؛ البروفسور افنير شاكي ـ ٢٢٣ صوتاً؛ موشي موسكوفيتش ـ ١٤٧ صوتاً؛ الحاخام يوسف باغاد ـ ستة اصوات فقط. وبما ان أحداً من المتنافسين لم يحصل على الاكثرية المطلوبة استدعى الامر اجراء جولة اخرى من الانتخابات بين المتنافسين اللذين حصلا على اكبر نسبة من الاصوات، وهما زفولون هامر والحاخام موشي سلومون. وقررت كتلة متساد، التي اصبحت تشكل بيضة القبان، دعوة الاثنين الى مواجهة علنية لمعرفة وجهة نظر كل منهما، وعلى ضوء ذلك، تقرر متساد من ستؤيد، هامر أو سلومون. لذلك طلبت من سلومون ان يشرح وجهة نظره بالنسبة الى «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، وان يوضح لماذا لم يخدم ولده في الجيش، وكيف يعبر عن الصهيونية؟ فأجاب سلومون قائلاً: «انا صهيوني لا اقل صهيونية عن اي شخص يجلس في هذه القاعة» وسأل: «هل يمكن اعتباري، انا الذي ذهبت مع عائلتي الى الصحراء، أنني لست صهيونياً؟». وبالنسبة الى المواضيع السياسية، قال سلومون انه سيتصرف وفق قرارات مؤسسات الحركة والحاخامية الكبرى (**معاريف** ، ١٩٨٦/٩/٥).

اما هامر، فقد سئل حول تورطه في اقتلاع مستوطنات من سيناء، وكيف سيتصرف اذا اقيمت حكومة

مصغرة برئاسة المعراخ؟ فأجاب بانه لن يؤيد اقتلاع مستوطنات من «ارض ـ اسرائيل»، ولن يشترك في حكومة مصغرة مع المعراخ (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان اجوبة هامر كانت مرضية أكثر بالنسبة الى كتلة متساد، مما جعلها تقرر تأييد انتخابه لمنصب وزير الاديان خلفاً لبورغ. وهكذا تمكن هامر من التغلب على خصمه سلومون في الجولة الثانية، حيث حصل على ٥٦٣ صوتاً (أكثر من ٦٠ بالمئة)، بينما حصل خصمه على ٣٦٩ صوتاً (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٥).

وبالنسبة الى التنافس على منصب امين سر الشؤون السياسية، فقد تغلب شاءول يهلوم، المعروف بتطرفه، على رفائيل بن ـ ناتان، بعد حصوله على ٤٨٩ صوتاً مقابل ٤٧٦ صوتاً حصل عليها بن ـ ناتان (**المصدر نفسه**). وانتخب اليعزر افطابي امين سر لهابوعيل همزراحي بعد تغلبه على ابراهام بديحاي بفارق كبير من الاصوات (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/٥).

وكان من المقرر ان تنتهي اعمال المؤتمر في الدورة الثانية. لكن خلافات شخصية حالت دون ذلك. وتقرر عقد دورة ثالثة لمؤتمر المفدال بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٨ لانتخاب مكتب الحزب، ورئيس مركز الحزب، ورئيس اللجنة التنفيذية، ورئيس المحكمة العليا (**المصدر نفسه**).

بعد انتهاء الدورة الثانية، بدأت المداولات في كتلتي لمفنيه وهتسعيريم لتقييم نتائجها ونتائج الدورة الاولى. وعقدت لمفنيه جلسة اقترح فيها بعض الاعضاء الرئيسين في الكتلة الانسحاب من المفدال واقامة كتلة مستقلة من عضوي كنيست. كما عرضت مقترحات بشأن تعويض لمفنيه التي طردت من جميع المناصب الرئيسة التي كان يشغلها اعضاء منها قبل انعقاد المؤتمر (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/١٢). كما اجتمعت كتلة هتسعيريم لتقييم النتائج. فاتفق معظم اعضائها على وجوب تعويض لمفنيه على هزيمتها في المؤتمر. ويتمثل هذا التعويض بانتخاب بن ـ ناتان رئيساً لمركز الحزب (**المصدر نفسه**).

وكان واضحاً، منذ بداية الدورة الثالثة، ان بن ـ ناتان سيفوز بمنصب رئيس مركز الحزب، نظراً للتأييد الذي حظي به من قبل كتلتي هتسعيريم ومتساد. وبالفعل، فقد تغلب بن ـ ناتان على عيده كيرل، من حركة المرأة المتدينة القومية، بفارق كبير من الاصوات، حيث حصل على ٤٣٨ صوتاً مقابل ١٢٣ صوتاً حصلت عليها كيرل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/١٩).

وبعد انتخاب رئيس مركز الحزب، انتخب اعضاء المؤتمر اعضاء مكتب الحزب البالغ عددهم ٢١، في انتخابات سرية، وشخصية (**المصدر نفسه**). ووفقاً للنظام الجديد في المفدال، فان هذا المكتب سيكون المسؤول عن سياسة الحركة، وسيقرر كيف يتصرف مبعوثو الحركة في الكنيست والحكومة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٨).

وكان من المقرر، ايضاً، انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية للحزب. لكن الخلافات التي نشبت بين اعضاء المؤتمر، عندما تبين ان موشي حنيا، مرشح كتلة شاكي لهذا المنصب، ليس عضواً في اللجنة، حالت دون اجراء الانتخابات لهذا المنصب. وتقرر تأجيل انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية للمفدال الى موعد آخر (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١٩).

واعربت جهات رفيعة في حزب العمل عن تخوفها من ان دمج متساد في قيادة حزب المفدال وانتخاب هامر وزيراً خلفاً لبورغ وعودة الوزير شابيرا، المتطرف في آرائه الى المفدال، قد يخل بالتوازن الحكومي لصالح الليكود. ورد هامر على هذه التخوفات بالقول: «كل الاحاديث حول تأييد المفدال للمعراخ أو الليكود ليست صحيحة وغير مفيدة». واضاف انه اذا طرح اي موضوع للنقاش، فانه سيجتمع مع مكتب المفدال، وهو اعلى سلطة في الحزب، وسيعمل وفقاً لتوصياته وتوجيهاته (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٧). اما امين السر للشؤون السياسية، شاءول يهلوم، فقد اعلن ان المفدال ملزم في بلورة خطة توحيدية وفية للخط الديني القومي. وأضاف: «ان موقفي واضح بالنسبة الى يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وهو ان هذه الارض لنا، وهي تابعة لارض ـ اسرائيل، وينبغي عدم اعادتها في اي حل». كما اكد يهلوم على وجوب توسيع المستوطنات في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/٥).

تعزيز قوة المتطرفين

اجمعت وسائل الاعلام الاسرائيلية، في تعليقاتها على نتائج مؤتمر حزب المفدال الخامس، على انها ستعزز من قوة المتطرفين وستضعف من المعتدلين في الحزب؛ هذا فضلاً عن انها عززت قوة الكتل بدل اضعافها، كما كانت تأمل لجنة المؤتمر. وفي هذا السياق، ذكرت مجلة زو هديرخ (١٠/٩/١٩٨٦) ان مؤتمر المفدال الخامس عبر عن الانجراف نحو اليمين وعن استمرار الانشقاقات وتعزيز قوة الكتل في الحزب؛ هذا فضلاً عن ان المعسكر الديني اصبح مقرباً لليكود اكثر من المعراخ، مما يعني تعزيز قوة اليمين بعد ان فقدت كتلة لمفنيه، المعتدلة نسبياً، جميع المناصب لصالح كتلتي هتسعيريم ومتساد المتمسكتين بآراء غوش ايمونيم المتطرفة. وانتهت المجلة الى انه كان من المفترض ان يعبر المؤتمر عن وحدة الحركة المتجددة، لكن ما حدث هو شجار بين الكتل المختلفة.

وذكرت صحيفة عل همشمار، في افتتاحيتها (٥/٩/١٩٨٦)، ان زفولون هامر وصل الى وزارة الاديان بتذكرة «صقرية» متطرفة، وان الشعارات التي اطلقها ساعدته في الحصول على ثقة معظم اعضاء المؤتمر. اما بالنسبة الى كتلة لمفنيه، التي كانت مميزة في الماضي بانها صاحبة اتجاه سياسي «حمائمي» أو عملي على الاقل، فقد طردت من جميع مناصبها وخف نفوذها، الى حد كبير، لصالح اعضاء تعهدوا الوفاء لفكرة «ولا اي شبر»، ولفكرة «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، ومعارضة اي حل وسط اقليمي. وترى عل همشمار ان المفدال الجديد اصبح قريباً من مواقف هتحياه، وسيناضل من اجل الحصول على اصوات المتطرفين الذين يؤيدون حيروت؛ ثم تختم بان المفدال اضاع فرصة تجديد الحركة الدينية القومية التي كان ينبغي ان تشكل رادعاً في وجه التعصب الديني والقومي.

اما صحيفة هآرتس (٢١/٧/١٩٨٦)، فترى ان المفدال سيجد صعوبة في تمرير رسائله الى الجمهور بعد ابتعاده عن المواقف المعتدلة، اي بعد ان تحول من حزب موشي حاييم شابيرا الى حزب الحاخام دروكمان الذي نجح في جعل المفدال بمثابة فرع لليكود وهتحياه. وانهت الصحيفة بأن مفدال ـ متساد الجديد سيكون ممثل اليمين والتعصب الديني، وسيلحق الضرر بكل الجهود المبذولة لايجاد اجوبة ملائمة للمشكلات التي تواجهها الدولة والمجتمع.

ويرى احد الصحفيين الاسرائيليين ان انتخاب هامر لا يبشر بتجديد وانتعاش، لأنه جزء من قيادة المفدال التي ادت الى تدهور الحزب في السنوات الاخيرة. وشكك الصحفي في قدرة هامر والحاخام اسحق ليفي وشاءول يهلوم في اعادة جمهور المعتدلين الى المفدال، الذي كان يأمل في ان تولد عملية الترميم حزب صهيوني ـ ديني متنوع الآراء والمواقف (ابي بطلهايم، **معاريف** ، ٥/٩/١٩٨٦).

وكتب المحلل حنان كريستال ان انضمام هامر، حليف متساد وشاكي، الى الحكومة، هو بمثابة هدية ذهبية لشامير ولليكود، لأن صوته في الحكومة سيعطي اكثرية تلقائية لليكود في الحكومة خلال العامين المقبلين (**حداشوت** ، ٥/٩/١٩٨٦).

واعتقد آخر بأن مؤتمر المفدال حطم التوقعات والاوهام التي استمرت عاماً ونصف العام. فجمهور المتدينين الصهيونيين سيستخلص عبراً لن ترضي قيادة المفدال بعد ان يقتنع بأن انقلاباً حقيقياً لم يحدث. فالحقيقة هي انه ليس هناك جديد في المفدال (يحزقيل كوهين، **معاريف** ، ٣١/٧/١٩٨٦).

وتنفيذاً لقرارات مؤتمر المفدال، قدم د. يوسف بورغ استقالته من الحكومة في السادس من تشرين الاول (اكتوبر). وصادقت الحكومة الاسرائيلية على تعيين عضو الكنيست زفولون هامر وزيراً للأديان خلفاً لبورغ. كما صادق الكنيست على ضم هامر الى الحكومة، كوزير للأديان.

خليل السعدي

وجهة نظر اميركية حول الاطار المؤسسي للنضال الفلسطيني

Cobban, Helena; *The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics,* Cambridge: Cambridge University Press, 1984, 305 pages.

يعتبر كتاب «منظمة التحرير الفلسطينية: الشعب والقوة والسياسات» أول دراسة سياسية شاملة باللغة الانجليزية عن الاطار المؤسسي للنضال الفلسطيني المعاصر. كما أنه أول دراسة لكاتبة اميركية تنصف منظمة التحرير وتتفهم منطلقاتها واهدافها. وهو، أيضاً، أول كتاب غربي عن القضية الفلسطينية يخلو من أخطاء تاريخية أو معلوماتية أو اخطاء في أسماء القيادات والمواقع الفلسطينية. ويرجع ذلك الى خبرة كاتبته، هيلينا كوبان، التي عملت كمراسلة صحفية في بيروت فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١، مما أتاح لها فرصة دراسة التطورات على الساحة السياسية الفلسطينية عن كثب، والرجوع الى مصادر موثقة، بما فيها مقابلات مع عدد من اكبر قادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن بينهم رئيس لجنتها التنفيذية، ياسر عرفات. وتنطلق كوبان، في دراستها، من أن أحد أهم مفاتيح دراسة وفهم التطورات التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية، هو دراسة التطورات الفكرية والسياسية للفصيل الرئيس فيها، وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

وبطريقة «الفلاش باك» الضرورية لاجتذاب القارىء الى دراسة كهذه يغلب عليها المنهج التاريخي وطابع رصد الاحداث (Chronology)، بدأت المؤلفة الفصل التمهيدي للكتاب بالتحدث عن تأثيرات الغزو الاسرائيلي للبنان، في صيف العام ١٩٨٢، على الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني على الاراضي اللبنانية، وعلى القاعدة الاساسية لمنظمة التحرير والمخيمات الفلسطينية في لبنان، وعلى وحدة حركة «فتح» وبالتالي منظمة التحرير، متناولة بعض ابعاد حركة الانشقاق داخل «فتح»، في أيار (مايو) ١٩٨٣، وآثارها السياسية، وفقاً للمواقف المعلنة لمختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هذا التمهيد تأخذ المؤلفة قراءها الى تاريخ «فتح»، باعتبارها المجرى الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعمودها الفقري، خلال الجزء الاول من الكتاب المعنون «تاريخ الخط الرئيس في منظمة التحرير». وينقسم ذلك الجزء الى خمسة فصول مقسمة تقسيماً تاريخياً يقوم على اساس تشبيه منظمة التحرير الفلسطينية بطائر الفينيق الاسطوري. فتبدأ الفصل الثاني المعنون «الفينيق ينبعث ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧» بعرض شامل لسنوات الاعداد لانشاء «فتح» منذ أواخر الخمسينات، من خلال تعريف مقتضب بالحياة المبكرة لقادتها الاساسيين: ياسر عرفات وصلاح خلف وخليل الوزير وخالد الحسن. وهم الرجال الذين شكلوا قلب «فتح» على حد تعبير المؤلفة.

وتلقي الضوء على حقيقة تاريخية هامة ربما لا يعلمها الكثيرون، وهي أن «فتح» كانت في نشأتها نتاجاً لاندماج عديد من الحركات الصغيرة التي أقامها طلائعيون فلسطينيون في القاهرة والكويت بصفة

اساسية، بالاضافة الى عدد آخر من العواصم العربية والاوروبية. وتناقش المؤلفة جوهر فكر «فتح» السياسي وهو الوطنية الفلسطينية، ومعارضة الفكرة السائدة عربياً في ذلك الوقت وفحواها أن الوحدة العربية هي الطريق الرئيس لتحرير فلسطين، وتبني فكرة معاكسة مفادها أن تحرير فلسطين هو أحد السبل التي ستؤدي الى الوحدة العربية.

كما تعرض المؤلفة للكيان التنظيمي لـ «فتح»، وكيف كان الاستعداد العسكري للعمل الفدائي الذي بدأ من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥. كما تعرض لتطورات علاقة «فتح» بمنظمة التحرير الرسمية التي نشأت تحت الوصاية العربية، كما تقول المؤلفة بحق، في منتصف ١٩٦٤، تنفيذاً لقرار القمة العربية الاولى في القاهرة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١. وتركز على الكيفية التي سيطرت بها «فتح» على منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٩، والخلاف بين بعض قيادات «فتح» حول مسألة اشراك الفصائل الفدائية الاخرى في قيادة منظمة التحرير. لكن يبدو، هنا، لجوء المؤلفة الى تفسير احادي الجانب لظاهرة زحف «فتح» والفصائل الفدائية على منظمة التحرير، حيث ترجعها الى مناخ الهزيمة العربية، وتغفل العامل الرئيس وهو شرعية الكفاح المسلح التي اكتسبتها «فتح» والمنظمات الفدائية الاخرى.

وتلقي المؤلفة الضوء، أيضاً، على أهم أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان المنفى)، واللجنة التنفيذية.

وفي الفصل الثالث المعنون «فرحة الطيران ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣»، تركز المؤلفة على انجازات «فتح»، والمنظمات الفدائية الاخرى، على الرغم من عدم نجاح المحاولات التي قامت بها لتثوير الضفة الغربية وقطاع غزة في الشهور التالية لحرب ١٩٦٧. وقد اخطأت المؤلفة، هنا، في فهم هدف الكفاح المسلح الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الفترة. فلم يكن الهدف ـ كما تصورت ـ هو التحرير الفوري لهذه الاراضي المحتلة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وانما تثوير الشعب الفلسطيني فيها وايجاد مناخ نضالي يسهم في انجاز هذا التحرير بعد أن يتسع نطاق التمرد الشعبي الى مستوى الثورة الشعبية فيها. وتشير المؤلفة الى التأثير الذي تركته الممارسات القمعية للسلطتين، الاردنية والمصرية، في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، على أحوال الشعب الفلسطيني في المنطقتين، فأصبح منزوع السلاح، عاجزاً عن المقاومة، محتاجاً الى فترة من الوقت حتى يستعيد انطلاقته، بعد ما يقرب من عشرين عاماً من القمع المتواصل. كما لم تغفل المؤلفة دور القمع الجديد لسلطات الاحتلال الاسرائيلي، فضلاً عن تطلع قيادات الضفة وأعيانها الذين ارتبطوا بالنظام الاردني الى تسوية سلمية بين الاردن واسرائيل تنهي الاحتلال على نحو ما حدث بالنسبة الى سيناء وغزة في حرب ١٩٥٦.

والواضح انه لو تمعنت المؤلفة في هذه الظروف لكانت ادركت انها لا تسمح بطرح هدف تحرير فوري، وانما تثوير تدريجي للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة. لكن الجدير بالذكر أنه خطأ غير مقصود، على عكس ما هو سائد في الكتابات الغربية عن الثورة الفلسطينية. بل ان التحليل الذي تقدمه المؤلفة للظروف الصعبة التي واجهها النضال الثوري الفلسطيني في الضفة وغزة خلال الشهور التالية لاحتلالهما، يمثل رداً مطلوباً، على الرغم من كونه منقوصاً، على الكتابات التي انتشرت في الصحافة الغربية، ومنها الى الصحافة العربية، حول المقارنة بين المقاومة الفلسطينية في الضفة وغزة، بعد ١٩٦٧، والمقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، بعد العام ١٩٨٢. فهذه الكتابات تتجاهل الفروق الهامة في الظروف الموضوعية للضفة وغزة ولجنوب لبنان، والفارق الزمني الذي يمتد خمسة عشر عاماً. هذا فضلاً عن تجاهل الدور الرئيس والهام للنضال الفلسطيني في المقاومة اللبنانية، والذي تعرض لتعتيم اعلامي في مختلف انحاء العالم العربي.

كما توضح المؤلفة أنه على الرغم من تعثر محاولات تثوير الضفة وغزة في ذلك الوقت، فقد انجز العمل الفدائي الفلسطيني انجازات هامة في مواجهة العدو الاسرائيلي. وتخص بالذكر معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨، فتقول انها خلقت لـ «فتح» رصيداً شعبياً هاماً، حيث بدا للجماهير العربية أن المقاومة هي التي تستطيع أن تنهض بعبء ما بعد هزيمة ١٩٦٧.

وتناقش المؤلفة، ايضاً، تركيبة «فتح»، لتخلص الى أن معظم فدائييها من شبان المخيمات من جيل هزيمة ١٩٤٨ وما بعدها. وتشير المؤلفة الى أن هذه الفترة كانت فترة الانفتاح العربي والدولي لـ «فتح»، والتي حاولت نظم عربيـة عدة استغلالها لصالحها. كما تناقش انعكاسات مذبحة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ على العمل الفلسطيني ودورها في تدمير أول قاعدة أساسية للكفاح المسلح الفلسطيني.

ويبدأ الفصل الرابع «المصيدة» من حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وتطلع قادة «فتح» للافادة من الحركة الدبلوماسية التي اعقبتها، وتطور الفكر الفلسطيني في اتجاه اطروحة السلطة الوطنية فوق الاراضي المحررة، وذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة في القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ التي اسفـرت عن برنـامـج النقـاط العشر. وتتعـرض المؤلفة، أيضاً، الى تكوين جبهة الرفض الفلسـطينية من اربع منظمات: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، لمعارضة فكرة السلطة الوطنية ورفض عملية التسوية السلمية في ظل اختلال توازن القوى مع العدو الاسرائيلي.

وتـلاحـظ المـؤلفة أنه على الرغم من هذا الخلاف، كانت تلك هي الفترة التي حقق فيها النضال الفلسطيني النجاح الدبلوماسي على الاصعدة العربية والافريقية والاسلامية، وفي حركة عدم الانحياز وهيئة الامم المتحدة. لكن كانت هي الفترة عينها التي شهدت، في المقابل، نجاح هنري كيسنجر في اختراق المعسكـر العـربي وتكريس الخلاف بين مصر وسوريا، وجذب مصر السادات خطوات أبعد على طريق التسوية. كما شهدت الفترة عينها الخسائر الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية التي حاول قادة «فتح» تجنب التورط فيها حتى أرغموا على ذلك. كما حاولوا تجنب المواجهة مع سوريا ولم يفلحوا ايضاً.

وتخلص المؤلفة الى أن هذه الحرب اضعفت كل فصائل المقاومة بسبب فقدها للمئات من كوادرها وتـزايد العداء السوري لها، فضلاً عن المكاسب التي حصلت عليها اسرائيل، وذلك باستقطابها فريقاً يؤيدها صراحة ـ لاول مرة ـ في جنوب لبنان (مجموعة سعد حداد العميلة التي يقودها، الآن، انطوان لحد). والواضح أن التورط الذي أرغمت عليه منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كان هو المصيدة التي تقصدها المؤلفة.

وفي الفصل الخامس تذكر ان هذه المصيدة بدأت تضيق على الطائر الفلسطيني في السنوات من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١، والتي تعتبرها أعواماً صعبة بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية على الرغم من ان خسائر المقاومة في حرب لبنان كانت أقل من الدمار الذي تعرضت له قواعدها في الاردن ١٩٧٠ ـ ١٩٧١.

وتعرض المؤلفة للجدل الذي شهدته تلك الفترة حول مؤتمر جنيف للسلام، عندما اثيرت مسألة القرار ٢٤٢ لاول مرة كشرط اميركي للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. والقارىء لهذا الجزء من الكتاب يكاد يشعر بأن السيناريو ذاته الذي شهدته تلك الفترة هو الذي تكرر مؤخراً، بصورة أخرى واطراف متغيرين، ليقـود الى انهـاء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. ففي العام ١٩٧٦ أبدت منظمة التحرير الفلسطينية استعدادها للنظر في ذلك القرار اذا كان هذا يضمن لها مقعداً في مؤتمر جنيف. الا ان الولايات المتحدة الاميركية اصرت على الفصل بين الموضوعين، على اساس أن القبول بالقرار يمنح المنظمة «حق» اجراء اتصالات مع الولايات المتحدة فقط. وجاءت مبادرة السادات بزيارة القدس المحتلة، التي دانتها منظمة التحرير الفلسطينية على الفور لتنهي هذه المرحلة.

وفي الفصل السادس، تصل المؤلفة بقرائها الى ما تسميه «الجناح المكسور»، وهو عنوان الفصل الذي يشمـل الفتـرة الممتـدة حتى شبـاط (فبـراير) ١٩٨٣: الخروج الفلسطيني من بيروت، وتزايد حدة الصعـوبـات والتعقيـدات التي تواجههـا منظمة التحرير الفلسطينية بسبب كامب ديفيد، من ناحية، وتصـاعد القمع الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، من ناحية ثانية، ثم المحاولة الاسرائيلية لتدمير القاعدة الاساسية للنضال الفلسطيني عبر الغزو الذي تعرض له لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ والخروج الفلسطيني من بيروت، ثم الانشقاق داخل «فتح» وتصاعد المواجهة مع سوريا. وبهذا الفصل ينتهي الجزء الاول من الكتاب، لتنتقل المؤلفة الى الجزء الثاني المخصص للعلاقات الداخلية في منظمة التحرير.

فيشمل الفصل السابع عرضاً للجماعات الفدائية غير «فتح». فتلقي الضوء، بقدر من التفصيل، على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة. ثم تشير الى كل من جبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، وذلك تحت عنوان «جماعات اخرى». وتركز المؤلفة على المشكلات التي واجهتها «فتح» بسبب ارتباط بعض هذه المنظمات بنظم عربية وتبنيها لمواقفها السياسية.

وفي الفصل الثامن تنتقل الى ما تسميه «الحركة داخل فلسطين التاريخية»، فتشير الى ظروف الضفة الغربية التي تسلمها الاسرائيليون وشعبها المقموع بواسطة الحكم البوليسي الاردني. وتتابع تطور النضال الفلسطيني فيها، مع القاء الضوء على الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تأسست العام ١٩٧٤ في الداخل، وعلى لجنة التوجيه الوطني التي أنشئت عقب كامب ديفيد. كما تشير الى ظروف النضال الفلسطيني في قطاع غزة الذي نشأ فيه عديد من قادة «فتح» وخاصة الذين كانوا مرتبطين باتحاد الطلاب الفلسطيني في القاهرة، في أوائل الخمسينات، مثل خليل الوزير وصلاح خلف وكمال عدوان وسليم الزعنون. كما تعرض لتطور النضال الفلسطيني لعرب اسرائيل، أو «فلسطينيي اسرائيل ١٩٤٨» كما تسميهم، موضحة ابعاد مشكلتهم المتميزة نسبياً بحكم أسبقية خضوعهم للاحتلال الاسرائيلي، مما دفع الكثيرين للاعتقاد بانهم باتوا متعايشين، تماماً، مع هذا الاحتلال حتى جاءت احداث يوم الارض في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ لتبدد هذا الاعتقاد.

ثم تنتقل الى الجزء الثالث المخصص للعلاقات الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو جزء محدود الصفحات كسابقه. ويتناول الفصل التاسع العلاقات العربية. ولأول مرة تتحرر الكاتبة من الطابع السردي وتنحو الى الاهتمام بالتحليل، ربما مضطرة بحكم حاجتها الى تفسير الارتباط الوثيق للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير بتطور الاحداث العربية، على الرغم من حرص قادة «فتح»، من البداية، على عدم تبني أية ايديولوجية عربية، وعلى رفض التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية مقابل التزام النظم الحاكمة فيها بعدم التدخل في مجريات النضال الفلسطيني. لكنها لا تقدم تفسيراً متماسكاً لهذه الظاهرة، لاقتناعها بالتفسيرات التقليدية الشائعة حول العلاقة العضوية بين القضية الفلسطينية والمناخ السياسي العام في العالم العربي، ورغبة النظم العربية في استخدام هذه القضية لدعم شرعيتها في الداخل، وارتباط بعض الفصائل الفلسطينية ببعض النظم العربية. كما تشير المؤلفة الى ما تسميه غلبة البراغماتية على العلاقات العربية والدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، دون ان تشعر بأن هذا الاستنتاج ذاته يتطلب تحليلاً وتفسيراً لدوافعه. ولو فعلت ذلك لربما توصلت الى أن هذه «البراغماتية» كانت نتاجاً لتدخل النظم العربية في شؤون منظمة التحرير الفلسطينية، ومحاولة بعضها توجيه القرار الفلسطيني لخدمة مصالح قطرية احياناً. أي ان هذه البراغماتية لم تكن هي صانعة الارتباط الذي تشير اليه بين القضية الفلسطينية وتطور الاحداث العربية.

وتنتهي المؤلفة الى خلاصة جعلت لها عنواناً صادقاً هو: «القوة التي لا تقاوم والهدف الذي لا يمكن زحزحته». واهم ما تخلص اليه هو ان اعادة بناء الهوية الفلسطينية هي الانجاز الاكبر الذي حققه النضال الفلسطيني. كما تخلص الى استنتاج هام يتعلق بالتركيب الاجتماعي لـ «فتح»، وهو ان قيادات الجيلين، الاول والثاني، فيها لم تنتم الى الارستقراطية الفلسطينية القديمة، وانما الى عائلات تجارية يغلب عليها نمط التجارة الصغيرة. كما تشير الى الدور المحوري للتعليم حيث حصلت كل قيادات «فتح»، ما عدا واحد فقط، على شهادات جامعية، كما أن معظم كوادرها جامعي، وكان ٩٩ من اصل ١٢٠ شهيداً فلسطينياً في معركة الكرامة جامعيين.

وتخلص المؤلفة، أيضاً، الى أن حركة التحرر الفلسطينية هي الاكثر صعوبة بين حركات التحرر العالمية، لأن حوالى ٤٠ بالمئة من شعبها في المنفى، ولانها تفتقد الى القاعدة الخاصة بها. وترى أن التدخل العربي في شؤون الفلسطينيين، سواء أمباشراً كان أو من خلال بعض المنظمات الفلسطينية، لا حل له ما

دام النضال الفلسطيني يفتقد الى هذه القاعدة.

وتشير، في النهاية، الى قضية التسوية السلمية، في اطار ما تعتبره تطوراً واقعياً في الفكر الفلسطيني، من الاصرار على الدولة العلمانية الديمقراطية الى القبول بالدولة المستقلة على جزء من ارض فلسطين التاريخية، والانتقال من الاعتماد على القوة وحدها الى القبول بالتفاوض والحلول الوسط للتوصل الى تسوية سلمية. وتحمل المؤلفة الادارة الاميركية مسؤولية عدم دفع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى عملية التسوية بسبب انحيازها المستمر لاسرائيل. وتنتهي الى أن القومية الفلسطينية اصبحت قوة لا يمكن مقاومتها، أو زحزحتها، عن الهدف الذي تصبو اليه، رغم الاصرار الاميركي على تجاهلها.

والواقع أن هذه أهم شهادة حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الاخيرة، لانها صادرة عن كاتبة اميركية التزمت بدرجة معقولة من الموضوعية فرأت الحقائق كما هي وعرضتها بوضوح، فنطقت الحقائق عنها رغم ما نلاحظه من تجنب المؤلفة اتخاذ موقف محدد المعالم، وحرصها على أن تنسب كل ما تنقله لقرائها الى صاحبه، أسياسياً، كان أو كاتباً أو غير ذلك.

وهكذا، فعلى الرغم مما يتضح عبر هذا العرض من أن الكتاب يروي قصة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال فصيلها الرئيس «فتح»، وعلى الرغم من أن الروايات الواردة فيه لا تنطوي على معلومات جديدة أو اسرار تكشف عنها وانما اعادة صياغة لما هو معروف بالفعل؛ على الرغم من ذلك، فقد قدمت هيلينا كوبان عملاً مفيداً للغاية لسببين: لانه أول كتاب اميركي منصف لمنظمة التحرير وللنضال الفلسطيني وسط رتل من الكتابات المعادية والمتحيزة للعدو الاسرائيلي؛ ولانه اول مرجع باللغة الانجليزية عن منظمة التحرير الفلسطينية، مما يفيد قراء هذه اللغة الذين لا يعرفون غير القليل النادر عن حقائق النضال الفلسطيني، لتعرضهم المستمر للكتابات المائلة للصهيونية واسرائيل.

والكتاب يحتوي، بحق، على كم هائل من المعلومات الصحيحة الموثقة، بحيث يمكن اعتباره مرجعاً حقيقياً يجد فيه قراء الانجليزية كل ما يريدون معرفته عن المقاومة الفلسطينية، منذ نشأتها، بل ومنذ الاعداد لهذه النشأة وحتى الخروج الحزين من لبنان.

وحيد عبد المجيد

الرئيس الاميركي وسلطة اتخاذ القرار

Spiegel, Steven L.; *The Other Arab - Israeli Confflict, Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan,* Chicago: University of Chicago Press, 1985, 522 pages.

سواء اتفقت مع هذا الكتاب او اختلفت معه، فانه يساعدك كثيراً على تكوين فكرة واضحة عن كيفية صنع السياسة الاميركية «الشرق اوسطية»، مما يجعل منه كتاباً جديراً بالترجمة والاستفادة منه على نطاق واسع.

يقرر مؤلف الكتاب ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي كان مصدراً كبيراً للانقسام بين الاميركيين؛ ففي حين يرى البعض منهم ضرورة وضع سلامة وامن اسرائيل قبل كل شيء آخر، ويتهم الحكومة الاميركية بالرضوخ للمصالح التجارية والاقتصادية مع العرب، فان آخرين، مثل جيمس أبو رزق، يرون ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية تتحدد في تل أبيب. لكن الكاتب يؤكد ان من يقولون بسيطرة اسرائيل او العرب يفرطون في تبسيط الامور على نحو خاطىء. ذلك ان كل ادارة اميركية، تواجه دائرة واسعة من المصالح والادراكات المتعارضة، وينبغي لها تحقيق التوازن فيما بينها. وهي تتأثر، في هذا، بعوامل خارجية وداخلية، بل ومن داخل الادارة ذاتها؛ كما وتتعرض لضغوط، بعضها مستمر وبعضها متغير.

ويضيف الكاتب أن السياسة الاميركية تجاه منطقة الشرق الاوسط تشتمل على مستويات: عالمي، واقليمي، وآخر يتعلق بالمنطقة المعنية. وهذه المستويات، وان كانت مترابطة، فان علاقاتها متغيرة. وأي ادارة اميركية لها اهداف عالمية، تكون لها الأولوية والأسبقية، وترتبط هذه الاهداف أحياناً بالشرق الأوسط بصورة مباشرة، في حين ان هذه المنطقة قد ترتبط بها بصورة هامشية في احيان اخرى. وترتبط خطط حل مشاكل المنطقة، أولاً وأخيراً، بالمنظور والأهداف العالمية لأي ادارة. وقد تتعارض الأهداف الاقليمية مع الأهداف الخاصة بالمنطقة، لكن أياً منهما لا يتعارض، أبداً، مع الأهداف العالمية. ويؤكد المؤلف أن فهم اسلوب عمل أي ادارة اميركية يقتضي فهم اهدافها العالمية، ومعرفة درجة الاجماع عليها، وكيف تندرج فيها سياستها تجاه الشرق الاوسط.

ويستعرض المؤلف، في فصول عدة، سياسات الرؤساء الاميركيين تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي، منذ عهد الرئيس الاميركي هاري ترومان (١٩٤٥ ـ ١٩٥٣) وحتى رونالد ريغان. ويرى، بالنسبة إلى الأخير، ان مرونته التكتيكية تكمل وتوازن جموده الفلسفي، وان نهجه إزاء الشرق الاوسط هو خليط من المشاعر والأيديولوجية ونقص المعرفة والفطنة السياسية الغريزية، التي تجعل فهمه عسيراً على المحللين.

فقد اعلن، على سبيل المثال، ان لبنان الموّحد الموالي لاميركا يعتبر حيوياً بالنسبة الى مصالح بلاده. وبعد شهر واحد، فقط، تصرف تجاه لبنان كما لو كان غير موجود.

ومع ان رئاسته شهدت أقصى توتر للعلاقات مع اسرائيل، فقد اعطاها اكبر مساعدات حصلت عليها من اميركا، كما تحمّل مسؤولية إنشاء أول علاقة استراتيجية حقيقية مع اسرائيل؛ ومع ذلك ترك البنتاغون يعارضها. وقامت ادارته ببيع أرقى المعدات للسعودية (طائرات أواكس)؛ ومع ذلك فشل في كسب تعاونها مع مبادراته الدبلوماسية والعسكرية والسياسية. وزاد من مستويات القدرة العسكرية الاميركية بشكل لم يسبق له مثيل؛ ومع ذلك فشل في إستخدام السلاح بفعالية في لبنان. واهتم بتوسيع نفوذ بلاده ومبيعاتها من السلاح؛ لكنه عجز عن ان يفعل شيئاً إزاء ازدياد «التورط السوفياتي» في سوريا. وعادى م.ت.ف. ومع ذلك «انقذ قادتها من الموت». ويقول المؤلف ان ريغان بدا كالأعمى إزاء هذه التناقضات؛ لكنه استخدم قدرته كممثل لتعويض نقص الخبرة السياسية والمهارة الادارية في السياسة الخارجية.

لكن الكاتب يؤكد، أيضاً، ان ريغان، مثل أي رئيس اميركي سابق، تسيطر مواقفه وأساليبه ومستشاروه على عملية تحديد السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ان خبرته في هذه المنطقة، خلال سنوات حكمه الاولى، مخيبة للآمال، فان جهوده ونتائجها جاءت متسقة مع تاريخ اميركا في هذا الصدد. ففي حين كانت هناك لحظات عارضة للنجاح الاميركي المدهش تجاه الشرق الاوسط، كالقرار ٢٤٢، وسياسة كسينجر المكوكية، واتفاقيتي كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية؛ فقد كانت القاعدة هي بقاء الاهداف غير المنجزة، بدءاً من مقترحات الوصاية الى حلف بغداد، من خطط جونسون ووليام روجرز إلى الاستقلال الذاتي الى مبادرة ريغان. وتشهد الحروب العربية ـ الاسرائيلية المتكررة على عجز القادة الاميركيين عن تطويع التطورات لخدمة مخططاتهم ومصالحهم. والواقع، ان صعوبة التعامل مع هذه المنطقة، يفرض ضغطاً متزايداً على القيادة الاميركية وهي تحاول دعم مصالحها فيها. وفي حين أنه يصعب التنبؤ بجهود اميركا مستقبلاً في المنطقة، فان النزاع العربي ـ الاسرائيلي سيواصل ممارسة عملية الاغواء والاحباط للادارة الاميركية، والاستحواذ على اهتمام كبار مسؤوليها الذين ستستمر

معالجتهم للمشكلة انعكاساً لفلسفاتهم ومؤهلاتهم.

الفكرة المحورية للكتاب

والفكرة المحورية للكتاب هي ان الادارة الاميركية، ممثلة في شخص الرئيس والصفوة الرئاسية أو مؤسسة الرئاسة، هي التي تلعب الدور الرئيس في تحديد السياسة. اما الكونغرس والبيروقراطية والنظام والشركات ومجموعات المصالح، فتحدد الاطار وتؤثر، لكنها لا تحسم ولا تقرر، فذلك هو عمل الرئاسة. لكن المؤلف ينسى أن مؤسسة الرئاسة هي، في نهاية المطاف، مجرد مؤسسة تمثل المصالح الحاكمة للمجمع الصناعي العسكري، وأنها تتخذ القرارات التي تحقق أهدافه، وليست مؤسسة مستقلة او حَكَماً بين الأطراف المعنية، وانما هي جهاز فوقي يمثل مصالح تحتية، ويرعاها.

والعناصر التي تحدد المسؤولية عن استمرارية السياسة الخارجية الاميركية في الشرق الاوسط، هي:

١ ـ على الرغم من اختلاف أولويات القادة، فقد سعوا، دوماً، الى ايقاف التوسع السوفياتي، والحد من الراديكالية البحرية، وضمان امدادات النفط وطرق نقله البرية والبحرية. وتلك هي الأولويات بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

٢ ـ على الرغم من توتر العلاقات، أحياناً، مع حكومة اسرائيل، فلم تتخل اي من الادارات الاميركية، منذ العام ١٩٤٨، عن التزامها الأساسي بأمن وبقاء اسرائيل.

٣ ـ اقتناع الرؤساء الاميركيين، دوماً، بأنهم يعرفون، أفضل من غيرهم، كيف يعملون من أجل السلام والامن في المنطقة. وقد تبدى هذا في العقد التالي للحرب، في العداء المعتدل للاستعمار البريطاني والفرنسي الذي توجته أزمة السويس؛ وتبدى في السبعينات في دبلوماسية هنري كسينجر المكوكية ودور جيمي كاتر الحاسم في عقد معاهدة كامب ديفيد، مما عزز قناعتهم بأن مستقبل المنطقة ستحدده الخطط الاميركية، وشجع العمل من جانب واحد في الدبلوماسية الاميركية، وذلك اقتناعاً بأن حلفاءها ارتكبوا اخطاء لن تكررها هي. لكن روبرت كيوهان وجوزف ناي يبيِّنان، في مقالة لهما بعنوان «الترحيب مرتين بالعمل متعدِّد الاطراف»، خطأ رأي المؤلف ويؤكدان أن العمل من جانب واحد قد يؤدي الى النصر أحياناً، لكنه لا يصلح لمواجهة حشد المشكلات التي لا تعالج الا من خلال التعاون الدولي؛ ويوضحان ان كثيراً من النظم الدولية لو لم يكن موجوداً، لسعت اميركا، على وجه التأكيد، الى اختراعه.

٤ ـ ان كل رؤساء الولايات المتحدة تأثروا بالخبرة التكوينية لما بعد حرب العام ١٩٤٨ مباشرة، والتي توِّجت بانشاء دولة اسرائيل. ونظراً لان الصراع حول مولد اسرائيل واكب أول تورط مستمر لواشنطن في الشرق الاوسط، وان النزاع العربي ـ الاسرائيلي أثار اهتماماً كبيراً، فقد مال الرؤساء الاميركيون الى اعتبار الشرق الاوسط ساحة نزاع عربية ـ اسرائيلية، وان حل هذا النزاع سيحل مشكلات أخرى تواجه اميركا هناك، مثل «التوسع السوفياتي» والراديكالية العربية، واستقرار امدادات الطاقة؛ وأدى هذا الى وضع خطط للسلام ومشاريع لتنظيم الدول العربية ضد الشيوعية.

٥ ـ وبسبب التركيز على النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تجاهلت الادارات الاميركية عقبات أخرى يحتمل قيامها في وجه سياستها وتنجم عن مصادر أخرى في المنطقة. وهكذا قلبت الصراعات والصدامات داخل العالم العربي خطط أميركا، من حلف بغداد الى حرب اليمن الى اتفاقيتي كامب ديفيد؛ ومن خطة جونستون في عهد أيزنهاور الى خطة جونستون في عهد كينيدي إلى خطة كارتر لعقد مؤتمر جنيف. كما ان خبرة اميركا في المنطقة لم تؤهل قادتها لمعالجة صدامات أخرى فيها غير النزاع العربي ـ الاسرائيلي (كالحرب العراقية ـ الايرانية).

النماذج البديلة

ومع ذلك، يقول المؤلف ان النمط السابق ذا الاهداف المتسقة والمصالح المدركة، لا يفسر القرارات

التي اتخذها القادة المتعاقبون، ولا يشرح التغييرات في سياساتهم. ويعرض ثلاثة تفسيرات أخرى:

(أ) نظرية النظم

وتركز على القوة الاقتصادية والعسكرية للدول التي تواجه بعضها البعض في فترة معينة، وتفسر التطورات الحادثة بتفاعل هذه الدول وميزان قواها وليس بالتركيز على التطورات الداخلية في بلدان معينة. ووفق هذا النهج، فان النظام يتغير عندما يتغير عدد وقوة الدول الاساسية، مما يؤدي الى قواعد جديدة تحكم النظام. وفي السياسة الاميركية الشرق اوسطية، تطابق التركيز على النظام الدولي مع القيود الخارجية على أميركا. وعلى الرغم من ان النظام تطور تدريجياً، وان ظلت اساسياته على ما هي عليه، فقد تغيرت السياسة، بصورة مثيرة أحياناً. ولو استطاع النظام الدولي ان يفسر هذه التغيرات، وكان القادة يتصرفون كرد فعل لاحداث خارجية، فان التطورات الاقليمية الكبيرة، والمبادرات الدبلوماسية، والحروب، ستفسر اتجاهات واضعي السياسة الجديدة.

ويؤكد المؤلف أن الازمات تفسِّر التغييرات في السياسة الخارجية؛ الا انه يوضح، ايضاً، ان الازمات، في ذاتها، لا تحدث التغييرات، لكن الادارة هي التي تقوم بالتغيير في اثناء تكيُّفها مع التحولات التي تحدث في البيئة الاقليمية، في ضوء المواقف القائمة. وفي حين ان الازمات تعزز أولوية الشرق الاوسط واستنباط تكتيكات جديدة، فان التغييرات الاساسية لا تحدث الا مع مجيء ادارة جديدة.

وفي رأي الكاتب، ان ما يفسر السياسة الاميركية، بعد ازمة ما، هو الافتراضات والمواقف التي يتبناها واضعو هذه السياسة قبل وقوع الحدث الخارجي. صحيح ان كل موقف تطلب رد فعل، لكن القادة كان لديهم مجال واسع لاختيار تكتيكاتهم. وتصرفاتهم تفسرها استراتيجيتهم ومواقفهم السابقة، لا الظروف المحيطة بالحدث الخارجي.

وهكذا، فانه لفهم السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط، ينبغي اتخاذ خطوة أولى، وان تكن غير كافية بحد ذاتها، وهي تقويم قوة الولايات المتحدة الاميركية والقيود التي تواجهها وأوجه تفوقها، والقوة الاقتصادية والعسكرية للدول المعنية. لكن نظرية النظم، كما يسلِّم المؤلف، لا تفسر كيف، ولماذا، توضع السياسة؟ ومن ثم يتعين البحث في الداخل، في السياق الاميركي ذاته، عن تفسير لذلك.

(ب) النظريات البيروقراطية والتنظيمية

تركز نظريات صنع القرار، عادة، على العوامل البيروقراطية والتنظيمية في تفسير لماذا تتصرف اميركا كما تفعل ؟ فالقيود والمحددات التي تواجه السياسة ناجمة عن وجود إدارات ووكالات مدنية دائمة لها اهتماماتها ومصالحها الخاصة، الامر الذي يؤكد القوة غير العادية للبيروقراطية، وتأثيرها في السياق الذي يرى فيه كل رئيس السياسة الخارجية. وباستمرار، تواجه كل ادارة جديدة خططاً ومشاريع من الوكالات البيروقراطية، خاصة وكالات وزارة الخارجية، تقترح عليها كيفية اتخاذ القرارات. وتختلف هذه الخطط، عادة، عن ما يعد الرئيس خلال حملته الانتخابية، ويتأثر وزير الخارجية، جزئياً على الاقل، بحجج مكتب الشرق الاوسط في وزارته، حتى ولو لم يكن من المسلِّمين بها قبل توليه منصبه. وقد لوحظ ان البيروقراطية تتباطأ في تنفيذ السياسات التي تعارضها، بل تخربها، وتكون قدرتها على ذلك اكبر عندما تكون لهذه السياسة أولوية أقل ويكون الرئيس اقل مشاركة فيها.

ويضرب المؤلف لذلك عشرات الامثلة التي عرقلت فيها البيروقراطية، أو خرّبت، السياسات التي لا تقرها. لكنه يقول ان المصالح والاهتمامات والوظائف والادوار التي تدافع عنها البيروقراطية يمكن ان تتغير مع مرور الزمن.

والقائمة الواسعة لانشطة البيروقراطية ونفوذها الواسع، قد توحي بان النموذج البيروقراطي يفسر جيداً سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ومع ذلك، فعلى مرّ السنين كان معظم القيمين على البيروقراطيات ينتقد ويشكو من نقص تأثيره حتى في الاحداث البسيطة، وان الرؤساء لا يأخذون بآرائه (بيع الفانتوم لاسرائيل في العام ١٩٦٨، وانشغال ايزنهاور بالتهديد الشيوعي). ومنذ عهد ترومان، عارضت وكالات بيروقراطية كثيرة، دون نجاح، زيادة المعونة لاسرائيل، وفشلت في وقف دعم

اميركا لتقسيم فلسطين واعترافها باسرائيل، والدعوة إلى حلف بغداد، وتوسع نيكسون في اعطاء اسرائيل السلاح، واتباع الدبلوماسية المكوكية.

ان التأثير البيروقراطي مضلل. فالحكومة الدائمة قادرة، فقط، على التأثير لدى صانعي السياسة الرئيسين وصياغة الاختيارات، من خلال البحوث والبرقيات وتعطيل التنفيذ او تسهيله. لكن البيروقراطيات ذاتها منقسمة عادة، وتتغير اهتماماتها على مر الزمن. ومهما كان نفوذها، فان المسؤولين الاعلى هم الذين يحددون اتجاه السياسة وسياقها. ولا يستطيع البيروقراطيون اتخاذ القرارات، لكنهم ينجحون في تسهيل عملية التعجيل في وضع السياسة، أو تعطيلها، وفي تنفيذها، أو عرقلتها.

ان دراسة تفصيلات البيروقراطية على مر السنين لا تفسر سياسة اميركا الشرق اوسطية. والبيروقراطية هي قيد اكثر منها مصدر لتغيير السياسة الاميركية في الشرق الاوسط.

(ج) النظرية التعددية

تقول النظرية التعددية بأن تأثير مجموعات المصالح والاطراف الموالية لاسرائيل هي التي تحدد السياسة الشرق اوسطية. وهذا، في رأي المؤلف، افتراض خاطىء؛ فالسياسات والمجموعات الداخلية تؤثر في توقيت واسلوب القرارات باكثر مما تؤثر في مضمونها. فالرؤساء قد يتجنبون إثارة مؤيدي اسرائيل في سنة الانتخابات، ويؤخرون القرارات، ويتلاعبون في الاعلانات، لكنهم يتخذون القرارات لاسباب تتعلق بالدولة ولا تتصل، الى حد كبير، بالسياسة الداخلية وفي تحد لمجموعات محلية كبيرة: ففي العام ١٩٤٨، اقترحت الوصاية وفرض حظر على توريد السلاح إلى المنطقة. وكذلك تحدى ايزنهاور اسرائيل ومؤيديها كثيراً، خاصة خلال ازمة السويس، واصر على انسحابها في العام ١٩٥٧. وهناك كثير من الامثلة الأخرى.

لقد ضايق مؤيدو اسرائيل معظم الرؤساء (ترومان، ايزنهاور، نيكسون، فورد، كارتر)، وكانوا ودودين تجاه بعضهم (كينيدي وجونسون). وعامل جميع الرؤساء مجموعات الضغط الموالية لاسرائيل كقوة سياسية ينبغي الاعتراف بها. وخلق مؤيدو اسرائيل جواًمؤاتياً لها في الكابيتول، مستفيدين في ذلك من تعاطف رجال الكونغرس معهم لأسباب مختلفة، الامر الذي خلق مناخاً مؤاتياً لاسرائيل في واشنطن، وعرقل المناخ المناوىء لها والموالي للعرب. ومع ذلك، فان هذا لم يمنع وقوع خلافات بين كل ادارة اميركية وبين اسرائيل.

ويقول المؤلف ان الكونغرس لم يكن له شأن كبير في مشاركة الادارة الاميركية في عملية السلام في الشرق الاوسط، وان تأثيره تركز في المعونة؛ فقد زادها دوماً عما تطالب به، وساند بيع السلاح لها على الرغم من معارضة البيروقراطية، واستغل قضايا اسرائيل لاحراج الرئيس او دعمه. وهذا الجهد قد يبدو مرعباً اذا نظر اليه بمعزل عن غيره. لكن دراسة نمط صنع القرار في الجهاز التنفيذي تبين انه يتخذ لاسباب لا تتصل بالسياسة الداخلية. وغير صحيح ان لجماعة الضغط الموالية لاسرائيل تأثيراً مُحّدداً وحاسماً في سياسة واشنطن في الشرق الاوسط. كما انه غير صحيح ان لمصالح اميركا التجارية مع العرب مثل هذا التأثير. ان الكونغرس، مثله مثل النظام الدولي والبيروقراطية، يقيد أي ادارة، لكنه لا يحدد القرارات. ان تأثيره في المعونة اكثر من تأثيره في الدبلوماسية. ان دور المؤسسات الداخلية مشابه لدور الدول في النظام الدولي، فهي تشكل البيئة التي تواجه واضع القرار. فالقيود الداخلية مثل القيود الخارجية تتغير مع الزمن وان كان تدريجياً؛ وكلاهما، بالطبع، يشكل جزءاً من المعطيات التي تواجه صانع القرار.

الصفوة الرئاسية

ويمكن فهم السياسة الاميركية فقط بدراسة الافكار والمواقف والخبرات لدى «اهل القمة». قد تكون مفيدة دراسة الاتجاهات القائمة في السياسة والمجتمع الاميركي، لكننا ما لم نفهم اهداف واضعي السياسة الرئيسين، فاننا لن نتبين الاسباب التي تحدث التغير. ان النظام والبيروقراطية والكونغرس ومجموعات المصالح تفسر استمرار السياسة الاميركية تجاه النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكن الصفوة

الرئـاسيـة هي التي تُحدث التغيير. ومن ثم ينبغي، في محاولة فهم لماذا تتصرف اميركا بطريقة معينة، وموضوع معين، بحث نهج صانعي السياسة الاساسيين في واشنطن، والذي يختلف باختلاف هؤلاء، حتى لو واجهوا المشكلات عينها. فعندما يتغير اللاعبون تتغير السياسة. فالنزاع العربي ـ الاسرائيلي كان هامشياً بالنسبة الى روزفلت وترومان، وأساسياً لدى ايزنهاور، لايمانه باهمية المنطقة في سياسة احتواء الشيـوعية؛ واتبعت سياسة جديدة في عهد كينيدي الذي حبذ دعم العلاقات مع دعاة الحياد؛ واهتم جونسون بدعم العلاقات مع اسرائيل ومع النظم العربية المحافظة الموالية للغرب؛ لكنه، لانشغاله بحرب فيتنـام، لم يستطع التعامل كما يجب مع ازمة الشرق الاوسط المتغيرة، بعد حرب الايام الستة. وجاء نيسكـون مصممـاً على اعـادة بنـاء العـلاقة مع العالم العربي واحلال النفوذ الاميركي محل النفوذ السوفياتي. وتحمس كارتر لتحقيق حل شامل للمشكلة، وعدم التركيز على المنافسة مع السوفيات، ومعالجة القضية الفلسطينية مباشرة، والاهتمام بازمة الطاقة.

ان كل فريق للسيـاسـة الخارجية يجيء بفلسفات وتكتيكات جديدة، ترجع اصولها الى الخبرات الشخصية والمهنية لكبار المسؤولين، والمواقف السائدة في مجموعات التفكير والجامعات، والاهتمامات والمصالح الخاصة بالشركات او البيروقراطيات، ومجموعات المصالح التي شارك فيها القادة الجدد، من قبل ان يتولوا مناصبهم.

ان الصفوة الرئاسية تحكم بافكار سياسية وفلسفات تخلق البيئة التي تتخذ فيها القرارات.

ان الرئيس، باعتباره السلطة الاخيرة، هو اللاعب الحاسم والممثل الرئيس واهتماماته تحدد نغمة الفـريق، وهـو الذي يختار كبار المسؤولين ويحدد لهم الادوار؛ واذا لم يشاركوه في رؤياه فلن يظلوا في منـاصبهم. ومع ذلك، فكثيراً ما يختلف المسؤولون حول كيف يطبق المنظور العالمي السائد في الشرق الاوسط، خاصة عندما تعطى له الاولوية.

ان التحليل المتعمق للكاتب يوضح الدور الحاسم للرئيس باعتباره واضع جدول الاعمال. ومن يفوز بدعم واشنطن، العرب ام الاسرائيليون وانصارهم الاميركيون امر يتوقف، في نهاية المطاف، على افكار وآراء الرئيس والصفوة الرئاسية.

وتتحدد السياسة وفقاً للعلاقة بين مستشاري الرئيس، ومواقعهم فرادى، وسلطتهم النسبية داخل الادارة.

لكن المؤلف يغفل الاجابة عن حقيقة من يمثله الرئيس، ويفرض له استقلالاً زائفاً ويعزو له قدرات خيالية. وهذا يفتقر الى الصحة كلية، خاصة عندما يتولى السلطة رئيس ليست له مواهب، او قدرات، كالجـالس، حاليـاً، على قمـة السلطة في واشنطن، والذي يعتبر، بكل المقاييس، دمية تحركها المصالح الحقيقية صاحبة السلطة في المجتمع الاميركي.

لكن شبيغل، مؤلف الكتاب، وهو استاذ للعلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا، يتغافل عن كل هذا عن عمد، ولا شك في ذلك.

كمال سيد محمد

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

تحرك في مجالات عدّة

استأنفت حركة «أمل» حربها ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك عبر محاصرتها مخيم الرشيدية في الجنوب اللبناني، والمطالبة بتسليم السلاح الفلسطيني، مُستكملة بذلك حربها ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، والذي بدأت به منذ حربها الاولى ضد المخيمات في بيروت (١٩/٥/١٩٨٥). ويأتي استمرار الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في الوقت الذي تعثرت مساعي التوحيد الفلسطيني، بعد ان برز، بوضوح، ضغط النظام السوري على اطراف وفصائل فلسطينية، وذلك بهدف عرقلة مساعي التوحيد. الى هذا، نشطت القيادة الفلسطينية في تحركها، عربياً، بهدف التوصل الى موقف عربي متضامن يكفل فك حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان.

حرب المخيمات الثالثة

عاودت حركة «أمل» اعتداءاتها على المخيمات الفلسطينية بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٦، مُستهدفة منها تلك الواقعة في الجنوب اللبناني خاصة. وتعرض مخيم الرشيدية لحصار ورمايات مختلفة مصدرها حركة «أمل»؛ وكذلك لقصف بحري وجوي من قبل القوات الاسرائيلية. ودعا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، القادة العرب وجماهير الامة العربية الى التدخل السريع والفوري لوضع حد نهائي لهذه الاعتداءات التي «تخدم مخطط العدو الصهيوني الذي يستهدف ضرب التواجد الفلسطيني في لبنان». وحذر عرفات من ان تنفيذ هذا المخطط ستكون له انعكاسات خطيرة، ليس على الأوضاع في لبنان فحسب، وانما على الاوضاع العامة في المنطقة كلها (**وفا** ، تونس ، ٣/١٠/١٩٨٦).

الى ذلك، استنكرت المملكة العربية السعودية ما تعرضت له المخيمات الفلسطينية من اعتداءات، وخاصة مخيم الرشيدية ومخيمات الجنوب اللبناني. وفي تصريح خاص لصيحفة «الشرق الاوسط»، ثمّن عرفات الموقف السعودي الذي تمثل في تصريحات الملك والمسؤولين السعوديين، المعبرة عن الالتزام بمساندة الشعب الفلسطيني وقيادته؛ وكذلك ثمّن، عالياً، البيان الذي اصدره وزراء خارجية الدول الاسلامية، في اثناء اجتماعهم في الامم المتحدة، حول ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية من عدوان. وكشف عرفات عن الدوافع لمحاصرة مخيم الرشيدية والبص والقاسمية في منطقة صور، موضحاً انها جزء من الخطة العسكرية لاسرائيل التي تستعد للقيام باعتداء جديد على لبنان، لان هذه المخيمات، بالتعاون مع قوى الفصائل الوطنية والاسلامية اللبنانية، تشكل عقبة في وجه اي غزو اسرائيلي للمنطقة. وقال عرفات، ايضاً، ان السكوت العربي على تصفية المخيمات يجب ان لا يستمر، لأنه جزء من تصفية القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وهي عملية تستهدف تهجير نصف مليون فلسطيني كجزء من مؤامرة البلقنة في لبنان والمنطقة. واضاف انه سيقوم بجولة عربية سريعة لاطلاع المسؤولين والقادة

العرب على الوثائق التي يمتلكها والتي تربط ما بين المخطط الصهيوني للاعتداء على لبنان وتصفية المخيمات الفلسطينية؛ فالمطالبة الاسرائيلية بتجريد المخيمات من سلاحها هي عينها ما تردده حركة «أمل» ومن يقف وراءها (**الشرق الاوسط** ، لندن ، ٧/١٠/١٩٨٦). وأكد عرفات ان عدداً غير محدد من المقاتلين الفلسطينيين تم ارساله الى الجنوب اللبناني بغية الدفاع عن المخيمات الفلسطينية هناك (**السفير** ، بيروت ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

وعلى الرغم من مساعي «لجنة التنسيق المشتركة» لأمن المخيمات، ومحاولتها تنفذ مقررات اتفاق دمشق لانهاء النزاع بين المقاتلين الفلسطينيين في مخيم الرشيدية وحركة «أمل»، فان تعنّت الاخيرة حال دون ايقاف المعارك، وتنفيذ اتفاق دمشق القاضي بايقاف اطلاق النار، وفك الحصار عن المخيمات، واطلاق سراح المعتقلين، والسماح بنقل الجرحى، وادخال الادوية والتموين. وأعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تجاهل حركة «أمل» اتفاق دمشق، واصرارها على سحب الاسلحة والبدء بتهجير الفلسطينيين، ليس سوى خدمة تقدم، مجاناً، الى العدو الصهيوني (**المصدر نفسه** ، ١٠/١٠/١٩٨٦). ونظراً لازدياد خطورة الوضع في المخيمات الفلسطينية، ترأس عرفات اجتماعات للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد (١١ ـ ١٢/١٠/١٩٨٦)، حيث تم تدارس اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان. ورفعت اللجنة التنفيذية، في ختام اعمالها، توصية الى جامعة الدول العربية تحثها على العمل على حماية المخيمات في لبنان (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا ، ١٨/١٠/١٩٨٦).

وترافق رفع المذكرة مع اعاقة حركة «أمل» كل الجهود الرامية الى تنفيذ الاتفاقات لايقاف النزيف في مخيمات الجنوب اللبناني. فقد صرح ناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن «أمل» لم تلتزم الاتفاقات المعقودة معها بشأن ايقاف حربها ضد المخيمات، وخاصة حول مخيم الرشيدية، وذلك على الرغم من التزام الجانب الفلسطيني، بشكل تام، بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الوضع في مخيم الرشيدية. فما زالت حركة «أمل» تتلكأ في تنفيذ بقية بنود هذا الاتفاق وتقوم بأعمال استفزازية ضد السكان في المخيم، وسط العودة الى المطالبة بتسليم السلاح الفلسطيني (**الهدف** ، دمشق ، ٢٧/١٠/١٩٨٦).

ومع تجدد الاشتباكات، وازدياد حدتها، اصدرت م.ت.ف. بياناً اكدت فيه ان حركة «أمل» تعتزم اقتحام مخيم الرشيدية، وان الوضع اصبح خطيراً للغاية، وخصوصاً ما سيسفر عنه الاقتحام. وذكر في البيان ان عملية الاقتحام كان مقرراً تنفيذها في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ٢٣/١٠/١٩٨٦، طبقاً لمعلومات تسربت عن اجتماعات حركة «أمل»، الا انها تأجلت بسبب عدم استكمال الترتيبات واستقدام قوات اضافية من بيروت وبقية المناطق (**السفير** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦). ودعت م.ت.ف. الدول العربية، ولا سيما سوريا، الى تحمل مسؤولياتها لوقف العمليات العدوانية ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ولجم حركة «أمل». وصرّح الناطق باسم م.ت.ف. بان الفلسطينيين لا يقومون الا بالدفاع عن انفسهم وحماية المخيمات من الاعتداءات الاجرامية التي تشنها حركة «أمل»، التي تنفذ مهمة اسرائيل. واضاف ان النداء موجه، بالدرجة الاولى، الى سوريا، نظراً لتأثير دمشق على حركة «أمل»، حيث تمدها بالاسلحة وتساندها، مادياً ومعنوياً وسياسياً؛ في حين ان الحركة تشن، منذ وقت طويل، عملياتها العدوانية على المخيمات الفلسطينية (**القبس** ، الكويت ، ٢٨/١٠/١٩٨٦). وعلى اثر تشكيل قوة مشتركة من الاحزاب والميليشيات في لبنان، لمحاربة ما وصفته مصادر تلك القوة «نفوذ ياسر عرفات المتزايد في جنوب لبنان»، صرح الناطق نفسه بأن سوريا تسعى الى القضاء على القوات الفلسطينية في لبنان، موضحاً انها عقدت اتفاقاً سرياً مع اسرائيل للقضاء على الفلسطينيين (**المصدر نفسه** ، ٣٠/١٠/١٩٨٦).

وفي بغداد، ترأس عرفات بتاريخ ٢/١١/١٩٨٦، اجتماعات المجلس العسكري

الاعلى لقوات الثورة الفلسطينية. وبحث المجتمعون، مطولاً، في الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وخاصة ما يتعرض له مخيما الرشيدية وبرج البراجنة، وابعاد هذه المؤامرة التي تستهدف تهجير ابناء الشعب الفلسطيني، وذلك في اطار مخطط التقسيم الطائفي الجاري تنفيذه على الساحة اللبنانية، وهو المخطط الذي تورطت فيه بعض الاطراف العربية، ويدفع ثمنه الشعبان اللبناني والفلسطيني (**فلسطين الثورة** ، ١٩٨٦/١١/٨).

نحو لقاء وطني موسّع

اثر «اعلان براغ» (١٩٨٦/٩/٦)، دخلت جهود التوحيد الفلسطينية طوراً جديداً في مسار تطورها. وقد لاقى هذا الاعلان، في حينه، قبولاً لدى بعض الأوساط الفلسطينية بينما تحفظت منه قوى وفصائل اخرى، مما أسهم في ادخاله، وبعد اقل من اسبوع من اعلانه، في مأزق جدي. الا ان جهود التوحيد لم تتوقف، على الرغم من تعثرها الواضح. ولتلافي هذه الحالة، اعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان خمسة فصائل فلسطينية ستجتمع في العاصمة الجزائرية، للبحث في سبل اعادة توحيد منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير** ، ١٩٨٦/٩/١٣).

الا ان هذا اللقاء لم يلتئم كما ذكر. وعلل مصدر فلسطيني مطلع سبب تأجيل اللقاء الخماسي بأنه ناجم عن اصرار الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، على ان يكون اللقاء ثلاثياً فقط، بحيث يشملهما مع «فتح»؛ وان تستبعد كل من جبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية عنه في المرحلة الحاضرة. وقال المصدر الفلسطيني ان الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني يريان ان من الانسب مشاركة كل من جبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية في اللقاء الموسع الذي ستشارك فيه بقية الفصائل، وذلك منعاً لاثارة بعض الحساسيات التي قد تعرقل تحقيق الوحدة الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٩/١٦).

الى هذا، كررت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شروطها السابقة لانجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية والمشاركة في الحوار الوطني الموسع. بل انها اضافت اليها شروطاً اخرى، يمكن ايجازها بالتالي: اعلان الالغاء السياسي العلني لاتفاق عمان، وقطع كافة اشكال العلاقات والاتصالات مع النظام المصري، واعلان مقاطعة المملكة المغربية، والعمل على طرد الملك الحسن الثاني من رئاسة لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي، واتخاذ موقف حازم من كل من رشاد الشوا والياس فريج وفايز ابو رحمة داخل المناطق المحتلة، وتصحيح العلاقات ما بين م.ت.ف. ودول جبهة الصمود والتصدي (**الهدف** ، ١٩٨٦/٩/٢٣؛ **وبيان عن نتائج دورة اعمال اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** ، ٢٧ ـ ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٦).

ومن جهتها، اشترطت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، لاشتراكها في الحوار الفلسطيني، ان يعلن موقعو اتفاق عمان الغاءه ووقف التنسيق مع مصر. وقال الناطق باسمها: «ان مشاركة الجبهة في ذلك الحوار ـ اي الحوار الفلسطيني الموسع ـ غير وارد دون توفر الشروط المذكورة» (**القبس** ، ١٩٨٦/٩/٢٦).

وبهدف تقريب وجهات النظر الفلسطينية والفلسطينية ـ السورية، قام محمد شريف مساعدية، مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بزيارة الى دمشق استغرقت ٢٤ ساعة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٩/٢٦). واشارت المصادر الدبلوماسية، في العاصمة السورية، الى ان زيارة مساعدية الى دمشق لم تسفر عن ازالة العقبات من على طريق عقد مؤتمر المصالحة الوطنية (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢٧).

وبهدف متابعة جهود التوحيد الفلسطينية، عُقد في برلين، في المانيا الديمقراطية، اجتماع ضم الاطراف الفلسطينية الموقعة على اعلان براغ من اجل متابعة موضوع الوحدة الوطنية

والخطوات التي اتخذت، وتتخذ، في سبيلها. واتفق على تشكيل لجنة تحضيرية لهذا اللقاء تكون مهتمها الاعداد له والاتصال بالقوى والاتجاهات والشخصيات المعنية (**الحرية** ، نيقوسيا ، ٢٦/١٠/١٩٨٦).

التحرك الفلسطيني ـ عربياً

تركز التحرك الفلسطيني، عربياً، على جولة قام بها عرفات، وشملت عدداً من الدول العربية، وذلك لشرح ابعاد ومخاطر ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد بدأ عرفات جولته بزيارة للجمهورية الجزائرية واستغرقت يومين، التقى خلالها بالرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد. وقد اكد الرئيس الجزائري، مجدداً، موقف بلاده الداعم لنضال الشعب الفلسطيني. وتابع عرفات جولته العربية، فقام بزيارة دولة قطر، حيث كان في استقباله، في مطار الدوحة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، علي بن احمد الانصاري، وعدد كبير من المسؤولين. وفي الاجتماع مع امير دولة قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، عرض عرفات آخر التطورات على صعيد القضية الفلسطينية، والتطورات في الارض المحتلة وفي الجنوب اللبناني. كما تم استعراض الخطوات الجارية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، في ظل الالتفاف الشعبي الفلسطيني الثابت، والمتين، حول م.ت.ف. وقيادتها الشرعية. ومن قطر انتقل عرفات الى المنامة عاصمة البحرين، واجرى فيها مباحثات مع امير دولة البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تناولت التطورات العربية والفلسطينية. واكد امير البحرين، مجدداً، تأييد بلاده للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**فلسطين الثورة** ، ٢٧/٩/١٩٨٦).

وفي صنعاء، استقبل رئيس اليمن الشمالي، علي عبدالله صالح، عرفات (٢/١٠/١٩٨٦). وذكرت المصادر الفلسطينية ان اللقاء تناول العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية و م.ت.ف. وآخر المستجدات في الوضع العربي الراهن وتطورات القضية الفلسطينية، خصوصاً الاعتداءات المتكررة والمستمرة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية (**وفا** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وتابع عرفات جولته، فقام بزيارة الجمهورية السودانية، واجرى مباحثات هامة مع رئيس مجلس الرئاسة السوداني، احمد الميرغني. وتركزت المباحثات على مسألة التسلل الاسرائيلي الى القارة الافريقية، بالاضافة الى بحث في الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المخيمات الفلسطينية في لبنان والاستعدادات الاسرائيلية القائمة لشن عدوان جديد على الشعبين اللبناني والفلسطيني (راجع **فلسطين الثورة** ، ٢٥/١٠/١٩٨٦).

وفي الكويت، اجرى عرفات مباحثات مركزة مع امير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح، ومع ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله، شملت الاوضاع العربية الراهنة، وانعقاد المؤتمر الاسلامي، وجهود لجنة المساعي الحميدة لايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية. وتم البحث، ايضاً، في المؤشرات الخطيرة لاستمرار الحرب على الخميات (**وفا** ، ٨/١٠/١٩٨٦).

مؤتمر اتحاد المهندسين الفلسطينيين

تحت شعار «من اجل تعزيز وتدعيم الوحدة الوطنية الفلسطينية»، عقد اتحاد المهندسين الفلسطينيين مؤتمره العام الرابع في العاصمة السودانية، الخرطوم، وذلك تحت رعاية ياسر عرفات، في الفترة الواقعة ما بين ١٨ ـ ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦. كما شارك في حفل الافتتاح كل من الامين العام للاتحاد الدولي للمنظمات الهندسية والامين العام لاتحاد المهندسين العرب والامين العام لاتحاد المهندسين والمعماريين الجزائريين وممثل نقابة المهندسين التونسيين وممثل نقابة المهندسين الاردنيين والامين العام لاتحاد المهندسين اليونانيين، بالاضافة الى حشد كبير من الضيوف وممثلين عن التنظيمات الشعبية الفلسطينية (**فلسطين الثورة** ، ٢٥/١٠/١٩٨٦).

اما على صعيد المؤتمر ذاته، فقد شارك مندوبو فروع كل من الجزائر والعراق ولبنان

وليبيا ومصر والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية والمانيا الاتحادية ومندوبة عن اللجنة التحضيرية لفرع الاتحاد في الولايات المتحدة الاميركية. وهكذا شارك في المؤتمر ممثلون عن عشرة فروع، في حين تغيب مندوبو فرع سوريا (**الحرية** ، ٢/١١/١٩٨٦). وقد تميزت اعمال المؤتمر بالحيوية والنجاح؛ واقر المؤتمرون بياناً سياسياً واحداث هيئات قيادية جبهوية جديدة (**المصدر نفسه**).

سميح شبيب

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

وسيلتان لتطويع الفلسطينيين:

«تحسين معيشة» للضفة وحرب على مخيمات لبنان

شنت اسرائيل حربها في العام ١٩٨٢ على م.ت.ف. لتحقيق هدفين مباشرين اعلنت عنهما القيادة السياسية الاسرائيلية، في حينه، وهما: ابعاد مستوطنات الجليل الاسرائيلية عن مدى الكاتيوشا الفلسطينية؛ والحد من نشاط المقاومة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي، والذي كان يتنامى باطراد مع النشاط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. واعلن رئيس حكومة اسرائيل، في حينه، مناحيم بيغن «ان مستوطنات شمال اسرائيل ستنعم بالسلام لاربعين سنة مقبلة». لكن حسابات الحقل لم تتطابق مع حسابات البيدر. فقد استطاعت م.ت.ف. بعد الخروج من لبنان (خروج بيروت، وخروج طرابلس) اعادة تنظيم نفسها؛ كما تمكن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من استيعاب صدمة حرب ١٩٨٢ وما تبعها، وعاد الى ممارسة نشاطه في مواجهة الاحتلال، وارتقى من «ثورة الحجارة» التي كانت رمز المقاومة في الداخل ما قبل ١٩٨٢ الى «ثورة السكاكين» التي بدأت تبرز بعد العام ١٩٨٤. كما عادت الكاتيوشا الفلسطينية الى التساقط على المستوطنات الاسرائيلية، متفرقة وعلى فترات متباعدة في البدء. وازدادت عنفاً وكثافة في الفترات الاخيرة، حيث «بدأ يزداد استخدام قذائف الكاتيوشا طويلة المدى والذي يصل الى ٢٠ كيلومتراً» (**الملف** ، نيقوسيا، المجلد الثالث، العدد ٣١/٧، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٦، ص ٩٦٢؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ٢٥/٩/١٩٨٦). وقد اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «ان عودة الكاتيوشا تعني فشل حرب سلام الجليل».

وتحاول اسرائيل، جاهدة، لجم المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، كما تحاول منع عودة النشاط الفلسطيني ضدها من الاراضي اللبنانية، وهي الحدود العربية الوحيدة التي لا تزال قابلة للاختراق الفلسطيني، بشكل او بآخر. فعلى صعيد المناطق المحتلة، طرحت اسرائيل مشروع «احالة الصلاحيات»، بمعنى ان يتولى سكان المناطق ادارة شؤونهم الذاتية، وهو ما ترجم بتعيين رؤساء بلديات عرب محل الضباط

الاسرائيليين الذين كانوا يديرون بلديات فلسطينية اقيل رؤساؤها المنتخبون في وقت سابق، كما طرحت مشروع «تحسين الاحوال المعيشية» للسكان، وهو المشروع الذي ابدت الولايات المتحدة الاميركية استعدادها لرعايته وتمويله. وعلى صعيد النشاط الفلسطيني، انطلاقاً من الاراضي اللبنانية، تعمل اسرائيل على محورين لمنع عودته، هما: تعزيز وضع جيش لبنان الجنوبي الذي بدأت تتآكل فعاليته، وذلك بتطعيمه بالقوات الاسرائيلية، مما اقتضى تعيين ضابط اسرائيلي لقيادة هذا الجيش وجعل الضابط اللبناني لحد معاوناً له، واجراء اتصالات مع حركة «امل» لايكال مسألة امن حدود اسرائيل الشمالية اليها. وقد تحدث وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، «عن محاولات الحوار مع منظمة ' امل' الشيعية للتوصل الى تسوية ينسحب بمقتضاها الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان، وتصبح هي المسؤولة عن الامن على الحدود» (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت** ، ٢٦/٩/ ١٩٨٦).

تنمية اقتصادية أم تنمية بدائل سياسية

نشُرت في ٨/٩/١٩٨٦ نتائج استطلاع للرأي العام في المناطق الفلسطينية المحتلة، قامت به جريدة «الفجر» المقدسية وشبكة التلفزيون الاسترالية وصحيفة «نيوز داي» الاميركية، اكدت ان ٩٣ بالمئة من مواطني الاراضي المحتلة يؤيدون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ وقال ٧٧,٩ بالمئة منهم ان حل القضية الفلسطينية هو في اقامة دولة فلسطينية في فلسطين الطبيعية» (**الفجر** ، القدس، ٨/٩/١٩٨٦). وتعليقاً على نتائج هذا الاستطلاع، تزايدت الاقتراحات الاسرائيلية لايجاد حل لمشكلة المناطق الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ ، ومن بينها «ان تتيح [اسرائيل] للاردن تجريب حظه وتعزيز وضعه في الضفة الغربية عن طريق تنفيذ برنامجه الاقتصادي» (**المصدر نفسه** ؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٦/٩/١٩٨٦).

وكانت الحكومة الاردنية اعلنت في شهر آب (اغسطس) عن خطة خمسية للتنمية في الضفتين الشرقية والغربية للاردن خصت المناطق المحتلة بجزء مهم منها (نص الخطة في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، ايلول/تشرين الاول ـ سبتمبر/ اكتوبر ١٩٨٦، ص ٧٠ ـ ٧٧). وصرح مصدر مسؤول بأن «خطة التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لها اية اهداف سياسية، سوى تثبيت الاهل على الارض المحتلة، ومواجهة الخطط الاسرائيلية. ورفض هذا المسؤول الآراء القائلة بأن الاردن يتنافس مع منظمة التحرير الفلسطينية لكسب تأييد الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة» (**الرأي** ، عمان، ٥/٨/١٩٨٦).

وقد سبق خطة التنمية هذه اعلان الاردن العودة الى العمل ببرلمان الضفتين، الذي سبق ان اوقف العمل على اساسه بعد قرار قمة الرباط في العام ١٩٧٤، والذي اعتبر م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. كما يأتي وضع الخطة ـ التي وصفها وزير شؤون الارض المحتلة الاردني مروان دودين بأنها «لتعزيز صمودهم [الفلسطينيين] هناك، وفي اطار تنسيق جهود التنمية بين الضفتين» (**المصدر نفسه** ، ١٦/١٠/١٩٨٦) ـ خروجاً على مقررات قمة بغداد العام ١٩٧٨، التي اقيمت بموجب قراراتها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود المناطق المحتلة.

ورداً على النشاط الاردني المكثف في المناطق المحتلة بعد وقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. الذي اعلن عنه الاردن في ١٩/٢/١٩٨٦، صرح مصدر فلسطيني مسؤول في م.ت.ف. قائلاً: «لقد جاء الاعلان عن الخطة الاردنية بعد وقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف... وبعد ان قامت الحكومة الاردنية باتخاذ اجراءات عدة ضد المنظمة ... ان الخطة الاردنية يجري تطبيقها الآن على الارض بكل الوسائل، على قاعدة تجاهل المنظمة ووجودها، وبانسجام مع البرنامج الاميركي الذي وافقت عليه الاردن بما يسمى بتحسين الاحوال المعيشية للسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة... ان م.ت.ف. تنظر الى الخطة الاردنية كما يلي:

«ـ تشكل الخطة، في تجاهلها للجنة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم الصمود في الوطن الفلسطيني المحتل، تجاوزاً لقرار القمة العربية التاسعة في بغداد العام ١٩٧٨.

«ان الخطة، في انسجامها مع البرنامج الاميركي ـ الاسرائيلي لتحسين الاحوال المعيشية للسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة، تساعد المخطط الذي تهدف اليه اسرائيل بتطبيع واقع الاحتلال وصولاً الى سلام الامر الواقع» (**وفا**، تونس ، ٢/١١/١٩٨٦).

وفي اطار مساعي الاردن لكسب تأييد سكان المناطق المحتلة، اشارت الى عدد من شخصيات المناطق المحتلة لتقديم طلبات الى السلطات الاسرائيلية لتعيينهم رؤساء بلديات. فقد قال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، «ان المسؤولين الاردنيين الحّوا على ثلاثة فلسطينيين... خلال زيارة قاموا بها الى عمان، كي يتقدموا بطلبات الى اسرائيل لتعيين رؤساء بلديات» (**السفير** ، بيروت ، ٥/٧/١٩٨٦). وحين عينت اسرائيل رؤساء بلديات لكل من مدن الخليل ورام الله والبيره، قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين: «ان بلاده تنظر للقرار بأنه خطوة [على] طريق استئناف العلاقة مع مسؤولي هذه البلديات... واوضح ان الوزارة درست قرار [تعيينهم] وقررت اعتماد هذه اللجان ورؤسائها والتعامل معها» (**الرأي** ، ٣٠/٩/١٩٨٦). وقد أيد نواب الضفة الغربية في البرلمان الاردني «اجراءات تعيين رؤساء بلديات عرب محل الضباط الاسرائيليين في المناطق المحتلة، كما ايد اعتماد الحكومة الاردنية لهذه التعيينات» (**المصدر نفسه** ، ٥/١٠/١٩٨٦)؛ بينما رأت فيه م.ت.ف. احد وجوه التعاون بين اسرائيل والاردن وذلك ـ حسب تصريح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات ـ «لابقاء وضع الفلسطينيين كما هو عليه» (**الاهرام** ، القاهرة، ٣/١٠/١٩٨٦).

ان الاتجاه الاسرائيلي، والاردني، لتقليص نفوذ م.ت.ف. في المناطق الفلسطينية المحتلة ليس جديداً. فقد سبقته محاولات عدة لابراز زعامة سياسية محلية تقبل بالتفاوض على المشاريع الاسرائيلية ـ الاميركية لحل المشكلة الفلسطينية بما ينسجم والمنظور الاسرائيلي لها؛ على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة روابط القرى. وقد فشلت تلك المحاولات، حيث ركزت على الوجه السياسي المباشر، فهل تنجح المحاولات الاقتصادية ـ الادارية الجديدة في ما فشلت فيه المحاولات السياسية ؟

انها محاولة أخرى؛ وفي استطلاع الرأي ـ الاستفتاء في المناطق المحتلة، الذي اشرنا اليه آنفاً، يكمن الجواب.

حرب أخرى على المخيمات

ليست الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان جديدة؛ فقد بدأت منذ بدأ المخيم الفلسطيني يمثل ظاهرة سياسية للطموح الفلسطيني في وطن وحياة كريمة. وتعددت الادوات التي تصارعت مع المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ برزت المقاومة الوطنية الفلسطينية الى الوجود. فالدولة اللبنانية جربت حظها، وكذلك الاسرائيليون، ثم ميليشيات الجبهة اللبنانية، والقوات السورية التي دخلت لبنان في العام ١٩٧٦، واخيراً ميليشيا حركة «امل» التي نمت وترعرعت في احضان المقاومة الفلسطينية، وبدعمها. وقد بدأت حركة «امل» حربها على المخيمات الفلسطينية في لبنان في ايار (مايو) ١٩٨٥، وتوقفت بعد فترة، ثم تجددت في ايار (مايو) ١٩٨٦، وتوقفت لتتجدد، مؤخراً، ضد مخيمات الجنوب، بينما «بلغ مجموع ضحاياها حتى الآن ٨٥٠ قتيلاً و ٢٣٠٠ جريح» (**السفير** ، ١/١١/١٩٨٦).

بدأت حركة «امل» حربها، مؤخراً، على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان في اوائل شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، متذرعة بأن خمسة فلسطينيين مسلحين اطلقوا النار على احد حواجز «امل» المحيطة بالمخيم. ثم اعلنت الحصار على مخيم الرشيدية ، جنوب صور، وطالبت بسحب السلاح كاملاً من المخيم، حيث لحركة «امل» ـ كما قال عضو المكتب السياسي للحركة عبدالمجيد صالح ـ «موقف حازم [وهو]

منع ايجاد حالة من خطوط التماس مع المخيمات، ومنع العودة الى ما قبل العام ١٩٨٢ [لأن] الامن في الجنوب مسؤولية ' امل' وأمن المخيمات من امن القرى الجنوبية، فلا مخرج الا بسحب الاسلحة من مخيم الرشيدية، ولا مانع لدينا من ان تأخذها جبهة الانقاذ او السوريون او اي طرف آخر» (**المجلة** ، لندن، العدد ٣٥٠، ٢٢ ـ ٢٨ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٦، ص ١٧).

لماذا مخيم الرشيدية ؟

مخيم الرشيدية هو أحد سبع مخيمات فلسطينية تقع في جوار صور يبلغ تعداد سكانها ٦٠ الف نسمة، والرشيدية اكبرها (٢٠ الف نسمة)، وهو اقربها الى الحدود الاسرائيلية ـ اللبنانية، حيث يبعد ١٥ كم عن تلك الحدود. اما المخيمات الاخرى، فهي: القاسمية (٨ الاف نسمة)، البرغلية (٦ الاف)، شبريحا (٥ الاف)، جل البحر (٣٥٠٠)، البص (٧٥٠٠)، البرج الشمالي (١٠ الاف) (علي عجمي، «هؤلاء هم فلسطينيو صور» ، **النهار العربي والدولي**، بيروت، العدد ٤٩٣، ١٢ ـ ١٩ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٦، ص ٢٢).

ومع عودة الكاتيوشا الفلسطينية لازعاج اسرائيل، بدا مخيم الرشيدية المعقل الفلسطيني في جنوب لبنان، حيث لا تريد حركة «امل» لغيرها ان يشكل قوة في تلك المنطقة. واختيار «امل» لمخيمات صور هدفاً لحربها الاخيرة ينطلق من عدة اعتبارات عملياتية وسياسية في آن. فمنطقة صور وجوارها تعتبر منطقة شيعية صرفة، وليست على غرار صيدا وبيروت، حيث هناك اطراف أخرى تعارض فرض هيمنة «أمل». اما الهدف السياسي لشن الحرب على تلك المخيمات، فهو «ابلاغ العدو الاسرائيلي رسالة تطمين، تهدف الى الحصول على توكيل ' امل' بالامساك بالامن في الجنوب اللبناني، مقابل ادائها لدور قوة القمع الاساسية ضد المقاومة الفلسطينية... وضد الاحزاب الوطنية اللبنانية، وخاصة العناصر والمجموعات الجنوبية التي تمارس الكفاح المسلح ضد المحتلين. ولاحقاً ضد حزب الله، بما يمثله من قوة تجهد لمنافسة ' امل' » (سامي نصار، «خلفيات معارك الرشيدية وحملات ' امل' على الوجود الفلسطيني في الجنوب»، **الحرية**، نيقوسيا، ٩ ـ ١٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ١٨).

وقد علق عضو المكتب السياسي لحركة «امل»، عبدالمجيد صالح، على عودة اطلاق الكاتيوشا من شمال لبنان ضد اسرائيل بالقول: «انا لي ملاحظات على عمليات الصواريخ. واقول علينا المحافظة على اسلوب العبوة والكمين في الداخل برغم الظروف المعقدة هناك... [و] نحن ممتنون لاخواننا الفلسطينيين ان يبقوا مسلّمين بأن الامن في الجنوب هو لحركة ' امل' ... ان ذلك يترجمه المسؤولون عن غرفة عمليات المقاومة... ومجرد الاقتناع بان الامن لحركة ' امل' والمقاومة للجميع يستلزم ان تقبل هذه الفرق كل الذين يريدون قتال اسرائيل» (تحقيق لمنى سكرية، **السفير** ، ١٧/١٠/١٩٨٦). لكن غرف عمليات المقاومة التي تدعي «امل» بأنها مفتوحة لكل من يريد قتال اسرائيل مغلقة في وجه اي طرف عدا «امل». وقد اكد صالح نفسه، وكذلك المسؤول السياسي لحركة «امل» في الجنوب، داوود داوود، «انه لا مجال مطلقاً لاعطاء مخيمات صور اي وضع امني وعسكري خاص... وان البندقية الفلسطينية ممنوعة لانها السبيل الى العودة بالوضع الى مرحلة ما قبل الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً» (محمد اصفهاني، «هل يعود السوريون الى الجنوب»، (النهار العربي والدولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١).

وفي حين اصّرت حركة «امل»، في بداية حصارها لمخيم الرشيدية، على وجوب اخراج السلاح الثقيل والخفيف من المخيم» (**السفير**، ٤/١٠/١٩٨٦) تراجعت، في وقت لاحق، بعد ان عجزت عن الحسم العسكري. وقال عبدالمجيد صالح: «رأيت في موضوع تسليم السلاح ، حسب اتفاق دمشق ، المقصود به تسليم سلاح مفتعلي الحادث. لم نقل تجريد سلاح المخيم» (منى سكرية، السفير، **مصدر سبق ذكره**).

اما الهدف الابعد، والاساس، لحروب

«امل» ضد المخيمات الفلسطينية، فهو الفصل بين لبنان وقضيته وبين القضية الفلسطينية، وهذا يعني وقف اي نشاط فلسطيني من الاراضي اللبنانية ضد اسرائيل، كما هو الحال في الاقطار العربية الاخرى.

يقول رئيس حركة «امل»، نبيه بري: «نحن نقول ونؤكد ان القرار في لبنان هو قرار لبناني. والقرار فيما يتعلق بفلسطين قرار فلسطيني. هذا البلد لنا ولن يملي احد ارادته علينا، كائناً من كان. نحن، الآن، لسنا بحاجة لاسلحة تسرب الى المخيمات من اجل الفتنة» (ربى كبارة، مقابلة مع بري، **المجلة**، العدد ٣٤٩، ١٥ ـ ٢١ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٦، ص ١٩). ويتطابق الموقف الذي تتبناه «امل» في الفصل بين القضيتين مع الموقفين، الاسرائيلي الذي يبحث في ضمان امن اسرائيل، والسوري الذي يحاول، بفصل قضية لبنان عن قضية فلسطين، ضبط الورقة اللبنانية لحسابه السياسي. فقد قال نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام: «لا بد من العمل لفصل الحرب الداخلية في لبنان عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي... والذين يحاولون الربط بين الازمتين، انما يريدون اختطاف لبنان والمساومة عليه من اجل ان يجدوا مكاناً لهم على طاولة وهمية للتسوية ليس لها وجود في المدى المنظور» (**المصدر نفسه**، العدد ٣٣٣، ٦/٢٥ ـ ١٩٨٦/٧/١، ص ١٩).

قميص عثمان

تطالب حركة «امل» الاطراف الفلسطينية المتحالفة مع سوريا، والتي تعتبر بحكم الحليفة لـ «مل»، بالقيام بدورها ضمن ما تسميه «امل» جماعة ياسر عرفات، الذين تدعي «امل» بأنها تشن حربها ضدهم وليس ضد المخيمات الفلسطينية. فقد طالب عضو المكتب السياسي لحركة «امل»، عبدالمجيد صالح، جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بأن تثبت «دورها اكثر في المخيمات، ومواجهة حالة الاستسلام التي تتبعها منظمة التحرير الفلسطينية، وعليها بلورة سياسة موحدة في مقابل نهج عرفات» (منى سكرية، **مصدر سبق ذكره**). ويلتقي مع «امل» في تحميل مسؤولية ما يجري للمخيمات الفلسطينية قوات «الصاعقة» التي قال الناطق باسمها فرحان ابو الهيجا: «ان هذه الفتنة... التي عملت الزمرة العرفاتية... على اثارتها، وبعث نار الاقتتال بين الشعبين الشقيقين، هي خدمة للعدو الصهيوني ومشاريعه ولمخططات الاستسلام والهزيمة» (**السفير**، ١٩٨٦/١٠/٣١).

لكن ابناء المخيمات الفلسطينية وتنظيماتهم، بما فيها تلك الموالية لسوريا، لا ترى رأي «امل» ولا رأي «الصاعقة». فقد قال مسؤول جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في الجنوب اللبناني، ابو احمد: «ان لمنطقة صور خصوصية يؤمن بها الاخوة في حركة ' امل '. وهذه الخصوصية يحاولون تطبيقها بشكل لا نعتقد بأنه يخدم مصلحة الخط الوطني ... ان بعض الاساليب التي استعملوها، وهذا خلل كبير، يعني تذويب الشخصية الفلسطينية... [و] حتى الآن، ليس مسموحاً لنا العمل السياسي، فكيف بالامكان ممارسة العمل العسكري» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/١٠/١٧). وتحدث احد مسؤولي اللجنة الشعبية لمخيم الرشيدية قائلاً: «منذ شهرين نعيش حصاراً باسم عرفات. والمستهدف البندقية الفلسطينية وليس عرفات وسواه. اتركونا نقاتل عرفات، وتجربة قبل الـ ٨٢ التي يتحدثون عنها تحملنا مساوئه مثلهم واكثر... عندي بندقية لا يجوز لـ ' امل ' ان تأخذها... نحن لا نقبل بالعودة الى ما قبل ٨٢ ولا نقبل بالعودة الى ما قبل ٦٩ ايام المكتب الثاني» (**المصدر نفسه**). وقال احد مسؤولي اللجنة الشعبية في مخيم البرج الشمالي، القريب من صور ايضاً: «يستعملون عرفات كقميص عثمان، ويتكلمون عن عرفات ويتعاملون مع كل فلسطيني على انه عرفات. هذه حجة اصبحت مستهلكة. نحن نعرف ان الشعب الفلسطيني، بكامله، هو المقصود. والمقصود اقتلاع مخيمات صور» (ربى كبارة، «عمليات تهجير مقنّعة في الرشيدية»، **المجلة**، العدد ٣٥٠، ٢٢ ـ ٢٨ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٦، ص ١٧).

وقد تمت، فعلاً، محاولات تهجير لفلسطينيي مخيمات صور. فقد وجهت حركة «امل» انذاراً «الى الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات لكي يعودوا للاقامة في داخل المخيمات او المغادرة الى اي مكان آخر» (**الرأي** ، ١٩٨٦/١٠/٨). وهذا وغيره من ممارسات «امل» لدفع الفلسطينيين الى النزوح من جنوب لبنان دفع مسؤولي جبهة الانقاذ الوطنية الفلسطينية الى الاتصال «مع الاحزاب الوطنية اللبنانية وحركة ' امل' لمعالجة مسألة نزوح العائلات الفلسطينية من المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٠/١٧). واصدرت اللجنة الامنية المشتركة في صيدا بياناً جاء فيه: «١ ـ تدعو اللجنة المشتركة الى وقف فوري للاشتباكات في مخيم الرشيدية ومحيطه وتنفيذ الاتفاق المبرم في دمشق؛ ٢ ـ ادانة اسلوب التهجير الذي جرى في منطقة صور. وتطالب اللجنة الامنية المسؤولين في صور باعادة كافة المهجرين الى منازلهم وممتلكاتهم وعدم التعرض لهم» (**السفير** ، ١٩٨٦/١٠/٢٤).

المطلوب شطب الرقم الفلسطيني

تكاد تجمع جميع الاطراف الموجودة على الساحة اللبنانية ان من اهداف حركة «امل»، من حربها المعلنة ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان، شطب الرقم الفلسطيني من المعادلة اللبنانية، وتوظيف نتائج ذلك لصالح هذا الطرف الاقليمي، او ذاك. وكما وظفت «امل» معارك مخيمات بيروت لصالح سوريا، فهي توظف، الآن، معارك مخيمات الجنوب اللبناني لصالح اسرائيل. فقد اصدر تجمع اللجان والروابط الشعبية في لبنان بياناً اعتبر فيه «ان الجولة الجديدة من الحرب في مخيمات الجنوب، هي التحول الاخطر منذ انفجار الصراع في أيار (مايو) ١٩٨٥ ... [و] ان هذه الحرب تنعكس على مجمل النضال الوطني... وتعمل على اغراق النضال الفلسطيني في بحر من الدماء والحروب الاهلية... تمهيداً لشطب الرقم الفلسطيني من اي معادلة» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/١٠/٢٧). واعتبرت شخصية سياسية لبنانية ان «الوضع في صور وصيدا يتساوى، في خطورته، مع الوضع الذي واجهه الفلسطينيون عقب انسحاب م.ت.ف. من الجنوب عام ١٩٨٢ ان لم يكن أخطر منه» (**النهار العربي والدولي**، السنة التاسعة، العدد ٤٩٦، ٢٧/١٠ ـ ١٩٨٦/١١/٣، ص ١٠). واعتبرت شخصية سياسية لبنانية جنوبية «ان الاشتباكات في صور يمكن ان تكون جزءاً من ترتيبات دولية ـ اقليمية تقضي باجراء مقايضة بين مخيمات الفلسطينيين في صور بشيعة حارة صيدا (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه ذاته، قال المسؤول السياسي للجماعة الاسلامية، عبدالله بابتي: «ان هذه الحرب [الحرب ضد المخيمات] لم تعد قضية محلية او جنوبية، بل هي قضية اقليمية يراد منها الدخول في معترك الصراع الحقيقي من اجل ترتيبات امنية لاسرائيل، او امتلاك ورقة الجنوب حتى يصبح هذا الطرف، او ذاك، قادراً على التحرك، بحرية، وسط المعالجات والحلول التي تطرح ازاء القضية الفلسطينية» (**السفير** ، ١٩٨٦/١١/١٠).

ويلاحظ ان الطروحات التي يجري تداولها، الآن، حول القضية الفلسطينية تقتضي استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترى في بيان لها «ان ما يجري في بيروت وصور وصيدا هو جزء من مؤامرة كبيرة تستهدف التواجد الوطني اللبناني، والفلسطيني، حيث يعهد فيه لاسرائيل وعصابات ' امل' القيام بضرب التواجد الفلسطيني واللبناني الوطني في الجنوب اللبناني، بينما تتولى ' امل' مع المخابرات السورية ضرب هذا التواجد في بيروت، وهي الخطة نفسها التي كشفت ابعادها بعض التصريحات الاميركية والاسرائيلية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني» (**وفا**، ١٩٨٦/١١/١٢). وناشد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «الملوك والرؤساء والامراء العرب... [و] جماهير امتنا العربية للوقوف مع شعبنا الفلسطيني في هذه المحنة الجديدة... [و] ان يبذل كل الجهد لايقاف

هذا العدوان... او تمكين م.ت.ف. من الدفاع عن اهلنا وحمايتهم... من هذا العبث» (**المصدر نفسه**، ٣/١٠/١٩٨٦).

والملاحظ في حرب «امل» الاخيرة ضد المخيمات الفلسطينية شموليتها. ففي حين اقتصرت الحروب السابقة على مخيمات بيروت، فان المعارك الاخيرة بدأت في الجنوب وامتدت شمالاً الى صيدا ثم الى بيروت. وبدؤها في الجنوب ـ كما ترى اللجان الشعبية لمخيمات صيدا ـ «هي رسالة [موجهة] الى اسرائيل لجهة تأمين الترتيبات الامنية في الجنوب» (**السفير**، ٤/١٠/١٩٨٦). والملاحظة الثانية هي الصمت الرسمي العربي على ما تمارسه حركة «امل» ومن يدعمها ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد علق ياسر عرفات على ذلك قائلاً: «ان السكوت العربي على تصفية المخيمات يجب الا يستمر، لانه جزء من تصفية القضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ٧/١٠/١٩٨٦).

احمد شاهين

المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

محاولة ابرام صفقة معقّدة

انشغلت الاوساط الدولية، خلال شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) الماضيين، بحدثين طغت اهميتهما على ما عداهما فكانا مدار الاهتمام على الصعيدين، الدبلوماسي والسياسي.

الاول: القمّة السوفياتية ـ الاميركية في ريكيافيك (ايسلندا)، التي وضع لها الفشل خاتمة سريعة لم تكن ضمن التوقعات السائدة بين المراقبين. وقد حال ذلك دون تمكين قطبيها، الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف والرئيس الاميركي رونالد ريغان، من البحث في القضايا الاقليمية البارزة، ومن بينها ازمة الشرق الاوسط؛ مع ان هذه الازمة كانت مدرجة في جدول اعمال مجموعة العمل المشتركة التي شكلت للبحث في النزاعات الاقليمية.

الثاني: الازمة البريطانية ـ السورية الطارئة، التي ادت تفاعلاتها الى قطع العلاقات بين بريطانيا وسوريا، وما اعقبها من تضامن غربي مع بريطانيا تباين بتباين وجهات نظر المتضامنين واهدافهم.

اما في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتحديداً القضية الفلسطينية، فقد توقف الاهتمام عند «قمة الاسكندرية» التي جمعت تحت سقفها الرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس وزراء اسرائيل آنذاك، شمعون بيرس؛ وعند افرازات هذه القمة، لا سيما منها الاتفاق الذي اعلن حول الدعوة الى تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط.

وفي هذا الصدد، لوحظ استثمار للطرح من قبل اطراف عدة، سواء تلك التي شاركت فيه او المؤيدة لمضامينه. واختلفت نوعية هذا الاستثمار، بين طرف وآخر، باختلاف النوايا والتوجهات. وفي سبيل ذلك، نُظّمت زيارات:

فالملك الاردني حسين توجه الى بريطانيا

تحت شعار «زيارة خاصة»، لكنه اجرى خلالها مباحثات مكثفة مع رئيسة الوزراء، مارغريت تاتشر؛ واوفد رئيس وزرائه، زيد الرفاعي، تحت شعار «جولة اعلامية»، الى المانيا الاتحادية وفرنسا وطلب اليه موافاته في بريطانيا.

وشمعون بيرس غادر الى الولايات المتحدة الاميركية واجتمع، هناك، الى الرئيس رونالد ريغان وعدد من المسؤولين، من بينهم وزير الخارجية، جورج شولتس، ووزير الدفاع، كاسبار واينبرغر، وعرج، بعد ذلك، الى كندا، قبل ان يعود الى اسرائيل لتسليم مقاليد السلطة لخلفه اسحق شامير.

وبريطانيا، من جهتها، اوفدت وزير الدولة للشؤون الخارجية، تيموثي رنتون، الى كل من مصر والاردن لمتابعة المستجدات الناجمة عن «قمة الاسكندرية» والتباحث مع المسؤولين فيهما في هذا الشأن.

والواقع، ان بريطانيا، ومعها فرنسا، ابدتا، في تصريحاتهما الاخيرة، توجها مختلفاً ـ الى حد ما ـ عما جاء في التصريحات التي سبقت القمة المصرية ـ الاسرائيلية. فمع ان فرنسا سبق واعلنت، في حديث صحفي لرئيس وزرائها، جاك شيراك، عن انها تعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة (وهو الحديث الذي نفى شيراك حصوله فيما بعد)، عادت واكدت، نقلاً عن شيراك نفسه، ان «الموقف الفرنسي يدعو الى اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير»، وكذلك «ضمان امن اسرائيل»، وذلك «في اطار من الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين» (من تصريح للمستشار السياسي لشيراك، **الاهرام**، القاهرة، ٢٦/٩/١٩٨٦). كما اكد شيراك تأييد الحكومة الفرنسية لانعقاد المؤتمر الدولي، موضحاً ان فرنسا تعتبر هذا المؤتمر «خطوة نحو السلام» وانها «لن تتدخل في من سيمثل الشعب الفلسطيني» فيه (من مؤتمر صحافي عقده جاك شيراك في الرباط، **الوطن**، الكويت، ٤/١٠/١٩٨٦).

الى ذلك، اعلنت بريطانيا، على لسان وزير خارجيتها الرئيس الحالي للمجموعة الاوروبية، جفري هاو، انها والمجموعة الاوروبية لا تستبعدان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ولكنهما، في هذا المجال، تطالبان بان ينصب التركيز على ضرورة اشتراك الاطراف التي لديها استعداد للمشاركة فيه. وفُسّر هذا القول باشارة «الى امكان اشراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف اساسي في العملية». واضاف هاو انه لا بد من «ان تكون م.ت.ف. على صلة بهذه المفاوضات» (**الاهرام**، ٢٧/٩/١٩٨٦).

ومن موقع رئاستها للمجموعة الاوروبية، ترى بريطانيا ان «الركود في حل القضية الفلسطينية والوضع في الاراضي المحتلة يولدان الارهاب»، وهذا ـ حسب تعبير وزير الدولة للشؤون الخارجية، تيموثي رنتون ـ يحتم وضع كل الثقل وراء اي محاولة للتحرك نحو السلام، لأن الارهاب ـ اضاف ـ ليس في المعسكر الفلسطيني وحده وانما له مفهوم اوسع (**المصدر نفسه**، ٢٩/٩/١٩٨٦).

وفي ضوء الركود آنف الذكر و«محاولة التحرك» التي تمثلت في «قمة الاسكندرية» جاء رنتون الى المنطقة للتباحث في الامور التالية:

١ ـ الاوضاع الراهنة في اعقاب القمة المصرية ـ اسرائيلية.

٢ ـ كيفية دفع وتحريك عملية التسوية، خصوصاً بالنسبة الى المشكلة الفلسطينية.

٣ ـ مسألة عقد المؤتمر الدولي، باعتبار ان بريطانيا ترأس السوق الاوروبية المشتركة.

وحسب ما ذكر، دارت المحادثات في هذا الاطار. فقد اجتمع رنتون في القاهرة مع الرئيس حسني مبارك وكبار المسؤولين المصريين، واجتمع في عمان مع كبار المسؤولين الاردنيين، وخلص، في محصلة جولته، الى ان محادثاته مع الطرفين كانت «مفيدة جدا». وفي ضوئها ابدى ترحيب بريطانيا، «باعتبارها صديقاً قديماً للاطراف في هذه المنطقة» بالمساعدة ـ اذا ما طلب اليها ذلك ـ في دفع عملية التسوية في الشرق الاوسط، في حال تقرر ان تشترك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن في المؤتمر الدولي، وفي ضوء تحرك الاستعدادات الخاصة به. وقال، ايضاً، ان الدول الاوروبية يمكنها ان تلعب دوراً مؤثراً وفعالاً في المؤتمر يكون «مفيداً وايجابياً».

وحول مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، قال: «ان الأمر متروك للشعب الفلسطيني لاختيار ممثليه. وهو قادر على معالجة هذه المسألة، وقد حان الوقت ليقرر ذلك» (**القبس**، الكويت، ٣٠/٩/١٩٨٦ و ٢/١٠/١٩٨٦).

تعاون سري متزايد

لكن الموضوعات التي تناولها البحث توحي، من خلال شمولية عناوينها ودلالتها الظرفية، بأن اطار المحادثات بلغ من الاتساع قدراً في ميسوره احتواء الكثير من المسائل ذات التفاصيل السرية، المعقدة والدقيقة، مما يفسح في المجال للتوقف عندها ثم التعامل معها على اساس هذا الاعتقاد. فالبحث في «كيفية دفع وتحريك عملية التسوية» في ضوء الاوضاع بعد «قمة الاسكندرية» يشير الى ان «مسألة عقد المؤتمر الدولي» تأتي في آخر مراتب سلم الاهتمامات، ولذلك فان قصر الحديث عليه غرضه، في الغالب، دعائي استهلاكي، خصوصاً اذا استحضرنا الى جانب مباحثات رنتون ما سبقها، بايام قليلة فقط، من مباحثات اجراها العاهل الاردني الملك حسين، في لندن، مع رئيسة وزراء بريطانيا، وما يعتقد به بعض الخبراء الغربيين في السياسة الشرق اوسطية وبعض المتتبعين للتحركات الجارية في المنطقة. فهذا وذاك يريان ان الطرفين العربيين، المصري والاردني، غير معنيين، الآن، بعقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الاوسط، وبالتالي فانهما يتوافقان، في المحصلة، مع القناعات الامريكية والاسرائيلية على هذا الصعيد. واصحاب هذا الاعتقاد يبرهنون على صحته بالمؤشرات التالية:

١ ـ بالنسبة الى الجانب المصري، يسعى الرئيس مبارك الى ما يلي:

□ الحصول على طابا.

□ المحافظة على سلام فاتر مع اسرائيل.

□ ازدياد حجم المساعدات الاميركية الى مصر، واصلاح الاقتصاد المصري الضعيف ولتأمين ذلك، وافق على تسليم مسألة طابا الى لجنة تحكيم، طالما ان هذه الخطوة ستساعد، بقدر كاف، في تحقيق الامر.

□ بعد ذلك، لا مانع من ان يتحدث الرئيس مبارك حول المؤتمر الدولي (**الوطن**، ٢٣/١٠/١٩٨٦؛ نقلاً عن دان موغليت، **كريستيان ساينس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

٢ ـ وبخصوص الجانب الاردني، فان الملك حسين ـ حسب الخبراء الغربيين ـ صار يشعر بخيبة امل كبيرة، خاصة في الفترة الاخيرة، بسبب «ضياع فرص كبيرة» كان لها ـ لو نجحت ـ «ان توفر الاجواء المناسبة للشروع في تسوية... تضع حداً لحالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢١/٩/١٩٨٦). وابرز هذه الفرص، بل ان «الفرصة الذهبية»، والتي كان ممكنا ان تجلب النجاح لما يليها، ضاعت لعدم قدرة العاهل الاردني في اقناع قيادة م.ت.ف. بالموافقة على القرار ٢٤٢، وتفويضه، من قبل هذه القيادة، بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، بحيث تتاح له، حينذاك، حرية الحركة، ومن ثم الاسهام في تحقيق مشروع التسوية الاميركي. وفي مناخ خيبة الامل هذه، تولد لدى العاهل الاردني اقتناع بعدم اعطاء المؤتمر الدولي الاولوية في السعي ولا بالتركيز عليه، وانما بالتركيز على استعادة «نفوذه في الضفة الغربية حتى لو لم يحصل على المسؤولية الفعلية فيها في المستقبل المنظور» (الوطن؛ نقلاً عن دان موغليت، **مصدر سبق ذكره**). وهو لذلك ـ طبقاً لمصادر عربية، وغربية، واسرائيلية، في القدس وعمان ـ دخل في «اتفاق ضمني» مع اسرائيل قوامه خطة للمشاركة في السلطة لحكم ١,٤ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في شكل «من سيادة امر واقع مشتركة اسرائيلية ـ اردنية» (جون كيفنر، **انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

وحسب المصادر ذاتها، فان هناك عدداً من المصالح المشتركة لدى الجانبين، الاسرائيلي والاردني، تملي عليهما ضرورة احلال الخطة في المناطق المحتلة. واهم هذه المصالح المشتركة تلاقيهما على ضرورة «اضعاف القوة السياسية التي يتمتع بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات». وبعد ان توضح المصادر ان

الخطة الاسرائيلية ـ الاردنية الجديدة «عرضة لمطبات كثيرة»، فانها، على الرغم من ذلك، تمثل تغييراً دراماتيكياً في العلاقات في الشرق الاوسط، ومن المتوقع ان تصبح القضية الرئيسة في المنطقة خلال الشهور المقبلة (**المصدر نفسه**).

ومن اهم التطورات الدالّة على وجود «الاتفاق الضمني» بين اسرائيل والاردن:

□ قيام السلطات الاسرائيلية بتعيين رؤساء بلديات عرب. وقد صادق الاردن على تعيينهم.

□ الخطة الخمسية الاردنية للضفة الغربية (**المصدر نفسه**).

□ اتفاق على اعادة افتتاح بنك عمان ـ القاهرة للعمل في الضفة. وفي هذا الشأن، علم ان سلسلة من الاجتماعات عقدت بين مسؤولين مصرفيين، اردنيين واسرائيليين، قبل الاعلان عن افتتاحه في السابع عشر من ايلول (سبتمبر) الماضي (**الوطن**، ١/١٠/١٩٨٦، نقلاً عن ماري كيرتيوس، **كريستيان ساينس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ووفقاً لمصادر اسرائيلية واميركية، فان هذه الاجتماعات تعتبر حلقة من سلسلة تعاون سري متزايد بين اسرائيل والاردن في مجال الادارة الاسرائيلية في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**)؛ كما ان هذا التعاون يتطابق مع الخطط الاسرائيلية الرامية ـ على حد تعبير الرئيس الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ ـ الى عقد صفقة مساومة مع الملك الاردني حسين حول مستقبل الاراضي العربية المحتلة. وفي اعقاب هذه الصفقة ـ اذا تمت ـ يعتقد هيرتسوغ بانه « سيكون في الامكان ركوب باص من القدس الى عمان ، يومياً، قبل مرور عشر سنوات » (**الوطن**، ١١/١٠/١٩٨٦).

واستكمالاً للاتجاهات السابقة، بدأ الاردن تحركاً واسع النطاق، وعلى خطين متوازيين، سلمياً وتنموياً، في اتجاه دول اوروبا الغربية بغية حثهم على دعم جهود التسوية، من ناحية، ودعم خطته الخمسية التي استضاف لها مؤتمراً خاصاً، في عمان، من ناحية اخرى. وجاءت ذروة هذا التحرك خلال مباحثات مكثفة عقدها الملك حسين مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، في منزلها الريفي خارج العاصمة البريطانية، واستعرضت خلالها ـ حسبما اعلنته مصادر اردنية رفيعة المستوى ـ تفاصيل الخطة الخمسية، وامكان اسهام بريطانيا ودول اوروبا الغربية، مالياً، فيها (**الشرق الاوسط**، ٢١/٩/١٩٨٦). وتحت لواء هذه المباحثات تنضوي، ايضاً، مهمة رنتون في القاهرة لاستمزاج الرأي والأطْلاع والاستماع، وذلك على ارضية «التنسيق التام» القائم بين العاهل الاردني والرئيس المصري، الذي اكده هذا الاخير، مراراً، في تصريحاته (الوطن، نقلاً عن دان موغليت، **مصدر سبق ذكره**).

مصالح مشتركة

وفي ظل هذا التنسيق، مع الاخذ في عين الاعتبار درجات الاهتمام والتركيز على المصالح، المحلية (مصرياً) والذاتية (اردنياً)، تلتقي وجهتا نظر الجانبين. فالعاهل الاردني والرئيس المصري لا تلح عليهما فكرة المؤتمر الدولي في الوقت الراهن، بل انهما لا يريدان انعقاده، ولكنهما يرغبان في ان تكون الكرة في الملعب الاسرائيلي، فـ «تخلصهما اسرائيل منه» على طريقتها الخاصة، اي «بأن تقول: لا» (**المصدر نفسه**).

والسياسيون الاسرائيليون، من جهتهم، يعرفون ذلك، ويدركون مرامي المسؤولين المصريين والاردنيين (**المصدر نفسه**). واول العارفين به هو رئيس الحكومة، آنذاك، شمعون بيرس. غير ان بيرس كان في أواخر عهده في رئاسة الحكومة، وليس في وارد ان يختمه بالاساءة الى «اعتداله ورغبته في السلام» او بهدية الى خلفه شامير؛ وانما في وارد ان يُراكم المصاعب فيترك لخلفه «ارث تحريك احتمال مفاوضات سلام...» (ميلتون فيورست، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٨ ـ ١٩/١٠/١٩٨٦)، فلعب، بدوره، اللعبة ذاتها التي لعبها الزعيمان العربيان وقام بقذف الكرة الى ملعب الحليف الاستراتيجي . وفي هذا يستبعد المراقبون ان يكون بيرس وافق على تشكيل اللجنة التحضيرية في غياب التنسيق مع واشنطن، بل بالتنسيق

معها وبموافقتها، فيكون هو الرابح بقطف الثمار وتكون الـ «لا» القاطعة في يد الاميركيين.

ففي اعقاب المحادثات التي اجراها بيرس مع الادارة الاميركية، وعلى رأسها الرئيس رونالد ريغان، اعلن عن ان المسؤولين في واشنطن رفضوا فكرة المؤتمر الدولي ، وان واشنطن ـ من خلال تصريحات وزير الخارجية، جورج شولتس ـ ابدت ازدراءها «لاي مؤتمر تشارك موسكو فيه» (**المصدر نفسه**). وفي اشارة الى حقيقة الموقف الاسرائيلي من المؤتمر، أعلن شولتس، بعد يوم من المباحثات مع وزراء الخارجية العرب، في نيويورك، «ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل... ضد فكرة عقد مؤتمر سلام دولي لتحريك مفاوضات السلام في الشرق الاوسط» (**القبس**، ٣/١٠/١٩٨٦).

ومع ذلك، فاسرائيل والولايات المتحدة تريان انه على الرغم من عدم وجود «ما يشير الى حدوث كسر في الجمود» القائم، وعدم وجود «مبادرات سلام رئيسية او كبرى في المستقبل» فانهما ـ وفقاً لتأكيد مسؤول كبير في الخارجية الاميركية ـ ستستمران في اتصالاتهما مع الاردن؛ وهما، كذلك، تقدران «دور وجهود ومحاولات الاردن المستمرة لاستمرار الحياة في عملية السلام». واضاف هذا المسؤول ان مبادرة الملك حسين كانت «فوق العادة» (**الشرق الاوسط**، ١٨ و ١٩/٩/١٩٨٦). ووفق ما يراه رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك، شمعون بيرس، فان الخطوة التالية هي المفاوضات المباشرة (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٦). وقد شدد على هذه المسألة نائب وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، حين قال، في كلمة القاها في المؤتمر السنوي الاربعين لمعهد الشرق الاوسط في واشنطن، ان المفاوضات المباشرة هي «الطريق الاجدى والوحيد لتقدم عملية السلام». وطالب اطراف الصراع في المنطقة باتخاذ «القرارات المهمة والمطلوبة في هذا الشأن»، وذلك « [لكي] تقوم الولايات المتحدة، وغيرها من الاطراف، بدور المساعد [في] تحقيق اهداف تلك القرارات». وحول الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، اوضح مورفي ان بلاده «تؤيد وتعترف بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي، لكنها ترفض ان تكون لهم دولة مستقلة، وان الولايات المتحدة لن تتحدث الى م.ت.ف. او تعترف بها دون اعترافها بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وبوجود اسرائيل والتفاوض معها» (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٨٦).

بناء على مجمل المواقف والمستجدات التي ورد ذكرها، وفي ظل الاصرار الذي يمليه المشروع الاميركي ـ الاسرائيلي على رفض من قبل واشنطن وتل ـ ابيب، وتجاهل مصري ـ اردني، للمؤتمر الدولي، فقد اعرب مسؤولون اميركيون «عن شكهم في ان يتحقق اي تقدم في عملية السلام»، لكون «الفرص المتاحة ضئيلة جداً» (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٦). لا بل ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ذهب الى ابعد من ذلك في تقديراته حينما اعطى لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام احتمالات «لا تتجاوز الصفر» (**هارتس**، ١٨/٩/١٩٨٦).

موسكو: تكتيك جديد

في مقابل الرفض الاميركي ـ الاسرائيلي لتسوية النزاع عبر مؤتمر دولي، يتمسك السوفيات بضرورة عقده اذا ما اريد للحل ان يكون في الاتجاه الصحيح. ولكي يأخذ الحل بعده الكامل ويتحقق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط يجب ان تتألف معادلته ـ في تقديرات السوفيات ـ من عنصرين رئيسين: حق اسرائيل في الوجود كدولة مستقلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (من تصريح لنائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، **الاهرام**، ٢٤/٩/١٩٨٦).

وعلى هذا الاساس يقوم التحرك السوفياتي في المجال الدولي. فقد دعا وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، مجلس الامن الى اعداد لجنة تحضيرية تؤدي الى عقد مؤتمر لمعالجة قضية الشرق الاوسط. ولاحظ المراقبون السياسيون ان تكتيك موسكو الجديد يعتمد ـ لكسر الاحتكار الاميركي لعملية السلام في الشرق الاوسط ـ على اقرار الجمعية العامة للامم المتحدة النظر في قضية النزاع العربي ـ

الاسرائيلي ، بحيث يكون الموضوع، في اثناء مناقشة مجلس الامن له، في اطار القضايا الاجرائية التي لا تخضع لـ «الفيتو» (**القبس**، ١٩٨٦/١٠/١).

وفي خطوة اخرى للتحرك السوفياتي، اجتمع شيفاردنادزه مع رئيس وزراء اسرائيل آنذاك، شمعون بيرس، وذلك في اول اتصال على هذا المستوى بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي منذ ثلاثين عاماً (**الاهرام**، ١٩٨٦/٩/٢٣). وذكر ان الجانبين بحثا في ازمة المنطقة والعلاقات بين موسكو وتل ـ ابيب وفي «موضوع السماح لليهود السوفيات بالهجرة» الى اسرائيل (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، بدون ذكر تاريخ النشر). وبعد الاجتماع، طالب شيفاردنادزه بتشكيل «اللجنة التحضيرية» للاعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام. واكد ان الكرملين يعطي اقامة هذا المؤتمر «اولوية على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل»؛ كما اكد، من جهة اخرى، مسؤولية اسرائيل عن التوتر الحالي في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/٢٤)، وذلك بايعاز من واشنطن والتضامن معها. فالاحداث الجارية في الشرق الاوسط، وحوله، تبين ان الادارة الامريكية «تواصل ممارسة سياستها السابقة في هذه المنطقة تحت ستار الكلام المنمق عن ' الضرورة الماسة ' لتسوية النزاعات الاقليمية، وهي سياسة لا تستهدف تطبيع الوضع، بل استغلاله لخدمة امريكا وسياستها العالمية» (**الوطن**، ١٩٨٦/٩/٢١؛ نقلاً عن **نوفوستي**، بدون ذكر تاريخ النشر). وبسبب هذه السياسة، فان الوضع «يزداد تدهوراً وخطورة من عام الى آخر، وتنعكس آثاره على المستوى العالمي» (**القبس**، ١٩٨٦/٩/١٦؛ نقلاً عن **برافدا**، بدون ذكر تاريخ النشر)، وقد صار، الآن، بمثابة «برميل بارود» لا يمكن اغفاله (من تصريح لنائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، **الوطن** ، ١٩٨٦/٩/١٧).

محمود الخطيب

حكومة شامير: ما كان سوف يبقى والاستمرار مشروط بالخطوط الأساسية

بتأخير مدته ستة أيام عن الموعد المقرر (الرابع عشر من تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٦) لتنفيذ الاتفاق بشأن التناوب على رئاسة حكومة التكتل الوطني، عملاً باحكام البندين الخامس والتاسع من المادة الاولى في الاتفاق الائتلافي (انظر، بهذا الشأن، نص الاتفاق في **دافار**، ١٤/٩/١٩٨٦) الذي تم التوصل اليه بين المعراخ (حزب العمل الاسرائيلي ـ حركة الاحرار المستقلين ـ حركة ياحد) وبين الليكود (حركة حيروت ـ حزب الاحرار ـ حركة لعام)، والذي قامت، على اساسه، حكومة التكتل الوطني، مثل زعيم الليكود وحركة حيروت، اسحق شامير، امام الكنيست الاسرائيلي في العشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، طالباً الثقة بحكومته. ويعود سبب التأخير الى الازمة التي تفجرت بين الشريكين الاساسيين في الحكومة عشية تنفيذ المناوبة، وتمت تسويتها من طريق التوصل الى «مذكرة تفاهم»، الحقت بالاتفاق الائتلافي، وتم التوقيع عليها في ١٧/١٠/١٩٨٦. وبطبيعة الحال، لم يكن حصول حكومة التكتل الوطني، برئاسة شامير، على ثقة الكنيست موضع شك، وبخاصة في ضوء التفاهم الذي تم بين الشريكين الاساسيين. ولوحظ ذلك في عدم استنفار كتل الائتلاف والمعارضة، على حد سواء، لمثليهم في الكنسيت لحضور جلسة الثقة والمشاركة في التصويت.

فمن بين اعضاء الائتلاف الثمانية والتسعين، حضر جلسة الثقة سبعة وثمانون عضواً فقط. ومن بين هؤلاء منح الحكومة الثقة اثنان وثمانون، وامتنع ثلاثة عن التصويت (واحد من كتلة شينوي وهو عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي، واثنان آخران من حزب العمل، هما عضوا الكنيست حاييم رامون وعبدالوهاب دراوشه). ولم يشارك في عملية التصويت اثنان آخران، هما عضوا كتلة اغودات يسرائيل الدينية، كتعبير عن احتجاج كتلتهما على عدم وفاء كتل الائتلاف، في السنتين الماضيتين، بالالتزامات التي تعهدت بها في بعض الشؤون الدينية (**دافار**، ٢١/١٠/١٩٨٦).

اما على صعيد كتل المعارضة، سواء أتلك التي على يمين الحكومة او يسارها، فقد حجب الثقة عن الحكومة ١٧ عضواً حضروا جلسة الثقة، من اصل اثنين وعشرين عضواً هم مجموع اعضاء كتل المعارضة في الكنيست (**المصدر نفسه**).

ازمة في مسلسل

لم تكن الازمة التي تفجرت بين الشريكين الاساسيين في حكومة التكتل الوطني، عشية المناوبة، الاولى بينهما منذ تشكيل الحكومة؛ والمرجح الاّ تكون الاخيرة. فعلى امتداد الشهور الخمسة والعشرين من ولاية بيرس، عرفت العلاقات بين المعراخ والليكود ازمات عدة على غير صعيد. واذا عدنا الى وقائع مسلسل هذه الازمات، نجد انها لم تكن حكراً على طرف، بل

كان هناك شبه تبادل للادوار على صعيد المطالبة بحل الحكومة، او التهديد بذلك، اثر نشوب كل ازمة. وتجدر الاشارة، على هذا الصعيد، الى ان اولى الازمات التي هددت بنسف الاتفاق بين المعراخ والليكود، بشأن تشكيل حكومة التكتل الوطني، تمحورت حول الصراع بين حزبي المفدال وشاس الدينيين، على حقيبة وزارة الاديان. فقد اتضح ان بيرس وشامير قد تعهدا اعطاء تلك الحقيبة الى المفدال وشاس على التوالي. وتم تجاوز تلك الازمة من طريق الاتفاق على ابقاء حقيبتي الاديان والداخلية شاغرتين، وتكليف رئيس الحكومة بادارة شؤونهما الى حين التوصل الى اتفاق بين الحزبين المتنافسين. واستمرت هذه الازمة قرابة شهر ونصف شهر حتى تم ايجاد تسوية لها (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وبعد ذلك توالت الازمات، بوتيرة ازمة كل شهرين تقريباً (يوسي ميلمان، **ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦)

ومع ان العديد من المعلقين والسياسيين قد رأى، في حينه، وما زال، ان تشكيل حكومة التكتل الوطني فرضته نتائج الانتخابات للكنيست الحادي عشر، التي اسفرت عن شبه تعادل في موازين القوى بين الحزبين الكبيرين وحلفاء كل منهما (راجع بهذا الشأن مقالات كل من امنون روبنشتاين ويوفال نئمان في **هآرتس** ، ١٢/١٠/١٩٨٦، وحنه زيمر في **دافار** ، ١٢/١٠/١٩٨٦)، فان العديد منهم، ايضاً، قد توقع سقوطها، او طالب بذلك، كلما تفجرت احدى الازمات. ومع ان بعضهم اصاب في تقديره لناحية توالي الازمات بين الشريكين الاساسيين، الا انه اخطأ في تقديره ان بيرس وحزب العمل سينتهزان اول فرصة تسنح لهما للتحلل من اتفاق المناوبة ونسف الحكومة (ليفي موراف، **عل همشمار** ، ٢٢/١٠/١٩٨٦). فالفرص والمبررات لنسف اتفاق المناوبة كانت كثيرة ـ كما يقول بعض المقربين من رئيس الحكومة ـ لكنه لم يفعل ذلك ولم يلجأ الى استغلالها بسبب «افتقاره الى القدرة على الحسم، وبسبب تردده، وتمسكه بالشكليات والاصول التي عفا عليها الزمن» (تيدي برويس ، **ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦)، واما لكونه «لم يفتش عن فرصة لحل الحكومة، وحتى لم يفكر بذلك» ـ كما يقول البعض الآخر (يوسي ميلمان، **المصدر نفسه**). اما بيرس نفسه، فيرد على منتقديه بقوله ان «الاتفاقات يجب ان تحترم، طالما ان الطرف الآخر لم يخرق العقد الاساسي، اي الاتفاق الائتلافي». لكن تمسكه هذا بالاتفاقات يبدو غير مقنع للكثيرين من مؤيديه، حيث يعتقد احد وزراء حزب العمل بأن احجام بيرس عن نسف الحكومة واتفاق المناوبة، سببه سعيه الى نفي صفة «اللامصداقية» عنه (تيدي برويس، **المصدر نفسه**).

وبناء عليه، فقد كان التقدير السائد في اوساط الليكود والمعراخ على حد سواء، منذ ان تفجرت الازمة الاخيرة، انها لن تصل الى الحد الذي يعرض اتفاق المناوبة للخطر (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦). ورغم ذلك، فقد تسببت تلك الازمة في التشويش على الجدول الزمني المفترض لتنفيذ عملية المناوبة في رئاسة الحكومة. فمع ان بيرس قدم استقالته، وبالتالي استقالة حكومته، الى رئيس الدولة حاييم هرتسوغ، في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، تماشياً مع نصوص الاتفاق الائتلافي: «يستقيل السيد شمعون بيرس من منصبه كرئيس للحكومة قبيل نهاية الـ ٢٥ شهراً الأُوَل من تشكيل الحكومة» (**دافار** ، ١٤/٩/١٩٨٦)، الّا ان رئيس الحكومة العتيد اسحق شامير، لم يتمكن من المثول امام الكنيست لنيل الثقة في الموعد المقرر، اي في الرابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، بسبب الخلافات التي نشبت بين المعراخ والليكود في اعقاب مطالبة حزب العمل بعدم ضم الوزير السابق، اسحق موداعي، الى الحكومة الجديدة، اضافة الى بعض المطالب الاخرى، مثل منح صلاحيات اوسع للقائم باعمال رئيس اللجنة الاقتصادية الوزارية، جاد يعقوبي، واقرار مبدأ التناوب في رئاسة الحكومة، بعد انقضاء فترة ولاية شامير، والتعيينات في المناصب الحكومية، ومن بينها تعيين سفير جديد في واشنطن (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وجاء رد الليكود على هذه المطالب، على لسان وزير

المال، موشي نسيم، الذي رفضها رفضاً قاطعاً، واصفاً اياها بانها «مستهجنة جداً وغير مقبولة» (**المصدر نفسه**).

وتوالت اللقاءات، سواء أعلى مستوى زعيمي الحزبين أو على مستوى الوزيرين شاحل ونسيم، لايجاد مخرج للازمة. وبدأ ممثلو الطرفين بطرح الحلول لتفادي استمرار الازمة. وكان مقربون من زعيم الليكود، اسحق شامير، اوضحوا، قبل ذلك، انه لا يرفض مطالب حزب العمل نهائياً، بل هو على استعداد للبحث فيها شرط الّا يكون الامر مرتبطاً بتنفيذ اتفاق المناوبة (**المصدر نفسه** ، ٢/١٠/١٩٨٦). لكن شامير نفسه اعلن، منذ بداية الازمة، انه «دون موداعي لن تقوم الحكومة، وانه لن تكون هناك مفاوضات بشأن عودته الى الحكومة» (**حداشوت** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وازاء اصرار شامير هذا، تبلور رأي في اوساط وزراء حزب العمل بأنه لا مناص، في نهاية المطاف، من الموافقة على عودة موداعي الى الحكومة، لأن المطالبة بعدم ضمه الى الحكومة «من الصعب تبريرها للجمهور»، او ـ كما قال احدهم ـ «على مثل هذا الموضوع لا يمكن خوض الصراع» (**دافار**، ٨/١٠/١٩٨٦).

وبعد لقاءات عديدة، رافقتها اتهامات متبادلة بين الجانبين «بوضع العصي في دواليب المناوبة»، احاط شمعون بيرس وزراء حزبه علماً بأنه تم التوصل الى تسوية معظم نقاط الخلاف، بما فيها قضية الوزير موداعي، الذي اتفق على ضمه الى الحكومة كوزير دون حقيبة. واضاف بيرس ان القضية الوحيدة التي ما زالت عالقة، هي موضوع تعيين سكرتير الحكومة، د. يوسي بايلين، سفيراً لاسرائيل في واشنطن (**معاريف** ، ١٥/١٠/١٩٨٦). واخيراً توصل الطرفان، المعراخ والليكود، الى صيغة حل وسط بشأن موضوع السفير الجديد لدى واشنطن، في اطار «صفقة رزمة» (مذكرة تفاهم) اعتبرت جزءاً من الاتفاق الائتلافي، وتم التوقيع عليها من جانب كل من بيرس وشامير ونسيم وشاحل، يوم الجمعة في ١٧/١٠/١٩٨٦. وعلى اثرها توجه شامير الى مقر رئيس الدولة، حيث كلفه هذا بتشكيل الحكومة الجديدة (**هآرتس** ، ١٩/١٠/١٩٨٦). وذكر بعض المصادر الصحافية ان هناك ملحقاً علنياً، وآخر سرّياً، لمذكرة التفاهم، وان الاخير يتناول، في الاساس، الترتيبات الجديدة التي ستعتمد بالنسبة الى استيعاب مستخدمين جدد في الوزارات الحكومية، وبالنسبة الى تعين اعضاء مجالس ادارة في الشركات الحكومية (**معاريف** ، ١٧/١٠/١٩٨٦).

ونشرت صحيفة عل همشمار (٢٢/١٠/١٩٨٦) النص الكامل لبنود «مذكرة التفاهم»، التي تضمنت ما يلي:

□ «لن يتم تحويل اي مجال يقع ضمن مسؤولية واختصاص احدى الوزارات، الى وزير او نائب وزير، الا بعد اتفاق بهذا الشأن بين رئيس الحكومة والقائم باعماله. ان تعليمات هذا البند ليست سارية المفعول على مجالات مسؤولية سبق تحويلها الى وزير او نائب وزير قبل التوقيع على هذه المذكرة.

□ «يتم وضع جدول اعمال الحكومة، بموافقة القائم باعمال رئيس الحكومة، خلال الواحد والعشرين يوماً [التي تلي] انتهاء الشهور الخمسة والعشرين لولاية شامير.

□ «اذا طلب القائم باعمال رئيس الحكومة البحث في موضوع ذي اهمية خاصة في جلسة الحكومة، يتوجب البحث فيه خلال ٢١ يوماً.

□ «يضم عضو الكنيست اسحق موداعي الى الحكومة، كوزير بلا حقيبة. ويتم تغيير هذا الوضع، فقط باتفاق مسبق بين رئيس الحكومة والقائم باعماله.

□ «تتم صياغة البند د (٢) في ملحق الاتفاق الائتلافي كما يلي: من المتفق عليه انه يجب العمل على تمثيل ملائم لكلا الطرفين في كل ما يتعلق برؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات الحكومية، والجمعيات، والمصالح الحكومية، وفقاً للقانون. وتقوم لجنة وزارية مؤلفة من اربعة وزراء، وبرئاسة وزير المال، بالتحاور، للتوصل الى تمثيل ملائم كما هو وارد اعلاه.

□ «اذا لم تتوصل اللجنة اصلاً الى قرار بشأن تعيين ما، او انها اتخذت قراراً بشأن تعيين ما، الّا ان كتاب التعيين لم يوقع من جانب

الوزراء المخولين بذلك وفقاً للقانون، يتم تحويل الموضوع الى رئيس الحكومة والقائم باعماله، للحسم فيه، ويكون قرارهما ملزماً.

□ «يترأس القائم باعمال رئيس الحكومة، شمعون بيرس، اللجنة الوزارية لشؤون القدس، وكذلك اللجنة الوزارية لشؤون النقب، ويواصل رئاسته للطاقم الوزاري الذي يمثل الحكومة في صندوق النقب المشترك بين الحكومة والوكالة اليهودية.

□ «يحق لكل من رئيس الحكومة والقائم بأعماله ولوزير المال ولوزير الاقتصاد والتخطيط المطالبة بعقد لقاء للوزراء الاربعة للبحث في موضوع اقتصادي. ومثل هذا الطلب يجب تلبيته بالسرعة الممكنة. غير ان لقاء الوزراء هذا لا ينتقص من صلاحيات الحكومة او اللجان الوزارية.

□ «يحل القائم باعمال رئيس اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية محل رئيس اللجنة اذا تغيب عن احدى جلساتها [رئيس اللجنة هو وزير المال، موشي نسيم، والقائم باعماله هو وزير الاقتصاد والتخطيط، جاد يعقوبي].

□ «يقترح وزير الخارجية على الحكومة، بموافقة من رئيسها، المرشح لاشغال منصب السفير الاسرائيلي في واشنطن، وفق ما يلي:

«يقترح وزير الخارجية، وبأسرع ما يمكن، على رئيس الحكومة مرشحاً او بضعة مرشحين لهذا المنصب، وعلى رئيس الحكومة ان يعطي موافقته [على احدهم] في موعد اقصاه ثلاثة شهور منذ الآن.

«لقد احاط السيد شامير السيد بيرس علماً بأنه وعد السفير مئير روزين بأنه سيواصل اشغاله لمنصبه حتى نهاية فترة خدمته (أيار ـ مايو ١٩٨٧). واعلن السيد بيرس انه سيأخذ هذا الوعد في عين الاعتبار.

«ملحق

□ «في هذا الوقت ليس هناك نية لاستبدال كل من عميرام نير، د. نيتسا شابيرا ليفائي، د. يسرائيل بيلغ، د. يوسي غينات. وفي حال وجود نية لاستبدال احدهم، يحيط رئيس الحكومة القائم باعماله علماً بنيته القيام بذلك.

□ «لقد اوضح السيد شامير للسيد بيرس انه لن يطرأ تغيير على وضع مدير مصلحة الاستخدام، الا باتفاق بين رئيس الحكومة والقائم باعماله بهذا الشأن».

وعلى اساس هذا الاتفاق، وبعد اختتام رئيس الدولة المشاورات مع ممثلي الكتل البرلمانية، باستقباله وفد المعراخ، الذي اقترح عليه، بدوره، تكليف اسحق شامير بتشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة، اعلن رئيس الدولة، في اعقاب لقاء على انفراد مع شامير، انه «في اعقاب استقالة رئيس الحكومة، قمت، كما يقضي القانون الاساسي في مادته المتعلقة بالحكومة، باجراء مشاورات مع ممثلي الكتل البرلمانية في الكنيست، وقررت تكليف اسحق شامير بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد ان سألته عما اذا كان سيتكرم بقبول تلك المهمة، واجاب بالايجاب، سلمته كتاب التكليف الذي يخوله صلاحية تشكيل حكومة جديدة» (**هآرتس** ، ١٩/١٠/١٩٨٦).

وبعد وقت قليل من تكليف رئيس الدولة له بتشكيل الحكومة، ابلغ شامير الى رئيس الدولة، خطياً، انه تمكن من تشكيل حكومة جديدة مؤلفة من ٢٥ وزيراً، وانه سيمثل امام الكنيست لنيل الثقة بحكومته يوم الاثنين الموافق ٢٠/١٠/١٩٨٦ (**المصدر نفسه**).

وكالعادة في مثل هذه المناسبات، القى رئيس الحكومة المكلف خطاباً سياسياً اختتمه بقراءة بيان بأسماء وزراء حكومته والمنصب الذي يتولاه كل منهم. وبعد ان منح الكنيست الحكومة الثقة، تقدم الوزاء، فرداً فرداً، لاداء اليمين القانونية. ولم تطرأ تغييرات كبيرة على التشكيلة الوزارية عما كانت عليه في نهاية عهد بيرس، باستثناء حلول عضو الكنيست شوشاناه اربيلي ـ الموزلينو محل الوزير السابق مردخاي غور، في وزارة الصحة، وعودة اسحق موداعي الى الحكومة، كوزير بلا حقيبة. اما وزير الاديان الجديد، زفولون هامر، الذي خلف الوزير يوسف بورغ في هذا المنصب، فقد شارك، ولو لبضعة ايام، في حكومة شمعون بيرس، قبل استقالتها، وبالتالي لم يعتبر وجهاً جديداً في الحكومة

(**دافار** ، ٢١/١٠/١٩٨٦).

حكومة شامير: خطوط حمراء

بانتهاء الازمة الاخيرة الى ما انتهت اليه من اتفاق اتاح لاسحق شامير تشكيل حكومته والفوز بثقة الكنيست، عاد السؤال الذي رافق تشكيل تلك الحكومة برئاسة بيرس، ليطرح من جديد. هل يمكن لحكومة شامير ان تبقى في الحكم حتى انتهاء مدة ولايتها (٢٥ شهراً) الكاملة؟ والى جانب السؤال، عادت المطالبة بحل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات من جانب البعض والتحذير من ذلك من جانب البعض، الآخر.

صحيفة دافار ، الناطقة باسم حزب العمل، اكدت، في افتتاحيتها، في اعقاب فوز حكومة شامير بثقة الكنيست، ان التأخير لبضعة أيام، في مثول حكومة المناوبة امام الكنيست، وما رافق ذلك من مشاحنات خلال ايام الازمة «ليس، بالضرورة، مؤشراً الى الآتي. فاولئك الذين اعتقدوا بأن حكومة الائتلاف الواسع لن تصل الى موعد المناوبة، لم تتحقق آمالهم... وعلى غرارهم، ايضاً، ستتبدد آمال اولئك الذين يعتقدون بأنه لن تواصل البقاء حتى نهاية ولاية الكنيست بقيادة اسحق شامير. ففي اي من المعسكرين ليس هناك توق الى صناديق الاقتراع، ولذا فان احتمال اجراء الانتخابات [العامة] في موعدها كبير جداً» (**المصدر نفسه**).

وخلص الى الاستنتاج عينه معلق سياسي آخر، فدعا الى عدم تعليق الآمال على ان شمعون بيرس «سيبذل كل ما هو مستطاع لتمزيق الحكومة ونسفها وتقصير أيامها في الحكم وايام رئيسها» (ليفي موراف، **عل همشمار** ، ٢٢/١٠/١٩٨٦). «فبيرس ليس اليوم، ولن يكون في المستقبل، في وضع يتيح له حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات. فلا وجود اليوم، وحسب اعتقادي، لا وجود، ايضاً، حتى نهاية ولاية الكنيست الحالي، لاغلبية من ٦١ صوتاً لحل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات» (**المصدر نفسه**).

ويذهب بعض المعلقين الى التحذير من الاقدام على خطوات، من جانب احد الحزبين الكبيرين، تؤدي الى حل الحكومة. «فمع ان استطلاعات الرأي العام تشير الى تفوق المعراخ على الليكود في حال اجراء انتخابات جديدة، الا ان تلك الاستطلاعات تشير، في الوقت ذاته، الى ان معظم الجمهور راضٍ عن الائتلاف بين الحزبين الكبيرين» (فولص، **هآرتس** ، ١٧/١٠/١٩٨٦). وبالتالي، فالاستنتاج الذي يفرض نفسه، هو «ان جمهور الناخبين قد يعاقب الحزب الذي يحاول التشويش على هذا الوضع المثالي القومي، الحقيقي او المصطنع. فالمعراخ قد يخسر تفوقه الذي يتمتع به الآن، والليكود قد يعزز مكانته من جديد، والكنيست الثاني عشر قد يبدو شبيها بالحالي، شبه نقطة ماء بأخرى» (**المصدر نفسه**).

لكن هناك من يرى ان هذه التوقعات ستتبدد «كلما كانت الانتخابات ابكر» (حنه زيمر، **دافار** ، ١٢/١٠/١٩٨٦). وحسب رأي هؤلاء، «فالعد العكسي لاجراء الانتخابات [وكذلك] معركة الانتخابات، سيبدآن، في احسن الاحوال، بعد سنة من الآن، حتى لو لم تنشب اية ازمة وزارية تؤدي الى استقالة الحكومة وحل الكنيست. فالانغام الاولى للانتخابات ستحوم في عقول الناس قبل ذلك ـ منذ الغد وبعد الغد. ولماذا لا تبدأ اليوم» (**المصدر نفسه**).

اما بيرس نفسه، فيبدو اكثر حذراً في اشارته الى هذا الاحتمال (نسف الحكومة وتقديم موعد الانتخابات). فمن خلال ادراكه لوجوب وجود ذريعة تلقى التفهم لدى جمهور الناخبين، للاقدام على نسف الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، يتحدث بيرس عن خطوط حمراء بهذا الشأن، منها اقدام اسرائيل على وقف مسار السلام، واستئناف الليكود لسياسته الاقتصادية بـ «السخاء على الشعب»، واستئناف عملية التضخم، ومحاولة الليكود فرض الديماغوجية على الاجواء العامة في الدولة (**هآرتس** ، ٢/١٠/١٩٨٦). وفي مناسبة اخرى، يقول بيرس: «سنخرج من الحكومة، فقط

اذا تسببت اسرائيل في خرق مسار السلام. او اذا حصل تشويش على نظام الاولويات القومي، بمعنى تفضيل يهودا والسامرة على الجليل والنقب [في مجال التطوير والانماء]، او اذا حصل انحراف عن الخطة الاقتصادية» (تيدي برويس، **ملحق دافار**، ١٠/١٠/١٩٨٦).

ومع انه لا جديد في مواقف بيرس هذه وخطوطه الحمراء، الا ان شامير وصحبه في قيادة الليكود يدركون - على حد تعبير الصحفي جدعون سامط - ان بيرس والمعراخ يتربصان بهم في انتظار اول غلطة يمكن اتخاذها كذريعة لاحداث ازمة تؤدي الى نسف الحكومة (**هآرتس**، ٨/١٠/١٩٨٦). لكن سامط يميل الى الاعتقاد بأن شامير سيكون مفاجأة السنة المقبلة على هذا الصعيد. فهو يدرك، استناداً الى نتائج استطلاعات الرأي العام، ان الليكود لا يمكنه تشكيل الحكومة المقبلة دون المعراخ، بينما مثل هذه الفرصة متاحة للاخير. ومع ان الكثير من المعلقين يميل الى التشكيك في دقة تلك الاستطلاعات، «الا انه لا يمكن الوثوق بذلك. فسياسي حذر، كشامير، لن يراهن على هذا التشكيك». اضافة الى هذا، فالسبب الرئيس - حسب اعتقاد سامط - الذي سيساعد شامير على تخييب أمل المعراخ، هو ما تكشف في السنتين الماضيتين، من انه «لم تكن هناك فوارق تشق عنان السماء بين الكتلتين السياسيتين في اي مسألة كبيرة. واذا رغب شامير في ان يكون كسلفه، فارس الاجماع القومي، فلن يضطر الى بذل جهود نفسية صعبة جداً» (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، فوضع المعراخ، على هذا الصعيد (التسبب في احداث ازمة او انتهازها - كما كتب الصحفي دان مرغليت) ليس بافضل من وضع الليكود. فالمعراخ «ملزم بالتفتيش عن نقطة توازن، لا تحرره من المسؤولية عن اعمال حكومة شامير، ولكن لا تجعله، ايضاً، يتصدرها، تتيح لشامير النجاح ولكن ليس اكثر من اللازم، تحول دون تعثره كي لا يتهم المعراخ بالمسؤولية، ولكن [شرط] الا يؤدي ذلك النجاح الى التعتيم على الانجازات الفعلية التي حققها بيرس في السنتين السابقتين. فالمعراخ سيرغب في ان يدع الحكومة تسقط جراء موضوع مريح له، دون ان يواجه بابتسامة عريضة على الشفتين» (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٨٦). ويرى مرغليت ان مهمة المعراخ هذه ليست سهلة، والسبب يكمن في شخصية شامير، «لان شامير - خلافاً لبيرس - ليس رجل مبادرات. فهو يتخذ القرار، فقط اذا لم يجد ما هو اسهل منه» (**المصدر نفسه**). وينحو هذا المنحى، ايضاً، في تشخيص شخصية شامير، الصحفي ليفي موراف. كتب: «ان من يبني موقفه [لناحية نسف الحكومة] على تصلب شامير السياسي قد يصاب بخيبة أمل. فكما عرف كيف يبدي الاعتدال والمرونة في اللحظة الحاسمة في موضوع طابا، كذلك سيعرف كيف يتنازل في موضوع المواكبة الدولية او المؤتمر الدولي. وكما 'جرجر' موضوع التوفيق [موضوع طابا] مدة سنتين، سيعرف، ايضاً، كيف 'يجرجر' موضوع المؤتمر الدولي مدة اطول» (**عل همشمار**، ٢٢/١٠/١٩٨٦).

بيرس يعدد انجازاته وشامير يعد بالاستمرار

بينما يلاحظ شبه اجماع على صعيد المعلقين السياسيين، بالنسبة الى الانجازات التي اكثر شمعون بيرس من التحدث حولها وتسجيلها كرصيد سياسي له ولحزبه، فان المتحدثين باسم الليكود، وفي مقدمهم اسحق شامير، حاولوا تجاهل ذلك، معتبرين - على حد قول شامير - ان ما تم «ليس سوى بدايات، الاستمرار فيها يقرر مدى نجاحها» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٧/١٠/١٩٨٦).

من ناحيته، كاد شمعون بيرس يتغنى بانجازات عهده، في اكثر من مناسبة. لوحظ ذلك في المقابلات الصحفية الثلاث التي اجرتها معه ومع شامير، كل على انفراد، صحف معاريف ويديعوت احرونوت وهآرتس بمناسبة الاعياد اليهودية؛ ولوحظ ذلك، ايضاً، في آخر خطاب له في الكنيست الاسرائيلي، كرئيس لحكومة التكتل الوطني.

بالنسبة الى انجازات حكومة بيرس، يلاحظ

من خلال تلك المقابلات ـ على حد تعبير الصحفي يوئيل ماركوس ـ ان هناك تفاوتاً في تثمين كل من بيرس وشامير لما تحقق في السنتين الماضيتين. فالقائمة لدى بيرس طويلة، وتتضمن ثمانية انجازات، هي: ١ ـ انقاذ الاقتصاد؛ ٢ ـ اخراج الجيش الاسرائيلي من لبنان؛ ٣ ـ انقاذ السلام مع مصر؛ ٤ ـ تغيير الاوضاع في المناطق؛ ٥ ـ التسبب في احداث شرخ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ٦ ـ موافقة الاردن على مفاوضات السلام دون الحصول على وعود مسبقة؛ ٧ ـ تخفيف حدة التوترات الطائفية؛ ٨ ـ تحسين مكانة اسرائيل الدولية وتوسيع علاقاتها على هذا الصعيد (**المصدر نفسه**).

اما شامير، فقائمته في هذا الشأن اقصر وتتميز، خلافاً لبيرس، ليس فقط بخلوها من الاشادة بتلك الانجازات، بل بضبط النفس والتشكيك. فالسنتان الماضيتان ـ كما يقول شامير ـ «حققتا ما كنا نتوقعه بالضبط، لا اكثر ولا أقل» (**المصدر نفسه**). ولذا، فقائمة شامير لا تتضمن، على سبيل المثال، الخروج من لبنان، «فالانسحاب من لبنان ليس انجازاً. انه امر كنا، جميعاً، نريده ومعنيين به. وفي كل الاحوال، كان سينفذ، ان بزيادة شهر او بنقصانه» (**المصدر نفسه**).

ويواصل شامير نظرته المتشككة الى كل ما ساقه بيرس كانجازات في عهده، بقوله انه لا يرى اي طريق قد شق، لا بالنسبة الى الاردن ولا بالنسبة الى العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، «ففرصة استئناف العلاقات كانت قائمة، وما زالت. وحتى الآن، لا نرى اي مؤشر جاد نحو تغيير طابع العلاقات بين الدولتين». وهو لا يرى، ايضاً، اي انجاز في العلاقات مع مصر «التي شهدت، على الدوام، فترات صعود وهبوط». وخلافاً لبيرس، فهو غير طامح في عقد لقاء قمة مع حسني مبارك، «فالقمة ليست هدفاً بحد ذاته»، والعلاقات مع الولايات المتحدة ـ على حد قول شامير ـ كانت ممتازة قبل تشكيل حكومة التكتل الوطني (**المصدر نفسه**).

ويلخص ماركوس هذا الجانب في المقابلات بأنه «عملياً، فكل ما يعتبره بيرس قمة النجاح، يصفه شامير بأنه مجرد بدايات، الاستمرار فيها سيقرر مدى نجاحها». وهكذا «ففي الجانب الاقتصادي، هناك بداية نجاح. وعلى الحدود مع لبنان لم تحل المشاكل كلية» (**المصدر نفسه**).

على صعيد مصير الحكومة واستمرار الشراكة بين الحزبين الكبيرين، يلاحظ انه بينما تحدث بيرس، وان بحذر، عن ان معركة الانتخابات قد تبدأ بعد سنة، فان شامير يرى ان الشراكة بين الحزبين يمكن لها ان تستمر الى ما بعد الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، اي الى ما بعد الانتخابات العامة. مع ذلك، يستدرك شامير بقوله: «اذا تقدم العرب باقتراح لحل اقليمي وسط، وجد قبولاً لدى احد طرفي الحكومة فقط، عندها يجب، وبحق، حل الحكومة واجراء الانتخابات» (**المصدر نفسه**).

ومن الماضي الى المستقبل؛ فبينما تحدث بيرس عن انه سيواصل بذل الجهود في السنتين المقبلتين لدفع عجلة السلام الى امام وتوسيع دائرة الدول المشاركة فيه لتشمل الاتحاد السوفياتي والصين والسعودية ودول الخليج (**المصدر نفسه**)، تحدث شامير عن ان السبيل الوحيد للتقدم في عملية السلام هو اطار كامب ديفيد (**المصدر نفسه** ، ٣/١٠/١٩٨٦). ويؤكد، في حديث آخر، ان حكومته ستكون حكومة استمرار، وانه لن يكون هناك اي تغيير جوهري في سياسة الحكومة في اي مجال، لا في السياسة الاقتصادية ولا في الخارجية والامنية (**ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

وفي خطابه في جلسة الثقة، حدد شامير سياسة حكومته للسنتين المقبلتين بأنها ستعمل على:

□ «مواصلة خفض نسبة التضخم، ولن تتهاون ازاء اي محاولة لخرق اتفاقات الأجور. واضاف ان سياسة حكومته الاقتصادية لن تقوم فقط على المبادىء الاقتصادية الصرفة، بل، ايضاً، ستُبنى على القيم الصهيونية، التي تعني الاستيطان في كل ارجاء ' ارض ـ اسرائيل '. لن نميز بين جزء وآخر من ' ارض ـ اسرائيل '. فكما ان هناك شعباً اسرائيلياً واحداً هناك ارض اسرائيلية واحدة.

□ «مواصلة المبادرة السياسية دون كلل، وبذل الجهود لايجاد الظروف التي تمكن اسرائيل والاردن من العيش بسلام. واكد شامير تمسك حكومته بمبدأ الحوار المباشر قائلاً ان اي منبر دولي لا يمكن ان يكون بديلاً من المفاوضات المباشرة» (**دافار** ، ٢١/١٠/١٩٨٦).

ما كان سيكون

رغم تأكيد شامير ان حكومته هي حكومة استمرار، الا ان الاستمرار الذي يعنيه مشروط بالخطوط الاساسية لحكومة التكتل الوطني، وبالتالي بفهم الليكود وتفسيره لتلك الخطوط. واذا كان بيرس اضفى على تلك الخطوط فهمه الخاص، فان شامير يعدنا، ايضاً، بذلك. وفي ضوء قوله انه «يعارض المبادرات بحد ذاتها» (**ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦)، فان الجديد المتوقع في السنتين المقبلتين هو دخول الساحة الشرق اوسطية، من جديد، في دوامة الجمود والطريق المسدود.

في هذا الصدد، كتب الصحفي يوسي ميلمان: «ان من يرى بوضوح المتغيرات و ' اللاعبين' الناشطين في الساحة الشرق اوسطية، وفي الساحة الاسرائيلية، ومن يضم الى تلك المعادلة المجاهيل المتعلقة بفرص مسار السلام، ومواصفات شامير الشخصية، ووضع حزب العمل، والاحتمالات الكامنة في الانتخابات المقبلة، وايضاً الاتجاهات الديمغرافية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ التربوية، فقد يتوصل الى استنتاج بأن ما كان سيكون. وبكلمات اخرى، فحكومة شامير ستواصل سياسة سلفه، وليس فقط لأن شامير تعهد ان تكون حكومته ' حكومة استمرار' ، فالخطوط الاساسية للحكومة تلزم الموقعين عليها بالعمل بموجبها، ورجال الليكود يدركون جيداً ان كل محاولة لتجاوزها ستصطدم بمعارضة شديدة. فشمعون بيرس اوضح، بشكل لا يقبل التأويل، ان اية اعمال من جانب واحد ستؤدي الى حل الشراكة؛ لكن ما كان سيكون، في الاساس، بسبب الانقسام الثنائي ـ القطبين للمعسكر الاسرائيلي. فالشرخ السياسي، والايديولوجي، وربما التربوي ايضاً، يهدد بمنع اي مسار يسير نحو الحسم. فاذا كان هناك شلل سياسي ـ وهو قائم ـ فلا يعود ذلك الى حكومة التكتل الوطني، بل على العكس، فهي نتاجه. فالانتخابات الاخيرة عكست موازين القوى الحقيقية، واذا اصغينا لتوقعات حانوخ سميت [مدير معهد سميت لاستطلاعات الرأي العام] والى استطلاعات الرأي الاخرى، فاننا سندرك ان هذا التوازن الذي يفرض الشلل، ينتظرنا في المستقبل، ويبدو ان حكومة اسرائيل ـ كل حكومة، مهما كانت تشكيلتها ـ لن تكون مؤهلة لاتخاذ خطوة حاسمة من اجل حل المسألة الاساسية، والمسألة المصيرية التي ستبلور طابع اسرائيل. وهذه المسألة تتعلق بمصير الضفة والقطاع والفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

انجاز اعلامي لبيرس في واشنطن

نشط رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس، في الشهور الاخيرة من ولايته، عبر مسار نسقت تفاصيله كاملة مع الادارة الاميركية، بهدف احياء سياسة كامب ديفيد من جديد.

وجاءت هذه الانشطة في الوقت الذي ادرك بيرس وحلفاؤه الاميركيون ان الشريك المصري القديم وكذلك الشريك الاردني المحتمل متوجسان من المساهمة في عملية الاحياء تلك دون الحصول على تغطية مناسبة. لذا قرر بيرس وحلفاؤه كساء السياسة القديمة بوشائح طبعت عليها العلامة التجارية «مؤتمر دولي». ومن خلف هذه الوشائح اجريت لقاءات بيرس مع ملك المغرب الحسن الثاني، عراب كامب ديفيد، في ايفران، ومع الرئيس المصري حسني مبارك، في الاسكندرية. وحالياً تبذل الجهود لجذب الاردن للتعاون مع الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اطار ما يمكن تسميته «كامب ديفيد - ب».

وفي اطار الحلقة الاولى من الدراما التي حاكها رجال بيرس وريغان معاً، سمعت صيغة تعهد ما لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، اطلقها بيرس ومبارك في المؤتمر الصحافي الذي عقداه بعد قمة الاسكندرية. غير انه بعد اربعة أيام فقط، ظهرت الحلقة الثانية من هذه الدراما، من خلال زيارة بيرس لواشنطن، والتقائه وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، حيث اوضح بيرس، علانية، «ان اسرائيل ليست بحاجة الى مؤتمر دولي، وقد وافقت على هذه الفكرة استجابة لطلب اميركي ينبع من حاجة الاردن الى تغطية وحماية دوليتين» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/١٦).

حيثيات الزيارة

بعد عودة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، من قمة الاسكندرية، عقد مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر جلسته الاسبوعية، واستمع خلالها الى تقرير من رئيس الحكومة حول مضمون ونتائج محادثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك. واكد بيرس عزمه على المضي قدماً بهدف التوصل الى عقد مؤتمر دولي تمهيدي، انسجاماً مع البيان الذي تلاه في الكنيست قبل عامين بعد خطابه في الجمعية العمومية للامم المتحدة. واوضح بيرس ان المؤتمر الدولي لن يحل محل المفاوضات المباشرة؛ كما لن تكون له صلاحية فرض الحل او الغاء الاتفاقات القائمة. واضاف ان المؤتمر المقترح سيكون مجرد نقطة انطلاق نحو مفاوضات مباشرة عبر لجان جغرافية - ثنائية تتفرع منه (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/١٥).

من جهة اخرى، افادت المصادر المطلعة بأن وزراء الليكود وفي مقدمهم القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، ونائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، اكدوا، في تلك الجلسة، معارضتهم القوية لتشكيل «لجنة تحضيرية» تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي، حيث قال شامير: «ان قمة الاسكندرية سارت قدماً بمسار السلام وبالعلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل. كذلك اثبتت النجاعة الكامنة في المفاوضات المباشرة... اما المؤتمر الدولي، فهو النقيض التام للمفاوضات المباشرة لانه ينطوي على خطر فرض الحل الذي لا نرغبه» (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/١٥).

ورداً على ما قالته اوساط في مكتب رئيس الحكومة من ان حكومة بيغن اتخذت، في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، قراراً يؤيد عقد مؤتمر دولي، قال شامير: «ان هذا الادعاء غير واقعي، لان القرار اتخذ قبل اتفاقات كامب ديفيد. وفي حينه ايدت ادارة الرئيس الاميركي جيمي كارتر عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط، بينما لادارة الرئيس الاميركي رونالد ريغان الحالية تحفظات منه. لذا ينبغي على حكومة اسرائيل العمل ازاء هذا الموضوع بالتنسيق التام مع الولايات المتحدة» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/١٥).

وشارك شامير في هذا الرأي نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي، الذي قال: «ان اتفاقات كامب ديفيد تقضي باجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية، وينبغي التقيد ببنود هذه الاتفاقات» (**المصدر نفسه**).

ورداً على معارضة الليكود للمؤتمر الدولي والمطالبة باجراء مفاوضات مباشرة، قال مدير عام وزارة الخارجية السابق، جدعون رفائيل: «ان

تصريحات زعماء الليكود المعارضة للمؤتمر الدولي والمؤيدة للمفاوضات المباشرة تنطوي على محاولة للتضليل. ففي كامب ديفيد لم تجر مفاوضات مباشرة بين بيغن والسادات، بل أجريت عبر الوسيط الاميركي. وخلال مدة ثلاثة عشر يوما قضاها بيغن والسادات في واشنطن لم يتبادلا كلمة واحدة؛ لقد اتفقوا فقط على التفاصيل» (**دافار** ، ١٥/٩/١٩٨٦). من جهة اخرى، تحدث بيرس عن قروض اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية، فقال انه سيحاول، في اثناء زيارته لواشنطن، تغيير اقساط الفائدة العالية التي تدفعها اسرائيل على هذه القروض، وتقدر بحوالى خمسة مليارات دولار، والحصول من بعض البنوك الاميركية الكبيرة على شروط افضل توفر فوائد اقل. وافاد بيرس بأنه لمس استعداداً مبدئياً من جانب بعض هذه البنوك للبحث في هذا الامر.

وفي سياق آخر، اعلن بيرس انه سيعود ويطرح، في مباحثاته مع رجال الادارة الاميركية، «مشروع مارشال» للتنمية الاقتصادية في الشرق الاوسط. وكان بيرس بحث هذا المشروع من قبل مع الادارة الاميركية ومع زعماء اوروبا الغربية، في اثناء زيارته السابقة لعواصم هذه الدول (**المصدر نفسه**).

في ظل هذه الاجواء السائدة داخل الحكومة الاسرائيلية، توجه بيرس الى واشنطن عازماً على محاولة اشراك الولايات المتحدة في الجهود التمهيدية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وقبيل مغادرته اسرائيل اعلن بيرس، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مطار بن ـ غوريون (اللد): «سأبحث خلال زيارتي ... لواشنطن اجراءات المرحلة التالية لعملية السلام في المنطقة ـ عقد مؤتمر دولي. وفي ضوء هذا الاحتمال، سأحاول وضع استراتيجية اسرائيلية ـ اميركية مشتركة لمواجهة السوفيات والعرب» (**المصدر نفسه**).

كذلك افادت مصادر مقربة من رئيس الحكومة بيرس انه سيسعى، ايضاً، الى اعطاء اثر ملموس لنتائج قمة الاسكندرية. والجدير بالذكر ان البيان الاسرائيلي ـ المصري، الذي اذيع في الاسكندرية، قد اكد ان العام ١٩٨٧، سيكون عام الحوار (**هآرتس** ، ١٥/٩/١٩٨٦).

المحادثات

لقي بيرس خلال محادثاته مع كبار المسؤولين في الادارة الاميركية موافقة اساسية ازاء تقويمه للوضع السياسي في منطقة الشرق الاوسط، ولكن بحماس اقل ازاء نشاط الاميركيين للمبادرة بالسير قدماً في مسار السلام. وخلال مباحثاته مع ريغان ومع نائبه جورج بوش ووزير الخارجية، جورج شولتس، سمع كيلاً من المديح والثناء على سياسة حكومته في المجالات الخارجية والاقتصادية والامنية. غير ان كبار مستشاري بيرس، ممن رافقوه في زيارته هذه، قالوا ان الادارة الاميركية، على الرغم من تطلعها نحو استمرار هذه السياسة، فانها لن تبادر الى القيام بمسار سياسي جديد خلال الشهر المتبقي من ولاية بيرس في رئاسة الحكومة الاسرائيلية. ولكن مصادر اخرى مقربة من بيرس افادت بأنه على الرغم من هذا الموقف الاميركي، يبدو انه ستتجدد المحاولة الاميركية لصوغ بيان سياسي يكون مقبولاً من جانب اسرائيل، مصر، والاردن، يحدد اطر ومهام «اللجنة التحضيرية»، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**دافار** ، ١٦/٩/١٩٨٦).

وفي اليوم الاول من محادثاته في واشنطن، اجتمع بيرس، في البيت الابيض وعلى انفراد، بالرئيس الاميركي ريغان، ولم يلبث ان انضم اليهما كل من نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ووزير الدفاع، كسبار واينبرغر، ومستشار الامن القومي، ورئيس هيئة البيت الابيض، وموظفون آخرون سوية مع مستشاري بيرس. غير ان المحادثات الجوهرية أجريت بشكل ثنائي اولاً بين بيرس وشولتس، ثم انضمت اليهما طواقم العمل من كلا الدولتين.

في الحديث الموسع بحضور عشرات المستشارين، امتنع كل من بيرس وشولتس عن الخوض في تفاصيل محادثاتهما السرية، واكتفيا

بالتحدث بروح مشابهة لتلك الروح التي تحدثا بها امام الصحافيين قبل بدء المحادثات (**المصدر نفسه**).

وافادت مصادر مقربة من رئيس الحكومة الاسرائيلية بأن شولتس استجاب، من حيث المبدأ، لدعوة بيرس له لزيارة المنطقة، غير انه لم يحدد موعداً لها. كذلك استجاب ريغان، كما في الماضي، من حيث المبدأ، لدعوة بيرس له لزيارة اسرائيل.

وفي سياق آخر، قال بيرس ان ريغان وشولتس وعداه بأنهما سيبحثان في مسألة يهود الاتحاد السوفياتي خلال محادثاتهما مع الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، ووزير خارجيته، ادوارد شيفاردنادزه؛ واكدا لبيرس انهما متمسكان برفض الاعتراف بـ م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وفي لقائه مع الصحافيين، عاد بيرس وأكد عزمه على الاستمرار في مبادرته السياسية بعد عملية التناوب على رئاسة الحكومة في اسرائيل، وبصفته الجديدة كوزير للخارجية، وقال: «ان المسار المقبل سيتم باسلوب سري او علني» (**هآرتس** ، ١٦/٩/١٩٨٦). واضاف انه اتفق وشولتس على الاستجابة لطلب الاردن ازاء فكرة المؤتمر الدولي؛ غير ان الاثنين اشارا الى ان هذه الموافقة لا تزيد على كونها موقفاً تكتيكياً (**عل همشمار** ، ١٦/٩/١٩٨٦).

ومن جهتهما، عرض بيرس وشولتس شروطاً لعقد المؤتمر الدولي ومشاركة الاتحاد السوفياتي فيه، فقالا: «ينبغي على الاتحاد السوفياتي اعادة علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل التي قطعت في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، والسماح لليهود في الاتحاد السوفياتي بالهجرة الى اسرائيل، وان يتخذ موقفاً ايجابياً ازاء السلام، حتى يصبح في الامكان مشاركته في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط» (**معاريف**، ١٦/٩/١٩٨٦). واضافا، في البيان المشترك الذي أُصدر بعد محادثاتهما، انهما يوافقان على عقد المؤتمر، شرط ان يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، رفض بيرس الادعاء القائل بأن الولايات المتحدة تعارض عقد مؤتمر دولي؛ واكد على وجود تنسيق بينها وبين اسرائيل في هذا المجال، موضحاً ان الوثيقة التي صيغت قبل شهرين ، والمعروفة بـ «وثيقة مورفي»، تفصل شروط عقد هذا المؤتمر. واستناداً الى هذه الوثيقة، لن يكون المؤتمر بديلاً من المفاوضات بين الاطراف، وليس بامكانه فرض الحل او عرقلة التسوية. واضاف بيرس ان هذه الصيغة ليست نهائية؛ ثم اثنى على مورفي بقوله: «لولا الجهد الاميركي المكثف لفشلت محادثات طابا» (**هآرتس**، ١٦/٩/١٩٨٦).

وفي السياق ذاته، قال بيرس في محاضرة في معهد شؤون الشرق الاوسط في واشنطن: «ان كلاً من اسرائيل والاردن ومصر والمغرب، قد توصلت الى فهم سياسي واقعي ازاء سبل احراز السلام... [الذي] اصبح الآن في متناول اليد» (**عل همشمار**، ١٧/٩/١٩٨٦).

اما في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد قال بيرس ان كلاً من اسرائيل والاردن ومصر قد وافقت، من حيث المبدأ، عبر وساطة اميركية نشطة، على انه للتغلب على مشكلة تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات التمهيدية او في المؤتمر، فقد تم الاتفاق على ان ممثليهم يستطيعون الانضمام الى مسار السلام في اي مرحلة يرتأونها، دون ان يعيق عدم انضمامهم، في مرحلة متقدمة، الاعداد المطلوب لعقد المؤتمر الدولي. واضاف: «لقد بقيت شروط انضمام الفلسطينيين على حالها: الاعتراف باسرائيل، وتبني قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وانه، في المقابل، يبذل... مبارك جهوداً لتقريب وجهات النظر بين الملك حسين وياسر عرفات» (**هآرتس**، ١٦/٩/١٩٨٦). وعبر بيرس عن شكه في احتمال تقريب وجهات النظر بين الملك حسين وعرفات، وقال: «اذا كان الخيار بين تأييد الملك حسين او عرفات، فانه ينبغي الاستمرار في تأييد حسين حتى ولو جاء هذا على حساب عقد مؤتمر دولي» (**المصدر نفسه**).

اختتام الزيارة

انهى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون

بيرس، وكبار مستشاريه محادثاتهم في واشنطن بتقويم ان الخطوة المقبلة في مسار السلام مرتبطة، بدرجة كبيرة، بالولايات المتحدة.

ومن جهة اخرى، افادت المصادر المقربة من رئيس الحكومة بأنه راض عن المستوى الجديد للتنسيق بين اسرائيل والادارة الاميركية في كل ما يتعلق بالمسار المقبل المبني على مرحلتين، وهدفه الاساسي التوصل الى مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية بالنزاع. واضافت تلك المصادر انها تتوقع، في الاسابيع المقبلة، ان تقوم الولايات المتحدة ببذل جهود مكثفة بخصوص تشكيل لجنة تحضيرية تعمل على التوصل الى اتفاق ازاء الشروط الدقيقة لعقد المؤتمر الدولي، وبأن هذه اللجنة ستقر الاطار العام والمشاركين في المؤتمر.

اما مصادر الادارة الاميركية، فقد قالت ان موظفي الادارة يفحصون صيغاً عدة لتشكيل اللجنة التحضيرية، من بينها عودة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الى المنطقة، او حتى جورج شولتس. واكدت تلك المصادر ان الاميركيين وعدوا شمعون بيرس باستمرار تحمل قسط فعال في عملية تقدم مسار السلام (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/١٧).

وعقّب الناطق بلسان رئيس الحكومة الاسرائيلية على نتائج الزيارة قائلاً: «يوجد اتفاق كامل بين الولايات المتحدة واسرائيل في ما يتعلق بشروط عقد المؤتمر. ولا توجد اي خلافات في الرأي بشأن مسألة مشاركة الاتحاد السوفياتي في هذا المؤتمر، الذي ينبغي عليه، اولاً، اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وتخفيف ضائقة الهجرة» (**المصدر نفسه**). وفي السياق ذاته، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، بيرس، في مقابلة مع التلفزة الاميركية: «اصبح جيراننا يدركون جيداً شروطنا. لقد ابلغنا اليهم اننا لا نستطيع الموافقة على عقد مؤتمر دولي دون ان تكون لجميع المشاركين فيه علاقات دبلوماسية فيما بينهم» (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١٧). وافادت مصادر اسرائيلية مطلعة بأن الرئيس المصري حسني مبارك كان اقترح، في اثناء لقائه ببيرس في قمة الاسكندرية، وهو اول اجتماع قمة اسرائيلي ـ مصري منذ نحو خمس سنوات، اشراك الاتحاد السوفياتي في مؤتمر دولي لبحث مشكلة الشرق الاوسط. كذلك، كان الملك حسين اقترح من قبل اشراك موسكو في مثل هذا المؤتمر. وفي حينه عقب بيرس على هذا الاقتراح بقوله: «لا نستطيع الذهاب الى مؤتمر لا يريد الاتحاد السوفياتي التحدث معنا فيه... [و] ان كلاً من زعماء مصر والاردن والمغرب اقترح عقد مؤتمر دولي يكون بمثابة مجموعة عمل مساندة لمحادثات ثنائية بين اسرائيل والدول العربية» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التعليقات حول اقتراح عقد المؤتمر، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه لا يوجد اي احتمال واقعي لعقد مؤتمر دولي من اجل السلام في الشرق الاوسط. واضاف رابين، في تصريح ادلى به اثر عودته من زيارة قام بها للولايات المتحدة بدعوة من وزير الدفاع الاميركي كسبار واينبرغر: «لا اعتقد بأن على اسرائيل الاهتمام بعودة الاتحاد السوفياتي الى الساحة الدولية في الشرق الاوسط... [و] لو ان السوفيات شاركوا في المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية في العام ١٩٧٧، وانضموا الى جهود وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، في حينه، ثم الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، لما عقدت اتفاقات كامب ديفيد. وكنا بقينا عند الوضع ذاته الذي كان سائداً غداة حرب العام ١٩٧٣» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/١٨).

اما القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، فقد اعرب عن ثقته في ان رابين، الذي سيحتفظ بمنصبه كوزير للدفاع بعد انتقال رئاسة الحكومة من بيرس الى شامير، سيكون سنداً مخلصاً له في الجهود الرامية الى اجهاض فكرة عقد مؤتمر دولي وهي ما تزال في مهدها (**المصدر نفسه**).

«مشروع المراحل الاربع»

مع اختتام زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، لواشنطن، كشف مصدر مقرب من بيرس عن انه ترك وراءه بعض

مشاريع سياسية للمستقبل القريب لكي تبحث الادارة الاميركية فيها؛ منها «مشروع الحكم الذاتي الاداري لغزة اولاً. واوضح هذا المصدر ان مصر وافقت على هذا المشروع، شرط ان يكون الاردن، ايضاً، مستعداً له. وهذا المشروع سبق وطرح على اكثر من صعيد.

اما المشروع الجديد فهو مشروع المراحل الاربع، وهي:

المرحلة الاولى: «تقوم حكومتا الولايات المتحدة واسرائيل بصياغة وثيقة تتعلق باستمرار المفاوضات [المنفردة] في المنطقة».

المرحلة الثانية: «توجه دعوة الى ممثلي مصر والاردن لاجراء مفاوضات جوار مع اسرائيل عبر وساطة اميركية، على ان تكون مشاركة فلسطينيين في تلك المفاوضات مرهونة بموافقة اسرائيلية. وفي هذه المرحلة، من المفترض بلورة صيغة معتمدة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة التحضيرية تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي».

المرحلة الثالثة: «تجتمع اللجنة التحضيرية وتقرر شروط عقد المؤتمر الدولي ومضمونه. ويشارك في هذه اللجنة ممثلو اسرائيل ومصر والاردن وربما، ايضاً، فلسطينيون من جانبهم».

المرحلة الرابعة: «في حال التوصل الى اتفاق داخل اللجنة، يعقد المؤتمر الدولي جلسة احتفالية واحدة، ومن ثم يتوزع الى لجان عمل جغرافية، اي مفاوضات مباشرة اسرائيلية ـ مصرية واسرائيلية ـ اردنية منفردة» (**هآرتس**، ١٨/٩/١٩٨٦).

وفي سياق شرح المشروع، قالت المصادر المقربة من رئيس الحكومة الاسرائيلية، ان بيرس يأمل، في المرحلة الاولى، التوصل الى صيغة معتمدة ازاء استمرار المفاوضات السياسية، اطاراً ومضموناً، تشبه «اعلان النوايا». وفي حال التوصل الى تلك الصيغة، تقوم الولايات المتحدة واسرائيل بدعوة كل من مصر والاردن للانضمام اليهما. وعندها تنتقل الاطراف الى المرحلة الثانية، اي الى «محادثات جوار». وفي هذه المرحلة، يجتمع ممثلو اسرائيل ومصر والاردن مع الفلسطينيين، او بدونهم، ويتوقف ذلك على مدى استجابتهم للشروط الاسرائيلية، ويبدأ الحوار عبر الوسيط الاميركي الذي يتحرك، من غرفة الى غرفة، بين الوفود، بهدف التوصل الى صيغة معتمدة.

وفي المرحلة الثالثة، وعلى خلفية التوصل الى تلك الصيغة تتحول «محادثات الجوار» الى «محادثات اعداد»؛ وهذا يعني لقاء الاطراف كافة (ثلاثة او اربعة، في حال العثور على فلسطينيين لسوا من رجال م.ت.ف. المعروفين) في غرفة واحدة وبشكل علني، وتطرح الشروط والاطار والتوقيت والمضمون حول المؤتمر الدولي. وفي حال التوصل الى اتفاق حول ذلك، يعقد المؤتمر الدولي عبر مراسيم احتفالية لجلسة واحدة؛ ومن ثم تتوزع الاطراف الى طواقم عمل جغرافية ثنائية، اي تبدأ المفاوضات المباشرة (**المصدر نفسه**).

تظاهرة اعلامية

في اطار التعليقات على زيارة بيرس لواشنطن والافكار السياسية التي طرحها خلالها، كتبت صحيفة زو هديرخ الاسرائيلية (٢٤/٩/١٩٨٦)، تعقيباً على مشروع المراحل الاربع، انه اضافة الى تعقيدات المراحل التي قصد منها اطالة المباحثات التي تسبق المؤتمر الى ما لا نهاية (ومباحثات طابا افضل مثال على ذلك)، لا يوجد في هذا المشروع اي جديد لم يرد في مشروع ريغان الذي قصد منه جذب الاردن الى اتفاقيتي كامب ديفيد. كذلك فان التفصيل لشكل ادارة لقاءات الاعداد، في البداية في غرفة منفردة ومن ثم في غرفة واحدة، يهدف الى ابعاد الانتباه من الجوهر. اما الهدف الاساسي من ذلك كله فهو اقناع الملك حسين بالمشاركة في المسار الذي يرتكز على اللاءات التالية: «بدون م.ت.ف. (وربما بدون الفلسطينيين بشكل عام)؛ بدون الاتحاد السوفياتي؛ بدون الاستناد الى قرارات الامم المتحدة حول ازمة المنطقة؛ ان لا يؤدي الحل، بأي شكل من الاشكال، الى انسحاب اسرائيلي من المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧، والى اقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب اسرائيل. اما حقيقة ان حكومات الولايات المتحدة واسرائيل مضطرة الى المناورة، فلا تعني،

بالضرورة، ان سياستهما تغيرت ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فالهدف النهائي لهذا المسار الجديد ـ القديم هو احياء كامب ديفيد من جديد» (**المصدر نفسه**).

من جهة اخرى، قال مراقب اميركي رفيع المستوى، تعليقاً على نتائج زيارة بيرس لواشنطن، انه «في كل ما يتعلق بالعلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، يبقى الانجاز الاكبر الذي حققه شمعون بيرس، خلال ولايته في رئاسة الحكومة الاسرائيلية، انجازاً اعلامياً... لقد انقلبت الوقائع رأساً على عقب خلال تلك الفترة في كل ما يتعلق بمسار السلام... فخلال سنوات خلت، كانت الادارة الاميركية تبادر، ومعها وسائط الاعلام، لدفع اسرائيل للموافقة على المشاريع الاميركية المختلفة... اما اليوم، فقد تغير الوضع: رئيس حكومة اسرائيل ومساعدوه هم المبادرون وهم الذين يحثون الادارة الاميركية على زيادة تدخلها في مسار السلام في الشرق الاوسط» (**معاريف** ، ١٩/٩/١٩٨٦).

في المقابل، علقت وكالة «تاس» السوفياتية الرسمية على زيارة بيرس لواشنطن فكتبت ان تلك الزيارة مثل «غيرها من الزيارات الاخرى التي قام بها رؤساء حكومات اسرائيل الى الولايات المتحدة، يمكن اعتبارها مجرد طقوس ومراسيم لما يعقب هذه الزيارات من تعقيد للمشاكل في الشرق الاوسط الى حد ينذر بخطر الانفجار، ولما تضعه من عراقيل على الطريق نحو السلام العادل والوطيد في المنطقة» (**الاتحاد** ، حيفا، ١٨/٩/١٩٨٦).

وتساءلت الوكالة حول اي سلام في الشرق الاوسط يتحدث بيرس ومسؤولو الادارة الاميركية، في الوقت الذي يعلنون ان الخطوات «الايجابية» نحو «السلام» تتمثل في المفاوضات المباشرة والصفقات المنفردة، ويتجاهلون التحدث، مطلقاً، حول احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، الامر الذي لا يمكن، بدونه، التوصل الى اي تسوية عادلة وشاملة ووطيدة في الشرق الاوسط.

واكدت «تاس» ان الحديث عن «امن» اسرائيل، الذي ورد في بيان ريغان ـ بيرس، يخفي نية اسرائيل في ضم الاراضي العربية المحتلة نهائياً (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التعليق على الاهداف الداخلية لبيرس، كتبت صحيفة معاريف الاسرائيلية (١٥/٩/١٩٨٦) ان بيرس يحاول جاهداً خلق وقائع امام الليكود لا يمكن تجاوزها، عبر التوصل الى محادثات مباشرة مع الملك حسين حول مستقبل الضفة الغربية، او عبر الاتفاق حول عقد مؤتمر دولي للبحث في هذا الموضوع.

وفي الاطار ذاته، كتبت صحيفة هآرتس (١٩/٩/١٩٨٦): «لقد وافق الليكود على تشكيل حكومة التكتل الوطني، منطلقاً من افتراض ان باستطاعته الحؤول دون اي مبادرة سياسية تشكل خطراً على استمرار سيطرة اسرائيل على الضفة الغربية، وقطاع غزة؛ بينما انطلق المعراخ من فرضية مغايرة، وهي ان حكومة التكتل الوطني لن تحول دون بذل الجهود لاذابة الجليد في العلاقات الاسرائيلية العربية.

وعلى خلفية هاتين الفرضيتين، كان هدف الليكود، بتعيين اسحق شامير في منصب وزير الخارجية، ان يضمن شخصياً عدم ضياع توقعاتهم. اما في اوساط المعراخ، فساد الاعتقاد بأن شمعون بيرس في رئاسة الحكومة، يستطيع، ايضاً، تحريك عجلة السلام الى امام.

لقد اثبتت سفرات بيرس المتكررة وزيارته لعواصم العالم، ظاهرياً، صدق فرضية المعراخ. لقد كان بيرس اكثر رئيس حكومة تجوالاً، مقارنة مع من سبقه الى هذا المنصب. وهناك مكان للقول انه استطاع عرض صورة اسرائيل على انها دولة تسعى الى السلام، ولا تخشاه، وتكثر من طرح المبادرات السملية. فعلاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة والدول العربية تمت معالجتها، في الاساس، من جانب بيرس والوزير عيزر وايزمان ومدير مكتبه ابراهام تامير ومجموعة مستشاريه، بينما القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، انهمك في معالجة السياسة الخارجية مع الدول ذات التأثير القليل في مجريات الامور في الشرق الاوسط.

صلاح عبد الله

ثلاث خطوات الى التقاسم الوظيفي

دخلت العلاقات الاسرائيلية ـ الاردنية، في المناطق المحتلة، طوراً جديداً يتسم بانتقال الطرفين من مرحلة المفاوضات التنسيقية الى تثبيت صيغ واشكال عملية لطبيعة وشكل التقاسم الوظيفي الذي يسعى اليه الطرفان. فبعد الاعلان عن الخطوط العريضة للخطة الخمسية الاردنية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨٦/٨/٤)، والتي رحبت بها الدوائر الاسرائيلية، بذل الاردن، وما زال يبذل، جهوداً مكثفة للانتقال بهذه الخطة خطوات عملية ذات نتائج واقعية ملموسة. فقد تابعت عمان جهودها على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، لتجنيد الدعم المالي للخطة الخمسية، في الوقت الذي توصلت مع اسرائيل الى اتفاقات فعلية حول قضيتين بارزتين تتكاملان مع الخطة، وتقعان في سياق قنوات تعزيزها الرئيسة، وهما: الاتفاق الاسرائيلي ـ الاردني حول تعيين ثلاث لجان بلدية، مدن الخليل والبيره ورام الله، واعادة فتح فرع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس. وهي، في مجموعها، تشكل المحاور الرئيسة الثلاثة التي سنعرض لها تباعاً؛ الى جانب أزمتين شغلتا الاوساط النقابية والاجتماعية في الضفة الغربية طيلة اكثر من ثلاثة شهور، هما: الازمة القائمة في جامعة بيرزيت، منذ اعلان العاملين فيها الاضراب عن العمل، والتي تم، مؤخراً، التوصل الى حل لها فيما بين هؤلاء العاملين والهيئة الادارية للجامعة؛ والثانية، وتتمثل في العلاقات المتوترة بين فرع نقابة المهندسين في الضفة الغربية ومجلس نقابة المهندسين الاردنين في عمان، وذلك على خلفية نتائج انتخابات فرع المهندسين في الضفة الغربية، التي أجريت في تموز (يوليو) الماضي.

بلديات بموافقة الطرفين

في ٢٨ أيلول (سبتمبر) الماضي، أصدرت الادارة المدنية الاسرائيلية أمراً بتعيين ثلاث لجان لادارة بلديات الخليل والبيره ورام الله، بدلاً من رؤساء البلديات الاسرائيليين. وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان رؤساء اللجان المعينين أجمعوا على ان تعيينهم تم بالتنسيق مع السلطات الاردنية والاسرائيلية (**الفجر**، القدس، ١٩٨٦/٩/٢٩). وقد لعب فلسطينيون موالون للاردن دوراً في هذا الاتجاه، حيث تنقلوا بين عمان والضفة الغربية حاملين رسائل خاصة بالاتفاق حول التعيين. كذلك لعب الاميركيون، عبر سفارتيهم في تل ـ ابيب وعمان وقنصليتهم العامة في القدس، دوراً رئيساً في ذلك (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/١٠/٣)

وطبقاً لقرار الادارة المدنية تمَّ تعيين لجنة بلدية في مدينة الخليل، برئاسة د. عبدالمجيد الزير، مدير الصحة في المدينة، وتضم كلاً من د. عبدالحي شاور، مدير صحة بيت لحم، واحمد سلطان، نائب مدير مالية الخليل، ونجيب جمال الخطيب، ويعمل مدرساً، والمهندس عثمان شاهين، مدير الاشغال العامة لمنطقة الخليل سابقاً. ويرأس اللجنة المعينة في مدينة رام الله خليل موسى خليل، وتضم كلاً من نبيه حنا جغب، ومنير بولص عيسى طوطح، وجريس عطاالله

الشامي، وأحمد شوقي السيد، وجورج إبراهيم قشوع، وهو صاحب مصنع أخشاب. ويرأس اللجنة المعينة في البيرة حسان مصطفى حسين الطويل، وتضم كلاً من زكي حامد علي النحاس، وعبدالرزاق رجب البيطار، وعزت محمد ابراهيم شلطف، ويوسف عبداللطيف الطاهر.

وبموجب ذلك، حل عبدالمجيد الزير في الخليل محل مصطفى النتشة الذي أقيل من منصبه خلال العام ١٩٨٢، وكان قد ترأس البلدية خلفاً لرئيسها المنتخب، فهد القواسمي، الذي أقيل خلال العام ١٩٨١، واغتيل في عمان في العام ١٩٨٤. وحل في رام الله خليل موسى خليل، الذي تولى، فعلياً، رئاسة البلدية بالنيابة، اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وقد عين خلفاً لكريم خلف، الذي اصيب خلال العام ١٩٨٢ في اعتداء دبّرته جماعة من التنظيم الارهابي اليهودي. وكان خلف قد أقيل في العام ذاته، وتوفي بعد ذلك بعامين، اثر نوبة قلبية مفاجئة؛ ومنذ ذلك الحين تولى ادارة البلدية ضابط اسرائيلي. وفي البيره، حل حسان مصطفى الطويل محل ابراهيم الطويل (**المصدر نفسه**)، الذي خلف رئيس بلديتها عبدالجواد صالح، بعد ابعاد الاخير الى الضفة الشرقية في العام ١٩٧٤. وكان ابراهيم الطويل اقيل العام ١٩٨٢، مع عدد من رؤساء البلديات الذين أقالتهم سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في حينه.

بعد يومين على اصدار قرارات التعيين، اعترفت الحكومة الاردنية برؤساء لجان البلديات الثلاثة وباعضاء المجالس البلدية المعينين. واعلن وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ان حكومة بلاده قررت ادراج مشروعات هذه البلديات في اطار الخطة الخمسية لتطوير الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٩/٣٠). وقال دودين، شارحاً الموقف الاردني من التعيين، «ان الوزارة الاردنية ' درست ' قرار التعيين من جميع جوانبه، واستعرضت أسماء اعضاء اللجان [المعينة] ورؤسائها، و [قررت] التعامل معها اعتباراً من تاريخه». واوضح دودين ان قرار التعيين «جاء نتيجة ضغوط متواصلة وشديدة من قبل المواطنين [في الضفة الغربية]، لكي تحل هيئات وطنية عربية محل الادارة الاسرائيلية» (**الفجر**، ١٩٨٦/٩/٣٠). غير ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، إعترف «بأن تعيين رؤساء البلديات الثلاثة، في الخليل ورام الله والبيرة، جاء في اطار السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، الرامية الى دعم الجهات ' المعتدلة ' الموالية للاردن، وتوجيه ضربة الى ' العناصر الارهابية ' ، ووضع الجهات ' المعتدلة ' مكان العناصر الموالية لـ م.ت.ف. في المناطق المحتلة». واعترف، ايضاً، «بأن سياسة اسرائيل في هذه المناطق تتمشى والمصالح الاردنية في ضرب م.ت.ف. ودعم مكانة الاردن في الضفة والقطاع»، مضيفاً ان الخطوات الاردنية، والاسرائيلية، «تشكل شبكة واحدة ' لمكافحة الارهاب ' ، وان تعيين رؤساء البلديات العرب يأتي كجزء من هذه ' المسيرة ' وجاء بمبادرة من الأردن. وقد أقرته اسرائيل، بعد ان تأكد [لها] ان رؤساء البلديات هؤلاء ' مقبولون ' ، وأنهم لا ينتمون الى م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**). وتلحظ الاوساط السياسية الوطنية في الضفة ان ثمة نشاطاً ملموساً يجرى فيها، من اجل تشكيل مجالس قروية، من عناصر مزدوجة الولاء للسلطتين، الاسرائيلية والاردنية؛ اذ تجرى محاولات لتشكيل مجالس قروية، في خمس قرى شمال غرب القدس، ويتم اطلاق الوعود للعناصر المرشحة فيها، بتوفير خدمات لهذه القرى (**الطليعة**، ١٩٨٦/١٠/١٦).

أما بصدد الموقف الجماهيري في الضفة من التعيين، فقد أُصدرت بيانات وأُعلنت مواقف عدة تدينه، وتعلن رفضها له. وكانت المؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة اتخذت، في وقت مبكر، موقفاً من محاولات تعيين لجان بلدية، واصدرت، قبل اسبوعين من اصدار قرار التعيين، بياناً اعلنت فيه رفضها «للمحاولات الجارية من قبل السلطات الاسرائيلية...». وجاء في البيان «ان هذه المحاولات تجرى بالتنسيق فيما بين اسرائيل والاردن، وتعتبر خطوة على طريق تطبيق الحكم الذاتي والتقاسم الوظيفي بينهما» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/١٨).

مصرف نابلس: نموذج التقاسم الوظيفي

بعد اتصالات ومشاورات اسرائيلية ـ اردنية، سرية، وأخرى شبه علنية، انتهت باتفاق الطرفين، افتتح في مدينة نابلس في ٣/١١/١٩٨٦، فرع لبنك القاهرة ـ عمان. و «تم ذلك دون ضجة [اعلامية]، كما لم تجر أي احتفالات او مراسيم رسمية بهذه المناسبة. ويعتبر فرع نابلس، الذي يستند الى بنك عمان، هو أول بنك يعمل في الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧. وكان افتتاحه تأجل مرات عدة، بسبب عدم استكمال عمليات التجديد [الضرورية لاعادة تشغيله] وبسبب عمليات جمع الاعتمادات اللازمة. ويجسد افتتاح البنك مرحلة من التعاون بين الاردن واسرائيل على مستوى المناطق [المحتلة]» (**جيروزاليم بوست** ، ١٤/١١/١٩٨٦). ولم تأت موافقة الطرفين، الاسرائيلي والاردني، على افتتاح المصرف، مصادفة، فـ «قبل عامين قامت الولايات المتحدة بوساطة بين اسرائيل والاردن ورجال اعمال فلسطينيين محليين، للتوصل الى اتفاق حول اعادة فتح بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، كأول مشروع عمل يمكن ان يتم بين اسرائيل والاردن» (**المصدر نفسه** ، ١٩/٩/١٩٨٦).

وبنتيجة هذه الوساطة، تم الاتفاق بين اسرائيل والاردن على اقامة فرع لبنك القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية، وتحديد مقره في نابلس. وطبقاً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، فان البنك المركزي الاردني سيتولى الاشراف على المعاملات التي تتم بالدينار الاردني، بينما يتولى بنك اسرائيل الاشراف على عمليات التعامل بالعملات الاخرى (**المصدر نفسه** ، ٢/٩/١٩٨٦).

وكشفت الاذاعة الاسرائيلية، في وقت لاحق، ان المفاوضات الاسرائيلية ـ الاردنية أجريت في لندن، بين مندوبين عن البلدين، تم في ختامها، التوقيع على وثيقة تفاهم مشتركة. واضافت ان مراقبة المصارف الاسرائيلية، داليا ناءور، كانت ضمن الوفد الاسرائيلي الى المفاوضات؛ وان محافظ البنك المركزي الاردني اشترك في المفاوضات التي لعب السفير الاميركي في اسرائيل دوراً مهماً فيها (**الفجر** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

واوضح نائب محافظ البنك المركزي الاردني، د. ماهر شكري، ان الهدف من اعادة فتح المصارف في الضفة الغربية، «ينحصر في حماية المدخرات، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال وجود مؤسسي قادر على منح القروض، وتمويل المشروعات. وهو الوجود الذي سيؤدي الى تنشيط الاقتصاد، والحد من عمليات النزوح [من المناطق المحتلة] طلباً للرزق، اضافة الى ايجاد البديل للايداع لدى الصرّافين غير المرخص لهم بقبول الودائع». واكد شكري ان البنك المركزي الاردني سيقوم بالتفتيش والمراقبة على أعمال المصارف في الضفة الغربية، وذلك بواسطة موظفيه، الذين سيزورون فروع المصارف هناك، للتأكد من حسن سير العمل فيها، بالاضافة الى التقارير التي يُلزَم كل مصرف بتقديمها الى البنك المركزي شهرياً (من حديث خاص مع د. ماهر شكري، **الشرق الاوسط** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

وطبقاً لما ورد في حديث د. شكري، فقد وضعت الحكومة الاردنية خمسة شروط، ينبغي توفرها في كل مصرف يرغب في اعادة فتح فرع له في الضفة الغربية. وهذه الشروط هي:

«١ ـ التقيد التام بأحكام التشريعات المصرفية، المعمول بها في الاردن، بحيث تكون هذه الفروع كمثيلاتها في الضفة الشرقية.

«٢ ـ ان تخضع هذه البنوك لمراقبة وتفتيش البنك المركزي، حسب قانون البنوك الاردنية والتعليمات المتفرعة عنه.

«٣ ـ ألّا تتعامل مع أي شخص يحمل الجنسية الاسرائيلية.

«٤ ـ ان تحصر تعاملها بالحوالات والاعتمادات بالعملات الاجنبية، من طريق مراكزها الرئيسة في عمان.

«٥ ـ ان تعمل على استعادة موجودات فروعها المجمدة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ووضع الترتيبات اللازمة لضمان سيولة الفروع، تحت مختلف الظروف، بموافقة مسبقة من البنك المركزي» (**المصدر نفسه**).

وبموازاة الاحاديث التي دارت حول

الاتفاق الاسرائيلي ـ الاردني لاعادة افتتاح بنك القاهرة ـ عمان، في نابلس، أجريت، منذ مطلع أيلول (سبتمبر)، تحركات عملية تمهيداً لافتتاح المصرف. فقد ذكر رجل المال، خليل كرسوع، الذي تعتبر عائلته من الصرّافة الرئيسين في نابلس وعمان، والذي قيل أنه سيترأس فرع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، في حال افتتاحه، أنه خُوّل وضع قائمة تضم أسماء الاعضاء المقترحين لمجلس ادارة المصرف، من اجل أخذ موافقة اسرائيل والاردن عليها (**جيروزاليم بوست** ، ٢/٩/١٩٨٦).

وعقد، بعد ظهر الأول من ايلول (سبتمبر)، في قاعة الفندق الوطني في القدس، اجتماع حضره مدراء وموظفو فروع بنك القاهرة ـ عمان، وشارك فيه رجال أعمال واقتصاد، وخبراء في الشؤون الاقتصادية، من قبل الحكم العسكري الاسرائيلي. وبحث المجتمعون في الاستعدادات الجارية لاعادة احياء الاعمال المصرفية لفروع المصرف في عدد من مدن الضفة. واكدت المصادر ان المصرف في العاصمة الاردنية بعث بأوامر الى موظفي ومديري الفروع، يطلب اليهم التفرغ لبدء العمل خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر)، بعد توقف عن العمل دام ١٩ عاماً (**العودة** ، القدس، العدد ١٠٠، ١١/٩/١٩٨٦).

خلف هذه الوقائع، التي انتهت بافتتاح فرع بنك القاهرة ـ عمان في نابلس في ٣/١١/١٩٨٦، يكمن التساؤل الذي شغل اوساطاً عديدة في الضفة والقطاع، وهو علاقة افتتاح المصرف بالخطة الخمسية الاردنية.

ينفي ممثل بنك القاهرة ـ عمان في نابلس، مدحت كنعان، مثل هذه العلاقة، اذ يقول: «ان خطة التنمية لم تكن السبب المباشر لاعادة فتح البنك»؛ لكنه يعترف بـ «أنه اذا قدر لخطة التنمية ان تتم، فستكون عبر هذا البنك، بصفته البنك العربي الوحيد في المنطقة حتى الآن» (من مقابلة مع مدحت كنعان، **الفجر**، ٢٤/٩/١٩٨٦). وتشير مصادر عليمة، ودلائل واقعية، الى ان فكرة اعادة فتح المصرف ترتبط، فعلاً، بالخطة المشار اليها (**العودة** ، ١١/٩/١٩٨٦)، ولا يمكن عزل ذلك كله عن السياستين، الاسرائيلية والاردنية، المتضافرتين على الصعيد الاقتصادي في الضفة الغربية.

فاسرائيل اعلنت عن سياسة تشجيع المساعدات المالية الاجنبية لتطوير برامج التنمية في الضفة الغربية، المسماة «تحسين شروط المعيشة»؛ والاردن، من جهته، اعلن عن خطة التنمية لخمس سنوات، معتبراً انها حيوية لتفادي الازمات الاقتصادية التي يمكنها أن تدفع بالفلسطينيين العاطلين عن العمل الى الاردن. وهي الخطة التي ينظر اليها على انها تشكل ارضية صالحة لكسب النفوذ في المنطقة، التي اصبحت تتقوى بمؤيدي م.ت.ف. ويطمح الاردن الى كسب بعض ما حققته المنظمة، واقامة نظام سياسي، واقتصادي. واسرائيل سعيدة جداً لهذا الامر. ولا يخفي الرسميون فيها سماحهم للنفوذ الاردني بالتطور، وفق اغراض الاردن ومشاريعه. وقد قال منسق شؤون النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، انه يأمل في ان يصبح المصرف العربي الجديد «قناة» لسيل النقود الى المناطق المحتلة. ويأمل مصدر آخر في ان يكون المصرف العربة التي تنقل المساعدات الاردنية الضخمة. ويقول وزير الصحة الاسرائيلي، مردخاي غور، ان الاتفاق حول المصرف ربما دلَّ على شكل الاتفاق السياسي المستقبلي بين الاردن واسرائيل، في الضفة (**جيروزاليم بوست** ، ١٩/٩/١٩٨٦).

هكذا يرسم الطرفان، الاسرائيلي والاردني، حدود تقاطع المصالح وتكاملها في اطار التقاسم الوظيفي. وهكذا تصبح المصارف ، ومنها بنك القاهرة ـ عمان الذي تم افتتاحه، مؤخراً، شكلاً بارزاً من اشكال هذا التقاسم الذي تحددت فيه، بدقة، حدود ودور ووظيفة كل طرف من الطرفين الرئيسين المشاركين فيه، الاردن واسرائيل.

خطة متعثرة ومؤتمر تبرعات

أما على صعيد الخطة الخمسية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد واصلت الحكومة الاردنية مساعيها لتأمين التأييد والدعم المالي لها. وأعلنت الحكومة عن عزمها

عقد مؤتمر خاص بالتنمية حُدّد تاريخه بالثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، ووصفته مصادر صحافية في القدس بـ «مؤتمر التبرع». وتمهيداً لعقده تحركت عمان في اتجاهين:

١ ـ محلياً (على صعيد الضفة): « عملت البلديات، وجمعيات التسويق الزراعية، ومؤسسات اقتصادية اخرى فيها، وبناء على طلبات خاصة من الحكومة الاردنية، على اعداد مشاريع تطويرية واسعة، لعرضها على المشاركين في المؤتمر» (**الشعب** ، القدس، ١١/١٠/١٩٨٦؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

٢ ـ عربياً ودولياً: اذ قامت الحكومة الاردنية بجهود دبلوماسية واسعة لدى دول الخليج العربي، وبلدان اوروبا الغربية، لتجنيد الاموال اللازمة للخطة ولدعم المؤتمر (**المصدر نفسه**). غير أن عمان تلقت رداً سلبياً، غير مباشر، من قبل دول السوق الاوروبية المشتركة، التي قررت، عشية المؤتمر، بصورة مبدئية، الاعتراف بالضفة الغربية وقطاع غزة كياناً اقتصادياً مستقلاً، وغير متعلق بأي من اسرائيل او الاردن. وسيبرز هذا الاعتراف، من خلال تخصيص مبلغ اربعة ملايين دولار لمساعدة هذه المناطق، بحيث تقدم هذه المبالغ، مباشرة، من طريق قنصليات دول السوق المشتركة، في شرق القدس، وليس من خلال الخطة الخمسية الاردنية للتنمية. وعلم ان هذه الدول ستتبع ترتيبات خاصة تتعلق بالجمارك، بحيث لا تكون هذه الترتيبات على علاقة بترتيبات الجمارك مع اسرائيل، او مع الجمارك الاردنية. وذكرت مصادر صحافية غربية ان هذا القرار سيتخذ قريباً، وستتم المصادقة عليه من قبل المؤسسات التابعة لدول السوق المشتركة.

مصادر صحافية اسرائيلية اعتبرت هذا القرار (في حال اتخاذه، والمصادقة عليه رسمياً) «ضربة قوية للجهود الاردنية في الضفة الغربية، خصوصاً، وأن [الاعلان عن] هذا القرار جاء عشية انعقاد المؤتمر» (**الشعب** ،٢٨/١٠/١٩٨٦). ويذكر ان رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي، قام بزيارة خاصة الى دول اوروبا الغربية للتباحث في مسألة دعم الخطة الخمسية. وفي المقابل، كان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، اجتمع، قبل شهور قليلة، مع ممثل عن دول السوق الاوروبية المشتركة، هو كلود شيسون. وفي نهاية الامر، تبنت دول السوق موقف م.ت.ف. بخصوص دعم المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وفي الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر)، عقد مؤتمر التنمية الاردني في عمان، تحت شعار «نحو توثيق التعاون الاقليمي والدولي». واستمر المؤتمر ثلاثة أيام شارك فيه وزراء التخطيط في الدول العربية، وممثلون عن أجهزة التعاون الخارجي والتنمية في عدد من الدول الآسيوية، والاوروبية، والاميركية، وكذلك ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية (**الشرق الاوسط** ، ١١/١١/١٩٨٦).

وافتتح الملك حسين المؤتمر بخطاب دعا فيه «الاشقاء العرب، ومحبي السلام، والمدافعين عن حقوق الانسان، في شتى بقاع العالم، الى المشاركة في البرنامج التنموي للضفة والقطاع المحتلين» (**المصدر نفسه** ، ٩/١١/١٩٨٦). وقال الملك: «ان الاردن ادرك، منذ بداية الاحتلال، وبحكم التصاقه العضوي بالضفة الغربية وقطاع غزة، عظم الخطر، وضرورة الحركة لمقابلة الضرر وتجنبه؛ فانتهج سياسات الدعم وتقديم المعونة للاجهزة المدنية العربية هناك، والتي تعمل في مجال الخدمات الاساسية، من صحة وتعليم، وابقى الجسور مفتوحة لتكون متنفساً اقتصادياً واجتماعياً لأهلنا هناك» (**المصدر نفسه**). واشار الملك الى ان خطة التنمية الاردنية «تعتبر امتداداً طبيعياً لسياستنا في دعم الأهل، وتثبيتهم على أرضهم». و «ان أحد اركان استراتيجية الاردن الاقتصادية، هو الايمان بالتكامل الاقتصادي العربي، وان اية تنمية اقتصادية، او اجتماعية، في اي بلد عربي، تعد ناقصة، ما لم ترفدها عناصر أخرى من بلدان عربية ثانية» (**المصدر نفسه**).

بعد يومين من المناقشات، تبلورت لدى

المؤتمرين اشكال التوجهات العامة التي صيغت في بيان أُصدر في اعقاب إختتام أعمال المؤتمر، الذي اشار الى عدد من التوجهات الاساسية، واقر سبع نقاط هي خلاصة ما دار من نقاشات واتفاقات. وتتلخص في: اجماع المشاركين على تأييد خطة التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع . كذلك، اشاد المؤتمرون بالخطوة التي قامت بها الحكومة الاردنية، برصد مبلغ عشرة ملايين دينار اردني على الأقل، سنوياً، لغايات برنامج التنمية في الضفة والقطاع. واشار بيان المؤتمر الى ان مبدأ حرية انتقال العمالة العربية، واطلاق حرية التبادل التجاري، وتشجيع صادرات الارض المحتلة، التي يتبعها الاردن، هي خطوات هامة نحو التكامل الاقتصادي العربي. كما دعا المؤتمرون، في بيانهم، الى التنسيق والتعاون على المستويين، الاقليمي والدولي (**المصدر نفسه** ، ١١/١٠/١٩٨٦).

المهندسون يرفضون ضغوط عمان

تابعت نقابة المهندسين الاردنيين، في عمان، ممارسة ضغوطها على لجنة فرع المهندسين المنتخبة في الضفة الغربية لاجبارها على قبول قرار النقابة بتعيين اربعة أعضاء في اللجنة، من خارج الفائزين في انتخابات فرع المهندسين التي أجريت في ١١ تموز (يوليو) الماضي، واسفرت عن فوز ١١ مهندساً يمثلون مناطق الضفة الغربية كافة، والتراجع عن اختيارها المهندس محمود القواسمي رئيساً لفرع المهندسين في الضفة الغربية. وكان نقيب المهندسين الاردنيين، ابراهيم ابو عياش، ومجلس النقابة في عمان، رفضا المصادقة على هذه النتائج، مما أدى الى نشوب أزمة في العلاقة ما بين الطرفين، بدأت بعد ثمانية أيام، فقط، من اعلان نتائج الانتخابات، ولا تزال تتفاعل حتى اليوم.

وعبر عدد كبير من المهندسين، في الضفة الغربية، عن استيائهم لموقف نقابة المهندسين الاردنية، واستمرارها في تعطيل عمل نقابة المهندسين في الضفة الغربية، واصرارها على تحدي المهندسين ورفض اعتماد نتائج انتخابات نقابتهم. وحمَّل المهندسون نقيب المهندسين في الاردن، ابراهيم ابو عياش، مسؤولية تعطيل مؤسسة وطنية، تضم في عضويتها اكثر من ألف مهندس (**الشعب** ، ٨/٩/١٩٨٦).

فقد أوفدت نقابة المهندسين الاردنية مبعوثين من قبلها الى الضفة الغربية في محاولة لترتيب امور فرع المهندسين فيها. وعقد المبعوثان اجتماعاً مع عدد من اعضاء لجنة الفرع المنتخبة، في مقر نقابة المهندسين الكائن في مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا (القدس). وتم، خلال الاجتماع، استعراض المشكلة؛ واعلن المبعوثان انهما جاءا يحملان مقترحات للحل، تتلخص في ان يقوم الاعضاء الثلاثة المعينون (نادر السقا، من بيت لحم؛ وعبد الرحمن حسن، من طولكرم؛ وعبدالرحمن بدر، من الخليل؛ ومعهم حاتم جمعة، من رام الله، الذي استنكف عن الانضمام الى اللجنة المعينة، منذ البداية) بتقديم اعتذارهم عن تسلم مهامهم. وان يتم قبول استقالة ابراهيم الدقاق (نقيب المهندسين منذ العام ١٩٧٠، الذي قاد اللجنة المعينة في مواجهة الاعضاء المنتخبين) بشرط ان يتم اختيار بديل لرئيس لجنة الفرع المنتخبة، المهندس محمود القواسمي؛ وأن تؤخذ القرارات في اللجنة المنتخبة بالاجماع. وقد رفضت هذه المقترحات من قبل الاعضاء المنتخبين (**العودة** ، ١١/٩/١٩٨٦)؛ فانتقل مبعوثا مجلس النقابة في عمان من الحوار الى ممارسة التهديد، ولوح أحدهما بأن مجلس عمان يمكن ان يقوم بحل لجنة الفرع المنتخبة في الضفة الغربية، اذا لم يتم التوصل الى حل للمشلكة. وفي مواجهة ذلك، رد الاعضاء المنتخبون على التهديد بقولهم: «ان أحداً لا يملك الحق في حل لجنة الفرع، سوى المهندسين الذين قاموا بانتخباها. وأن حل اللجنة، من قبل أي سلطة أخرى، سوف يدان وطنياً، ويعتبر تدخلاً سافراً، وتآمراً على العمل النقابي في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**).

ازاء هذا الرفض القاطع، وفي محاولة منها لانقاذ نفسها من المأزق الذي صنعته بيدها، منذ

رفضت اعتماد نتائج انتخابات فرع المهندسين في الضفة الغربية، اصدرت نقابة المهندسين الاردنية قائمة بتوزيع المناصب داخل لجنة فرع المهندسين في الضفة الغربية، مخالفة بذلك ما اتفق عليه اعضاء لجنة الفرع المنتخبة، التي عقبت غالبية اعضائها على التوزيع الجديد بقولها انه لا يعني شيئاً على الصعيد العملي، وانه محاولة من قبل نقابة عمان لشق صفوف المهندسين. واضافت ان القرار الجديد فاقد المفعول، لان غالبية اعضاء اللجنة المنتخبة ترفض اسلوب الاستعلاء والوصاية، وتصر على ضرورة احترام إرادة مهندسي الضفة الغربية، كما عبرت عنها الانتخابات، وكما عبر عنها الاستمزاج الخاص بتوزيع المراكز بين أعضاء اللجنة المنتخبة (**الفجر**، ٢٢/٩/١٩٨٦).

وأعد اعضاء في الهيئة العامة لنقابة المهندسين في الضفة الغربية مذكرة، بدأوا بجمع توقيعات المهندسين من اعضاء الهيئة العامة عليها، منذ أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. وتضمنت المذكرة احتجاج الهيئة العامة على ممارسة نقيب المهندسين في عمان ومجلس نقابة عمان، ومحاولاتهما فرض الوصاية على فرع النقابة في الضفة. واتهمت مجلس عمان بمحاولة شق صفوف لجنة فرع المهندسين المنتخبة، واعلنت رفض اللجنة تعيين رئيس جديد لها بدلاً من محمود القواسمي. وعللت الهيئة العامة، في مذكرة، هذه المواقف بما يلي:

«١ ـ ان ابسط قواعد الديمقراطية تستوجب احترام نتائج الانتخابات، وما تراه غالبية الاعضاء المنتخبين بخصوص توزيع المناصب وتعيين رئيس لجنة الفرع، خاصة وأن [هذه الامور] تحقق الانسجام بين أعضاء اللجنة المنتخبة، وتدعم اعمالها في تأدية خدماتها لقطاع المهندسين في الضفة الغربية.

«٢ ـ ان اتباع اسلوب التعيين يتزامن مع المحاولات العديدة، الهادفة الى فرض الوصاية والتبعية على مؤسساتنا الوطنية، ونقاباتنا المهنية، كخطوة اولى نحو [فرض] الوصاية على شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة.

«٣ ـ ان هذا الاسلوب يتساوق مع محاولات اطراف عدة حرمان شعبنا من ممارسة حقه في اختيار ممثليه في العديد من المؤسسات، وفرض اشخاص على غير رغبتهم، ومتحدياً ارادتهم الحرة» (**الشعب**، ٢٤/٩/١٩٨٦).

وختمت المذكرة بأن مهندسي الضفة مصرون على إفشال المخطط واسقاطه، الى ان يتم تجاوب مجلس نقابة المهندسين في عمان مع رغباتهم (**المصدر نفسه**).

نهاية أزمة

بعد اضراب استمر ٨٤ يوماً، عاد العاملون في جامعة بيرزيت الى مزاولة أعمالهم. فقد وافقت الهيئة العامة لنقابة العاملين في الجامعة على مشروع اتفاق تم ابرامه بين الهيئة الادارية لنقابة العاملين، وبين ادارة الجامعة، في الثامن من أيلول (سبتمبر) الماضي. وجاء الاتفاق الذي واجه معارضة من قبل عدد كبير من العاملين في اعقاب سلسلة اجتماعات ومناقشات دارت بين نقابة العاملين، من جهة، وادارة الجامعة، من جهة ثانية، وبين العاملين والنقابة من جهة اخيرة. وكانت آخر مفاوضات بين الاطراف المعنية أجريت في ٦/٩/١٩٨٦، حيث توصلت الهيئة الادارية لنقابة العاملين وادارة الجامعة الى مشروع اتفاق تم عرضه على جمهور العاملين في جلسة خاصة لهذا الغرض عقدت في اليوم ذاته. ونص مشروع الاتفاق على ما يلي:

اولاً: «تحرر الجامعة عقوداً كاملة للعاملين، تضمن الزيادة السنوية حسب انظمة الجامعة، خلال اسبوعين من توقيع الاتفاق للعام الدراسي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

ثانياً: «يقدم العاملون تبرعاً للجامعة بقيمة ١٥ بالمائة من مجموع الرواتب، بالاضافة الى زيادتهم السنوية، وفق الاسس التالية:

«(أ) تقوم الجامعة، وفق قرار مجلس الأمناء، بتأسيس مكتب جباية متخصص، في خلال اسبوعين من تاريخ توقيع الاتفاق.

«(ب) تشارك نقابة العاملين مع مجلس الامناء في جميع وفود الجباية المخصصة لاغراض الميزانية المتكررة.

«(ج) تقسم الاموال الواردة من الجباية

المشتركة في (ب)، أو اية زيادة في ما يقدمه مجلس التعليم للموازنة المتكررة لهذا العام، بنسة ٧٠ بالمئة للرواتب، و ٣٠ بالمئة للمصروفات الاخرى، على ان تلتزم الجامعة بتوزيع المبالغ المخصصة للرواتب، من المبالغ الواردة اعلاه، على الا تزيد، في حدها الاعلى ، [على] ما يتبرع به كل منهم.

ثالثاً: «تؤكد الجامعة قرار مجلس الامناء، بعدم الاستغناء عن اي من العاملين الا بسبب عدم الكفاءة الفردية. وفي حال اعتراض النقابة على عدم تجديد عقد أي من العاملين، تقوم ادارة الجامعة ببحث الاعتراض مع الهيئة الادارية للنقابة، وبتشكيل لجنة تحقيق، بمشاركة النقابة، اذا ارتأت الهيئة الادارية ضرورة الى ذلك، بما لا يتعارض وانظمة الجامعة.

رابعاً: «تقوم الجامعة بحسم راتب نصف شهر، من جميع العاملين، على ان تقسط على خمسة عشر شهراً، بدءاً من راتب شهر تموز (يوليو)؛ اضافة الى ذلك، تَعتَبرُ الجامعة راتب نصف شهر للموظفين والعمال الّذين تزيد رواتهم [على] مائة دينار أردني، سلفة يجرى تسديدها من أموال الجباية المشتركة، بعد توزيع ما قيمته ٨٠ بالمئة مما تبرعوا به» (**العودة** ، ١٩٨٦/٩/١١).

ورفض جمهور العاملين بنود الاتفاق، بعد مناقشته، وطالبوا باجراء تعديلات عليه (**المصدر نفسه**). واصدرت حركة الشبيبة النقابية في الجامعة بياناً بتاريخ ١٩٨٦/٩/٧، عرضت فيه جوانب الازمة القائمة بين العاملين في جامعة بيرزيت، وبين ادارة جامعتها، وضمنته مبادرة لحل الازمة «اذ ان الاتفاق الذي أعلن عنه في ١٩٨٦/٩/٦، يحتاج الى تعديلات». واقترحت حركة الشبيبة النقابية اجراء بعض التعديلات لمصلحة العاملين في الجامعة (**الشعب** ، ١٩٨٦/٩/٨).

وعقدت الهيئة الادارية للنقابة اجتماعات عدة مع ادارة الجامعة، في اعقاب اعلان مشروع اتفاق ١٩٨٦/٩/٦، كان آخرها الاجتماع الذي عقد صباح الاثنين ١٩٨٦/٩/٨، والذي استمر لبضع ساعات، نوقشت خلاله التعديلات المقترحة من غير طرف معني بالازمة. وخرجت النقابة من الاجتماع بمشروع اتفاق، التقت على اثره بالعاملين في الجامعة، حيث تم عرض المشروع عليهم، من اجل مناقشته (**العودة** ،١٩٨٦/٩/١١).

ولاحظ المجتمعون ان المشروع المقدم اليهم لا يختلف كثيراً عن مشروع الاتفاق المعدل، الذي سبقت مناقشته بتاريخ ١٩٨٦/٩/٦ ورفض في حينه من قبل العاملين، باستثناء بعض التعديلات الشكلية الطفيفة التي ادخلت عليه، ولم تصب ما أراد العاملون تغييره اصلاً (**المصدر نفسه**).

على الرغم من ذلك، طالب اعضاء الهيئة الادارية للنقابة وعدد من الحضور بضرورة قبول مشروع الاتفاق الاخير لاسباب عدة، أهمها ترهل الهيئة العامة لنقابة العاملين، وعدم مشاركتها في الاعتصامات والاضرابات التي استمرت طيلة فترة الازمة، وبسبب من حرص الجميع على السنة الدراسية المقبلة، وتأكيدهم على ضرورة ان تفتح الجامعة ابوابها لتشارك المجتمع الفلسطيني نشاطاته ونضالاته الوطنية(**المصدر نفسه**). وبناء عليه، أجري تصويت على المشروع، فنال تأييد ١١٠ من الحضور، وعارضه ٥٧، وامتنع عن التصويت ٢٣ آخرون. وبلغ مجموع الحاضرين، في اثناء التصويت، ١٩٠ من اصل ٦١٤ هم اعضاء الهيئة العامة للنقابة (**المصدر نفسه**).

وبذلك انتهت واحدة من اكبر الازمات التي مرت بها جامعة بيرزيت، وتخللها اضراب استمر ٨٤ يوماً، عاد بعده العاملون الى مزاولة اعمالهم.

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٩/١٩٨٦ الى ٣١/١٠/١٩٨٦

١٩٨٦/٩/١

□ بدأت في هراري، عاصمة زيمبابوي، أعمال القمة الثالثة لدول عدم الانحياز. وقد التقى، على هامش المؤتمر، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، وذلك في اطار التنسيق بين م.ت.ف. ومصر (**الاهرام**، القاهرة، ٢/٩/١٩٨٦).

□ صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، بأن هناك عناصر سياسية تبحث في امكان عقد مؤتمر تحضيري، تمهيداً لعقد مؤتمر سلام بخصوص الشرق الاوسط. واضاف بيرس ان الاتحاد السوفياتي معني بان يضم المؤتمر التحضيري الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن فقط، ولكنه لا امل في ذلك (**هآرتس**، ٢/٩/١٩٨٦).

□ وصل مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشادر مورفي، الى المنطقة، في محاولة لبلورة صيغة تتفق عليها اسرائيل ومصر والاردن لمشروع مؤتمر دولي يكون فيه تمثيل للفلسطينيين الذين يؤيدون اقامة اتحاد فدرالي بين الاردن والمناطق المحتلة. وخلال لقائه مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عرض مورفي مضمون الاتصالات بين الملك حسين والرئيس المصري، حسني مبارك، والتي تهدف الى ايجاد وسيلة لاشراك رجال م.ت.ف. في مفاوضات مع اسرائيل (**هآرتس**، ٢/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٢

□ اعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي عن ان نحو ٣٠ بالمئة من الفدائيين الذين اطلق سراحهم في صفقة عملية التبادل مع منظمة احمد جبريل عادوا الى النشاط. والجدير بالذكر انه اطلق سراح ١١٥٠ فدائياً في الصفقة التي عقدت في شهر أيار (مايو) ١٩٨٥، وذلك في مقابل اطلاق سراح ثلاثة جنود اسرائيليين (**دافار**، ٣/٩/١٩٨٦).

□ اجتمع المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، بالملك الاردني حسين في عمان. وقد اكد الملك المرتكزات الثابتة في السياسة الاردنية لحل مشكلة الشرق الاوسط وحل القضية الفلسطينية، وذلك عبر مؤتمر دولي تحضره الاطراف المعنية كافة، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الرأي**، عمان، ٣/٧/١٩٨٦).

□ قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في مناسبة منحه لقب مواطن شرف من المجلس المحلي في مستوطنة كتسرين، ان هضبة الجولان ليست موضوعاً لاي نقاش في المفاوضات السياسية، ومن واجبنا تعزيز اليشوف (المستوطنين اليهود) في الهضبة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الحثيثة. واشار شارون الى انه استثمر خلال العامين الماضيين، في مشروعات صناعية في هضبة الجولان، ١٤ مليون دولار، وذلك في انشاء وتوسيع ثمانية مشروعات في مجالات التعدين والالكترونيات والمواد الغذائية. وقال شارون ان هناك ستة

ملايين دولار اخرى مرصودة، حالياً، للصناعة (**هآرتس** ، ٣/٩/١٩٨٦).

□ قال قائد المنطقة الوسطى، اللواء ايهود براك، ان هناك علاقة بين مراكز النشاط السياسي، مثل صحف القدس الشرقية ونقابات العمال، وبين النشاط الفدائي في الضفة الغربية. ووصف براك هذه العلاقة بأنها غير مباشرة، بل تجرى على مستوى التأثير غير المباشر في الاتجاهات الفكرية والتثقيف العقائدي واعداد الكوادر التي يُختار منها نشيطو التخريب (**هآرتس** ، ٣/٩/١٩٨٦).

□ قال ممثلا سكان قريتي اقرت وكفر برعم العرب، المحاميان الياس ابو وردة وحنا خوري، في مؤتمر صحافي عقداه في حيفا، إن اهالي القريتين يقومون بتجديد كفاحهم من اجل العودة الى قريتيهم. وقالا، ايضاً، إن المستوطنات اليهودية تستغل، حالياً، اراضيهم، وهناك ٤٥٠٠ دونم من بين ٢٤٠٠٠ دونم من اراضي اقرت غير مستغلة حالياً، وهذه تكفي السكان في حال اعادتهم الى قريتهم. وبيّن المحاميان أن هناك ٥٠٠٠ دونم من اراضي كفر برعم التي يبلغ مجموع مساحتها ١٣٠٠٠ دونم غير مستغلة هي الاخرى، وهذه تكفي سكان القرية في حال السماح بعودتهم (**دافار** ، ٣/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٣

□ على هامش مؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقد في هراري، عاصمة زيمبابوي، عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات عدة اجتماعات مع عدد من قادة الدول المشاركة في المؤتمر. واكد عرفات، خلال هذه الاجتماعات، ضرورة اتخاذ مؤتمر القمة موقفاً اكثر ايجابية لصالح السلام العادل في الشرق الاوسط، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ووجوب استعادتها (**وفا**، تونس، ٣/٩/١٩٨٦).

□ نفى الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، بعد عودته من روما، ان يكون التقى مع أي زعيم عربي. وقال وايزمان ان سفره الى المانيا الاتحادية وايطاليا لم يكن سرياً، وانما بتكليف من رئيس الحكومة الاسرائيلية لاطلاع رئيسي الحكومتين، الالمانية والايطالية، على الوضع السياسي في المنطقة (**هآرتس** ، ٤/٩/١٩٨٦).

□ يعمل مساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، على احراز اتفاق اسرائيلي ـ اردني في صيغة «اعلان مشترك» اقترحته مصر بشأن ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وقد اكد ذلك رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال تحدثه الى المراسلين الاجانب. ويقضي الاقتراح المتداول بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير في اطار كونفدرالية مع الاردن(**هآرتس** ، ٤/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٤

□ عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في هراري، اجتماعاً مع الزعيم الليبي، العقيد معمر القذافي. وأكد عرفات موقف م.ت.ف. الداعم لليبيا. كما اجتمع عرفات مع الرئيس السوداني، احمد علي المرغني، واستعرض معه تطورات القضية الفلسطينية. وقد ترأس عرفات الجلسة المسائية لقمة عدم الانحياز، بصفته نائباً لرئيس المؤتمر. وألقى عرفات كلمة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر فتحدث خلالها عن القضايا الساخنة في العالم وعن القضية الفلسطينية، وأعلن تأييده للمبادرة السوفياتية ـ الفرنسية لحل مشكلة الشرق الاوسط (**وفا** ، ٤/٩/١٩٨٦).

□ ذكرت صحيفة «الايام» التونسية الاسبوعية ان القيادة الفلسطينية في تونس تلزم عدداً من الفلسطينيين في تونس بالخروج الى أقطار عربية اخرى، كالسودان والعراق (**الأهرام** ، ٥/٩/١٩٨٦).

□ انتخب مؤتمر الحزب القومي الديني (المفدال) الاسرائيلي عضو الكنيست زفولون هامر ليكون وزيراً للاديان خلفاً لممثل الحزب السابق في الحكومة، د. يوسف بورغ. وسيستغل بورغ منصبه الحالي حتى موعد المناوبة في منتصف تشرين الاول (اكتوبر). كما انتخب المؤتمر امينين عامين جديدين للحزب، وهما شاءول بهلوم الامين العام السياسي، واليعزر افطفي سكرتير «هبوعيل همزراحي» (**دافار** ،

.(١٩٨٦/٩/٥)

١٩٨٦/٩/٥

□ التقى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدد من رؤساء الوفود المشاركة في قمة هراري لدول عدم الانحياز. كما التقى وزير خارجة المملكة العربية السعودية ووزير خارجية العراق، كلا على حدة، حيث بحث معهما في تطورات القضية الفلسطينية ومسألة وقف الحرب العراقية ـ الايرانية (**وفا**، ١٩٨٦/٩/٥).

□ اعلن بيان صدر عن اجتماع عقد في براغ وضم ممثلين عن «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك لم يعد معمولاً به، ولا يشكل الاساس الذي تقوم عليه سياسة م.ت.ف. على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي. وقد تم لقاء براغ في اطار التمهيد لاعادة وحدة الصف الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٩/٦). وعلق عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، على اعلان براغ بالقول انه جاء معبراً عن طموحات شعبنا الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها، واكد التزام «فتح» بكافة النقاط التي وردت في اعلان براغ (**وفا**، ١٩٨٦/٩/٦).

□ أوضح رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، ان ياسر عرفات، في خطابه امام قمة عدم الانحياز، لم يذكر القرار الرقم ٢٤٢ منفصلاً عن بقية قرارات الامم المتحدة (**السفير**، بيروت، ١٩٨٦/٧/٦).

□ وصف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، اللقاء الذي تم بين العقيد القذافي ورئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، بأنه كان ايجابياً. وقال ان اتصالات ليبية ـ فلسطينية أسفرت عن اتفاق الطرفين على ضرورة تعاونهما من اجل مواجهة التهديدات الاميركية والصهيونية، كما اتفق الطرفان على ضرورة اشراك سوريا في هذه الاتصالات (**السفير**،

.(١٩٨٦/٩/٦)

١٩٨٦/٩/٦

□ قال قائد سلاح البحرية الاسرائيلية، اللواء ابراهام بن شوشان، ان الفدائيين يواصلون جهودهم في بناء قوات تقوم بنشاط بحري حيث ان الدخول من طريق البحر متيسر (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٧).

□ اقتحم مسلحون معبد نافيه شالوم اليهودي في احدى ضواحي استنبول، واطلقوا الرصاص على مصلين فيه. وقد دان ممثل م.ت.ف. في تركيا، ابو فراس، الحادث، وأشار الى ان المخابرات الاسرائيلية قد تكون دبرته. كما قرأ تعليقاً على الحادث لعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي اكد ان اعمال الارهاب هي احدى الوسائل التي تخدم الصهيونية. وقد اعلنت منظمة المقاومة الاسلامية، في بيروت، مسؤوليتها عن الحادث (**الاهرام**، ١٩٨٦/٩/٧).

□ انفجرت قنبلة بالقرب من سيارة الملحق العسكري في سفارة اسرائيل في سانتياغو، العقيد شلومو اغوزي. وذكرت وكالة الانباء الحكومية ان مجهولاً القى القنبلة على السيارة وتمكن من الهرب (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٧).

□ زار وفد من الصحافيين الاسرائيليين سيناء لمدة ثلاثة ايام حل خلالها ضيفاً على الحكومة المصرية. وقد استضاف القنصل المصري في ايلات، حسن عيسى، الصحافيين وابلغ اليهم ان الحكومة المصرية تنتظر السياح الاسرائيليين في بلدها، وستعمل على ضمان امنهم وتسهيل ترتيبات مرورهم من اسرائيل الى سيناء (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٧).

□ روى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال محاضرة له في النادي الهندسي في تل ـ ابيب، انه فوجىء جداً، خلال زيارته للكاميرون، عندما ادرك مدى ايمان الناس هناك بكفاءات اسرائيل. وقال بيرس انه لم يجد في الكاميرون جمهوراً متحمساً لاسرائيل وحسب، بل لليهودية ذاتها؛ فثمة ٣٠٠٠ شاب في البلد يدرسون القبالة (الحكمة الباطنية التي تفسر

الكتاب المقدس حسب الصوفية اليهودية التي تم وضعها في القرن الثالث عشر). وكانت مفاجأته مضاعفة عندما علم بأن رئيس الكاميرون نفسه يتلقى دروساً في التوراة اليهودية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٧).

١٩٨٦/٩/٧

□ بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى الرئيس المصري، حسني مبارك. وقد سلم عرفات الرسالة الى وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، في هراري. وكان غالي عقد اربعة اجتماعات مع عرفات، على هامش قمة هراري (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٩/٨).

□ تحدث عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في مؤتمر صحافي في تونس، عن ان الطريق صار، الآن، ممهداً لانعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني بعد اعلان وقف العمل بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. وأكد خلف ان الاتفاق لم يعد ساري المفعول، ولا يشكل قاعدة للنشاط السياسي لـ م.ت.ف. (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٩/٨). ودعا خلف المنظمات الفلسطينية الاخرى الى الانضمام الى مسيرة الوحدة الوطنية قبل انعقاد المجلس الوطني المقبل (**وفا** ، ١٩٨٦/٩/٧).

□ القى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجلسة الختامية لمؤتمر عدم الانحياز المنعقد في هراري كلمة باسم حركات التحرر الوطني في العالم (**وفا** ، ١٩٨٦/٩/٧). واعرب رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر عن قلقهم ازاء تدهور الوضع في الشرق الاوسط. كما اكد رؤساء الوفود، في ٤٠ توصية في البيان السياسي، تضامن دول عدم الانحياز مع الشعب الفلسطيني ودعمهم لكفاحه العادل بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد لاستعادة حقوقه الوطنية المغتصبة وتقرير مصيره وحقه في اقامة دولته المستقلة على تراب وطنه (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٩/٨).

□ اطلقت، مرتين، صواريخ كاتيوشا من على الاراضي اللبنانية على مستوطنات الجليل. لم يصب احد ولم يقع ضرر. وقد اطلقت الصواريخ من المناطق المحاذية للمكان الذي نشطت فيه قوات الجيش الاسرائيلي خارج «الشريط الامني» في نهاية الاسبوع (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٨).

□ اعلن وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، تعقيباً على الانفجار الذي وقع في الكنيست اليهودي في استنبول، عن «ان المذبحة الرهيبة التي ارتكبت ضد يهود خلال الصلاة في الكنيس هي الرد الرهيب الوحيد للفلسطينيين وانصارهم، من الاسد في سوريا وحتى القذافي في ليبيا، على توسلات السلام والتنازلات الاسرائيلية لـ م.ت.ف. وللملك حسين وللملك الحسن، وحتى التنازلات الخطرة بشأن طابا». وقال شارون إن هذه التنازلات فسرت من قبل هؤلاء بانها ناجمة عن ضعف اسرائيل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٨).

□ قام المبعوث الاميركي الخاص الى الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، بزيارة مفاجئة الى سوريا. ويقوم مورفي بجولة مكوكية، تشمل اسرائيل والاردن ومصر (**السفير** ، ١٩٨٦/٩/٨). والتقى مورفي، في دمشق، كلاً من الرئيس السوري حافظ الاسد، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، عصام النائب. وقد اكد الاسد لمورفي موقف سوريا الثابت من مسألة وجوب عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط باشراف الامم المتحدة ورعايتها (**البعث** ، دمشق، ١٩٨٦/٩/٨).

١٩٨٦/٩/٨

□ بيّن استطلاع للرأي العام، هو الاول من نوعه في المناطق المحتلة، أجري برعاية التلفزيون النمساوي والصحيفة الاميركية «نيوز داي» وصحيفة «الفجر» المقدسية، ان معظم سكان المناطق المحتلة يؤيدون م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات والعمل المسلح ضد اهداف اسرائيلية واقامة دولة فلسطينية على كل مساحة «ارض ـ اسرائيل» كحل دائم. وقد رد اكثر من ٩٣ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع بالايجاب عل سؤال حول ما اذا كانت م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، واكثر من ٧١ بالمئة اجابوا

بأن عرفات هو الزعيم المفضل في نظرهم. وقد اعرب ٤ بالمئة، فقط، منهم عن تأييدهم للملك حسين. واتهم ٣٣ بالمئة حسين بالمسؤولية عن الانشقاق بين م.ت.ف. والاردن (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ ورد في بحث، هو الاول من نوعه، اعده القائد الاسرائيلي السابق لمنطقة الضفة الغربية، العميد (احتياط) اورييه شيلو، ونشره مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، ان تطبيق الادارة الذاتية من جانب واحد في المناطق المحتلة سيجعل انصار م.ت.ف. في الضفة والقطاع يحصلون على الصلاحيات التي ستتخلى عنها اسرائيل. ويوصي شيلو بالعمل على نقل تدريجي، وبطيء، وحذر، للصلاحيات التي تتولاها اسرائيل في مجال الادارة المدنية الى جهات محلية، سواء على مستوى البلديات او مستوى الحكم العام (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» وممثلها في السعودية، رفيق النتشه، أن قرار القيادة الفلسطينية تجميد الاتفاق الاردني - الفلسطيني لا يعني اغلاق باب الحوار الذي هو في خدمة الشعبين، الاردني والفلسطيني. وقال النتشه ان اتفاق عمان لم يكن سبب الخلاف بين الفصائل الفلسطينية، بل تدخل بعض الانظمة العربية هو السبب (**الاهرام**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ تطالب اللجنة المناهضة لسياسة البطش في المناطق المحتلة، والتي تضم اعضاء اسرائيليين وفلسطينيين، بتأليف لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في الأحداث التي لقي فيها فلسطينيون حتفهم بواسطة شحنات ناسفة، مثل الصحافي حسن عبدالحليم والفدائيين عيسى شماسنة وعبدالحميد حمد وحسن عليان الذين اطلق سراحهم (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ دعا القائم باعمال الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، الى قول «لا» مطلقة وواضحة ازاء ما يعرض على اسرائيل، الآن، ضمن «عملية السلام». واكد ان حكومة «الوحدة» لا يمكن ان تتحول الى حكومة انسحاب. وتابع شامير قائلاً ان من الواضح للجميع، في هذه الايام، ان كل ما يقترح على اسرائيل في اطار ما يسمى «عملية السلام» ليس سوى تنازلاً شاملاً ومطلقاً عن الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والقدس؛ فليس ثمة حل وسط اقليمي، ولا حلول على امتداد محور الزمن على غرار كامب ديفيد، بل انسحاب كامل الى الخط الاخضر (**دافار**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ تصدّر شركة «الكترا» الاسرائيلية، بصورة مستمرة، أجهزة تكييف تجارية الى دولة عربية معادية. ويتم التصدير بواسطة جهة تجارية في قبرص. وتباع الاجهزة تحت اسم آخر، من دون ذكر اسم بلد المنشأ. وخلال السنة الماضية، صدرت «الكترا» الى تلك الدولة اكثر من ٢٥٠٠ جهاز تكييف، بلغت قيمتها اكثر من مليون دولار. وقد امتنع المدير العام للشركة، يعقوب ليفتش، عن نفي هذا الخبر؛ بل قال، رداً على سؤال: «ان الشركة تصدر منتجاتها الى اي جهة مستعدة لشرائها». وقد بلغ مجمل صادرات «الكترا»، خلال العام ١٩٨٥، نحو ٦,٢ مليون دولار (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ قال سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرينغ، في لقاء مع المراسلين الاقتصاديين خلال جولته على بورصة تل - ابيب، انه لا مجال للتحدث عن زيادة المساعدات الاميركية لاسرائيل. وذكر ان التوقعات الواقعية القصوى هي ان المساعدات العادية التي حصلت عليها اسرائيل في السنوات الاخيرة (٣ مليارات دولار) من دون المساعدات الخاصة التي حصلت عليها في ١٩٨٥ و ١٩٨٦، لن تخفض في العام المقبل (**دافار**، ٩/٩/١٩٨٦).

□ رفضت تركيا طلب اسرائيل بشأن ارسال محققين اسرائيليين الى استنبول لجمع الادلة التي تفيد في تحديد المنظمة المسؤولة عن العملية في كنيس نافيه شالوم. كذلك اخفقت الجهود في اقناع الحكومة التركية بالغاء معارضتها لاشتراك د. يوسف بورغ في جنازة ضحايا العملية (**هآرتس**، ٩/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٩

□ كشف النقاب عن احتجاز سفينة خارج

مياه اسرائيل الاقليمية كانت محملة بوسائل قتالية ومتجهة الى مخيمات الفدائيين الفلسطينيين في لبنان. واعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي انه عثر في السفينة على كميات كبيرة من الوسائل القتالية الخفيفة والمتوسطة (**دافار**، ١٠/٩/١٩٨٦).

□ أصدرت الجمعية التي تضم كافة الاحزاب والنقابات والقوى الوطنية المغربية بياناً دعت فيه جميع الفعاليات والقوى المغربية لتثبيت طاقاتها وحشد امكاناتها من اجل الدفاع عن الشعب الفلسطيني ومواجهة عزل المغرب عن القيام بمسؤولياته الوطنية والقومية (**وفا**، ١٠/٩/١٩٨٦).

١٠/٩/١٩٨٦

□ اطلقت صواريخ كاتيوشا من عيار ١٢٣ ملم ومداها اكثر من ٢٠ كلم من خارج الحزام الامني في لبنان. وسقطت هذه الصواريخ في قرية حرفيش الدرزية في الجليل فاصاب احدها مركز القرية اصابة مباشرة مسبباً اضراراً في المنازل وخطوط الكهرباء (**هآرتس**، ١١/٩/١٩٨٦).

□ أكد وزير خارجة أسبانيا، فرانشيسكو فرناندیز أوردينيز، الذي يقوم بزيارة الى فلسطين المحتلة، انه لن يتم حل مشكلة الشرق الاوسط دون تسوية المسألة الفلسطينية. وابلغ اوردينيز الى المسؤولين الاسرائيليين ان مساعي السلام في المنطقة ستمنى بالفشل اذا لم تحل المشكلة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، لندن، ١١/٩/١٩٨٦).

□ اتفق وزير المعارف والثقافة الاسرائيلي، اسحق نافون، مع وزير الخارجية الاسبانية، فرانشيسكو فرناندیز اوردينيز، على تأليف فريق عمل مشترك لبلورة اتفاق تربوي بين بلديهما (**دافار**، ١١/٩/١٩٨٦).

١١/٩/١٩٨٦

□ استبعد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، امكان عودة العلاقات الطبيعية بين سوريا و م.ت.ف. في المدى القريب؛ كما استبعد الامر ذاته بالنسبة الى علاقات م.ت.ف. مع الاردن (**السفير**، ١٢/٩/١٩٨٦).

□ قتل جنديان من جيش لبنان الجنوبي وجرح اربعة آخرون في معركة نشبت مع مجموعة من الفدائيين هاجمت موقعاً لجيش لبنان الجنوبي على حدود المنطقة الامنية (**دافار**، ١٢/٩/١٩٨٦).

□ صرح القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، بأن اسرائيل ستعزز وسائل الردع والاحباط ضد الارهاب العربي. وقال شامير، وهو يتحدث من على منصة الكنيست: «ان الهدف الوحيد الذي يوحد الارهابيين العرب الذين يحصلون على دعم من م.ت.ف. هو الاعتداء على شعب اسرائيل. وهؤلاء الارهابيون يتلقون الدعم السياسي، والدبلوماسي، والعسكري، والاعلامي، واللوجستي، من بعض الدول العربية، وعلى رأسها ليبيا وسوريا، ويجب اتخاذ خطوات ضد الدول التي تساعد الارهاب، بما في ذلك غلق مكاتب م.ت.ف. في عواصم الغرب» (**هآرتس**، ١٢/٩/١٩٨٦).

□ وصل الى مصر رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، وعقد في المساء جلسة محادثات مع الرئيس المصري حسني مبارك، وذلك بعد ان توصلت الدولتان الى اتفاق حول مسألة التحكيم في شأن منطقة طابا. وكان بيرس قد عقد اجتماعاً مسبقاً مع رئيس وزراء مصر، علي لطفي، بحث فيه الوضع في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٢/٩/١٩٨٦). وقال بيرس، لمراسل صحيفة دافار الاسرائيلية في الاسكندرية، بعد انتهاء اليوم الاول من محادثاته مع الرئيس حسني مبارك: «ان صفحة جديدة فتحت في العلاقات مع مصر ومسيرة السلام». واضاف: «لم تكن بيننا اي صدامات حول اي موضوع» (**دافار**، ١٢/٩/١٩٨٦). من ناحية اخرى، بعث الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، برسالة الى بيرس، جاء فيها: «بودي ان اهنئك على الاتفاق الذي تم التوصل اليه هذا المساء بينكم وبين مصر بشأن اجراءات حل نزاع طابا». وقال ريغان لبيرس: «ان الهامك السياسي اتاح لك

التغلب على العقبات والخلافات في الرأي، وتوقع الفائدة الجمة التي ستعود عليكم نتيجة لانجاز الاتفاق. انني استمد، ايضاً، الالهام من فرص لقاء القمة بينك وبين رئيس مصر في أيلول (سبتمبر) في الاسكندرية. ان هذا التجديد التاريخي للحوار بين مصر واسرائيل، على أعلى المستويات، يجب ان يشكل قدوة للآخرين في المنطقة» (**هآرتس**، ١٢/٩/١٩٨٦).

□ غادر المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، القاهرة عائداً الى واشنطن، بعد انتهاء جولة له على المنطقة استمرت أسبوعين، وشملت كلاً من اسرائيل ومصر والاردن وسوريا والمملكة العربية السعودية (**الرأي**، ١٢/٩/١٩٨٦).

□ نشبت خلافات جوهرية في الرأي بين وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، والمسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية بشأن موضوع اضفاء مكانة مماثلة لمكانة دول الحلف الاطلسي على اسرائيل. وتطلب اسرائيل الحصول على مكانة كهذه، بما في ذلك جميع الامتيازات، مثل اشتراك الولايات المتحدة الاميركية في تطوير الاسلحة، والمشاركة الاميركية في بناء المطارات، وامكان شراء اسلحة اميركية باسعار زهيدة. وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة الدفاع الاميركية ان الخلافات في الرأي دارت حول المسائل التالية: هل تريد اسرائيل التخلي عن المساعدات العسكرية لتحصل، في المقابل، على مكانة احدى دول الناتو؟ هل اسرائيل مستعدة لوضع جنود اميركيين في اسرائيل كما تفعل دول الناتو؟ هل هي مستعدة لتثبيت مستوى الاسلحة عندها بما في ذلك التوقف عن انتاج اسلحة اسرائيلية مثل بندقية «غليلي» او معدات متطورة اخرى؟ (**هآرتس**، ١٢/٩/١٩٨٦).

١٢/٩/١٩٨٦

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في تصريح لصحيفة «الاتحاد» الظبيانية، ان خمسة فصائل فلسطينية ستجتمع غداً في الجزائر لبحث سبل توحيد م.ت.ف. وان عرفات سيمثل «فتح» في تلك الاجتماعات. وفي دمشق، دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين جميع الفصائل الفلسطينية لتوحيد جهودها لمواجهة نتائج «قمة الاسكندرية» التي عقدت بين بيرس ومبارك (**السفير**، ١٣/٩/١٩٨٦).

□ اختتمت اجتماعات القمة المصرية ـ الاسرائيلية، وأصدر بيان عن نتائج المباحثات أُعلن فيه عن اعتبار العام ١٩٨٧ عام مفاوضات من اجل السلام. وأفاد البيان بضرورة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط (**الأهرام**، ١٣/٩/١٩٨٦).

□ أكد رئيس وزراء ايطاليا، بتينو كراكسي، ان افضل وسيلة لوقف اعمال العنف القادمة من الشرق الاوسط تكمن في ايجاد حل للمشاكل التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمها المشكلة الفلسطينية. وقد جاء ذلك في كلمة له في افتتاح معرض دولي في مدينة باري، جنوب ايطاليا (**الشرق الاوسط**، ١٣/٩/١٩٨٦).

١٣/٩/١٩٨٦

□ أصدرت م.ت.ف. بياناً حول تصعيد الاعتداءات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية في لبنان، واعتبرت ذلك استكمال للمخطط الصهيوني (**وفا**، ١٣/٩/١٩٨٦).

□ هاجمت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي زورقاً جنوب شاطىء صيدا كانت تستخدمة احدى المنظمات الفلسطينية. وقد تم تدمير الزورق (**هآرتس**، ١٤/٩/١٩٨٦).

□ ابلغ الرئيس المصري، حسني مبارك، الى مراسل «دافار» في الاسكندرية بعد محادثات القمة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس: «لقد تحدثت مع بيرس عن مواضيع كثيرة خلال مؤتمر القمة. هناك مواضيع توصلنا الى اتفاق حولها، وهناك مواضيع اخرى ما زلنا ندرسها. على كل حال، انني انوي مواصلة الاتصالات مع بيرس لايجاد الصيغة السياسية الملائمة، التي تشق الطريق الى توسيع عملية السلام في الشرق الاوسط، وحل المشكلة الفلسطينية. انني آمل ان نتوصل في المستقبل الى نتائج افضل في هذا الشأن» (**دافار**،

١٤/٩/١٩٨٦).

□ وافقت اسرائيل، قبل اجتماع الرئيس المصري، حسني مبارك، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على عدم تنفيذ عملية انتقامية لمذبحة الكنيس في استنبول في الوقت الذي تستمر «قمة الاسكندرية» (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت احرونوت»، عشية سفره الى الولايات المتحدة: «انني لن اقدم الى [رونالد] ريغان طلبات مالية، فسوف ابحث معه في موضوعات اقتصادية واستثمارات وتنمية في اسرائيل، كذلك في موضوعات سياسية، وعلى رأسها المرحلة المقبلة في وضع مفاوضات السلام في الشرق الاوسط، وان نجاح 'قمة الاسكندرية' سوف يخلق مناخاً مريحاً للغاية في الاجتماعات التي سأعقدها مع الرئيس ريغان ومع اميركيين آخرين» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٩/١٩٨٦).

١٤/٩/١٩٨٦

□ وصف ولي العهد الاردني، الأمير حسن، في محاضرة القاها على مدرج كلية الهندسة في الجامعة الاردنية، برنامج السنوات الخمس الاردني للأراضي العربية المحتلة بأنه جاء تعبيراً عن توجه الاردن لدعم صمود سكان المناطق المحتلة ومقاومة سياسة الضم التدريجي التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي (**الرأي**، ١٥/٩/١٩٨٦).

□ بعث وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، برسالة الى نظيره الاميركي، جورج شولتس، حث فيها الولايات المتحدة الاميركية على الموافقة على فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وذلك وفقاً للتفاهم الذي احرز بشأن هذا الموضوع بين الرئيس المصري، حسني مبارك، ورئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، في «قمة الاسكندرية» (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في جلسة الحكومة، ان المؤتمر الدولي المقترح عقده من اجل السلام في الشرق الاوسط لا يقصد منه ان يكون بديلاً من المفاوضات المباشرة، بل للسير بها قدماً. واضاف: «بعد افتتاح المؤتمر، في حال الاتفاق على عقده، ستجرى المفاوضات في لجان جغرافية ثنائية، دون تدخل دولي» (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان الرئيس المصري حسني مبارك وافق على قدوم وفد زراعي مصري الى معرض «اغريتاج ٨٦» الذي سيفتتح الاسبوع المقبل في اسرائيل، وعلى زيادة التعاون فيما بين الدولتين في القضايا المتعلقة بالطاقة (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٨٦).

١٥/٩/١٩٨٦

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث صحفي نشر في الكويت، ان مصر تقوم بدورها القومي تجاه القضية الفلسطينية. وقال عرفات ان منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لفتح الحوار مع اي مسؤول اسرائيلي يعترف بالحقوق الفلسطينية (**الاهرام**، ١٦/٩/١٩٨٦).

□ قال مصدر فلسطيني في تونس، ان السبب الرئيس لتأجيل لقاء الوحدة الوطنية الفلسطينية الخماسي الذي كان مقرراً عقده في الجزائر يعود الى تمسك الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي بأن يكون الاجتماع ثلاثياً. وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات وصل الى الجزائر قادماً من تونس. وأعرب عرفات عن تقديره للجهود التي تبذلها الجزائر لتعزيز وحدة الصف الفلسطيني(**الشرق الاوسط**، ١٦/٩/١٩٨٦).

□ اتفقت كل من اسرائيل والاردن ومصر، من حيث المبدأ، بشأن التغلب على مشكلة تمثيل الفلسطينيين في عملية السلام، بحيث يستطيع ممثلوهم الانضمام الى مسار السلام في اي مرحلة يرتأونها، دون ان يعيق عدم انضمامهم الاستعدادات لعقد مؤتمر دولي. وقد بقيت شروط انضمام الفلسطينيين كما كانت: الاعتراف باسرائيل، وتبني القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

وبموازاة ذلك، سيبذل الرئيس مبارك جهوداً لتقريب وجهات النظر بين الملك حسين وياسر عرفات (**هآرتس** ، ١٦/٩/١٩٨٦).

□ يصل، اليوم، رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى واشنطن، في زيارة رسمية تستغرق يومين. وسيطلب بيرس مساعدة الولايات المتحدة الاميركية لاحراز تقدم في مسار السلام وعقد مؤتمر دولي. وافادت مصادر في الادارة الاميركية بان الاقتراحات الأولية ذات العلاقة بسبل استمرار المسار، كما يراها بيرس، ودور الولايات المتحدة فيه، قد وصلت، في الايام الاخيرة الماضية، الى واشنطن، غير ان هذه المصادر لم تتعرض لتفاصيل هذه الاقتراحات (**هآرتس** ، ١٦/٩/١٩٨٦).

١٦/٩/١٩٨٦

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الجزائر، بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، وبحث معه في مختلف القضايا الفلسطينية والعربية والدولية، ونتائج قمة دول عدم الانحياز، وضرورة تنشيط التعاون العربي ـ الافريقي. ثم غادر عرفات الجزائر عائداً الى تونس (**وفا** ، ١٧/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، في حديث الى مجلة «جورنالي نونو» الايطالية، ان الفلسطينيين لن يقبلوا ما تقرر اسرائيل والولايات المتحدة فيما بينهما، وان الثورة الفلسطينية ستواصل النضال المسلح وستواجه الارهاب الاسرائيلي (**الشرق الاوسط** ، ١٧/٩/١٩٨٦).

□ رفض رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي، اقتراح اقامة لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، التي يشترك فيها ممثلو اسرائيل ومصر والاردن فقط. وقال رئيس الحكومة ان الاردن يعارض فرض أية شروط مسبقة لعقد المؤتمر الدولي، مثل الشروط التي تتعارض مع الفهم الذي يقر بأن يشارك في مثل هذا المؤتمر ممثلو الاطراف ذات العلاقة بالنزاع وكذلك ممثلو الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، بما فيها الاتحاد السوفياتي (**دافار** ، ١٧/٩/١٩٨٦). ووصف الرفاعي لقاء الرئيس المصري حسني مبارك مع رئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيرس، بأنه خطوة على طريق تعزيز السلام، اذا ساهم في تغيير الموقف الاسرائيلي. كما أكد الرفاعي موقف الاردن القائم على وجوب عقد مؤتمر تحضره جميع الاطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن (**الشرق الاوسط** ، ١٧/٩/١٩٨٦).

□ انهى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، زيارته لواشنطن التي استغرقت يومين، تاركاً وراءه بضعة مشاريع ـ افكار سياسية للمستقبل القريب لكي تبحث فيها الادارة الاميركية. وأحد هذه المشاريع ـ الافكار التي اكدها بيرس هو البدء بتطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً، وهي الفكرة التي تحظى بموافقة مصرية، شرط ان يكون الاردن مستعداً لها (**هآرتس** ، ١٧/٩/١٩٨٦). وخلال زيارة بيرس، تم التوصل الى تنسيق اميركي ـ اسرائيلي حول استمرار السعي لضم الاردن الى المحور الاميركي ـ الاسرائيلي ـ المصري. وتلقى على عاتق الرئيس المصري، حالياً، مهمة اقناع الملك حسين بالموافقة على مفاوضات صريحة مع اسرائيل برفقة ممثلين فلسطينيين، لكن ليسوا من بين اعضاء القيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية المناصرين لياسر عرفات (**دافار** ، ١٧/٩/١٩٨٦).

١٧/٩/١٩٨٦

□ اعلن منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، انه أُقر السماح لبنك عمان ـ القاهرة بالعودة الى ممارسة اعماله. وهذه هي المرة الاولى التي يُسمح فيها لفرع مصرف عربي بمزاولة نشاطاته المالية بالعملة الاردنية (الدينار) داخل المناطق المحتلة. وسيدير هذا المصرف الشخص الذي ظل يرأسه حتى العام ١٩٦٧، وهو مدحت كنعان، من نابلس. وعلم ان كل موظفي المصرف سيكونون من نابلس، أيضاً (**هآرتس** ، ١٨/٩/١٩٨٦).

□ بدأت اعمال الدورة ٨٦ لمجلس جامعة

الدول العربية، في تونس، حيث ألقى الامين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، كلمة عند افتتاحها، تحدث فيها عن المشكلات التي تواجهها المنطقة. ويتضمن جدول أعمال الدورة مجموعة من المذكرات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكافة اوضاع الفلسطينيين تحت الاحتلال، اضافة الى مواضيع متفرقة اخرى (**الشرق الاوسط**، ١٨/٩/١٩٨٦).

□ قال عضو الكنيست عوزي لنداو (ليكود) ان فكرة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، بشأن اقامة قوة دولية لمحاربة الارهاب هي فكرة غير جدية وغير ناجعة. ويعتقد لنداو بأنه ينبغي تركيز العمل ضد الارهاب على اتخاذ العقوبات السياسية والاقتصادية ضد الحكومات التي تدعم الارهاب (**هآرتس**، ١٨/٩/١٩٨٦). وتدرس الادارة الاميركية، بجدية، اقتراح بيرس. وقد قال موظفو الادارة الاميركية ان فكرة بيرس لم تحظ، بعد، بالموافقة كموضوع للتنفيذ، غير انهم يفحصونها عن كثب. ويقول الاميركيون ان هناك مشاكل عملية كثيرة تستوجب الحل، قبل ان يصبح في الامكان اقامة مثل هذه القوة (**عل همشمار**، ١٨/٩/١٩٨٦).

١٨/٩/١٩٨٦

□ انتشرت ميليشيا جيش التحرير الشعبي، المنظمة الناصرية الصيداوية، للفصل بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين، بعد الاشتباكات التي وقعت بين الجانبين مساء امس. وقد انتشرت هذه الميليشيا على مشارف مخيم عين الحلوة (**الرأي**، ١٩/٩/١٩٨٦).

□ قال قائد المنطقة الجنوبية، اللواء الاسرائيلي اسحق مردخاي، في لقاء صحافي، ان اطلاق سراح الـ ١١٥٠ فدائياً في صفقة تبادل الاسرى، اثر في زخم الانشطة التي يقوم بها الفدائيون في المنطقة بالمقارنة مع الوضع السابق. واضاف اللواء مردخاي انه، مع هذا، لم تسجل زيادة احصائية كبيرة في هذه الانشطة في قطاع غزة (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٨٦).

□ حكم بالسجن لمدد تتراوح بين ٢١ و ٢٧ سنة على اربعة فدائيين اعضاء في «فتح» اتهموا باعداد متفجرات، وبزرعها، وبالقيام بتدريبات عسكرية. وبعد اصدار الاحكام، في المحكمة العسكرية في اللد، وقف الأربعة واعلنوا أنهم، على الرغم من العقاب، سيستمرون في النضال (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٨٦).

□ قرر الحاكم العسكري الاسرائيلي لمدينة الخليل منع رئيس بلديتها المقال، مصطفى النتشه، من الخروج، ووجه اللوم اليه، وذلك بعد ان رفض النتشه التراجع عن تصريحات سبق ان ادلى بها لمجلة «الحوادث». وقد عبر النتشه، في هذه التصريحات، عن تأييده للكفاح المسلح الفلسطيني (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٨٦).

□ نددت سكرتارية حركة غوش ايمونيم باقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، بشأن اقامة حكم ذاتي في غزة اولاً. وجاء في البيان الذي اصدرته الحركة ان مسارات رئيس الحكومة عديمة المسؤولية ولن تؤدي الى السلام، بل ستتسبب في احداث ضعف سياسي وهبوط المعنويات القومية، ويحتمل ان تتسبب في ازدياد العمليات العسكرية الفدائية (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٨٦).

□ أوضح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في تصريح له، مفهوم مصر لدور اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي. وقال ان اللجنة ستعالج الامور الثلاثة الاساسية، وهي: دور المؤتمر، ودور الدول الكبرى في المؤتمر، وكيفية التغلب على عقبة اعتراف اسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتراف الفلسطينيين بالقرار الرقم ٢٤٢ (**الأهرام**، ١٩/٩/١٩٨٦). وقد ابلغ الاردن الى المعنيين رفضه الاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي التي تم الاتفاق عليها في «قمة الاسكندرية» بين الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس (**السفير**، ١٩/٩/١٩٨٦).

□ صرح متحدث باسم وزارة الخارجية الباكستانية بأن باكستان رفضت عرضاً من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات،

للمساهمة في التحقيق في حادث خطف الطائرة الاميركية الذي وقع في كراتشي في ١٩٨٦/٩/٥، وأسفر عن مقتل ٢١ شخصاً عندما اقتحمتها قوات الأمن الباكستانية. وقال المتحدث: «لم نقبل عرض عرفات لأن لدينا طاقماً قوياً من المحققين» (**السفير** ، ١٩/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/١٩

□ ذكرت انباء صحفية في الخليج، نقلاً عن مصادر فلسطينية، أن الرئيس الليبي معمر القذافي أعرب عن استعداد بلاده لاستقبال م.ت.ف. بكافة فصائلها بما فيها «فتح»، اذا ارادت هذه الفصائل نقل مكاتبها الى ليبيا (**الاهرام** ، ٢٠/٩/١٩٨٦).

□ قال مسؤولون في م.ت.ف. ان مصر أحاطت المنظمة علماً بنتائج اجتماعات القمة المصرية ـ الاسرائيلية، وآمالها بعقد مؤتمر دولي لاحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط، وتنشيط تحركات السلام المشتركة بين الاردن والمنظمة (**الشرق الاوسط** ، ٢٠/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٢٠

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى المنامه، في زيارة للبحرين، وذلك في اطار جولة تشمل عدداً من دول الخليج. وكان عرفات زار قطر، ووصف زيارته لها بأنها مثمرة (**الأهرام** ، ٢١/٩/١٩٨٦). والتقى عرفات، في الدوحة، بالجالية الفلسطينية هناك، حيث تحدث حول آخر تطورات القضية الفلسطينية (**وفا** ، ٢٠/٩/١٩٨٦).

□ عقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، اجتماعاً مع وزير الدفاع الروماني، بحث خلالها في تطورات القضية الفلسطينية وسبل تعزيز التعاون العسكري بين م.ت.ف. ورومانيا. وكان الوزير وصل الى رومانيا أمس في زيارة تستغرق ستة أيام (**وفا** ، ٢٠/٩/١٩٨٦).

□ لم تمدد سلطات الأمن الاسرائيلية تصريح عمل رئيس جامعة النجاح في نابلس، د. منذر صلاح، بسبب اتهامه بانشطة تحريضية. و د. صلاح من مواليد نابلس ويحمل الجنسية الاردنية، حصل على اذن بالبقاء المستمر في الضفة الغربية على خلفية منصبه كرئيس لجامعة النجاح. وافادت مصادر امنية بأن معطيات تجمعت، في الآونة الأخيرة، تفيد بأنه عمل في مجال التحريض داخل الجامعة في اطار منصبه (**هآرتس** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

□ نشرت مجموعة من شخصيات المناطق المحتلة بياناً نددت فيه باعمال الارهاب التي وقعت في فرنسا في الآونة الاخيرة. وجاء في البيان: «نحن ابناء الشعب الفلسطيني الموقعين على هذا البيان صعقنا لسماعنا الانباء المؤلمة من فرنسا حول الاعمال الارهابية المستمرة هناك، والتي سقط ضحاياها مواطنون ابرياء. نندد، بشدة، بهذه الاعمال وبمرتكبيها». والموقعون على البيان هم: حنا سنيوره وفايز ابو رحمة وزهير الريس وريموندا الطويل ومصطفى النتشه (**هآرتس** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

□ عقد الملك الاردني حسين، في لندن، جلسة محادثات مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، تبادلا فيها وجهات النظر حول الجهود المبذولة لحل أزمة الشرق الاوسط، اضافة الى بحث في وسائل عقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام (**الرأي** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

□ قال الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، ان عملية تبادل رئاسة الحكومة الاسرائيلية بين شمعون بيرس واسحق شامير ستتم في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر). واضاف وايزمان انه سيظل عضواً في الحكومة. ويعتقد وايزمان بأن الحكومة ستستمر، بعد تبادل رئاستها، في السياسة المتبعة حالياً. واكد انه ينبغي على اليهود، في السنوات المقبلة، التوصل الى التسوية مع العرب، بعد حروب استمرت ٤٠ سنة، واضاف: «اذهب للتحادث مع العرب من موقع قوة، ليس قوة الدبابات فحسب، بل القوة الاخلاقية». واشار وايزمان الى انه على استعداد للتحدث مع اي فلسطيني يعلن موافقته على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ووقف النشاطات الارهابية، حتى لو كان عرفات شخصياً (**هآرتس** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

□ قالت مصادر عسكرية اسرائيلية ان الطريق الوحيد لمنع انهيار جيش لبنان الجنوبي، هو زيادة مكثفة لما يسمى «التغطية» الاسرائيلية لهذا الجيش (**هآرتس** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٢١

□ وصل الى العاصمة العراقية، بغداد، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات قادماً من البحرين، في زيارة يلتقي خلالها بالمسؤولين العراقيين (**وفا** ، ٢١/٩/١٩٨٦).

□ أكد رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، في تصريح لصحيفة «عكاظ» السعودية، ان المواطنين الفلسطينيين يعانون من صنوف انواع العذاب في ظل الاحتلال الاسرائيلي. وأشار الى ان الارض الفلسطينية تتعرض للضياع بفعل عملية التوسع الاستيطاني اليهودي والمصادرة، وهذا يستوجب التحرك للخلاص من هذا الواقع المؤلم (**الرأي** ، ٢٢/٩/١٩٨٦).

□ أفاد ضابط شرطة عسكرية اسرائيلي مسؤول بأن ١٨٢٢٢ جندياً دخلوا السجن في العام الماضي، وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة ٤ بالمئة مقارنة بالعام الماضي. كما افاد بأن اكثر من ٨٠ بالمئة ممن دخلوا السجن من الجنود هم من ابناء الطوائف الشرقية، وان المخالفة الاساسية التي حكم بشأنها الجنود هي التهرب من الخدمة العسكرية (**هآرتس** ، ٢٢/٩/١٩٨٦).

□ قال الرئيس المصري حسني مبارك، في تصريح للصحافيين، أن مصر لم تضع، بعد، تصورها لدور اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي. ورداً على سؤال حول اصرار م.ت.ف. على عدم الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وتمسك الاردن بعدم التفاوض مع اسرائيل، قال مبارك ان المؤتمر الدولي سيكون مظلة، ولا بد من مفاوضات مباشرة. وأكد وجود تنسيق كامل بينه وبين الملك حسين في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وأشار الى وجود حلول عديدة لمسألة التمثيل الفلسطيني (**الاهرام** ، ٢٢/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٢٢

□ ضاعف الاردن من ضغطه على المناطق المحتلة، وبدأ يطالب موظفي الدولة بالتوقيع على بيانات تؤكد الاخلاص للعرش الهاشمي، مقابل استمرار استلام الرواتب من الاردن (**عل همشمار** ، ٢٣/٩/١٩٨٦).

□ قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ ٢٨,٥ مليون دولار لـ م.ت.ف. وهو القسط المترتب عليها دفعه للمنظمة حسب مقررات قمة بغداد العام ١٩٧٩. وقال ممثل م.ت.ف. في السعودية، رفيق النتشه، ان المملكة العربية السعودية التزمت، بصورة ثابتة، بدعم م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ٢٢/٩/١٩٨٦).

□ استقبل الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، وبحث معه في الاوضاع الفلسطينية. وجدد تشاوشيسكو دعوته الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط** ، ٢٣/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان لقاءه مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، تم في جو هادىء وموضوعي. وقد أجري اللقاء في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. واضاف بيرس انه بحث، خلال اللقاء، في خطوات للسير قدماً في تطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، وموضوع يهود الاتحاد السوفياتي، والوضع في الشرق الاوسط، واحتمالات السلام، والمؤتمر الدولي (**عل همشمار** ، ٢٣/٩/١٩٨٦).

١٩٨٦/٩/٢٣

□ أكد رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، انه سيزور ليبيا قريباً، وانه استعرض مع الرئيس الليبي معمر القذافي، خلال لقائه معه في هراري، مجمل الاحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة، والعلاقات الفلسطينية ـ الليبية. وحول لقائه نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، في هراري ايضاً، قال ان الحديث تناول ضرورة تنقية الاجواء بين سوريا و م.ت.ف. من جهة اخرى، اوردت صحيفة «الاتحاد» الظبيانية ان

خدام حث جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية لتطوير بنيتها التنظيمية استعداداً لانتزاع الشرعية عبر المؤسسات الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ٢٤/٩/١٩٨٦).

□ هاجمت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اهدافاً للفدائيين شرق الدامور. وقد تم الهجوم على بعد كبير من الحزام الامني، وقصد منه التنويه بان اسرائيل لن تكتفي بالرد، فقط، في جنوب لبنان، بل ستعمل في كل مكان يتواجد فيه فدائيون (**هآرتس** ، ٢٤/٩/١٩٨٦).

□ انتهت اللجان المختصة التي يترأسها وزير الداخلية الاردنية، حسن الكايد، الى تصور نهائي لمنح جواز سفر اردني لابناء قطاع غزة وعرب فلسطين المحتلة، ورفعت توصيات الى رئيس الوزراء، زيد الرفاعي. وقال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية الاردنية ان القرار سيشمل كافة ابناء غزة وعرب فلسطين المقيمين في الاردن (**الشرق الاوسط** ، ٢٤/٩/١٩٨٦).

□ عرض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، قبيل مغادرته نيويورك عائداً الى اسرائيل، صيغ جديدة لوزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بامكانها ان تكون بديلاً من الطلب المصري بشأن ادخال «حق تقرير المصير» على وثيقة التفاهم الثلاثية. وعلم انه في المحادثات التي اجراها بيرس ومساعده، د. نمرود نوفيك، مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ومساعديه، اوضح الاميركيون ان في الامكان الاكتفاء بجولات مكوكية للمبعوث الخاص، وات كلبربيوس، بين القدس وعمان والقاهرة (**هآرتس** ، ٢٤/٩/١٩٨٦).

□ اتضح لممثلي وفد وزارة الدفاع الاسرائيليين، الذين انهوا سلسلة من المناقشات مع نظيريهم في وزارة الدفاع الاميركية، أن اسرائيل لن تستطيع، حالياً، الدخول في مناقصات خصصت لدول حلف شمال الاطلسي (ناتو). وكان على جدول الاعمال مناقصتان بقيمة ملايين الدولارات: الاولى، صيانة طائرات عمودية اميركية موضوعة في المانيا الاتحادية؛ والثانية، صيانة وتصليح محركات طائرات اف ـ ١٦ و اف ـ ١٨ (**هآرتس** ، ٢٤/٩/١٩٨٦).

□ قررت الولايات المتحدة الاميركية تخفيض الفائدة على جزء من ديون اسرائيل. وهذا التخفيض سيوفر على اسرائيل حوالى ٣٠٠ مليون دولار في السنة. وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، اوضح، خلال محادثاته في واشنطن، أن الفائدة على جزء من ديون اسرائيل تصل الى حوالى ١٣ بالمئة سنوياً. وهذه فائدة مرتفعة ويصعب على اسرائيل دفعها (**هآرتس** ، ٢٤/٩/١٩٨٦).

٢٤/٩/١٩٨٦

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، في مقابلة صحافية اجريت معه في العاصمة الرومانية، ان سبعة فصائل فلسطينية ستعقد، قريباً، اجتماعاً في الجزائر للبحث في مسألة اعادة الوحدة لمنظمة التحرير. وقال الوزير ان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط قد يؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية. وكان الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو أطلع الوزير على نتائج الزيارات التي قام بها مبعوثون رومانيون الى دول عدة في الشرق الاوسط (**الرأي** ، ٢٥/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس الاركان الاسرائيلي، موشي ليفي، لقد ازداد في الآونة الاخيرة استخدام صواريخ كاتيوشا بعيدة المدى، التي يصل مداها الى حوالى ٢٠ كيلومتراً. ووفق تقويم رئيس الاركان، فان مشكلة الكاتيوشا التي تطلق ضد مستوطنات اسرائيل الشمالية هي اخطر مشكلة تواجه اسرائيل. فخلال شهر أيلول (سبتمبر) الجاري، نفذ ١٢ هجوماً على مواقع جيش جنوب لبنان (**هآرتس** ، ٢٥/٩/١٩٨٦).

□ افاد مستشار وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يوسي كوتشيك، بأن ٢٥٤٠ اسرائيلياً من العائدين تمت مساعدتهم من قبل وزارة الاستيعاب. وهذا العدد يشكل زيادة بنسبة ٥١ بالمئة بالمقارنة مع العام الماضي. واضاف كوتشيك ان الزيادة في العدد تنبع، اساساً، من استقرار الوضع الاقتصادي في اسرائيل ومن التحسن الذي طرأ على قطاع التشغيل في القطاع

الاقتصادي (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/٢٥).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «يجب عدم توسيع الحزام الامني في الجنوب اللبناني، وان استراتيجية اسرائيل الامنية أثبتت مضمونها ولا ضرورة لتغييرها» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٩/٢٥).

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، ودار الحديث، خلال الاجتماع، حول الاوضاع في المنطقة العربية والوضع الفلسطيني (**البعث** ، ١٩٨٦/٩/٢٥).

١٩٨٦/٩/٢٥

□ اجتمع عضو الكنيست الاسرائيلي، رافي ادري، لمدة خمسين دقيقة مع الملك المغربي الحسن الثاني، ونقل رسالة شفهية من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، قدم اليه، عبرها، تقريراً عن «لقاء الاسكندرية» بين بيرس والرئيس المصري حسني مبارك. وقال الملك الحسن الثاني انه متمسك برأيه تجاه استمرار المساهمة في تقدم مسار السلام ، وقد عرض افكاراً مختلفة في هذا الاتجاه (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٩/٢٦).

□ افاد عضو الكنيست رافي ادري، الذي ترأس وفداً من اربعة اعضاء كنيست، قام بزيارة الى المغرب، بأنه اقترح، بشكل شخصي، على الملك الحسن الثاني اشتراك المغرب في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام، وبعد ذلك في المؤتمر الدولي. واشار ادري، في لقائه مع الصحافيين في مطار بن ـ غوريون، انه لم يُفوَّض من قبل رئيس الحكومة، شمعون بيرس، بطرح اقتراحه على الملك (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/٢٦).

□ اعلن رئيس الوزراء الفرنسي، جاك شيراك، تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشترك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن. وقال المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفرنسي ان شيراك اكد، خلال مباحثاته التي اجراها مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ووزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في نيويورك، موقف فرنسا الداعي الى اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وذلك في اطار الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٩/٢٦).

١٩٨٦/٩/٢٦

□ رحب رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، بفكرة تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي. وقال، في حديث الى الصحافيين العرب في نيويورك، ان ذلك قد يكون وسيلة لتحريك المجتمع الدولي (**السفير** ، ١٩٨٦/٩/٢٧).

□ ذكرت أنباء صحفية ان سوريا والجزائر قد توصلتا الى تفاهم حول ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية واعادة توحيد م.ت.ف. وقالت مصادر فلسطينية، في دمشق، لصحيفة «الخليج» التي تصدر في الشارقة، ان الأمين العام لجبهة التحرير الجزائرية، محمد شريف مساعديه اتفق، في اثناء زيارته لدمشق، مع الرئيس السوري حافظ الاسد حول ذلك (**الرأي** ، ١٩٨٦/٩/٢٧).

١٩٨٦/٩/٢٧

□ حذرت م.ت.ف. في رسالة وجهتها الى مجلس الأمن الدولي، من ان اسرائيل تعتزم القيام بعمليات عسكرية جديدة ضد العديد من القرى في جنوب لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صيدا، وذلك كجزء من العمليات المستمرة ضد الفلسطينيين في لبنان (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٩/٢٨).

□ حاول مجهولون التعرض لحياة د. ياسر عبيد، من رام الله، المعين من قبل الاردن مسؤولاً عن الجهاز الصحي في الضفة الغربية. وعلى ما يبدو، تمت المحاولة على خلفية سياسية (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/٢٨).

□ قال الملك المغربي الحسن الثاني انه مستعد لاخذ قسط في مؤتمر سلام عالمي حول الشرق الاوسط، اذا شاركت فيه كل من منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي

(هآرتس ، ٢٨/٩/١٩٨٦).

□ افاد موظف كبير في الادارة الاميركية بأن الادارة الاميركية وافقت على منح اسرائيل مكانة «حليف اساسي دون العضوية في حلف شمال الاطلسي». واوضح ان الادارة رصدت مساعدة امنية واقتصادية لاسرائيل، في العام ١٩٨٨، بمستوى المساعدة الحالية (٣ مليارات دولار)، وقررت ان تستفيد اسرائيل من حقوق مختلفة تحصل عليها دول الحلف، وان ينظر، بشكل ايجابي، الى مسألة تقديم عروض انتاج وخدمات ومشتريات متبادلة للصناعة الاسرائيلية (**دافار** ، ٢٨/٩/١٩٨٦).

□ افاد وزير خارجية بولونيا، د. مريان اوزموسكي، بأن بولونيا ستفتتح ممثلية لها في تل ابيب بتاريخ ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل (**هآرتس** ، ٢٨/٩/١٩٨٦).

٢٨/٩/١٩٨٦

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، في صنعاء، واستعرض واياه الوضع العربي الراهن وتطورات القضية الفلسطينية. وشدد الرئيس اليمني على موقف بلاده الثابت في دعم القضية الفلسطينية بقيادة م.ت.ف. (**وفا** ، ٢٨/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الشرق الاوسط»، ان م.ت.ف. ما زالت الرقم الصعب في معادلة الشرق الاوسط. وتحدث عرفات عن وجود خلافات في الرأي داخل «البيت الفلسطيني»، وأشار الى ان ذلك طبيعي، وهو دليل صحة وعافية للديمقراطية الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ٢٩/٩/١٩٨٦).

□ قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلي وزير الخارجية، اسحق شامير، في مقابلة تلفزيونية: «من المهم زيادة عدد السكان اليهود في المناطق [المحتلة] اكثر من اقامة مستوطنات جديدة». واوضح ان الطريق لتنفيذ ذلك سيكون في الحكومة الجديدة. ورفض شامير وصف المناطق بأنها مناطق محتلة، بل وصفها بـ «ارض ـ اسرائيل»، مضيفاً انه «اذا كانت الادارة الاميركية تعتقد بأن هذه مناطق محتلة فهي مخطئة. والرئيس ريغان لا يعارض في اقامة المستوطنات، وبالتأكيد لا يعارض سكن اليهود في المناطق» (**هآرتس** ، ٢٩/٩/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في حفل اقيم لتسمية شارع في مدينة عسقلان باسم الملك المغربي الراحل محمد الخامس، والد ملك المغرب الحالي: «توجد بيننا وبين العرب خلافات في الرأي، وحتى نزاع، وهناك من يفتشون عن السبل لتسوية هذه الخلافات او حتى ايجاد حل للنزاع؛ ولكن يوجد، ايضاً، من يحاولون توسيع الخلاف وتعميقه وتخليده وتحويله الى حرب دائمة، وهؤلاء يستخدمون في هذا كره اليهود بصفتهم يهوداً او كراهية للعرب بصفتهم عرباً، وذلك من اجل زرع الكراهية وسفك الدماء» (**هآرتس** ، ٢٩/٩/١٩٨٦).

□ تمكن كل من اسرائيل والاردن، بعد جهود مستمرة، من تعيين ثلاثة رؤساء عرب للبلديات التي ما زالت تدار من قبل ضباط اسرائيليين. ففي رام الله عين خليل موسى الذي كان يشغل منصب رئيس بلدية بعد حرب ١٩٦٧؛ وفي البيرة عين حسان الطويل؛ وفي الخليل عين د. عبدالمجيد الزير الذي يشغل ايضاً مركز مدير لواء الخليل في وزارة الصحة ويعترف به من قبل الاردن بهذه الصفة. وقد ارسل رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية، العقيد افرايم سنيه، كتب التعيين الى رؤساء البلديات الجدد (**عل همشمار** ، ٢٩/٩/١٩٨٦).

٢٩/٩/١٩٨٦

□ ندد مصدر في دائرة الوطن المحتل في منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار الاسرائيلي بتعيين ثلاثة رؤساء بلديات في الضفة الغربية، ودعا الى اجراء انتخابات بلدية تسمح للسكان باختيار ممثليهم (**الاهرام** ، ٣٠/٩/١٩٨٦). من ناحية اخرى، قال وزير شؤون الوطن المحتل في الاردن، مروان دودين، ان حكومته رحبت بالقرار، وعدّ اصداره خطوة لاستئناف العلاقات

مع مسؤولي البلديات. واوضح دودين ان وزراته درست قرار تعيين رؤساء البلديات واللجان المساعدة لهم وقررت التعاون معهم (**الرأي** ، ١٩٨٦/٩/٣٠).

□ أقرت الحكومة الاردنية صرف جوازات سفر اردنية لابناء قطاع غزة المقيمين في الاردن، والذين نزحوا في العام ١٩٦٧ وحتى نهاية العام ١٩٧١. ومدة صلاحية جوازات السفر هذه ثلاث سنوات (**الرأي** ، ١٩٨٦/٩/٣٠).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان الفجوة العميقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حدثت على خلفية طلب م.ت.ف. ان يكون للكيان الفلسطيني، في اطار الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية، علم خاص به، وجوازات سفر، وتمثيل في البرلمان، وجيش خاص. وذكر بيرس ان م.ت.ف. طالبت، كذلك، بأن يتعهد الملك حسين بجعل قيادة الكونفدرالية، بعد عهده، مناوبة بين طرفيها (**دافار** ، ١٩٨٦/٩/٣٠).

□ رفضت الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. ففي اللقاء الذي عقد في نيويورك بين وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، وبين القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، وافق الجانبان على ان الفكرة غير صالحة من اساسها، لأن هدفها هو اعادة الاتحاد السوفياتي الى الصورة السياسية في الشرق الاوسط، الامر الذي عملت الولايات المتحدة واسرائيل للحؤول دون تجسيده (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٣٠).

١٩٨٦/٩/٣٠

□ أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، أن القيادة الفلسطينية اتخذت قراراً بالغاء الوجود العسكري الفلسطيني في تونس. وقال ان العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة صارت تركز، الآن، على الأهداف الاقتصادية بالاضافة الى الأهداف العسكرية (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٠/١).

□ اتخذ وزير الدفاع وهيئة الاركان العامة في الجيش الاسرائيلي، في الآونة الأخيرة، قراراً مبدئياً بشأن تغيير الهيكلية في الجيش. وسوف يؤدي هذا التغيير الى بناء قوة عسكرية نوعية تحافظ على قدرة المناورة للجيش وهزم العدو في القتال وانجاز حسم في ساحة المعركة (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/١٠/١).

□ اتصل الرئيس المصري حسني مبارك، هاتفياً، بالملك الاردني حسين، واستعرض معه الوضع في المنطقة، وجهود السلام المبذولة، وما يمكن اتخاذه لتنشيطها في الفترة المقبلة (**الأهرام** ، ١٩٨٦/١٠/١).

□ ندد القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، في خطابه في الأمم المتحدة، بفكرة المؤتمر الدولي للشرق الاوسط، ووصف مؤيديها بأنهم معارضون للسلام، يخشونه ويطالبون بالتهرب منه. واضاف شامير انه لا بديل من المفاوضات المباشرة، ودعا الملك الاردني حسين الى الدخول في مثل هذه المفاوضات مع اسرائيل (**دافار** ، ١٩٨٦/١٠/١).

١٩٨٦/١٠/١

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان المنظمة تعد لاجتماع توحيدي للفصائل الفلسطينية يعقد في بغداد وتشارك فيه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي. وعن محاولات حل ازمة الشرق الاوسط، قال عرفات ان كل المحاولات فشلت حتى الآن، واعرب عن استعداد المنظمة لمعاودة الاجتماع مع الاردن في اطار وفد عربي مشترك يضم كل الاطراف المعنية في الصراع ضد اسرائيل على ان يكون الاعضاء الفلسطينيون من منظمة التحرير الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/١٠/٢). وفي كلمة له، في معسكر قوات صبرا وشاتيلا في اليمن الشمالي، ربط عرفات بين الذكرى الاولى للعدوان الاسرائيلي على منطقة حمام الشط في تونس، وبدء حصار «أمل» لمخيم الرشيدية جنوب صور في لبنان (**وفا** ، ١٩٨٦/١٠/٢).

□ فرضت ميليشيا حركة «أمل» حصاراً على مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين في جنوب صور في لبنان، وذلك لليوم الثاني على التوالي، حيث يدافع المقاتلون الفلسطينيون عن المخيم الذي تعرض الى عملية قصف من البحر قامت به دوريات الزوارق الاسرائيلية (**الاهرام** ، ٢/١٠/١٩٨٦).

□ قال الرئيس السوري حافظ الاسد لوفد صحفي اردني، كان في زيارة لسوريا، ان سوريا لم تتدخل في الشؤون الداخلية للفلسطينيين (**الاهرام** ، ٢/١٠/١٩٨٦)، وانها لا تحاول ايجاد منظمة بديلة من م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ٢/١٠/١٩٨٦).

□ استقبل رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وممثلها في الاردن، عبدالرزاق يحيي، وبحثا في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. ويعتبر هذا أول لقاء رسمي بين مسؤولين اردنيين وفلسطينيين منذ عدة شهور، بعد ايقاف التنسيق السياسي بين الاردن و منظمة التحرير الفلسطينية (**الأهرام** ، ٢/١٠/١٩٨٦).

□ أكدت وثيقة رسمية صادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل ان الحد الاقصى لعدد النازحين عن اسرائيل منذ قيام الدولة كان ٤٤١٧٠٠ نازح في نهاية العام ١٩٨٥ (**هآرتس** ، ٢/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، في حفل منح الرتب العسكرية لضباط وجنود في قيادة المنطقة الجنوبية: «ان السنة الجارية ستكون صعبة بالنسبة الى الجيش الاسرائيلي، وذلك نتيجة لخطة تقليص الموارد المالية وتقليص الطاقة البشرية في جميع القطاعات. وسوف يصل هذا التقليص حتى الجندي الاخير» (**هآرتس** ، ٢/١٠/١٩٨٦).

□ اجرى وزير الدولة الاسرائيلي القائم باعمال وزير الخارجية، موشي ارنس، محادثة مع نائب وزير الخارجية اليابانية، سونيتسي ياناي. واستوضح ارنس، خلال المحادثة، سبل حمل اليابان على التراجع عن خضوعها للحظر العربي. كما نوقشت امكانات التعاون المحتمل بين الصناعات التكنولوجية اليابانية والاسرائيلية (**هآرتس** ، ٢/١٠/١٩٨٦).

٢/١٠/١٩٨٦

□ فجرت عبوة منصوبة الى جانب الطريق بالقرب من باص كان يعمل على طريق القدس ـ رام الله، وذلك على مقربة من مخيم الجلزون. ولم يسفر الانفجار عن اصابات او اضرار. وفي اعقاب الحادث، فرضت قوات الامن الاسرائيلية حظر التجول على بعض قرى المنطقة، وبدأت في عمليات تمشيط وتفتيش (**دافار** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

□ واصل نحو ٢٨٠ سجيناً أمنياً، في سجن الخليل، اضرابهم عن الطعام، الذي بدأوه قبل نحو اسبوع. وفي منتصف الاسبوع انضم الى الاضراب ١٨٠ سجيناً أمنياً آخر محتجزين في سجن كفار يونا. وقدم السجناء الى ادارة السجون سلسلة من المطاليب لتحسين ظروف سجنهم، كما طالبوا مفوضية مصلحة السجون بادخال تسهيلات على سياستها تجاههم (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

□ قرر مجلس سكرتارية السكان اليهود في قطاع غزة تسيير الحرس المدني، مجدداً، في القطاع، وذلك على اثر سلسلة من التحرشات التي وقعت خلال الشهور الماضية، كرشق السيارات والمدنيين الاسرائيليين بالحجارة والقاء الزجاجات الحارقة (**دافار** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

□ ادعى رئيس «رابطة المواطنين من اجل منع النزوح»، شموئيل لاهيس، بأن المكتب المركزي للاحصاء يرسم صورة وردية للغاية في ما يتعلق بموضوع النزوح، وانه، بصورة مغرضة، يقلل من عدد النازحين لكي لا يخلق حالة ذعر بين الجمهور. وذكر لاهيس ان احجام النزوح أكبر بكثير مما تبدو في بيانات المكتب، مشيراً الى ان المكتب لا يأخذ في الحسبان البيانات المتعلقة باولاد النازحين الذين يصل عددهم، حسب تقديره، الى نحو ٥٠٠ ألف (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، في مقابلة مع اذاعة مونت كارلو، ان الاجراءات

الاردنيـة، الادارية والاقتصادية، حيال الضفة الغربية لا يمكن ان تعتبر تحولاً سياسياً، وهي استكمـال لاجراءات بوشر بها في العام ١٩٧٦ ووافقت عليها منظمة التحرير الفلسطينية واعتبر تعيـين رؤسـاء بلديـات عرب محـل الضبـاط الاسرائيليين مكسباً كبيراً. واضاف ان الاردن لا يبحث عن قيـادات سيـاسيـة فلسطينية بديلة (**الرأي** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

□ قال وزيـر خارجيـة الولايـات المتحدة الاميركية، جورج شولتس، في لقاءات ثنائية مع عدد من وزراء خارجيـة الدول العـربيـة، في نيـويـورك، ان الولايات المتحدة تعمل من اجل احلال السلام بين اسرائيل والدول العربية. ومن جانبهم، أكد وزراء الخارجية العرب الذين التقوا شولتس حرص بلدانـهـم على قيـام الادارة الامـيركيـة بدورهـا لانهـاء الصراع في الشرق الاوسط وحل المشكلة الفلسطينية (**الاهرام** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٣

□ وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، نداء الى الملوك والرؤساء والأمراء العـرب ناشدهم فيه التدخل السريع، والفوري، لوضع حد للمجازر التي ترتكبها ميليشيا «امل» ضد المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان. وكان حصـار «امـل» لمخيم الرشيدية قد بدأ بتاريخ ٣٠/٩/١٩٨٦ (**وفا** ، ٣/١٠/١٩٨٦).

□ أشـار رئـيس اللجـنـة التنفيـذيـة لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تصريحات صحفية في الكـويـت، الى ان تعيـين رؤسـاء بلديـات فلسطينيين في الضفة تم ـ حسب تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين ـ بمبادرة من الاردن. وقـال عرفـات ان هناك خطة اميركية ـ اسرائيلية لابقاء وضع الفلسطينيين كما هو عليه؛ وهـذه الخـطة تجـد قبولاً لدى بعض الاطراف العربية (**الاهرام** ، ٤/١٠/١٩٨٦).

□ اتفقت قيادة حركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية على قرار لايقاف اطلاق النار في مخيم الرشيدية ومحيطه. وتوجه وفد من جبهة الانقـاذ الى دمشق للوقـوف على رأي القيـادة المركزية للجبهة من طلب «أمل» سحب الاسلحة من مخيم الرشيدية (**السفير** ، ٤/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٤

□ نفى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان يكون الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو قد تقدم بأية مبادرة سلام جديدة للشرق الاوسط. وقال عرفات انه استعرض مع تشـاوشيسكـو اموراً كثيرة وتم بحث في مسألة اللجنـة التحضيرية للمؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط، ثم اكد عدم التطرق الى مسألة تشكيل لجنـة فلسـطينيـة ـ اسرائيلية في اطار اللجنة التحضيرية (**الأهرام** ، ٥/١٠/١٩٨٦).

□ ايـد نواب الضفـة الغربية في البرلمان الاردني، في بيان اصدروه بعد اجتماع عقدوه في مجلس النواب، اجراءات تعيين رؤساء بلديات عرب محـل الضبـاط الاسرائيليـين في المنـاطق المحتلة؛ كما أيدوا مصادقة الحكومة الاردنية على هذه التعيينات (**الرأي** ، ٥/١٠/١٩٨٦).

□ كرر الامـين العـام للجبهـة الشعبية لتحـريـر فلسـطين، د. جورج حبش، في مؤتمر صحـافي عقـده في دمشق، شروط الجبهة لفتح الحوار مع «فتح»، وطالب بالغاء «اتفاق عمان» وقـطع العلاقات بين م.ت.ف. والنظام المصري (**الشرق الاوسط** ، ٥/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٥

□ كشف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، سليم الزعنـون (ابـو الاديب)، في كلمـة امام الطلاب الفلسطينيين في الكويت، عن ان الجهود لعقـد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قد فشلت بسبب ضغوط تمارسها دوائر عربيـة، ولم يحـدد الزعنـون تلك الجهـات (**الاهرام** ، ٦/١٠/١٩٨٦).

□ دعـا المكـتـب السـيـاسي للجبهـة الديمقـراطية لتحرير فلسطين، في بيان وزعه في دمشق، الفصـائـل الفلسـطينيـة الى تحمـل مسؤولياتها في استعادة وحدة م.ت.ف. وتجاوز سيـاسة التردد التي تمارسها بعض الفصائل الوطنيـة الفلسـطينية. كما دعا البيان الى عقد

اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب للبحث في مسألة خروج الاردن على قرارات القمة العربية وقبوله التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية مع اسرائيل (**السفير**، ٦/١٠/١٩٨٦).

□ اعلن في دمشق عن اتفاق لايقاف اطلاق النار ورفع الحصار عن مخيم الرشيدية قرب صور وتشكيل لجنة تنسيق للاشراف على ايقاف اطلاق النار من ممثلي القوى الوطنية وحركة «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية يشارك فيها مراقبون سوريون (**السفير**، ٦/١٠/١٩٨٦).

□ اطلقت دورية تابعة للجيش الاسرائيلي النار على فتى عربي في مدينة نابلس رفض الاستجابة لاوامر الجنود بالتوقف، فأصابته بجروح (**دافار**، ٦/١٠/١٩٨٦).

□ ذكرت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية، في تحقيق نشرته بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٦، ان معهد شتاين الكائن في المفاعل النووي في ديمونا في اسرائيل هو المصنع السري لصنع القنابل النووية. واضافت الصحيفة ان اسرائيل راكمت، خلال ما يزيد على عشرين عاماً من الانتاج، ما يتراوح بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ رأس نووي متفجر، وانها، بفضل ذلك، تحتل المكانة السادسة في قائمة الدول التي تمتلك سلاحاً نووياً (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٦).

□ أفاد المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء بأن عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل خلال الاثني عشر شهراً الاخيرة بلغ ٢٤٠ شخصاً فقط. وخلال الفترة ذاتها (من تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٥ وحتى أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٦) بلغ عدد المهاجرين الى اسرائيل نحو ٨٨٠٠ شخص. وقد جاء القسم الاكبر من المهاجرين من: القارة الاميركية (نحو ٣٦٠٠ شخص) والقارة الاوروبية (نحو ٣٦٠٠ شخص). وبلغ عدد المهاجرين من الولايات المتحدة الاميركية نحو ١٩٠٠ شخص (**دافار**، ٦/١٠/١٩٨٦).

٦/١٠/١٩٨٦

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الشرق الاوسط»، ان هناك دوافع مشبوهة تكمن وراء محاصرة مخيمات الرشيدية والبص والبرج الشمالي والقاسمية في منطقة صور، وهناك ارتباط بين العدوان على المخيمات والمخطط الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية. وطالب عرفات العرب بالخروج عن صمتهم ازاء ما يجري (**الشرق الاوسط**، ٧/١٠/١٩٨٦).

□ في مقابلة مع صحيفة «الشرق الاوسط»، تحدث رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي (ابو اللطف)، حول القضايا التي تشغل الساحة الفلسطينية، وحمّل الخلافات العربية المستشرية مسؤولية تردي الوضع في المنطقة (**الشرق الاوسط**، ٧/١٠/١٩٨٦).

□ هاجمت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي مقر قيادة تابعاً للمنظمات الفدائية التي تنتمي الى جبهة الرفض. والمقر هو عبارة عن مبنى مؤلف من طبقتين على بعد نحو عشرين كيلومتراً شمال شرق مدينة طرابلس اللبنانية وفي عمق منطقة النفوذ السوري. وذكرت مصادر فلسطينية ان سبعة فدائيين واثنين من المدنيين اصيبوا جراء القصف الذي شاركت فيه ثمان طائرات مقاتلة (**هآرتس**، ٧/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال جلسة الحكومة الاسبوعية: «ان سياسة اسرائيل لم تتغير، وان اسرائيل لن تكون اول من يُدخل سلاحاً نووياً الى المنطقة». وتطرق بيرس الى ما نشرته صحيفة «صنداي تايمز»، فقال إن الحكومة معتادة على منشورات مثيرة حول موضوع مجمع الابحاث النووية في ديمونا، وليس من عادتها التعليق عليها (**هآرتس**، ٧/١٠/١٩٨٦).

□ قال الملك الاردني حسين، في حفل عشاء اقامه الرئيس الهندي جيباني زيل سنغ، ان مساعي السلام ما زالت تتعثر و «اننا ما زلنا ندعو الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه». ويذكر ان الملك حسين

يقوم، في الوقت الراهن، بزيارة رسمية للهند (**الرأي**، ٧/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٧

□ صرح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، بأن المنظمة لم تلغ «اتفاق عمان»، فالمجلس الوطني الفلسطيني هو الجهة المخولة بالغائه. كما اعلن عرفات انه سيقوم بجولة عربية لاطلاع المسؤولين في الدول العربية على وثائق تربط بين العدوان الاسرائيلي على لبنان ومحاولات تصفية المخيمات الفلسطينية (**الأهرام**، ٨/١٠/١٩٨٦). وقد وصل عرفات الى الكويت، في زيارة رسمية، لاجراء مباحثات مع المسؤولين الكويتيين حول الاوضاع العربية والفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٨/١٠/١٩٨٦).

□ لليوم الثامن على التوالي تستمر ميليشيا «أمل» في محاصرة مخيم الرشيدية قرب صور، حيث تصر قيادة هذه الميليشيا على وجوب ان يسلم الفلسطينيون كامل اسلحتهم. كذلك وجه انذار الى الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات لكي يقيموا في داخلها، أو المغادرة الى اي مكان آخر (**الشرق الاوسط**، ٨/١٠/١٩٨٦).

□ صرح الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في بيان اصدره في تونس، بان القتال ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان لا يخدم الا مصلحة العدو الصهيوني (**الرأي**، ٨/١٠/١٩٨٦).

□ قتل سائق التاكسي، يسرائيل كيترو، طعناً بمدية في مدينة غزة. وكان كيترو جاء الى غزة لاصلاح سيارته. وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي جاء الى مكان الحادث، ان اغتيال اسرائيلي ثانٍ في غزة خلال عشرة ايام «حقيقة خطرة». واضاف: «ليس في الامكان التسليم بارهاب المُدى في غزة... والسيطرة على نوع من الارهاب كهذا، اكثر صعوبة، فهو ليس ارهاباً ذا طابع مؤسسي، ومنظماً. وفي تقديري، ان هذه العمليات الارهابية يقوم بها تنظيم محلي». واقترح رابين على المواطنين الاسرائيليين استخلاص العبر من الحادثتين الاخيرتين وعدم المجيء، فرادى، الى اماكن معينة (**دافار**، ٨/١٠/١٩٨٦).

□ عين رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، العميد يشعياهو ايريز، نائب مدير مكتب التربية والتعليم في القطاع، عبدالهادي عاشور ظهير، رئيساً جديداً لبلدية رفح. وكان الصيدلي سليمان زعرب عين في هذا المنصب على اثر اغتيال رئيس البلدية السابق، محمد قشطة. غير انه اعتقل، بعد فترة من تولي وظيفته، بتهمة الاتجار بالمخدرات، وحكم عليه بالسجن. وبعدئذ، عينت الادارة المدنية احد مستخدمي وزارة الداخلية قائماً باعمال رئيس البلدية. وقد تم تعيين ظهير كأجراء محض اداري، وليس له علاقة بتعيين رؤساء البلديات الثلاثة في الضفة مؤخراً (**دافار**، ٨/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في بيان سياسي القاه في الكنيست اختتم به ولاية الحكومة التي ترأسها طوال عامين، ان الخيار الذي يواجه جميع شعوب المنطقة اليوم هو تشييد عتبة يمكن الصعود منها الى السلام الكامل. واضاف بيرس ان اسرائيل والاردن لم يصلا، في الحقيقة، الى مائدة مفاوضات بعد، غير ان مباحثات تدور بيننا وبين الاردن بواسطة الولايات المتحدة الاميركية للتمهيد لمفاوضات. واوضح بيرس ان اسرائيل وافقت على منتدى دولي يكون قادراً على الافساح في المجال للبدء بمفاوضات، مع ان اسرائيل ليست في حاجة الى مواكبة دولية. أما الاردن فأعلن انه لن يستطيع الانضمام الى المفاوضات من دون منتدى كهذا (**دافار**، ٨/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٨

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في الكويت، مع أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح، وبحثا، خلال الاجتماع، في الاوضاع العربية الراهنة ومسألة عقد المؤتمر الاسلامي؛ كما بحثا في الابعاد الخطيرة لاستمرار الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما اجتمع عرفات، في الكويت، بولي العهد الشيخ سعد

العبدالله السالم (**وفا** ، ٨/١٠/١٩٨٦).

□ تجمع اقرباء السجناء الامنيين، بالقرب من مقر الصليب الاحمر الدولي في القدس تضامناً مع السجناء المضربين عن الطعام. ويواصل بضع عشرات من امهات السجناء الاعتصام في هذا المكان، منذ اكثر من اسبوع. وعلى حد قولهن، بدأ السجناء الاضراب عن الطعام قبل عشرة ايام في سجن كفار يونا وانضم اليهم ما يزيد على ألف سجين امني، في سجون اخرى، تضامناً. وكان بين المشاركين في التجمع رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، الشيخ سعدالدين العلمي، الذي قال انه يعتبر السجناء ابرياء من كل جرم، فهم سجنوا لانهم مقاتلون من اجل الحرية (**هآرتس** ، ٩/١٠/١٩٨٦).

□ دُشنت مستوطنتان جديدتان في قطاع غزة، هما يدولح وبني عتسمونا، بحضور نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير البناء والاسكان، دافيد ليفي. ووعد ليفي، في حفل التدشين، بان توسع الحكومة الاستيطان في قطاع غزة. الى ذلك قال ليفي ان نفيه دكاليم ستتحول الى مستوطنة مدينية، ونتسريم ستتحول الى مستوطنة دائمة، وأنه سيتم التعجيل بانشاء مستوطنات رفيح ـ ريام (**هآرتس** ، ٩/١٠/١٩٨٦).

□ قال قائد المنطقة الشمالية، اللواء يوسي بيليد، في لقاء مع معلمين ومربين في مدارس مستوطنات الشمال: «لا شك في ان الجبهة السورية التي تنطوي على الخطر الذي يهدد بقاء دولة اسرائيل، لا تشكل ضغطاً علينا في هذه الايام، ولا تعرقل حياتنا اليومية؛ غير ان قوة الجيش السوري تزداد والصدام العسكري مع سوريا لا مفر منه» (**دافار** ، ٩/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٩

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، خلال اجتماع لاتحاد المهنيين الفلسطينيين في الكويت، ان قرار نقل مقر القيادة الفلسطينية الى اليمن الشمالي والعراق ليس جديداً، وقد اتخذ بعد الغارة الاسرائيلية على مقر القيادة الفلسطينية في تونس. وقال عرفات انه أرسل عدداً من المقاتلين الفلسطينيين الى جنوب لبنان للدفاع عن المخيمات هناك (**السفير** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

□ التقى، في بولندا، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي وصلها يوم أمس، مع كل من عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي البولندي كشيك، ونائب وزير الخارجية البولندية لشؤون الشرق الاوسط مايونسكي، وتناولت محادثاته معهما الوضع في الاراضي المحتلة وتصعيد العدوان الصهيوني ضد الفلسطينيين (**وفا** ، ٩/١٠/١٩٨٦).

□ وسعت ميليشيا حركة «أمل»، معاركها ضد المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان الى بيروت، حيث قامت مجموعات منها باطلاق النيران على مخيم برج البراجنة، في حين استمرت في محاصرتها لمخيم الرشيدية لليوم التاسع على التوالي (**وفا** ، ٩/١٠/١٩٨٦). وقد دخل وفد لجنة التنسيق المخيم بعد الظهر، بعد تذليل العقبات التي عرقلت تنفيذ «اتفاق دمشق»، والتقت هناك بأعضاء اللجنة الشعبية وفعاليات المخيم (**السفير** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

□ اعتقلت قوات الامن الاسرائيلية ستة من اعضاء «اللجنة المناهضة لسياسة القبضة الحديدية في المناطق» في القدس الشرقية، بعد مشاجرة وقعت مع الشرطة، في اثناء مسيرة أجريت بعد اجتماع تضامني مع السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام (**دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

□ هاجم وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، قائد المنطقة الشمالية، اللواء يوسي بيليد، الذي قال ان الحرب مع سوريا أمر لا مفرّ منه. وقال يعقوبي ان هذا التصريح يبعث على الاستغراب، وقد يسبب ضرراً. وذكر يعقوبي ان ليس من مهمة ضابط في الجيش الاسرائيلي ان يدلي بتصريحات كهذه. واضاف: «اذا كان لدى الجيش الاسرائيلي تقويم لوضع كهذا، فعليه ان يحيط القيادة السياسية علماً به، اي وزير الدفاع والحكومة بكاملها» (**دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

□ قال الرئيس المصري حسني مبارك، في

حديث لمجلة «دي فيلت» الالمانية، ان مصر تجري مفاوضات مع مختلف الاطراف المعنية بمسألة الشرق الاوسط لايجاد مخرج لمسألة التمثيل الفلسطيني. كما أكد عدم امكان ايجاد حل دون مشاركة م.ت.ف. وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المتحلة ومنح حق تقرير المصير للفلسطينيين (**الاهرام** ، ١٠/١٠/١٩٨٦).

١٠/١٠/١٩٨٦

□ تجددت الاشتباكات حول مخيم الرشيدية بين ميليشيا حركة «أمل» التي تحاصر المخيم والمقاتلين الفلسطينيين، بعد ان فشلت لجنة تنسيق أمن المخيمات في ترتيب التوصل الى تثبيت وقف اطلاق النار. وكان اصرار حركة «أمل» على تسليم الفلسطينيين لسلاحهم هو السبب في تعطيل نشاط اللجنة (**السفير** ، ١١/١٠/١٩٨٦).

□ وجه الرئيس المصري حسني مبارك رسالتين الى كل من الرئيس الاميركي رونالد ريغان، والامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، قبل لقائهما في اجتماع القمة، في ريكيافيك. وتناولت الرسالتان الوضع في الشرق الاوسط، ورؤية مصر لكيفية تنشيط جهود السلام بهدف التوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي تعالج فيه القضية الفلسطينية من كل جوانبها (**الاهرام** ، ١١/١٠/١٩٨٦).

١١/١٠/١٩٨٦

□ انهار وقف اطلاق النار بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في مخيم الرشيدية، جنوب صور، في جنوب لبنان، وتجددت الاشتباكات ، حيث تصر «أمل» على وجوب نزع سلاح الفلسطينيين بالكامل (**الاهرام** ، ١٢/١٠/١٩٨٦).

□ طُعن يهودا نحشون، وهو من مستوطني كريات اربع، بمدية، في اثناء تجوله في سوق الخليل برفقة اخويه. واطلق نحشون النار في الفضاء من مسدس كان في حوزته (**هآرتس** ، ١٢/١٠/١٩٨٦).

□ بدأت شرطة قضاء غزة، مؤخراً، في تطبيق بند في القانون الجنائي بمنع حيازة المُدى والخناجر التي يزيد طول نصلها على عشرة سنتيمترات. وعلى اثر ذلك، اعتقل ١١ شخصاً من سكان غزة؛ وسيقدمون الى المحاكمة خلال فترة اعتقالهم (**هآرتس** ، ١٢/١٠/١٩٨٦).

□ استقبل رئيس الوزراء التونسي، في تونس، ممثل م.ت.ف. هناك، حكم بلعاوي، الذي اوضح له موقف القيادة الفلسطينية من الحكومة التونسية، والذي يتضمن التقدير لها. ونفت مصادر فلسطينية ما تردد من شائعات صاحبت قرار القيادة الفلسطينية نقل مقرها العسكري الى العراق واليمن (**الشرق الاوسط** ، ١٢/١٠/١٩٨٦).

١٢/١٠/١٩٨٦

□ اتهم رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، دولاً عربية بانها تقف وراء الحرب الدائرة حول مخيم الرشيدية جنوب لبنان، ولم يسمِّ هذه الدول. كما أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان القوات الفلسطينية في جنوب لبنان لن تسلم اسلحتها (**الاهرام** ، ١٣/١٠/١٩٨٦). وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، برئاسة عرفات، وبحثت في موضوع الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**السفير** ، ١٣/١٠/١٩٨٦).

١٣/١٠/١٩٨٦

□ اطلق جنود الجيش الاسرائيلي النار على شاب من مخيم قلنديه حاول تجنب حاجز الجيش الاسرائيلي الاسرائيلي على طريق القدس ـ رام الله، فاصابوه في ساقه. ويدعى الشاب صبحي سلامة، ويبلغ من العمر ٢٠ عاماً. وقد نقل الى مستشفى رام الله بعد اصابته (**معاريف** ، ١٤/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الاركان الاسرائيلي السابق، الجنرال رفائيل ايتان، في مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي، انه لا يعتقد بأن ثمة مؤشراً يدعو الى

القلق الفعلي حيال ما يجري على الحدود السورية. وذكر ايتان ان الموضوع السوري يثار من حين الى آخر بدون معطيات وحقائق على الارض، وانما، في احيان كثيرة، في سياق عناوين تنشرها الصحف. واضاف ايتان: «ان السوريين هم، اليوم، بناء على تأكيدهم، عدونا الاكثر تطرفاً» (**عل همشمار** ، ١٤/١٠/١٩٨٦).

□ قال وزير خارجية سري لانكا، شاهول حميد، ان بلده لا ينوي استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل التي قُطعت قبل ١٦ عاماً. واضاف، موجهاً كلامه الى برلمان سري لانكا: «انني اعدكم بأن الحكومة لن تستأنف علاقاتها مع اسرائيل؛ غير ان ذلك لا يعني انه لا يوجد تفاهم بيننا». ونفى حميد ما ذكرته المعارضة من ان صندوق النقد الدولي وعد سري لانكا بمليار دولار، اذا اعطت اسرائيل مكانة دبلوماسية كاملة (**معاريف** ، ١٤/١٠/١٩٨٦).

١٤/١٠/١٩٨٦

□ وجهت شخصيات وطنية فلسطينية وأردنية، في الاردن، نداء عاجلاً الى ملوك ورؤساء الدول العربية والاسلامية ورؤساء المنظمات الدولية طالبة اليهم التدخل الفوري من اجل وقف مخططات تصفية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان. وربط النداء بين اعتداءات «أمل» على المخيمات والاعتداءات الاسرائيلية (**وفا** ، ١٤/١٠/١٩٨٦).

□ افاد تقرير منظمة امنستي (منظمة العفو الدولية) السنوي، بان اسرائيل تنكر الحقوق المتعارف عليها دولياً على المعتقلين في جنوب لبنان . واشارت المنظمة الى انها قلقة تجاه الادعاءات بشأن تعذيب المعتقلين في اسرائيل والتنكيل بهم، وكذلك في المناطق المحتلة. فلقد تجددت اجراءات الاعتقال الاداري من جانب السلطات الاسرائيلية بعد ان توقفت، تقريباً، منذ العام ١٩٨٢ (**دافار** ، ١٥/١٠/١٩٨٦).

□ افاد وزير الصحة الاردني بأن الاردن يعمل، بالتعاون مع شخصيات من القدس الشرقية، من اجل اقامة مستشفى جديد في القدس الشرقية بدلاً من مستشفى الهوسبيس الذي اغلقته السلطات الاسرائيلية. وكشف الوزير عن ان المبادرة لاقامة المستشفى جاءت من جانب شخصيات مقدسية، في مقدمتها القاضي تيسير كنعان وعدد من الاطباء (**دافار** ، ١٥/١٠/١٩٨٦).

□ ذكرت مصادر مطلعة في تونس ان ترحيل الفلسطينيين وعائلاتهم من تونس يجرى بشكل مكثف الى كل من السودان والعراق واليمن الشمالي. وقالت تلك المصادر ان الترحيل يتم في اطار تصفية الوجود العسكري الفلسطيني في تونس (**الاهرام** ، ١٥/١٠/١٩٨٦).

١٥/١٠/١٩٨٦

□ نفذت خلية فدائية تابعة لـ م.ت.ف. عملية عسكرية ضد كتيبة خاصة من الجيش الاسرائيلي وهاجمتها بالقنابل اليدوية في وسط مدينة القدس، مما اسفر عن مقتل وجرح سبعين جندياً اسرائيلياً (**وفا** ، ١٦/١٠/١٩٨٦). وقد اصيب هؤلاء بالقرب من بوابة المغاربة في القدس الشرقية، جراء القاء ثلاث قنابل يدوية في اتجاه مجموعة الاغرار من لواء غفعاتي من سرية «تسيد»، التي انهت، قبل دقائق معدودة، حفل اداء القسم بالقرب من حائط المبكى (**هآرتس** ، ١٦/١٠/١٩٨٦).

□ وزعت في مدينة غزة منشورات تدعو الى الاضراب العام والاعتصام داخل البيوت، وذلك احتجاجاً على سياسة القمع التي تمارسها قوات الجيش الاسرائيلي في المدينة (**هآرتس** ، ١٦/١٠/١٩٨٦).

□ استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، في مقر الدائرة في تونس، السفير الفرنسي جين برسو، وبحث معه في الوضع في الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية، وما تتعرض له المخيمات الفلسطينية (**وفا** ، ١٥/١٠/١٩٨٦). كما استقبل القدومي وفداً كوبياً برئاسة رئيس ادارة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الكوبية الذي يزور تونس حالياً، وبحث معه في القضايا الثنائية بين كوبا و م.ت.ف. والمشكلات السياسية التي تهم الطرفين (**المصدر نفسه**).

□ قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، في محاضرة القاها في جمعية الشؤون الدولية، ان برنامج التنمية للمناطق المحتلة الذي وضعته الحكومة الاردنية يأتي في اطار التزامها بواجبها تجاه سكان تلك المناطق، وذلك لتعزيز صمودهم هناك، وفي اطار تنسيق جهود التنمية بين الضفتين (**الرأي** ، ١٦/١٠/١٩٨٦).

□ اقرت لجنة مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ، في الولايات المتحدة الاميركية، لاسرائيل مكانة حليف كبير يحظى بالامتيازات ذاتها التي تحظى بها الدول الحليفة الكبيرة الاخرى. ويمنح هذا الاقرار اسرائيل حق التنافس في المناقصات التابعة لوزارة الدفاع الاميركية. ولكن هذه المكانة، مع هذا، لا تشابه المكانة المعطاة لدول حلف شمال الاطلسي (ناتو) (**هآرتس** ، ١٦/١٠/١٩٨٦).

١٦/١٠/١٩٨٦

□ نفذت اسرائيل، رداً على عملية القاء القنابل في القدس، هجوماً جوياً ضد مخيم الميه وميه، ونجحت المقاومات الارضية اللبنانية والفلسطينية في اسقاط طائرة فانتوم اسرائيلية. وكان ممثل م.ت.ف. في القاهرة، الطيب عبدالرحيم، أعلن مسؤولية م.ت.ف. عن العملية الفدائية. وفي عمان، اتصل مجهول واعلن ان الجبهة الاسلامية لتحرير فلسطين هي التي نفذت العملية، وهي منظمة غير معروفة من قبل. وفي دمشق، ذكرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان لها، ان احدى مجموعاتها هي التي نفذت العملية. وفي بيروت، وزع بيان باسم «فتح ـ المجلس الثوري» (ابو نضال) اعلن مسؤوليته عن العملية ايضاً (**السفير** ، ١٧/١٠/١٩٨٦). وقد فقد احد طياري طائرة سلاح الجو الاسرائيلي خلال قصف تلك الطائرات لاهداف فدائية جنوب مدينة صيدا. اما الطيار الآخر، فقد تم انقاذه بعد اقل من ساعتين من اصابة طائرته (**دافار** ، ١٧/١٠/١٩٨٦).

□ ذكر مصدر مسؤول في جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان الجبهة تجري اتصالات مكثفة مع الاحزاب الوطنية اللبنانية وحركة «أمل» لمعالجة مسألة نزوح العائلات الفلسطينية عن المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان. كما اجتمع، في دمشق، رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، مع وفد من قيادة جبهة الانقاذ وعدد من قيادات الاحزاب الوطنية اللبنانية الموجودة في دمشق، وبحث معهم في تطورات الاوضاع الراهنة على الساحة اللبنانية (**الرأي** ، ١٧/١٠/١٩٨٦).

١٧/١٠/١٩٨٦

□ تقدمت م.ت.ف. بشكوى عاجلة الى مجلس الامن الدولي لمناقشة موضوع القصف الجوي الاسرائيلي للمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان (**وفا** ، ١٧/١٠/١٩٨٦). كما تقدمت الحكومة اللبنانية، ايضاً، بشكوى الى مجلس الامن حول الأمر ذاته (**السفير** ، ١٨/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الوزراء التونسي، رشيد صفر، ان قرار م.ت.ف. بنقل مقاتليها من تونس هو في صالحها. من جهة اخرى، اكد وزير الخارجية التونسية، الهادي مبروك، عدم عودة تونس عن قراراها بانهاء الوجود الفلسطيني المسلح على أراضيها، مهما تعرضت له من ضغوط. وقال ان قرار انهاء الوجود الفلسطيني المسلح في تونس قد اتخذ بالاتفاق مع م.ت.ف. قبل ثلاثة شهور من الغارة الاسرائيلية على منطقة حمام الشط التونسي (**الاهرام** ، ١٨/١٠/١٩٨٦).

□ أكد ممثل م.ت.ف. في القاهرة، الطيب عبدالرحيم، ان الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، في الامم المتحدة، لاقى ترحيباً في أوساط القيادة الفلسطينية، حيث أكد الثوابت الفلسطينية الأساسية المتمثلة في حق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة ووحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني (**الاهرام** ، ١٨/١٠/١٩٨٦).

□ أقام العقيد المنشق عن «فتح»، عطاالله عطاالله (أبو الزعيم) مهرجاناً عاماً في مخيم البقعة، في الاردن، اعلن خلاله انه مع السلام

اذا كان سيتحقق. وقال مساعدون له ان المهرجان اقيم بموافقة السلطات الاردنية، وقد سمحت هذه السلطات له بفتح مكتب اعلامي في ضواحي الاردن (**السفير**، ١٨/١٠/١٩٨٦).

١٨/١٠/١٩٨٦

□ نفى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، الانباء الصحفية التي اشارت الى انه قرر اعتزال نشاطه السياسي في م.ت.ف. وقال الحسن: «ان المناضلين لا يستقيلون من النضال». وأكد ان الكفاح المسلح لم يخرج من حساب م.ت.ف. وذلك في اطار تعليقه على العملية الفدائية التي نُفذت في القدس المحتلة (**الرأي**، ١٩/١٠/١٩٨٦).

□ يدقق الجيش الاسرائيلي في المعلومات الكثيرة الواردة من لبنان بشأن مصير الطيار الاسرائيلي المفقود الذي اسقطت طائرته على الاراضي اللبنانية. وقد وصلت معلومات من صيدا تفيد بأن الطيار الاسرائيلي الذي اسرته ميليشيا حركة «أمل» هُرِّب الى عمق البقاع اللبناني الذي تسيطر عليه القوات السورية، وذلك للحؤول دون تمكن قوات الجيش الاسرائيلي من اطلاق سراحه (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٦).

□ تلقت مصانع الضفة والقطاع كافة، ومن بينها المصانع التي لا تحظى بتصريح تسويق من قبل الاردن، دعوة الى عرض منتجاتها في المعرض الصناعي الاردني ـ الفلسطيني الذي سيفتتح في الشهر المقبل في عمان (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٦).

□ استدعي سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، الى وزارة الخارجية الاسرائيلية، في اعقاب بيان مكتب م.ت.ف. في القاهرة الذي ذكر فيه ان المنظمة مسؤولة عن العملية عند بوابة المغاربة في القدس الشرقية. وقد عبر نائب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، تسفي كيدر، للسفير المصري عن استياء اسرائيل من نشر هذا البيان في القاهرة. كما عبر عن قلق اسرائيل من العلاقات والنشاطات التي تقوم بها م.ت.ف. في القاهرة (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٦).

□ قال عضو الكنيست ابا ايبان، خلال لقائه مع وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في واشنطن، ان للاتحاد السوفياتي بعض المبادرات الايجابية، من وجهة نظر اسرائيل. ولهذا لا يمكن شجب مشاركته في مسار السلام بشكل نهائي. واضاف ايبان ان الولايات المتحدة الاميركية لا تنوي، حالياً، الشروع بمبادرة سياسية جديدة بشأن أزمة الشرق الاوسط، وستنتظر كيفية تطور الشبكة السياسية في اسرائيل، قبل ان تقدم اقتراحات جديدة (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٦).

١٩/١٠/١٩٨٦

□ اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس السوداني، احمد المرغني، في الخرطوم. وقال عرفات ان المحادثات تناولت مسألة التسلل الاسرائيلي الى القارة الافريقية كما تناولت عدداً من المواضيع العربية والاسلامية، ومنها اوضاع المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان واعتداءات اسرائيل عليها (**السفير**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

□ ألقت قوات الامن الاسرائيلية القبض على من وصفوا بأنهم منفذو عملية القدس، وذكر انهم ينتمون الى منظمة «الجهاد الاسلامي» الشيعية المتطرفة ويسكنون في قريتي سلوان وابو طور (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

□ قام السجناء الفلسطينيون في سجن الفارعة، القريب من نابلس، باعمال احتجاجية. وخلال ذلك استخدم جنود الجيش القوة والغاز المسيل للدموع من اجل تهدئة اعمال الصخب (**عل همشمار**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

□ قررت الحكومة الاسرائيلية منح اربع قرى عربية في شمال البلاد مكانة مستوطنات خط المواجهة. وهذه المكانة تتيح لهذه القرى الحصول على تسهيلات ومساعدات اقتصادية تعطي وفق قرار الحكومة. والقرى هي: القرية البدوية عرب العرامشة، ومعليا، وفسوطة، والجش (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

□ اعتقلت السلطات الاردنية في العاصمة عمان مساعد «ابو جهاد»، يوسف ابو

عفيف، الذي بقي في الاردن بعد غلق مكاتب م.ت.ف. وابعاد الوزير عنها. وابو عفيف مواطن مقدسي طردته اسرائيل في العام ١٩٧٠. ويبدو ان اعتقاله مرتبط بالنشاطات الاردنية المتزايدة في الآونة الاخيرة ضد نشيطي «فتح» (**دافار**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية الخارج، شمعون بيرس، في لقاء وداعي مع المراسلين السياسيين، ان الجزء الاكبر من وقته سيكرسه نحو ثلاث قضايا: استمرار مسار السلام، وتطوير النقب، ويهود الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة الى مسار السلام، قال بيرس: «ستكون كارثة اذا لم نحرز السلام، وتوقف مساره» (**عل همشمار**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

□ أعلن متحدث باسم الجامعة العربية ان وزراء الخارجية العرب وافقوا بالاجماع، في اثناء الجلسة الافتتاحية لاجتماع مجلس الجامعة في تونس، على عقد قمة عربية في أقرب وقت ممكن. وأوضح المتحدث أنه تم تكليف الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، ووزير خارجية الجزائر، احمد طالب الابراهيمي، باجراء مشاورات لتحديد موعد انعقاد القمة ومكانها (**الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

٢٠/١٠/١٩٨٦

□ قدم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، حكومته الجديدة الى رئيس الدولة، حاييم هرتسوغ (**هآرتس**، ٢١/١٠/١٩٨٦). وجاء في البيان السياسي، الذي ادلى به شامير، ان الحكومة الجديدة ستسعى الى اقامة علاقات مع الاردن، وستحاول توسيع العلاقات القائمة من خلال تعزيز قيامها بدون نشر وتسريب. وجاء في المذكرة المخصصة لاقرار سُلّم الاولويات للحكومة، ان اسرائيل ستستمر في تمكين الاردن من العمل في الضفة الغربية من خلال اتجاه مشترك للدولتين، وذلك لتقليص تأثير ونفوذ م.ت.ف. (**دافار**، ٢١/١٠/١٩٨٦).

□ صدر بيان عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، في ختام اعماله، في تونس، اكد رفض الحلول والمبادرات المنفردة ورفض التفاوض مع العدو الصهيوني، وشدد على ان السبيل الى السلام هو في عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة. كما بحث في ما تتعرض له المخيمات، وناشد جميع المسؤولين عدم تكرارها (**وفا**، ٢١/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، في حديث للتلفزيون الكويتي، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني لم يلغ، ولم يجمد، وان صلاحية العمل به مستمرة. وما حدث هو ان الحوار بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أوقف، لان المنظمة لم تتمكن من تنفيذ ما التزمت به (**الاهرام**، ٢١/١٠/١٩٨٦).

□ تعمل فرنسا على عقد لقاء بين شخصيات اسرائيلية واردنية بهدف اقامة لجنة تحضيرية تحاول بلورة تسوية بخصوص القضية الفلسطينية (**هآرتس**، ٢١/١٠/١٩٨٦).

٢١/١٠/١٩٨٦

□ وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، قادماً من السودان التي زارها لثلاثة أيام التقى خلالها بالمسؤولين السودانيين. وأشرف عرفات، في الخرطوم، على المؤتمر الرابع لاتحاد المهندسين الفلسطينيين الذي عقد مؤتمره في العاصمة السودانية (**وفا**، ٢٢/١٠/١٩٨٦).

□ اعتقل في رفح ١٥٣ طالباً ثانوياً، في اوسع عملية لا مثيل لها، وذلك بتهمة المشاركة في خرق النظام العام داخل المدينة. وافادت المعلومات بأن حملة الاعتقالات أجريت بعد توصل قوات الامن الى استنتاج بأن منظمات دينية متطرفة تؤيد خرق النظام وتشجيع الطلاب على ذلك (**هآرتس**، ٢٢/١٠/١٩٨٦).

□ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ان اجهزة الموساد الاسرائيلية اغتالت، في العاصمة اليونانية اثينا، العميد منذر ابو غزالة، عضو المجلس الثوري لـ «فتح» وعضو المجلس العسكري الاعلى لقوات الثورة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ٢٢/١٠/١٩٨٦).

□ اجتمع في السفارة السوفياتية في تونس رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق

القدومي (ابو اللطف)، مع مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، حيث استعرضا نتائج القمة السوفياتية ـ الاميركية، كما استعرضا الوضع في الشرق الاوسط والتطورات على الساحة الفلسطينية (**وفا** ، ٢١/١٠/١٩٨٦).

□ طلبت اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية الغاء مكتب مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية. وقد ارسل رئيس مجلس محلي باقة الغربية، سمير درويش، باسم اللجنة، رسالة حول الموضوع الى الوزير موشي ارنس، الذي عين، من قبل رئيس الحكومة اسحق شامير، مسؤولاً عن معالجة الشؤون العربية. ويعتمد درويش على قرار اللجنة الذي اصدر قبل شهرين، والذي يطالب بالغاء مكتب مستشار الشؤون العربية (**عل همشمار** ،٢٢/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز الاميركية: «لدي بعض الافكار حول موضوع السلام، ولكنني لا ارغب في التحدث عنها الآن». واضاف: «ينبغي علينا المجازفة في موضوع السلام... فأنا اعترف بأنه توجد مشكلة فلسطينية وان الفلسطينيين لا يوافقون على العيش تحت سلطتنا، ولكن علينا ايجاد حل دون التنازل عن حقوقنا في المناطق. ان غالبية الاسرائيليين ضد التنازل عن هذه الحقوق، والجانب العربي غير مستعد، حتى الآن، لتسويات؛ لهذا، علينا ايجاد حل ثابت، ليس دائماً، بل ثابتاً» (**هآرتس** ،٢٢/١٠/١٩٨٦).

٢٢/١٠/١٩٨٦

□ عقدت خمسة فصائل فلسطينية اجتماعاً في العاصمة التونسية، وذلك في اطار جهود المصالحة الفلسطينية تمهيداً لعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. وشاركت في الاجتماع «فتح» وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني (**الاهرام** ، ٢٣/١٠/١٩٨٦).

□ عادت حركة «أمل» الى فرض الحصار على مخيم الرشيدية جنوب مدينة صور في الجنوب اللبناني، كما تجددت الاشتباكات بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين (**الرأي** ، ٢٣/١٠/١٩٨٦).

□ اكتشفت قوات الامن الاسرائيلية وشرطة القدس خلية فدائية قام اعضاؤها بوضع شحنة متفجرة في الباص الرقم ١٨، قبل ثلاث سنوات، وادت الى قتل ستة اشخاص وجرح ٥٠ آخرين (**عل همشمار** ، ٢٣/١٠/١٩٨٦).

□ أصدرت م.ت.ف. في تونس، بياناً ناشدت فيه كل القوى الشريفة ان تعمل لوقف المجازر التي ترتكبها ميليشيا حركة «أمل» ضد المخيمات الفلسطينية في الجنوب، وخاصة مخيم الرشيدية (**وفا**، ٢٢/١٠/١٩٨٦).

□ قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، ان السياسة الاستيطانية لحكومة اسرائيل الجديدة هي غير قانونية وعائق على طريق السلام. واضاف: «لست مسروراً من تصريح شامير بشأن المستوطنات» (**دافار** ، ٢٣/١٠/١٩٨٦).

٢٣/١٠/١٩٨٦

□ امر الحاكم العسكري في منطقة رفح المحتلة، وفقاً لامر اداري، بغلق مدرسة بئر السبع في رفح لمدة سبعة ايام. وعلم من مكتب الحاكم العسكري ان امر غلق المدرسة جاء في اعقاب معلومات بانها تستخدم كقاعدة لتنظيم الطلاب، وان عشرات من بينهم خرجوا الى الشوارع في رفح ورشقوا جنود الجيش الاسرائيلي ورجال حرس الحدود بالحجارة (**هآرتس** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

□ تجددت الاشتباكات في محيط مخيم الرشيدية جنوب مدينة صور، في لبنان، بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين. واتهم كلا الطرفين الآخر بخرق اتفاق وقف اطلاق النار. وحذر ممثل جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في لجنة التنسيق الخاصة بأمن المخيمات، علي عزيز، من استمرار مشكلة المخيمات التي لا تخدم الا العدو الصهيوني

(**السفير** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، ان تعزيز الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان سيشكل القوة العسكرية في استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، في حين يشكل «اتفاق عمان» القوة السياسية لهذه الاستراتيجية. وكان الحسن يتحدث حول اسباب عدم اعلان المنظمة الغاء «اتفاق عمان» (**السفير** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

□ وقعت كل من اسرائيل والاردن، رسمياً، على اتفاق لفتح بنك القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية. وهذه هي اول مرة توقع فيها كل من اسرائيل والاردن على اتفاق، منذ انتهاء حرب العام ١٩٤٨ (**عل همشمار** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

□ لم يستطع زعيم حركة كاخ الحاخام مئير كهانا، الوصول الى كفركنا، كما وعد رئيس مجلسها المحلي في رسالة بعث بها اليه. غير ان هذا الامر أثار عاصفة في القرية الهادئة ادت الى اضراب شامل. فقد أغلقت المحال التجارية وتعطلت الدراسة ولم يخرج العمال الى اعمالهم (**دافار** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

□ افادت مصادر دبلوماسية في لندن بأن حكومة الصين قررت انها ستعترف باسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية، فقط بعد ان تجدد دول الكتلة الشرقية، بما فيها الاتحاد السوفياتي، علاقاتها معها (**هآرتس** ، ٢٤/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٢٤

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، انه تم الاتفاق بين «فتح» واربعة فصائل فلسطينية اخرى على الغاء «اتفاق عمان». وقد ادلى خلف بذلك بعد سلسلة اجتماعات استغرقت يومين في تونس شاركت فيها «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية. وقال خلف، ايضاً، ان «فتح» تعهدت الدعوة الى الغاء الاتفاق عند انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني (**السفير** ، ٢٥/١٠/١٩٨٦).

□ اصدرت بيانات منفصلة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ـ فرع طرابلس، اتهمت جميعها حركة «أمل» بالاعداد لاقتحام مخيم الرشيدية جنوب صور في لبنان، ودعت القوى الوطنية اللبنانية وسوريا الى التدخل لردع «أمل» عن نيتها (**السفير** ،٢٥/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٢٥

□ اصيب ستة مسجونين فلسطينيين بحروق شديدة في كافة انحاء اجسادهم، في سجن عسقلان، في اثناء قيام كل منهم بحرق امتعته في غرفته (**هآرتس** ، ٢٦/١٠/١٩٨٦).

□ ينوي الاردن البدء، في شهر كانون الثاني (يناير) المقبل، بتنفيذ خطته الخمسية لتنمية المناطق المحتلة. وفي بداية الشهر المقبل، سوف يفتتح في العاصمة الاردنية مؤتمر الدول المفترض ان تساهم في تمويل الخطة الاردنية، وبعد ذلك يعقد مؤتمر لاغنياء الاردن والفلسطينيين من انصار الاردن في الشتات، من اجل المساهمة في المشروع الاردني (**عل همشمار** ، ٢٦/١٠/١٩٨٦).

□ اصدر مكتب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في بيروت (اونروا) مذكرة طالب فيها بفك الحصار عن مخيم الرشيدية جنوب صور في لبنان الذي تنفذه حركة «أمل» التي تمنع رجال «اونروا» من الوصول الى المخيم وتوزيع الخدمات الانسانية لسكانه (**وفا** ،٢٥/١٠/١٩٨٦). وقد تجددت الاشتباكات في محيط مخيم الرشيدية بين ميليشيا «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين الذين يدافعون عن المخيم ضد محاولات «أمل» اقتحامه (**الاهرام** ،٢٦/١٠/١٩٨٦).

□ ذكرت مصادر فلسطينية، في عمان، ان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، وصل الى عمان في زيارة للأردن. وتعتبر الزيارة الاولى من نوعها على هذا المستوى، منذ توقف الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن (**الاهرام** ،٢٦/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٢٦

□ حاول شاب عربي من قرية الخروب، على جبل الخليل، حرف سيارة باص عن الشارع بالقرب من فندق هولي لاند في القدس. فقد هاجم الشاب سائق الباص بكيس معبأ بشظايا زجاجية وبعض الحجارة، وحاول ضربه في منطقة منزلقة باتجاه كلية البنات. غير ان السائق استطاع ايقاف الباص وبدأ الصراع مع الشاب (**هآرتس**، ٢٧/١٠/١٩٨٦).

□ تواصلت الاشتباكات بين ميليشيا حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين في مخيمات صيدا وصور، في حين واصلت الفعاليات الصيداوية جهودها مع حركة «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية من اجل التوصل الى وقف لاطلاق النار. وفي دمشق، اجتمع نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، بوفد من قيادة جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وبحث معه في اوضاع الفلسطينيين في لبنان وضرورة التوصل الى اتفاق لايقاف اطلاق النار (**السفير**، ٢٧/١٠/١٩٨٦).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الذي يزور الاردن حالياً، ان العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية مستمرة. واكد حرص م.ت.ف. على دعمها وتطويرها. وقال الحسن، ايضاً، ان زيارته للاردن استهدفت تعزيز هذه العلاقات وتطويرها (**الاهرام**، ٢٧/١٠/١٩٨٦).

□ قال رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، في مقابلة مع صحيفة «الاهرام» المصرية، ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني لا يزال سارياً، وان الاردن لم يصدر قراراً بالغائه. كما اوضح ان الاتصالات مستمرة مع م.ت.ف. للتغلب على كل الصعاب التي تحول دون عقد مؤتمر دولي للسلام، وان مصر تشارك، بشكل فعّال، في هذه الاتصالات (**الاهرام**، ٢٧/١٠/١٩٨٦).

□ قررت مجموعة السوق الاوروبية المشتركة، مبدئياً، التصرف مع الضفة الغربية وقطاع غزة ككيان اقتصادي غير مرتبط باسرائيل والاردن. وسيعبر عن هذا الامر بتخصيص اربعة ملايين دولار لمساعدة المناطق المحتلة، التي ستنقل مباشرة عبر القنصليات في القدس الشرقية، وليس عبر الخطة الخمسية الاردنية (**عل همشمار**، ٢٧/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٢٧

□ حكمت المحمكة العسكرية الاسرائيلية في اللد على داوود البجيان بالسجن المؤبد، بتهمة تزعمه خلية فدائية مؤلفة من سبعة عناصر. وكان البجيان فقد بصره في اثناء اعداده لشحنة متفجرة، وهو من المعتقلين الذين اطلق سراحهم في اطار تبادل عملية الاسرى الاخيرة، غير انه عاد الى ممارسة نشاطاته (**عل همشمار**، ٢٨/١٠/١٩٨٦).

□ هدد رؤساء المجالس المحلية العربية، في اسرائيل، بتقديم استقالة جماعية واعادة المفاتيح الى وزارة الداخلية الاسرائيلية في حال عدم تلبية مطالبهم خلال شهر (**عل همشمار**، ٢٨/١٠/١٩٨٦).

□ بعد ان خرج المقاتلون الفلسطينيون من مخيماتهم وسيطروا على عدد من القرى اللبنانية المحيطة بصيدا، تم التوصل الى اتفاق لايقاف اطلاق النار، على ان تنتشر قوات جيش التحرير الشعبي الناصري بين الطرفين. وقال مسؤول عسكري في «فتح»، في صيدا، ان القوات الفلسطينية ستعود الى القرى التي انسحبت منها، اذا لم يطبق اتفاق دمشق (**الشرق الاوسط**، ٢٨/١٠/١٩٨٦).

□ عقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، اجتماعاً في العاصمة الاردنية عمان مع شخصية اردنية هامة لم يكشف النقاب عنها. وزيارة الحسن الى الاردن جاءت للاشتراك في تشييع جنازة العميد منذر ابو غزالة الذي اغتيل، في وقت سابق، في اثينا. وعلق رئيس وزراء الاردن على زيارة الحسن لعمان قائلاً: «ليس لها اي هدف سياسي» (**الشرق الاوسط**، ٢٨/١٠/١٩٨٦).

١٩٨٦/١٠/٢٨

□ اكتشفت اجهزة الامن الاسرائيلية،

للمرة الثالثة خلال اقل من اسبوعين، خلية تابعة لـ «فتح»، تنسب الى اعضائها سلسلة عمليات في القدس وضواحيها. وافاد الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي بأن اعضاء الخلية هم من سكان قرية سعير بالقرب من الخليل، وهم متهمون بوضع شحنات متفجرة في اماكن مكتظة السكان (**هآرتس** ، ٢٩/١٠/١٩٨٦).

□ حاولت ميليشيا حركة «أمل» اقتحام مخيم الرشيدية جنوب صور في لبنان فصدها المقاتلون الفلسطينيون. وقد توسعت دائرة القتال الى مخيمات بيروت وصيدا. واصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً حذرت فيه حركة «أمل» من مغبة الاستمرار في اعتداءاتها على المخيمات الفلسطينية، وكررت نداءها الى القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية كافة للعمل على ايقاف اطلاق النار على المخيمات الفلسطينية. من جهة اخرى، ناشد الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بيرزادة، الامين العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ،٢٨/١٠/١٩٨٦).

□ سلمت المملكة العربية السعودية القسط المترتب عليها لدعم منظمة التحرير الفلسطينية وقدره ٢٨,٥ مليون دولار الى ممثل م.ت.ف. في السعودية. وأكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، رفيق النتشه (ابو شاكر)، تقدير الشعب الفلسطيني للعربية السعودية في وقوفها الى جانب قضية فلسطين. كما دعا النتشة الى وقف الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**وفا** ،٢٩/١٠/١٩٨٦).

□ قرر ثلاثون عضواً من حركات اليسار الاسرائيلي الذهاب، في نهاية الشهر المقبل، الى بوخارست، لعقد لقاء مع نشيطين مركزيين في م.ت.ف. من اجل اختبار القانون الجديد الذي يمنع شخصيات اسرائيلية من اللقاء مع رجال م.ت.ف. وعلم ان مبادرة اللقاء بين رجال م.ت.ف. واليسار الاسرائيلي ـ بينهم نشيطو الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) والقائمة التقدمية للسلام وحزب مبام و«الشرق للسلام» وغيرهم ـ جاءت بعد سن «قانون م.ت.ف.» في الكنيست (**هآرتس** ، ٢٩/١٠/١٩٨٦).

□ ندد سكرتير عام المؤتمر اليهودي العالمي، اسرائيل زينغر، بشدة، بمنظمة الصليب الاحمر الدولي، على خلفية قرارها بتبني الصليب الاحمر والهلال الاحمر كشعار رسمي للمنظمة، وعدم الاعتراف بمنظمة نجمة داوود الحمراء (**دافار** ، ٢٩/١٠/١٩٨٦).

٢٩/١٠/١٩٨٦

□ جرح طالب واعتقل آخر في اثناء الاعمال الاحتجاجية التي وقعت في الكلية الكاثوليكية في بيت لحم في ذكرى مذبحة كفرقاسم. كذلك وقعت اعمال مماثلة في كلية بيرزيت في المناسبة ذاتها (**دافار** ، ٣٠/١٠/١٩٨٦). من ناحية اخرى، عقد اجتماع لاحياء ذكرى مرور ٣٠ سنة على احداث كفرقاسم، في قرية كفرقاسم ذاتها، وأصدر المجتمعون نداء دعوا فيه الى اقامة لجنة تحقيق حكومية للتحقيق في القضية (**عل همشمار** ،٣٠/١٠/١٩٨٦).

□ امتدت حرب المخيمات من الجنوب الى بيروت، حيث تبادلت ميليشيا «أمل» والمقاتلون الفلسطينيون في مخيم برج البراجنة القصف. وأكد ناطق باسم جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية ان «أمل» بدأت بقصف المخيم، مما اقتضى الرد. في المقابل، اتهمت مصادر في حركة «أمل» الفلسطينيين ببدء اطلاق النار (**الشرق الاوسط** ، ٣٠/١٠/١٩٨٦).

□ افادت مصادر اسرائيلية مطلعة بأنه تجرى، الآن، اقامة قوة جديدة تعدادها بضع مئات من رجال الميليشيات اللبنانية التابعة لسوريا في جنوب لبنان، بهدف تقليص مجال المناورة لدى رجال عرفات في هذه المنطقة (**دافار** ، ٣٠/١٠/١٩٨٦).

□ دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الرئيس المصري حسني مبارك الى تجديد مسار السلام حالاً، والتوصل الى تحسين العلاقات بين الدولتين. وقال رئيس الحكومة، في رسالة جوابية على تهنئة الرئيس المصري بمناسبة تعيينه رئيساً للحكومة الاسرائيلية: «اشاركك الآمال في ان تضاعف الدولتان الجهود

لتجديد مسار السلام، من اجل ان يتم التوصل الى نهاية ناجحة. ان اسرائيل مستعدة لفعل كل شيء من اجل احراز هذا الهدف» (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٨٦).

□ دعا الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، شريف الدين بيرزاده، في تصريح له في جدة، المجتمع الدولي الى اتخاذ التدابير اللازمة من اجل الحيلولة دون استمرار اقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة. وأكد ان هذا عمل غير مشروع ويتنافى مع اعراف القانون الدولي (**الاهرام**، ٣٠/١٠/١٩٨٦).

٣٠/١٠/١٩٨٦

□ اجتمعت اللجنة التفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، برئاسة ياسر عرفات، وبحثت في وضع الفلسطينيين في لبنان والتطورات السياسية في منطقة الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٣١/١٠/١٩٨٦).

□ اصدر قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي، اللواء ايهود براك، امراً بغلق «كلية الاخوة» في بيت لحم لمدة اسبوع. جاء هذا في اعقاب الاعمال الاحتجاجية التي قام طلاب الكلية خلالها برشق جنود الاحتلال بالحجارة وتعرضوا للقنابل الحارقة ورفعوا اعلام م.ت.ف. وقد فرضت قوات الامن الاسرائيلية اوامر الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور على ثلاثة نشيطين كبار من منظمات «فتح» والجبهة الديمقراطية (**دافار**، ٣١/١٠/١٩٨٦).

□ عقد في منزل امين عام التنظيم الشعبي الناصري في مدينة صيدا، المهندس معروف سعد، اجتماع ضم وفداً من الاحزاب اللبنانية ومندوباً عن حركة «أمل» وآخرين عن جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وذلك بغية البحث في ترتيبات تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار بين حركة «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين (**السفير**، ٣١/١٠/١٩٨٦).

□ قال الناطق بلسان حزب مبام ان الحزب يرفض محاولة اشراكه في اللقاء بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية ووفد اليسار الاسرائيلي في رومانيا. واقر الناطق بأن الحزب غير مشترك في هذا الوفد ويشجب مشاركة رفاقه فيه (**عل همشمار**، ٣١/١٠/١٩٨٦). من ناحية اخرى، طالبت كتلة ليكود في الكنيست بعدم السماح بسفر الوفد الى رومانيا، وقدم عضو الكنيست عوزي لنداو اقتراحاً مستعجلاً الى جدول اعمال الكنيست حول هذا الموضوع (**دافار**، ٣١/١٠/١٩٨٦).

□ تحدث ممثل جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، امام لجنة سياسية خاصة تابعة للامم المتحدة تنظر في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وقال ان اسرائيل تريد ان تمحو المشكلة الفلسطينية بغية ضم الاراضي العربية المحتلة اليها الى الابد. ودعا الى انسحاب اسرائيل التام من الاراضي العربية المحتلة، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير (**الشرق الاوسط**، ٣١/١٠/١٩٨٦).

٣١/١٠/١٩٨٦

□ نفى مصدر فلسطيني ان تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد اجتمعت في بغداد، كما تردد في انباء سابقة. وكان رئيس اللجنة، ياسر عرفات، وصل الى العاصمة العراقية، بغداد، في وقت سابق، للبحث في وضع الفلسطينيين في لبنان والتطورات في منطقة الشرق الاوسط مع المسؤولين العراقيين (**السفير**، ١/١١/١٩٨٦).

□ عاد الهدوء الى مخيم برج البراجنة بعد انتكاسة ادت الى تجدد الاشتباكات. وفي الرشيدية، استمر الهدوء بينما بحث، في صور، اعضاء من قيادتي «أمل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في مسألة تنفيذ اتفاق دمشق. وفي صيدا، تتابع اللجنة المعنية بتنسيق امن المخيمات مراقبة انتشار الجيش الشعبي الناصري الصيداوي في نقاط الفصل بين «أمل» والمقاتلين الفلسطينيين. وقد ورد في تقرير امني، في احصائية رسمية، ان مجموع ضحايا الحرب ضد المخيمات، منذ ايار (مايو) ١٩٨٥ حتى الآن، بلغ ٨٥٠ قتيلاً و ٢٣٠٠ جريح (**السفير**، ١/١١/١٩٨٦).

صدر عن مركز الابحاث

تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني

«الوطن القومي اليهودي» في فلسطين

(١٩١٨ ـ ١٩٣٩)

تأليف

صبري جريس

٥٨٧ صفحة

١٥ دولاراً او ما يعادلها

صدر عن مركز الابحاث

فلسطين الدولة
جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف

د. عصام سخنيني

٢٧٤ صفحة

٥ دولارات أو ما يعادلها

صدر عن مركز الابحاث

المجتمع والتراث في فلسطين
قرية البصّة

تأليف

يوسف حداد

٢٦٨ صفحة

٨ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضَّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

□ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

□ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمَّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

□ بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.

□ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

□ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

□ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 164 - 165, November - December 1986

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Surface Mail: Eygpt, Lebanon & Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries - Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. & elsewhere: $75

الثمن : ٢٠ ل. في لبنـان ، ١٦ ل. في سوريا ، ١ دينار في الاردن والكويت ، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان ، ١,٥ دينار في العراق وليبيا ، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ، ١ دينار في تونس ، ١٠ دراهم في المغرب ، ١٠ دنانير في الجزائر ، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى